

تأليف

قاصي دمتق . العلامة المتحر
شيخ الاسلام المحقق ابي الجا
شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي
المتوفى سنة ٩٦٨ هـ

الجزء الأول

تصحیح وتعلیق
عبد اللطیف محمد موسی السبکی
المدرسین بکھم النانوی لکھنؤ

یطلب من المكتبة الجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بصره
لصاحبها : مصطفى محمد

حقوق الطبع محفوظة

رع احكام

الجلال الخرام في كتابه المبين ، واعز العلم ورفع اهله العاملين به المتقين
احمد محمد ايفوق حمد الحامدين ، وأشكره على نعمه التي لا تحصى وإياه
استعين ، وأستغفره وأتوب اليه إن الله يحب التوابين ، وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله الذي مهد قواعد الشرع وببها أحسن تبيين ، صلى الله
عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم باحسان إلى يوم الدين
وسلم تسليما

أما بعد : فهذا كتاب في الفقه على مذهب إمام الأئمة ، ومجلى
دجى المشكلات المدلهمة ، الزاهد الرباني ، والصدیق الثاني ، أبي عبد الله
أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، رضى الله عنه وأرضاه ، وجعل جنة
الفردوس مأواه ، اجتهدت في تحرير نقوله ، واختصارها لعدم تطويله
بجرذا غالبا عن دليله وتعليله ، على قول واحد وهو ما رجحه أهل الترجيح
منهم العلامة القاضي علاء الدين في كتبه الانصاف وتصحيح الفروع
والتقيح ، وربما ذكرت بعض الخلاف لقوته ، وربما عزوت حكما إلى
قائله خروجا من تبعته ، وربما أطلقت الخلاف لعدم مصحح ، ومرادى

بالشيخ شيخ الاسلام محرم العلوم أبو العباس أحمد بن تيمية ، وعلى الله
أعتمد ، ومنه المعونة أستمد ، هو ربي لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه متاب

كتاب الطهارة

وهي ارتفاع الحدث وما في معناه ^(١) وزوال النجس أو ارتفاع
حكم ذلك

أقسام الماء ثلاثة : طهور بمعنى المطهر لا يرفع الحدث ولا يزيل
النجس الطاري غيره ، وهو الباقي على خلقته حقيقة أو حكما ، ومنه ماء
البحر وما استهلك فيه مائع طاهر أو ماء مستعمل يسير : فتصح الطهارة به
ولو كان الماء الطهور لا يكفي لما قبل الخلط ، ومنه مشمس ومتروح
بريح مية الى جانبه ومسخن بطاهر ومتغير بمكثه أو بطاهر يشق
صون الماء عنه كنبات فيه وورق شجر وطحلب وسمك ونحوه من
دواب البحر وجراد ونحوه مما لانفس له سائلة وآنية آدم ونحاس
ونحوه ومقرّ ومترّ فكله غير مكروه كما الحمام ، وإن غيره غير ممازج
كدهن وقطران وزفت وشمع وقطع كافور وعود قاري وعنبر اذا
لم يستهلك في الماء ولم يتحلل فيه أو ملح مائي أو سخن بمنسوب
أو اشتد حره أو برده فطهور مكروه ، وكذا مسخن بنجاسة ان لم يحتاج

(١) يشير هذا الى ما يحصل بعسل الميت ووضوء المستحاضة والاعسال
المستحقة وتكرار الغسلات في الطهارة

إليه ، ويكره إيقاد النجس وماء بثر في مقبرة وماء بثر في موضع غصب أو حفرها أو أجرته غصب وما ظن تنجيسه ، واستعمال ماء زمزم في إزاله النجس فقط ، ولا يكره ما جرى على الكعبة في ظاهر كلامهم فهذا كله يرفع الأحداث : جمع حدث — وهو أو واجب وضوء أو غسلا — إلا حدث رجل وخشي بماء خلت به امرأة ويأتي

والحدث ليس بجاسة بل معنى يقوم بالبدن تمنع معه الصلاة والطواف والمحدث ليس بجسا فلا تفسد الصلاة بحمله ، وهو من لزمه للصلاة ونحوها وضوء أو غسل أو تيمم لعذر

والطاهر ضد الجس والمحدث ، ويزيل الالباس الطارئة ^(١) — جمع نجس وهو كل عين حرم تناولها مع امكانه لالحرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل قاله في المطلع — وهى النجاسة العينية ولا تطهر بحال ، وإذا طرأت النجاسة على محل طاهر فنجسته ولو بانقلاب بنفسه كعصير تخمر فتنجس ، ونجاسته حكمة يمكن تطهيرها ويأتى ، ولا يباح ماء آبار ثمود غير بثر الباقية — قال الشيخ تقي الدين : وهى البثر الكبيرة التى يردّها الحجاج فى هذه الأزمنة انتهى — فظاھرہ لاتصح الطهارة به كما مغضوب أو ثمنه المعين حرام فيتيمم معه لعدم غيره ، يكره ماء بثر ذروان وبرهوت ^(٢)

(١) معطوف على قوله يرفع الأحداث

(٢) الأولى المادية وهى التى ألقى فيها سحر الى صلى الله عليه وسلم والثانية

بمضرموت — للحدث

فصل . الثاني طاهر : كماء ورد ونحوه وطهور خالطه طاهر فغيره
 في غير محل التطهير — وفي محله طهور — أو غلب على أجزائه أو طبخ
 فيه فغيره أو وضع فيه ما يشق صونه عنه قصداً أو ملح معدني فغيره لانه
 ليس بماء مطلق ، ولو حلف لا يشرب ماء فشربه لم يحنث ، ولو وكله في
 شراء ماء فاشتراه لم يلزم الموكل ، ويسلبه الطهورية إذا خلط يسيره بمستعمل
 ونحوه بحيث لو خالفه في الصفة غيره ولو بلغا قلتين — ويقدر المخالف
 بالوسط : قال ابن عقيل يقدر خلا — أو كانا مستعملين فبلغا قلتين أو غير
 أحداً وصافه لونه أو طعمه أو ريحه أو كثيراً من صفة لا يسيرا منها ولو في
 غير الرائحة ، ولا بتراب ولو وضع قصداً . ما لم يصر طيناً . فإن صفى من
 التراب فطهور ، ولا بما ذكر في أقسام الطهور ^(١) ، ويسلبه استعماله في رفع
 حدث وغسل ميت إن كان يسيرا لا كثيراً ، وإن غسل رأسه بدلا عن
 مسحه أو استعمل في طهارة مستحبة كالتجديد وغسل الجمعة والغسلة
 الثانية والثالثة أو في غسل ذمية لحيض ونفاس وجنابة فطهور مكروه ^(٢)
 وإن استعمل في غير مستحبة كالغسلة الرابعة في الوضوء والغسل والثامنة
 في إزالة النجاسة والتبريد والتنظيف ونحو ذلك فطهور غير مكروه ، ولو
 اشترى ماء فبان قد توشأ به فعيب ^(٣) لاستقذاره عرفاً ، ويسلبه إذا غس
 غير صغير ومجنون وكافر يده كلها لأعضوا من أعضائه غيرها — واختار

(١) يريد لا يخرج الماء عن الطهورية الى الطهارة بسبب ما ذكر في الكلام

على الطهور كتغيره بمكث أو ريح ميتة الخ

(٢) إنما بقى طهوراً لعدم روعه الحدث والقول بالكراهة ضعيف

(٣) يثبت به الحيار

جمع ان غمس بعضها كغمس كلها في ماء يسير — او حصل فيها كلها من غير غمس. ولو باتت مكتوفة أو في جراب ونحوه قائم^(١) من نوم ليل ناقض لموضوء قبل غسلها ثلاثا كاملة بعدنية غسلها او قبلها، لكن ان لم يجد غيره استعمله، فينوي رفع الحدث ثم يتيمم، ويجوز استعماله في شرب وغيره ولا يؤثر غمسها في مائع غير الماء، ولو استيقظ محبوس من نومه فلم يدر أهو من نوم ليل أم نهار لم يلزمه غسل يديه، ولو كان الماء في إناء لا يقدر على الصب منه بل على الاغتراف وليس عنده ما يغترف به ويدها نجستان فانه ياخذ الماء فيه ويصب على يديه نصا أو يبل ثوبا أو غيره فيه ويصه على يديه، وان لم يمكنه تيمم وتركه، وان نوى جنب ونحوه بانغماسه كله أو بعضه في ماء قليل راكدا أو جار رفع حدثه لم يرتفع وصار مستعملا باول جزء انفصل كالتردد على المحل وكذا نيته بعد غمسه، ولا أثر لغمسه بلانية رفع حدث كنوى التبرد أو ازالة الغبار أو الاغتراف أو فعله عبثا، وان كان الماء الراكد كثيرا كره أن يغتسل فيه^(٢) ويرتفع حدثه قبل انفصاله عنه، ويسلبه الطهورية اغترافه بيده أو فمه أو وضع رجله أو غيرها في قليل بعدنية غسل واجب، ولو اغترف المتوضئ بيده بعد غسل وجهه من قليل ونوى رفع الحدث عنها فيه سلبه الطهورية

(١) صفة لعير صغير

(٢) أخذ المصنف ووافقه شارحه في ذلك لعدم قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء وهو جيب، والنهي يقتضي الفساد وهو ظاهر في الماء القليل وفي جاب الكثير للتبريه

كالجنب، وإن لم ينو غسلها فيه فظهور لمشقة تكرره (٣)، وبصير الماء في الطهارتين مستعملا بانتقاله من عضو إلى آخر بعد زوال اتصاله لا بترده على الأعضاء المتصلة، وإن غسلت به نجاسة فأنفصل متغيرا بها أو قبل زوالها وهو يسير فنجس، وإن انفصل غير متغير بعد زوالها عن محل طهر أرضا كان أو غيرها فظهور أن كان قلتين والافطاهر، وإن خلت امرأة ولو كافرة لا بميزة أو خنثى مشكل بماء لا يتراب تيممت به دون قلتين لطهارة كاملة عن حدث لا خبث وشرب وطهر مستحب فظهور ولا يرفع حدث رجل وخنثى مشكل. تعبدا. ولها ولا امرأة أخرى ولصبي الطهارة به من حدث وخبث ولرجل الطهارة به من خبث، ولها الطهارة بما خلا به وتزول الخلوة إذا شاهدها عند الاستعمال أو شاركها فيه زوجها أو من تزول به خلوة النكاح من رجل أو امرأة أو يميز ولو كان المشاهد كافرا، وتأتي، ولا يكره أن يتوضأ الرجل وامرأته أو يغتسلا من إناء واحد، وجميع المياه المعتصرة من النباتات الطاهرة وكل طاهر يجوز شربه والطبخ به والعجن ونحوه، ولا يصح استعماله في رفع الحدث وإزالة النجس ولا في طهارة مندوبة، والماء النجس لا يجوز استعماله بحال الا لضرورة لقمة غص بها وليس عنده ظهور ولا طاهر أولعطش معصوم من آدمى أو بهيمة سواء كانت تؤكل أولا، ولكن لا تحلب قريبا، أو لطفى حريق متلف، ويجوز

(٣) لمشقة تكرر الوضوء اعتبرت البية وعدمها في سلب الطهورية بوضع اليد وأما الحب فيسلب وضعه اليد مطلقا ما لم يوافق الاعتراض

بل التراب به وجعله طينا يطين به ما لا يصلح عليه ، ومتى تغير الماء بظاهر
ثم زال تغيره عادت طهوريته فان تغير به بعضه فما لم يتغير طهور

فصل . الثالث : نجس وهو ما تغير بنجاسة في غير محل التطهير
وفي محله طهور ان كان واردا^(١) فان تغير بعضه فالتغير نجس وما لم يتغير
منه فطهور ان كان كثيرا وله استعماله ولو مع قيام النجاسة فيه وبينه وبينها
قليل وإلا فنجس فان لم يتغير الماء الذي خالطته النجاسة وهو يسير
فنجس ولو كانت النجاسة لا يدركها الطرف مضى زمن تسرى فيه أم لا
وما انتضح من قليل لسقوطها فيه نجس ، والماء الجاري كالراكد ان بلغ
بمجموعه قلتين دفع النجاسة إن لم تغيره فلا اعتبار بالجرية ، فلو غمس الاثاء
في ماء جار فهي غسلة واحدة ولو مر عليه جريات ، وكذلك لو كان ثوبا
ونحوه وعصره عقب كل جرية ، ولو انغمس فيه المحدث حدثا أصغر للوضوء
لم يرتفع حدثه حتى يخرج مرتان فصا كالراكد ولو مر عليه أربع جريات
ولو حلف لا يقف فيه فوقف حنث ، وينجس كل مائع كزيت وسمن ولبن
وكل طاهر كماء ورد ونحوه بملاقاة نجاسة ولو معفوا عنها وإن كان كثيرا
وإن وقعت في مستعمل في رفع حدث أو في طاهر غيره من الماء لم
ينجس كثيرهما بدون تغير كالطهور إلا أن تكون النجاسة بول آدمي
أو عذرته المائعة أو الرطبة أو يابسة فذابت بصا وامكن رجح بلامشقة

(١) يريد : ان كان قليلا واردا على الموضع المراد تطهيره فلا يمتنع محصا الا
بالامصال بخلاف ما اذا ورد الموضع على الماء فانه يحسنه بالملاقاة ولا يطهر
به الموضع

فينجس، وعنه لا ينحس، وعليه جماهير المتأخرين وهو المذهب عندهم، وإذا انضم حسب الامكان عرفا ولو لم يتصل الصب إلى ماء نجس ماء طهور كثير أو جرى إليه من ساقية أو نبغ فيه طهره أى صار طهورا إن لم يبق فيه تغير — إن كان متنجسا بغير بول آدمى أو عذرتة — وإن كان بأحدهما ولم يتغير فتطهيره باضافة ما يشق نزحه، وإن تغير وكان ما يشق نزحه فتطهيره باضافة ما يشق نزحه مع زوال التغير أو بنزح يبقى بعده ما يشق نزحه أو زوال تغيره ممكنه، وإن كان مما لا يشق نزحه باضافة ما يشق نزحه عرفا كصانع طريق مكة مع زوال تغيره إن كان، والمنزوح طهور ما لم يكن متغيرا أو تكن عين الجاسة فيه، ولا يجب غسل جوانب بئر نزحت ولا أرضها، وإن كان الماء النجس كثيرا فزال تغيره بنفسه أو بنزح بقى بعده كثير صار طهورا إن كان متنجسا بغير البول والعدرة على ما تقدم ولم يكن مجتمعاً من متنجس كل ماء دون قلتين كاجتماع قلة بحسبة إلى مثلها، فإن كان نجس، وكما لهما بول أو بحاسة أخرى، وكذا إن اجتمع من نجس وطهور وظاهر قلتان ولا تغير فكله نجس، وتطهيره في هذه الصورة هو وماء كوتر ماء يسير بالاضافة فقط، وإن كوتر ماء يسير أو كان كثيرا فاضيف اليه ذلك أو غير الماء لم يطهر

فصل . والكثير قلتان فصاعداً، واليسير دونهما، وهما خمسمائة رطل عراقى تقريبا، فيعفى عن نقص يسير كرطل أو رطلين، وأربعمائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل مصرى وما وافقه من البلدان، ومائة وسبعة أرطال وسبع رطل دمشقى وما وافقه، وتسعة وثمانون رطلاً

وسبعا رطل حلبى وما واقفه ، وثمانون رطلا وسبعا رطل ونصف سبع رطل قدسى وما واقفه ، وأحد وسبعون رطلا وثلاثة أسباع رطل بعلى وما واقفه . ومساحتها مربعا ذراع وربيع طولها وذراع وربيع عرضها وذراع وربيع عمقا . ومنورا ذراع طولها وذراعان ونصف عمقا ، والمراد ذراع اليد ، والرطل العراقى مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وهو سبع القدسى ، وثمان سعه وسبع الحلبى وربيع سبعة ، وسبع الدمشقى ونصف سبعة ، وستة أسباع المصرى وربيع سبعة ، وسبع البعلى وهو بالثاقيل تسعون مثقالا وبمجموع القلتين بالبراهم أربعة وستون ألفا ومائتان وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم ، فإذا أردت معرفة القلتين باى رطل فاعرف عدد دراهمه ثم اطرحه من دراهم القلتين مرة بعد أخرى حتى لا يبقى منها شئ . واحفظ الارطال المطروحة فما كان فهو مقدار القلتين بالرطل الذى طرحت به ، وإن بقى أقل من رطل فاسببه منه ثم اجمعه إلى المحفوظ

فصل . وإن شك فى نجاسة ماء أو غيره ولو مع تغير أو طهارته بنى على أصله ولا يلزمه السؤال ، ويلزم من علم الجس اعلام من أراد استعماله أن شرطت ازالتها للصلاة ، وإن احتمل تغير الماء بشئ فيه من نجس أو غيره عمل به ، وإن احتملها فهو طاهر ، وإن أخبره عدل مكلف ولو امرأة وقنا ولو مستور الحال أو ضريرا لأن للضرير طريقا إلى العلم بذلك بالخبر والحس لا كافر وفاسق ومجنون وغير بالغ سجاسته قبل أن عين السبب . فإن أخبره أن كلبا ولغ فى هذا الاثاء ولم يبلغ فى هذا وقال آخر

لم يبلغ في الأول وإنما ولغ في الثاني قبل قول كل واحد منهما في الإثبات دون النفي، ووجب اجتنابهما لأنه يمكن صدقهما لكونهما في وقتين أو عينا كليين وإن عينا كلبا واحدا وقتا لا يمكن شربه فيه منهما تعارضا وسقط قولهما، ويباح استعمال كل واحد منهما، فإن قال أحدهما شرب من هذا الائناء وقال الآخر لم يشرب قدم قول المثلث إلا أن يكون لم يتحقق شربه مثل الضرير الذي يخبر عن حسه فيقدم قول الصير، وإن شك هل كان وضوؤه قبل نجاسة الماء أو بعدها لم يعد، وإن شك في كثرة ماء وقعت فيه نجاسة فهو نجس، أو في نجاسة عظم فهو طاهر أو في روثه فظاهرة أو في جفاف نجاسة على ذباب أو غيره فيحكم بعدم الجفاف أو في ولوغ كلب أدخل راسه في إناء ثم فيه رطوبة فلا ينجس، وإن أصابه ماء ميزاب ولا أمانة كره سؤاله فلا يلزم جوابه، وإن اشتبه طهور مباح بنجس أو بمحرم لم يتحر ولو زاد عدد الطهور أو النجس غير بول ووجب الكف عنهما — كهيئة بمذكاة (لامية) في لحم مصر أو قرية — ويتيمم من غير اعدامهما ولا خلطهما، لكن إن أمكن تطهير أحدهما بالآخر لزم الخلط، وإن علم النجس بعد تيممه وصلاته فلا إعادة، وإن توضأ من أحدهما فبان أنه الطهور لم يصح وضوؤه^(١) ويلزم التحري لأكل وشرب ولا يلزمه غسل فمه بعده، ولا يتحرى مع وجود غير مشته، وإن توضأ بماء ثم علم نجاسته أعاد ما صلاه حتى يتيقن برأته، وما جرى من الماء على المقابر فطهور إن لم تكن نبشت، وإن كانت قد تقلب ترابها فإن كانت أنت عليها الأمطار

(١) هذا منى على اشتراط العلم بطهورية الماء وهو المعتمد

طهرت - قاله في النظم - والافهونجس ان تغيرها أو كان قليلا، وان اشتبه طاهر بنجس غير الماء كالمائعات ونحوهما حرم التحرى بلا ضرورة وان اشتبه طاهر بطهور لم يتحروا وتوضأ بهما وضوءا واحدا من هذا غرفة ومن هذا غرفة نعم كل غرفة المحل - ولو كان عنده طهور يقيّن - وصلى صلاة واحدة، ولو توضأ من واحد فقط ثم بان أنه مصيب أعاد، ولو احتاج الى شرب تحرى وشرب الطاهر عنده وتوضأ بالطهور ثم تيمم معه احتياطا ان لم يجد طهورا غير مشتبّه، وان اشتهت ثياب طاهرة ماحية بنجسة أو محرمة ولم يكن عنده ثوب طاهر أو مباح يقيّن لم يتحر وصلى في كل ثوب صلاة واحدة بعدد النجسة أو المحرمة. وزاد صلاة. يوى بكل صلاة الفرض وان جهل عددها صلى حتى يتيقن أنه صلى في ثوب طاهرا ومباح، وكذا حكم الأماكن الضيقة، ويصلى في فضاء واسع حيث شاء بلا تحر ولا تصح إمامة من اشتهت عليه الثياب الطاهرة بالنجسة، وان اشتهت أخته باجنبية أو أجنبيات لم يتحر للنكاح وكف عنهن، وفي قبيلة كبيرة وبلدة كبيرة له النكاح من غير تحر ولا مدخل للتحرى في العتق والطلاق

باب الآنية

وهي الأوعية. كل اء طاهر يباح اتخاذه واستعماله ولو كان ثميناً بجوهر ونحوه الاعظم آدمى وجلده ولاء مغصوبا ولاء ثمة حرام وآنية ذهب وفضة ومضطباها فيحرم على الذكر والائى ولو ميلا ومثله قنديل ومسعط ومجرة ومدخنة وسرير وكرسى وخفان ولعلان ومشربة وملعقة

وأبواب ورهوف قال أحمد لا تعجنى الحلقة ونص إياها من الآية
ويحرم بموه ومطعم ومطلى ومكمت ومحوه مهما ، وتصح الطهارة منها
وبها وفيها وإياها بأن يجعلها مصبا لفضل طهارته فيقع فيها الماء المنفصل
عن العضو ، ومن إياه مغصوب أو تمته حرام وفي مكان مغصوب إلا
ضبة يسيرة عرفا من ضبة لحاجة كتشيعب قدح وهي أن يتعلق بها غرض
غير زينة ولو وجد غيرها ، وتباح مباشرتها الحاجة وبدونها تكره ، وثياب
الكفار كلهم وأوانيهم طاهرة إن جهل حالها حتى ما ولي عوراتهم كالو
علت طهارتها ، وكذا ما صبغوه أو نسجوه وآنية مدمى الخروم لا بس
النجاسة كثيرا وثيابهم ، وبدن الكافر ولو من لا تحل ذبيحته وطعامه وماؤه
طاهر مباح ، وتصح الصلاة في ثياب المرضعة والحائض والصبي مع
الكراهة ما لم تعلم نجاستها ، ولا يجب غسل الثوب المصوغ في جب
الصباغ مسلما كان أو كافرا نصا وإن علنت نجاسته طهر بالغسل ولو
بقى اللون ، ولا يطهر جلد ميتة نجس بموتها بدبغه ، ويجوز استعماله في
يابس بعد دبغه لافي مائع قال ابن عقيل ولو لم يجس الماء بأن كان يسه
قلتين فأكثر فيباح الدبغ . ويحرم بيعه بعد الدبغ كقبله ، وعنه يطهر منها
جلد ما كان طاهرا في الحياة ولو غير ما كول فيشترط غسله بعده ،
ويحرم أكله لايحه ولا يطهر جلد ما كان نجسا في حياته بذكاة
كلحه ، فلا يجوز ذبحه لذلك ولا لغيره ولو في الترع ولا يحصل الدبغ
بنجس ولا بغير منشف للرطوبة متق للخبث بحيث لو وقع الجلد بعده في
الماء فسد ولا بتشميس ولا تريب ولا بريح ، وجعل المصران وترادباغ

وكذا الكرش، ويحرم افتراش جلود السباع مع الحكم بنجاستها ويكره
الحرز بشعر خنزير ويجب غسل ما خرز به رطباً ويباح مُنخلٌ من شعر
نجس في يابس، ويكره الاتماع بالنجاسات، وجلد الثعلب ك لحمه ولبن
الميتة وإنفتحها وجلدتها وعظمها وقرنها وظفرها وعصها وحافرها
وأصول شعرها وريشها إذا تنف وهو رطب أو يابس نجس، وصوف
ميتة ظاهرة في الحياة وشعرها ووبرها وريشها ولو غير ما كولة كهر
ومادونها في الخلقة وعظم سمك ونحوه وباطن بيضة ما كول صلب قشرها
طاهر، ولو صلقت في نجاسة لم تحرم، وما لين من حي من قرن وألية
ونحوهما فهو كميته، ولا يجوز استعمال شعر الأدي لحرمته، وتصح الصلاة
فيه لطهارته، والمسك وجلده ودود الطعام ولعاب الأطفال وما سال من
فم عند نوم طاهر

باب الاستطابة وآداب التخلي

يسن أن يقول عند دخوله الخلاء بسم الله اللهم إني أعوذ بك من
الخبث والخبائث، ويكره دخوله بما فيه ذكر الله بلا حاجة لأدراهم
ونحوها فلا بأس به نصاً، ومثلها حرز لكن يجعل فص خاتم في باطن
كفه اليمنى ويحرم بمصحف إلا الحاجة ويستحب أن يتنعل ويقدم
رجله اليسرى دخولا واليمنى خر ويجاوفي غير البنيان يقدم يسراه إلى
موضع جلوسه ويمناه عند منصرفه مع ما تقدم، ومثله حمام ومغتسل
ونحوهما عكس مسجد ومنزل ونعل ونحوه وقبص ونحوه ويسن
أن يعتمد على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويغطي رأسه

ولا يرفعه إلى السماء، ويسن في قضاء بعده واستتاره عن ناظره وطلبه مكاناً رخوا لبوله ولصق ذكره بصلب وأن يعد أحجار الاستجمار قبل جلوسه، ويكره رفع ثوبه إن بال قاعداً قبل دنوه من الأرض بلا حاجة فإذا قام أسبله عليه قبل انصبابه واستقبال شمس وقمر ومهب ريح، بلا حائل ومس فرجه يمينه في كل حال، وكذا مس فرج أبيح له مسه واستجماره واستنجاؤه بها لغير ضرورة أو حاجة فإن كان استجماره من غائط أخذ الحجر ييساره فمسح به، وإن كان من بول أمسك ذكره بشماله ومسحه على الحجر فإن كان الحجر صغيراً أمسكه بين عقبيه أو بين إبهامي قدميه ومسح عليه إن أمكنه وإلا أمسك الحجر يمينه ومسح ييساره للذكر عليه، وإن استطاب بها أجزأه، وتباح المعوية بها في الماء ويكره بوله في شق وسرب ولو فم بالوعة وماء راكد وقليل جارو في إناء بلا حاجة ونار لأنه يورث السقم ورماد وموضع صلب وفي مستحم غير مقير أو مبطن، فإن بال في المقير أو المبلط ثم أرسل عليه الماء قبل اغتساله فيه فلا بأس، ويكره أن يتوضأ أو يستنجد على موضع بوله أو أرض متنجسة ثلاثين جس، ويكره استقبال القبلة في قضاء باستنجاؤه أو استجماره وكلامه في الخلاء ولو سلاماً أو رد سلام، ويجب لتحذير معصوم عن هلكة كاعى وغافل، ويكره السلام عليه، فإن عطس أو سمع أذاناً حمد الله وأجاب بقلبه وذكر الله فيه لا بقلبه، وتحرم القراءة فيه وهو على حاجته ولبشه فوق حاجته وهو مضر عند الأطباء، وكشف عورة بلا حاجة وبوله وتغوطه في طريق مسلوك وتغوطه في ماء لا لحر ولا ما أعد لذلك كالجارى في.

المطاهر، ويحرم بوله وتغوطه على ما بهى عن استجماره كروث وعظم وعلى ما يتصل بحيوان كذنبه ويده ورجله ويد المستجمر وعلى ماله حرمة كقطعوم وعلى قبور المسلمين ويدها ويأتى آخر الجائز وعلى علف دابة وغيرها وظل نافع ومثله متشمس زمن الشتاء ومتحدث الناس وتحت شجرة عليها ثمرة مقصودة ومورد ماء واستقبال القلعة واستدبارها فى فضاء لابنيان، ويكفى احراه وحائل ولو كؤخرة رحل، ويكفى الاستتار بدانة وجدار وجبل ونحوه وإرغاء ذيله ولا يعتبر قرنه منها كما لو كان فى بيت وإلا فكسترة صلاة بحيث تستر أسافله ولا يكره البول قائما ولو لغير حاجة إن أمن تلوثا وناظرا ولا التوجه إلى بيت المقدس

فصل . فإذا انقطع بوله استحب مسح ذكره يده اليسرى من حلقة البر إلى رأسه ثلاثا ونتره ثلاثا، والأولى أن يبدأ ذكر ويكر بقبل وتخير ثيب، ويكره بصفه على بوله للوسواس، ثم يتحول للاستجمار ان خشي تلوثا، ثم يستجمر ثم يستنجى مرتبا ندبا فان عكس كره ومن استجمر فى فرج واستنجى فى آخر فلا بأس، ولا يجزى الاستجمار فى قبل خشي مشكل ولا فى مخرج غير فرج. ويستحب ذلك يدها بالأرض الطاهرة بعد الاستنجاء ويجزى أحدهما والماء أفضل وجمعهما أفضل منه، وفى التقيح الماء أفضل بجمعهما وهو سهو إلا أن يعدو الخارج موضع العادة فلا يجزى إلا الماء للتعدي فقط كتجيس مخرج بغير خارج واستجمار بمهى عنه، وإن خرجت أجزاء الحفنة فهى نجسة، ولا يجزى فيها الاستجمار والذكر والأثني الثيب والبكر فى ذلك سواء، فلو تعدى بول الثيب إلى مخرج الحيض أجزأ

وزعفران، ويكره بسواد، فإن حصل به تدليس في بيع أو نكاح حرم،
ويسن النظر في المرأة وقوله «اللهم كما حسنت خلقى فحسن خلقي وحرم
وحهى على النار»، ويسن التطيب مما ظهر ريحه وخفى لونه، وللمرأة
في غير بيتها عكسه، لاها ممنوعة في غير بيتها مما يم عليها من ضررها
برحليها ليعلم ما تخفى من زيتها ومن نعل صرارة وغير ذلك مما يظهر
من الزينة، وفي بيتها تطيب مما شامت، ويكره حلق رأسها وقصه من
غير عنذر، ويحرم للصيدة، ويسن تخمير الأناء ولوبان يعرض عليه
عودا، وإيكاء السقاء إذا أمسى، وإغلاق الباب، وإطفاء المصباح
والجمر عند الرقاد مع ذكر اسم الله مهن، ونظره في وصيته،
ونفض فراشه، ووضع يده اليمنى تحت حده الأيمن، ويجعل
وجهه نحو القبلة على جنبه الأيمن، ويتوب إلى الله تعالى ويقول
ماورد، ويقُلُ الخروح إذا هدأت الرجل، ويكره النوم على سطح ليس
عليه تحجير، ونومه على بطنه وعلى قفاه إن خاف أن يكشف عورته، وبعد
العصر والفجر وتحت السماء متجردا وبين قوم مستيقظين، ونومه وحده،
وسفره وحده، ونومه وجلوسه بين الطل والشمس، وركوب البحر عند
هيجانه، قال ابن الجوزي في طبه اليوم في الشمس في الصيف يحرك الماء
الدهين واليوم في القمر يحل الألوان إلى الصفرة ويقل الرأس أه وتستحب
الفائلة واليوم نصف النهار، ولا يكره حلق رأسه ولو لغير سلك وحاجة،
ويكره الفزع — وهو حلق بعض شعر الرأس وترك بعضه — وحلق القفا
مصدرا عن الرأس إذا لم يمنع إلى الحباثة أو غيرها وهو موخر المنق.

ويجب ختان ذكر وأثى عند بلوغ مالم يخف على نفسه ، فيختن ذكر خنثى مشكل وفرجُهُ ، وللرجل اجبار زوجته المسلمة عليه وزمن صغر أفضل إلى التمييز ، بأخذ جلدة حشفة ذكر فان اقتصر على أكثرها جاز ، وأخذ جلدة اثنى فوق محل الايلاج تشبه عرف الديك ، ولا تؤخذ كلها من امرأة نسا ، ويكره يوم سماع ، ومن الولادة إليه ، وإن أمره به ولي الأمر في حراً أو برد أو مرض يخاف من مثله الموت من الختان فلتف أو أمره به وزعم الأطباء أنه يتلف أو ظن تلفه ضمن ، ويجوز أن يختن نفسه إن قوى عليه وأحسنه ، وإن ترك الختان من غير ضرره هو يعتقد وجوبه فسق قاله في مجمع البحرين ، ومن ولد ولا قلقة له لا سقط وجوبه ، ولا تقطع أصغر أئدة نسا ، ويكره ثقب أنثى صبي لاجارية نسا ، ويحرم نمص ووشرو وتم^(١) ووصل شعر بشعر ولو بشعر بهيمة أو اذن زوج ، ولا تصح الصلاة إن كان بجسا ، ولا بأس بما يحتاج إليه لشد الشعر ، وأباح ابن الجوزي النمص وحده ، وحمل النهي على التدليس ، أو أنه شعار الفاجرات ، ويحرم نظر شعر أجنبية لا البائن ، ولها خلق الوجه وحمه نسا ، وتحسينه وتحميره ونحوه ، ويكره حَفُّ لرجل ، وكذا التحذيف — وهو إرساله الشعر الذي بين العذار والتزعة — لالها ، ويكره النقش والتكتيب والتطريف — وهو الذي يكون في رؤس الأصابع ، وهو القموع — بل تغمس يدها في الخضاب غمسا نسا ، ويكره كَسْبُ الماشطة ، ويحرم التدليس والتشبه بالمردان ، وكره أحد

(١) النمص نف شعر الوجه — والوشر رد الأسنان — والوتم هو العشق

المعروف على اليد وغيرها

الحجامة يوم السبت والأربعاء وتوقف في الجمعة ، والفصد في معاها ، وهي أنفع منه في بلد حار ، وما في معنى الحجامة كالتشريط والفصد بالعكس

باب الوضوء

وهو — شرعا — استعمال ماء طهور في الأعضاء الأربعة على صفة مخصوصة ، وفروضة ستة : غسل الوجه ، واليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، والترتيب ، والموالاتة

وسبب وجوبه : الحدث ، ويحل جميع الدن كجناية ، وطهارة الحدث فرضت قبل التيمم ، والنية شرط لطهارة الحدث ، ولتيمم ، وغسل ، وتجديد وضوء ، مستحين ، ولعسل يدي قائم من نوم ليل ، ويأتي ، ولعسل ميت ، إلا طهارة ذمية لحيض ونفاس وجنابة ، ومسلة بمتنعة فتغسل قهراً ، ولا نية للعذر ، ولا تصلى به ، ومجنونة من حيض ونفاس مسلة كانت أو كتائية ، وينويه عنها ، ولا ثواب في غير منوى ، ويشترط لوضوء أيضاً عقل ، وتميز ، وإسلام ، وإزالة ما يمنع وصول الماء ، وانقطاع ناقض ، واستجاء أو استجار قبله ، وتقديم ، وطهورية ماء ، وإباحته ، ودخول الوقت على من حدثه دائم لفرضه ، ويشترط لغسل نية ، وإسلام ، سوى ما تقدم ، وعقل ، وتميز ، وفراغ موجب غسل ، وإزالة ما يمنع وصول الماء ، وطهورية ماء وإباحته ولو سبل ماء للشرب لم يحز التطهير منه ، ويأتي في الوقف ، ولا تستر نية لطهارة الخبث ، ومحلها القلب فلا يضر سبي لسانه بخلاف قصده ، ولا إبطالها ، ولا إبطال

الطهارة بعد فراغه ، ولا شك فيها أوفى الطهارة بعده ، نصاً ، وإن شك في الية في أنائها لزمه استئافها ، وكذا إن شك في غسل عضو أوفى مسح رأسه في أنائها ، إلا أن يكون وهماً كوسواس فلا يلتفت إليه ، فإن أبطلها في أثناء طهارته بطل ماضى منها ، ولو فرقها على أعضاء الوضوء صح ، وإن توضأ وصلى صلاته ثم أحدث ثم توضأ وصلى أخرى ثم علم أنه ترك واجبا في أحد الوضوءين لزمه إعادة الوضوء والصلاتين ، وإن جعل الماء في فيه ينوى ارتفاع الحدث الأصغر ثم ذكر أنه جب فوى ارتفاع الحدثين ارتقعا ، ولو است الماء في فيه حتى تغير من ريقه لم يمنع ، وإن غسل بعض أعضائه بنية الوضوء وبعضها بنية التبرد ثم أعاد ما نوى به التبرد بنية الوضوء قل طول الفصل أجراً ، والتلفظ بها وما نواه هنا وفي سائر العادات بدعة ، واستحس سرّاً مع القلب كثير من المتأخرين ، ومنصوص أحمد وجمع محققين خلافه ، إلا في الأحرام ، ويأتي ، وفي الفروع والتقيح : يس الطق لها سرا ، فجعله سة وهو سهو ، ويكره الجهر بها وتكرارها ، وهي قصد رفع الحدث أو الطهارة لما لا يباح إلا بها ، حتى ولو نوى مع الحدث النجاسة أو التبرد أو التنظيف أو العلم . لكن ينوى من حدثه دائماً الاستناحة ويرفع حدثه ، ولا يحتاج إلى تعيين بية العرض ، فان نوى ما تنس له الطهارة كقرا فود كر واذا ونوم ورفع وشك وغضب وكلام محرم كغية ومحوها وفعل مناسك الحج ، نصا غير طواف وكحائوس بمسجد وأكل ، وفي الهاية وزيارة قبر الى صلى الله عليه وسلم ، وأتى في الغسل تتمته ، أونوى التجديد ان

فيه الاستحجار لأنه معتاد ، ولو شك في تعدى الخارج لم يجب الغسل والأولى الغسل وظاهر كلامهم لا يمنع القيام الاستحجار ما لم يتعد الخارج : فاذا خرج سن قوله غفرانك ، الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني^(١) ويتحنح ويمشي خطوات إن احتاج إلى ذلك للاستبراء ، وقال الموفق وغيره ويستحب أن يمكث قليلا قبل الاستجاء حتى ينقطع أثر البول ، ولا يجب غسل ما أمكن من داخل فرج ثيب من نجاسة وحنانة ، فلا تدخل يدها ولا أصبعها بل ماطهر لأنه في حكم الباطن ، فينتقض وضوؤها بخروج ما احتشته ولو بلا بلل ، ويفسد الصوم بوصول أصبعها لا بوصول حيض إليه^(٢) ويستحب لغير الصائمة غسله وداخل الدر في حكم الباطل لافساد الصوم بنحو الحقنة ولا يجب غسل نجاسته وكذا حشفة أqlف غير مفتوق ويغسلان من مفتوق ، ويستحب لمن استنجى أن ينضح فرجه وسراويله لا من استجمر

فصل . ويصح الاستحجار بكل طاهر جامد مباح منق كالحجر والخشب والخرق لا بالمغصوب ، والاتقاء باحجار ونحوها ازالة العين حتى لا يبقى الا أثر لا يزيله الا الماء وماء خشونة المحل كما كان الا الروث والعظام والطعام ولولبيمة وماله حرمة كما فيه ذكر الله وكتب حديث

(١) لقول عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك ولقول أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال . الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني .

(٢) اذا تردد الميحص الى طاهر الفرج - رتت عليه أحكامه كمنه اصوم وعدم وحب صلاة وان لم يبر الى الطاهر ولكن قرب منه فلا يجب الغسل لما فيه من المشقة واختلف فيما عده من الأحكام بناء على اعتباره من الباطل أو الحائض بالطاهر

وقفه وكتب مباحة وما حرم استعماله كذهب وفضة ومتصلا بحيوان
وجلد سمك وجلد حيوان مذكي وحشيشا وطبا فيحرم ولا يجزى^(١) فإن
استجمر بعده بمباح أو استجى بمائع غير الماء لم يجزئه وتعين الماء
وإن استجمر بغير منق أجزأ الاستجار بعده بمنق كحجر ولا يجزى^(٢)
أقل من ثلاث مسحات إما بحجر نى شعب أو بثلاثة تعم كل مسحة
المسرة والصمغتين مع الانتقاء، ولو استجمر ثلاثة، أنفس بثلاثة أحجار
لكل حجر ثلاث شعب استجمر كل واحد بشعة من كل حجر أو استجمر
انسان بحجر ثم غسله أو كسر مائنجس منه ثم استجمر به ثانيا ثم فعل
ذلك واستجمر به ثالثا أجزأه لحصول المعنى والانتقاء فإن لم ينق زاد حتى
ينقى، ويسن قطعه على وتران زاد على الثلاث، وإذا أتى بالعدد المعتبر
اكتفى في زوال النجاسة بغلة الظن، وأثر الاستجار نجس يعفى عن
يسيره، ويجب الاستنجاء أو الاستجار من كل خارج الا الريح^(٣) وهى
طاهرة فلا تنجس ماء يسيرا — والطاهر وغير الملوث^(٤) فإن توضأ وتيمم
قبله لم يصح، وإن كانت النجاسة على غير السيلين أو عليهما غير خارجة
منهما صح الوضوء والتيمم قبل زوالها، ويحرم منع المحتاج الى الطهارة^(٥)

(١) الاستحاء من الريح دعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من استجى من
ريح طيس ما

(٢) الطاهر وغير الملوث معطوفان على الريح هما مثله في عدم الاستحاء منها
« كالمعى - والوله الحاف ،

(٣) الطهارة بتشديد الهاء الميضأ وماى معاها

قال الشيخ ولو وقفت على طائفة معينة كدرسة ورباط ، ولو في ملكه ، وقال :
إن كان في دخول أهل الذمة مطهرة المسلمين تضيق أو تنجيس أو إفساد
ماء ونحوه وجب منعهم وإن لم يكن ضرر ولهم ما يستغنون به عن مطهرة
المسلمين فليس لهم مزاحمتهم

باب السواك وغيره

السواك والمساك : اسم للعود الذي يتسوك به ويطلق السواك على الفعل
قال الشيخ والتسوك الفعل ، وهو — على أسنانه ولسانه ولثته — مسنون
كل وقت لغير صائم ، بسواك يابس ورطب ، ولصائم يابس قبل الزوال ،
ويباح له رطب قبله ، ويكره له بعده يابس ورطب ، وعنه يسن له مطلقا ،
اختاره الشيخ وجمع ، وهو أظهر دليلا ، وكان واجبا على النبي صلى الله عليه
وسلم ، ويتأكد عند كل صلاة وانتباه من نوم وتغير رائحة فم بأكل
أو غيره ووضوء وقراءة ودخول مسجد ومنزل وإطالة السكوت وخلو
المعدة من الطعام واصمرار الأسنان — عَرَضًا بالنسبة إلى الأسنان ، يبدأ
بجانب فم الأيمن من تاليه إلى أضراسه يساره بعودين متق لا يجرحه ولا
يضره ولا يفتت فيه من أراك أو عرجون أو زيتون أو غير هاتئذى بماء —
وبماء ورد أجود — ويغسله بعده ، ويسن تيامن في شأنه كله ، فإن استاك
بغير عود كاصبع أو خرقة لم يصب السنة ، ويكره السواك بریحان —
وهو الآس — ورماني وعود ذي الرائحة وطرفاء وقصب ونحوه ، وكذا
التحلل بها وبالحوص ، ولا يتسوك ولا يتخلل بما يجمله لئلا يكون

من ذلك، ولا بأس أن يتسوك بالعود الواحد اثنان فصاعداً، ولا يكره السواك في المسجد، ويأتي آخر الاعتكاف

فصل . ويسن الامتنشاط والأدهان في بدن وشعر غباً يوماً ويوماً والاكتحال كل ليلة بأئد مطيب ممسك وترا في كل عين ثلاثة، واتخاذ الشعر، ويسن أن يغسله ويسرحه متياماً ويعرقه، ويكون للرحل الى اذنيه، وينتهي إلى منكبه. ولا بأس بزيادة على منكبيه وحمله ذؤابة، وإعفاء اللحية، ويحرم حلقها، ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ولا أخذ ما تحت حلقه، وأخذ أحد من حاجبيه وعارصيه، ويسن حَفُّ الشارب أو قص طرفه وحفه أولى نصاً، وتقليم الاظفار مخالفاً: فيبدأ بخصر اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البنصر ثم السبابة ثم إبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر، ويستحب غسلها بعد قصها تكميلاً للنظافة، ويكون ذلك يوم الجمعة قبل الصلاة، ويسن أن لا يحيف عليها في العزول لأنه قد يحتاج إلى حل حبل أو شيء. وتنف الابط، وحلق العانة، وله قصه وإزالته بما شاء، والتوير في العانة وغيرها، فعلة أحمد، وتكره كثرتة، ويدفن الدم والشعر والظفر، ويعمله كل اسوع، ويكره تركه فوق أربعين يوماً ويكره نف الثيب، ويسن خضابه بحاء وكتم، ^(١) ولا بأس بورس

(١) الكتم نات يحرج صعا اسود غير قائم لحديث : ان أحسن ما غير تم به هذا الثيب الحساء والكتم اه

لو مسح على خرقه فوق رأسه، ولو مسح رأسه ثم حلقه أو غسل عضوا ثم قطع منه جزءا أو جلدة لم يؤثر لانه ليس بيدل عما تحته. وإن تطهر بعد ذلك غسل ما ظهر، وإن حصل في بعض أعضائه شق أو ثقب لزم غسله، والواجب مسح ظاهر شعر الرأس كما تقدم، فلو أدخل يده تحت الشعر فمسح البشرة فقط لم يحزئه: كما لو اقتصر على غسل باطن شعر اللحية، وإن فقد شعره مسح بشرته، وإن فقد بعضه مسحها، ويجب مسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما: لانهما من الرأس، وبين عمامة جديد بعد رأسه، والياض فوقهما دون الشعر: منه أيضاً؛ فيجب مسحه مع الرأس، والمسنون في مسحهما أن يدخل سبائتيه في صماخيها ويمسح بابهاميه ظاهرهما، ولا يجب مسح ما استتر بالفضاريف، ولا يستحب مسح عنق ولا تكرار مسح رأس وأذن

فصل . ثم يغسل رجليه ثلاثاً إلى الكعنين — وهما العظمان
الباثتان في جاني رجله — ويجب إدخالهما في الغسل، وإن كان أقطع وجب غسل ما بقي من محل الفرض أصلاً أو تبعاً كرأس عضد، وساق، وكذا يتييم، فإن لم يبق شيء سقط، لكن يستحب أن يمسح محل القطع بالماء وإذا وجد الاقطع ونحوه من يوضئه أو يعسله بأجرة المثل وقدر عليها من غير اضرار لزمه ذلك، فإن وجد من ييممه ولم يجد من يوضئه لزمه ذلك، فإن لم يجد صلى على حسب حاله، ولا إعادة واستنجى مثله، وإن تبرع احد بتطهيره لزمه ذلك، ويسن تخليل أصابع يديه

وتخليل أصابع رجليه بخصره اليسرى، فيبدأ بخنصر يمينى ويسرى بالعكس لليامين والغسل ثلاثا ثلاثا، ويحوز الاقتصار على الواحدة والثنتان أفضل، والثلاث أفضل، وإن غسل بعض أعضائه أكثر من بعض لم يكره، ويعمل في عددها إذا شك بالاقول، وتكره الزيادة عليها، والاسراف في الماء، ويسن مجاوزة موضع الفرض، ولا يسن الكلام على الوضوء بل يكره — والمراد بالكراهة ترك الأولى قال ابن القيم: الاذكار التي تقولها العامة على الوضوء عند كل عضو لا أصل لها عه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة الاربعة وفيه حديث كذب عليه صلى الله عليه وسلم انتهى — قال أبو الفرج يكره السلام على المتوضئ، وفي الرعاية ورده، وفي ظاهر كلام الاكثر لا يكره السلام ولا الرد

فصل . والترتيب والمواالة فرضان لامع غسل، ولا يسقطان سهوا ولا جهلا بكيفية الفروض، فيجب الترتيب على ما ذكر الله تعالى فان نكس وضوءه فبدأ بشيء من أعضائه قبل وجهه لم يحتسب بما غسله قبله، وإن بدأ برجليه وختم بوجهه لم يصح الا غسل وجهه، وإن توضأ منكوسا أربع مرات صح وضوءه إذا كان متقاربا يحصل له في كل مرة غسل عضو، وإن غسل أعضائه دفعة واحدة لم يصح، ولو انغمس في ماء كثير راكدا أو جاربية رفع الحدث لم يرتفع، ولو مكث فيه قدرا يسع الترتيب حتى يخرج مرتباً نصاً، فيخرج وجهه، ثم يديه، ثم يمسح رأسه، ثم يخرج من الماء، وتقدم — والمواالة ألا يؤثر غسل عضو

حتى ينشف الذي قبله، يليه ^(١) في زمن معتدل أو قدره من غيره، ولا يضر جفاف لا اشتغاله بسنة كتخليل واساغ. وبازالة شك ووسوسة، ويضر اسراف وازالة وسخ ومحوه لغير طهارة لالها، وتضر الاطالة في ازالة نجاسة وتحصيل ماء.

فصل . وجلة سنن الوضوء استقبال القبلة، والسواك، وغسل الكفين ثلاثا لغير قائم من نوم ليل، والبداءة قبل غسل الوجه بالمضمضة ثم الاستنشاق، والمبالغة فيهما لغير صائم وفي سائر الاعضاء لصائم وغيره، والاستتار، وتحليل أصابع اليدين والرجلين، وتحليل الشعور الكثيفة في الوجه، والقيام: حتى بين الكمين للقائم من نوم الليل: وبين الادين — قاله الزركشي: وقال الازجى يمسحهما معا — ومسحهما بعد الرأس بماء جديد، ومجاوزه موضع الفرض، والغسلة الثانية والثالثة وتقديم الية على مسنوناته، واستصحاب ذكرها إلى آخره، وغسل باطن الشعور الكثيفة، وأن يزيد في ماء الوجه، وقول ماورد بعد الوضوء — ويأتي — وان يتولى وضوء نفسه من غير معاونة، وتباح معونة المتطهر كتقريب ماء الغسل أو الوضوء اليه أو صبه عليه وتنشيف أعضائه، وتركهما أفضل. ويستحب كون المعين عن يساره كائنا وضوءه الضيق الرأس. وان كان واسعا يغترف منه باليد: فعن يمينه، ولو وضأه أو يمه مسلم أو كتابي باذنه: بأن غسل له الاعضاء أو يممها من غير عذر كره

وصح، وينويه المتوضئ والمتيمم، فأن أكره من يصب عليه الماء أو يوضئه على وضوئه: لم يصح، وإن أكره المتوضئ على الوضوء أو على غيره من العبادات وفعلها لداعي الشرع لا لداعي الإكراه: صحته، وإلا فلا، ويكره نفض الماء، وارقة ماء الوضوء والغسل في المسجد أو في مكان يداس فيه كالطريق تزيها للباء، ويباح الوضوء والغسل في المسجد إذا لم يؤذنه أحد ولم يؤذ المسجد، ويحرم فيه الاستنجاء والريح، وتكره اارقة ماء غمس فيه يده قائم من نوم ليل فيه — قال الشيخ ولا يغسل فيه ميت: وقال ويحوز عمل مكان فيه للوضوء للمصلحة بلا محذور — ولا يكره طهره من اناه محاس وبحوه، ولا من اناه بعضه بحس، ولا من ماء بات مكشوفاً، ومن مغطى أولى، ويسن عقب فراغه من الوضوء رفع بصره إلى السماء، وقول أشهد ألا اله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين، سبحانه اللهم وبحمدك. أشهد لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وكذا بعد الغسل — قاله في الفائق —

● **باب مسح الحفيظ وسائر الحوائل** — وهو رخصة — وأفضل من الغسل، ويرفع الحدث نصاً، إلا أنه لا يستحب له أن يلبس ليمسح كالسفر ليترخص، ويكره لسه مع مدافعة أحد الاختين، ويصح على خف، وخرموق حف قصير، وجورب صفيق من صوف أو غيره، وإن كان غير مجلد أو منعل أو كان من خرق حتى لزمن، ومن له رجل واحدة

سن ناسيا حدثه أو صلاة بعينها لا يستبيح غيرها — : ارتفع حدثه ، ولما تخصصه ، ويسن التجديد ارضي بينهما والا فلا ، ويسن لكل صلاة ، لا تجديد تيمم وغسل ، وان نوى غسلا مسونا أجزأ عن الواجب ، وكذا عكسه ، وان نواهها حصلا ، والمستحب أن يغتسل للواجب غسلا ثم للمسنون غسلا آخر ، وان نوى طهارة مطلقة أو وضوءا مطلقا أو الغسل وحده أو لمورره في المسجد لم يرتفع ^(١) وان اجتمعت أحداث متنوعة ولو متفرقة توجب وضوءا أو غسلا فوى بطهارته أحدها ارتفع هو وسائرهما ، وان نوى أحدها ونوى أن لا يرتفع غيره لم يرتفع غيره ، ولو كان عليه حدث نوم فغلط ونوى رفع حدث بول ارتفع حدثه ، ويجب الاتيان بها عند أول واجب وهو التسمية ، ويستحب عند أول مسنوباتها ان وجد قل واجب كغسل اليدين لغير قائم من نوم الليل ، فان غسلهما بغير نية فكمن لم يغسلهما ، ويجوز تقديمها زمن يسير كصلاة ولا يطلها عمل يسير ، ويستحب استحباب ذكرها ولا بد من استحباب حكمها بأن لا ينوى قطعها

فصل . صفة الوضوء أن ينوى ويستقل القلة ثم يقول بسم الله — لا يقوم غيرها مقامها — وهي واجبة في وضوء وعسل ونيم وتسقط سهوا ، وان ذكرها في أثنائه سمى ونى ، فان تركها عمدا أو حتى غسل بعض أعضائه ولم يستأنف لم تصح طهارته ، والاخرس يشير بها ، ثم

(١) اطلاق الية فيما تشترط له (كالوضوء) لا يخرجه عن كونه عاديا فلا بد لا اعتبار العمل عادة من توجبه ، بله تلك أو لازاله ما يعم القيام بها (كالحدث)

يفسل كفيه ثلاثا ، ولو تيقن طهارتهما ، وهو سنة لغير قائم من نوم ليل ناقض لوضوء ، فان كان منه فواجب تعبدا ، ويسقط سهوا وتعتبر له نية وتسمية ، ولا يجزى عن نية غسلهما نية الوضوء لأنها طهارة مفردة لا من الوضوء ، ويجوز تقديمها على الوضوء بالزمن الطويل ، ويستحب تقديم اليمنى على اليسرى في هذا الغسل ، واذا استيقظ أسير في مطمورة أو أعمى أو نحو من نوم لا يدري أنوم ليل أو نهار لم يجب غسلهما وتقدم في كتاب الطهارة غسلهما لمعنى فيهما ، فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الإناء لم يصح وضوءه وفسد الماء ، وتسبب بداءته قبل غسل وجهه بمضمضة يمينه وتسوكة ثم باستنشاق يمينه ثلاثا ثلاثا ان شاء من غرفة وهو أفضل ، وان شاء من ثلاث وان شاء من ست ، ولا يفصل بين المضمضة والاستنشاق ، وتجب الموالاة بينهما وبين بقية الاعضاء ، وكذا الترتيب لا بينهما وبين الوجه ، ويسن استنثاره بيساره ومبالغة فيهما بغير صائم — وتكره له — ومبالغة في سائر الاعضاء ، ففي مضمضة ادارة الماء في جميع العم وفي الاستنشاق جذبه بنفس الى أقصى انف ، والواجب أدنى ادارة وحذب الماء إلى باطن الأنف فلا يكفي وضع الماء في فيه بدون ادارة تم له بلعه ولفظه ولا يجعل المضمضة أولا وجورا ولا الاستنشاق سعوطا ، والمبالغة في غيرهما ذلك المواضع التي ينبو عنها الماء وعركها به

فصل . تم يغسل وجهه ثلاثا من ماتت شعر الرأس المعتاد غالبا مع ما انحدر من اللحية والدق طولا ومن الأذن إلى الأذن عرضا

فيدخل فيه عذار وهو الشعر الثابت على العظم الباقى المسامت صماخ
الأذن ولا يدخل صُدغ وهو الشعر الذى بعد انتهاء العذار يحاذى رأس
الأذن و يزل عنه قليلا ، ولا تحذيف — وهو الشعر الخارج إلى طرفي
الجبين في جاني الوجه بين الزعة ومنتهى العذار — ولا الزعتان — وهما
ما انحسر عنه الشعر من فودى الرأس : وهما جانبيا مقدمه — بل جميع
ذلك من الرأس فيمسح معه ، ولا يجب — بل ولا يسن — غسل داخل
عين لحدث ولو أمن الضرر ، بل يكره . ولا يجب من نجاسة فيهما —
والفم والأنف من الوجه — فتحب المضمضة والاستنشاق في الطهارتين
الكبرى والصغرى ، ويسميان فرضين ولا يسقطان سهوا ، ويجب
غسل اللحية وما خرج عن حد الوجه منها طولاً وعرضاً ، ويسن تخليل
الساير للثورة منها بأخذ كف من ماء يضعه من تحتها بأصابعه مشتبكة
فيها أو من جانبيها ويعركها ، وكذا عفقه ، وشارب ، وحاجبان ، ولحية
امرأة وخنثى ، ويجزئ غسل ظاهره ، ويسن غسل باطنه ، وإن يزيد في
ماء الوجه ، والحميف يجب غسله وما تحته وتخلل اللحية عدد غسلها وإن
شاء إذا مسح رأسه لصا

فصل • ثم يعسل يديه إلى المرفقين ثلاثا حتى أظفاره ، ولا يضر
وسخ يسير تحتها ولومنع وصول الماء — وألحق الشيخ به كل يسير
منع ، حيث كان من السدن كدم وعجين ومحوهما واختاره — ويجب
غسل اصبع زائدة ويد أصلها في محل الفرص أو غيره ولم تتميز وإلا

فلا ، ويجب إدخال المرققين في الغسل ، فان خلقتا بلامرقين غسل إلى قدرهما من غالب الساس فان تقلصت جلبة من العضد حتى تدلت من الذراع وجب غسلها كالاصبع الزائدة ، وان تقلصت من أحد المحلين والتعم رأسها بالآخر غسل ما حاذى محل الفرض من ظاهرها والمنتجا في منه من باطنها وما تحته لأنها كاللابة في المحلين ، وان تقلصت من الذراع حتى تدلت من العضد لم يجب غسلها وان طالت

فصل . ثم يمسح جميع ظاهر رأسه من حد الوجه إلى ما يسمى قفا بماء جديد غير ما فضل من ذراعيه ، وكيفما مسحه أجزأ ولو باصبع أو حرقة أو خشة ومحوها ، وعفا بعضهم عن ترك يسير منه للمشقة ، والمسنون في مسحه أن يبدأ يديه مبلولتين من مقدم رأسه ، فيضع طرف إحدى سبائتيه على طرف الأخرى ويضع الإبهامين على الصدغين ، ثم يمرهما إلى قفاه ، ثم يردهما إلى مقدمه ، ولو خاف أن ينتثر شعره بماء واحد ولو وضع يده ملولة على رأسه ولم يمرها عليه ، أو وضع عليه خرقة ملولة أو بللها وهي عليه ولم يمسح : لم يحزته ، ويحزى غسله مع الكراهة بدلا عن مسحه إن أمرَّ يده ، وكذا إن أصابه ماء وأمرَّ يده ، ولا يجب مسح ما نزل عن الرأس من الشعر ، ولا يحزى مسحه عن الرأس سواء رده فعقده فوق رأسه أو لم يرده ، وإن نزل الشعر عن منته لم يزل عن محل الفرض فمسح عليه : أحزاه ، ولو كان الذي تحت الأزل مخلوقا ، وإن خضبه بما يستره لم يحز المسح عليه كما

لم يبق من فرض الأخرى شيء، ولمستحاضة ونحوها لا المحرم لبسهما. ولو لحاجة؛ ويصح المسح على عمامة ذكر، وعلى جباثر - جمع جبيرة وهي أخشاب أو نحوها تربط على الكسر أو نحوه - وعلى خمر النساء المدارة تحت حلوقهن. لا القلائس - وهي مبطات تتخذ للنوم - والدينيات قلائس كإزار أيضا كانت القضاة تلبسها - ومن شرطه أن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة بالماء، ولو مسح فيها على خف أو عمامة أو جبيرة أو غسل صحيحا وتيمم لجرح؛ فلا يمسح على خف لبسه على طهارة تيمم، ولو غسل رجلا ثم أدخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الأخرى، ولو لبس الأولى طاهرة ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يمسح، وإن تطهر ثم أحدث قبل لبسه: فإن خلع الأولى ثم لبسها جاز، وإن تطهر ثم أحدث قبل لبسه أو بعده قل إن تصل القدم إلى موضعها أو لبسه محدثا ثم غسلها فيه، أو قل كإل طهارته ثم غسلها فيه، أو نوى جنب ونحو مرفع حدثه ثم غسلها وأدخلها فيه، ثم تم طهارته - لم يحز المسح. وإن مسح رأسه ثم لبس العمامة ثم غسل رجليه خلع ثم لبسها، ولو شد الجبيرة على غير طهارة نزع، فإن خلف تيمم، ولو عمت محل الفرض كفى مسحها بالماء، ويمسح مقيم ولو عاصيا بإقامة - كمن أمر سيده بسفر فإني - وعاص بسفره، يوما وليلة، ومسافر سفر قصر ثلاثة أيام بلياليهن، ولو مستحاضة ونحوها، من وقت حدث بعد لبس إلى مثله، ولو مضت المدة ولم يمسح فيها خلع وجبيرة إلى حلها، ومن مسح مسافرا ثم أقام أتم بقية مسح مقيم إن كانت، وإلا خلع، وإن مسح مقيم أقل من يوم

وليلة ثم سافر أو شك هل ابتداء المسح حضرا أو سفرا أتم مسح مقيم ،
وان شك في بقاء المدة لم يحز المسح ، فلو خالف وفعل فإن بقاؤها صح
وضوئه ، ومن أحدث ثم سافر قبل المسح أتم مسح مسافر ، ولا يصح
المسح الا على ما يستريح للعرض ، وثبت بنفسه او بعلين ، فيصح إلى
خلعهما لا بشده نفا ، ولو ثبت بنفسه لكن يبدو بعضه لولا شدة أو
شرجه كالزبول الذي له ساق ونحوه صح المسح عليه ، ومن شرطه أيضا
إباحته ، فلا يصح على مغصوب وحرير ولو في ضرورة . كمن هو في بلد
ثلج وخاف سقوط أصابعه ، فإن صلى أعاد الطهارة والصلاة ، ويصح
على حرير لاني فقط ، ويشترط امكان المشي فيه عرفا ولو لم يكن معتادا ،
فدخل في ذلك الجلود واللود والخشب والزجاج والحديد ونحوها ، وطهارة
عينه ، فلا يصح على بحس ولو في ضرورة ، فيقيم معها للرجلين ولا
يمسح ، ويعيد ، ولو مسح على خف طاهر العين لكن يباطنه أو قدمه
نجاسة لا يمكن ازالتهما الا بزعه جاز المسح عليه ، ويستطيع بذلك مس
المصحف والصلاة — إذا لم يجد ما يزيل النجاسة — وغير ذلك ، ويشترط
ألا يصف القدم لصفاته كالزجاج الرقيق ، فإن كان فيه خرق أو غيره يبدو
منه بعض القدم ولو من موضع الخرز لم يمسح عليه ، فإن انضم الخرق
ونحوه بلبسه جاز المسح ، وان لبس خفا فلم يحدث حتى لبس عليه آخر .
وكانا صحيحين مسح أيهما شاء ، إن شاء فوقاني وإن شاء التحتاني ، بان
يدخل يده من تحت فوقاني فيمسح عليه ، ولو لبس أحد الجر موقين
في إحدى الرجلين دون الأخرى جاز المسح عليه وعلى الخف الذي في

الرجل الأخرى ، فإن كان أحدهما صحيحا جاز المسح على الفوقاني ولا يحوز على التحتاني ، إلا أن يكون هو الصحيح ، وإن كانا مخرقين وسترا لم يحز المسح ، وإن نزع الفوقاني قل مسحه لم يؤثر ، وإن أحدث ثم لبس الآخر أو مسح الأول ثم لبس الثاني لم يحز المسح عليه ، بل على الأسفل ، وإن نزع الممسوح الأعلى لزمه نزع التحتاني . وقسط ظاهرة الخف بعد المسح عليه لا يؤثر . ويمسح صحيحا على لفاة ، لا مخرقا عليها ولا لفائف وحدها ، ويجب مسح أكثر أعلى خف ونحوه مرة دون أسفله وعقبه فلا يحزى مسحه بل ولا يسن . وتكره الزيادة عيها ، فيضع يديه مفرجتى الأصابع على أطراف أصابع رجليه ، ثم يمرهما على مشطى قدميه إلى ساقيه ، فإن بدأ من ساقه إلى أصابعه اجزأه ، ويسن مسح اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى ، وفي التلخيص والترغيب يسن تقديم اليمنى ، وحكم مسحه باصبع أو أصبعين إذا كرر المسح بها حتى يصير المسح مثل المسح باصابعه أو بمحائل^(١) كخرقة ونحوها وغسله : حكم مسح الرأس على ما تقدم ، ويكره غسله ، ويصح مسح دوائر عمامة أكثرها^(٢) دون وسطها إذا كانت ماحة محكة أو ذات دواة ، كبيرة

(١) قوله بمحائل معطوف على قوله ناصع وقوله غسله بعد معطوف على قوله مسحه (٢) حوار المسح على العمامة مشروط بأمرين . أحدهما . أن تكون محكة أو ذات دواة . حتى يصعب نزعها عد كل وصو . . وحتى لا تشبه عمامة أهل الذمة والثاني أن يمسح جميعها أو أكثرها وذلك أرحح الأقوال في المذهب بخلاف نصها وقول المصنف أكثرها يدل من قوله عمامة

كانت العمامة أو صغيرة لذكر لا أنثى ولو لبستها ضرورة برد وغيره^(١)
 بشرط سترها لما لم تجر العادة بكشفه ، ولا يجب أن يسمح معها ما جرت
 العادة بكشفه بل يسن ، ويجب مسح جميع جبيرة لم تتجاوز قدر
 الحاجة ، ويجزى من غير تيمم ، فإن تجاوزت وجب نزعها ، فإن خاف
 تلفا أو ضررا تيمم لزائد^(٢) ويحرم الجبر بجبيرة بحسة بجلد الميتة
 والخرقة الجسة ، وبمغصوب ، والمسح على ذلك باطل وكذا الصلاة
 فيه كالحلف الجس ، وكذلك الحرير لذكر ، ودواء وعصابة
 ولصوق على جرح أو وجم ولو قارا في شق أو تأملت أصبعه فالتقما
 مرارة بكبيرة^(٣) ومتى ظهر بعض قدمه بعد الحدث وقبل انقضاء المدة
 أو رأسه وخش فيه أو انتقض بعض عمامته أو انقطع دم مستحاضة
 أو زال ضرر من به سلس البول ونحوه أو انقضت مدة مسح ولو متطهرا
 أو في صلاة - : استأنف الطهارة وبطلت الصلاة ، وزوال جبيرة كحف ،
 وخروج قدم أو بعضه إلى ساق خف كحلمه ، ولا مدخل لحائل في
 طهارة كبرى إلا الجبيرة ، وامرأة كرجل في مسح غير العمامة

● باب نواقض الوضوء - وهي مفسداته - وهي ثمانية : -
 الخارج من السيلين إلى ما هو في حكم الظاهر ويلحقه حكم التطهير إلا

(١) لبس عن التشبه بالرجال (٢) قوله : تيمم لزائد ، يفيد جواز المسح على
 الجبيرة فوق الحرح ولو لم تكن موصوعة بعد طهارة . كما شرط في شأن الحفنين . وهذا
 أحد قولين في المنع ، والثاني . إذا لم توصع بعد طهارة كاملة فلا مسح عليها وليس
 إلا التيمم (٣) حبر عن قوله ودواء وعصابة الخ

من حدثه دائم قليلا كان أو كثيرا نادرا أو معتادا طاهرا أو نجسا ولو ربحا من قبل أثى أو ذكر ، فلو احتمل في قبل أو دبر قطنا أو ميلا ثم خرج ولو بلا بلل أو قطر في إحليله دهنا ثم خرج أو خرجت الحقنة من الفرج أو ظهر طرف مصران أو رأس دودة أو وطيء دون الفرج فذهب ماؤه فدخل فرجها أو استدخلته أو منى امرأا أخرى ثم خرج : — نقض ولم يجب عليها الغسل ، فإن لم يخرج من الحقنة أو المني شيء لم ينقض ، لكن إن كان المحقق قد أدخل رأس الزرافة ثم أخرجه نقض ، ولو ظهرت مقعدته فعلم أن عليها بللا اتقضى ، لا إن جهل أو صب دها في أذنه فوصل إلى دماغه ثم خرج منها أو من فيه ، ولا ينقض يسير نجس خرج من أحد فرجى خشي مشكل غير بول وغائط

الثاني : — خروج النجاسات من بقية البدن ، فإن كانت غائطا أو بولا نقض ولو قليلا من تحت المعدة أو فوقها سواء كان السيلان مفتوحين أو مسدودين ، لكن لو انسد الخرج وفتح غيره فأحكام المخرج باقية ، وفي النهاية إلا أن يكون سد خلقه فسيل الحدث المنفتح ، والمسدود كعضوزائد من الخشي ، انتهى — ولا يثبت للمنفتح أحكام المعتاد ، فلا ينقض خروج ريح منه ، ولا يجزئ الاستجمار فيه وغير ذلك ، وإن كانت غير الغائط والبول كالقيء أو الدم والقيح لم ينقض إلا كثيرا — وهو ما فحش في نفس كل أحد بحسبه — فلو مص علق أو قراد لا ذباب وبعوض دما كثيرا : — نقض ، ولو شرب ماء وقذفه في الحال

فنجس وينقض كثيره ، ولا ينقض بلغم معدة وصدر ورأس لطهارته ، ولا جشاء نصا .

الثالث : — زوال العقل أو تغطيته ولو بوم ، قال أبو الخطاب وغيره : ولو تلجم فلم يخرج منه شيء ، إلا نوم النى صلى الله عليه وسلم ولو كثيراً على أى حال كان ، واليسير عرفاً من جالس وقائم فإن شك فى الكثير لم يلتفت إليه ، وإن رأى رؤيا فهو كثير ، وإن خطر بآله شيء لا يدري رؤيا أو حديث نفس فلا وضوء عليه ، وينقض اليسير من راع وساجد ومستند ومتكى . ومحتب كضطجع

الرابع : — مس ذكر آدمى إلى أصول الإثنين مطلقاً يده يطن كفه أو ظهره أو محرقه — غير ظفر — من غير حائل ، ولو بزائد ، وينقض مسه بفرج غير ذكر ، ولا ينقض وضوء ملبوس ذكره أو فرجه أو دره ، ولا مس بائن ومحلّه وقلقه وفرج امرأة بائتين ولا مس غير فرج كالمفتوح فوق المعدة أو تحتها ، ولا مسه بغير يد غير ماتقدم ، ولا مس زائد ، فإن لمس قل خفى مشكل وذكره ولو كان هو اللامس نقض^(١) لأحدهما إلا أن يمس الرجل ذكره شهوة أو المرأة فرجه بها ، وينقض مس حلقة دبره أو من غيره ، ومس امرأة فرجها الذى بين شحريها ، وهو مخرج بول ومى وحيض ، لا شحريها وهما أسكتاهما ، وينقض

(١) لتحقق لمس قل أصلى مهما سواء فرصا حتى فى الواقع رجلا أو امرأة

مس فرج امرأة أخرى ومس رجل فرجها ومسها ذكره ولو من غير شهوة

الخامس : — مس بشرته بشرة أثى ومس بشرتها بشرته لشهوة من غير جائل ، غير طفلة وطفل ، ولو زائد أو لزائد أو شلل ، ولو كان الملبوس ميتا أو عجوزا أو محرما أو صغيرة تشتهي . ولا ينتقض وضوء ملبوس بدنه ولو وجد منه شهوة ، ولا لمس شعر وظفر وسن وعضو مقطوع وأرمد مسه رجل . ولا مس خنى مشكل ولا بمسه رجلا أو امرأة . ولا مس الرجل الرجل ولا المرأة المرأة ولو بشهوة فيهن السادس : — غسل الميت أو بعضه ولو في قيص لا يعممه . لتعذر غسل ، وغاسل الميت من يقلبه ويأثره ولو مرة ، لا من يصب الماء ويحوه

السابع : — أكل لحم الجزور نيئا وغير نيء ، تعبداً ، لا شرب لبنها ومرق لحما وأكل كبدها وطحائها وسنامها وجلدها وكرشها ونحوه ، ولا طعام محرم أو نجس

الثامن : — موجبات الغسل كاللقاء الحثانين وانتقال المني وإسلام الكافر وغير ذلك توجب الوضوء ، غير الموت فهذه النواقص المشتركة وأما الخصوصية كبطلان المسح بفراغ مدته وبخلع حائله وغير ذلك فذكر في أبوابه ولا نقض بكلام محرم ، ولا نقض بازالة شعر واخذ ظفر ونحوهما .

ولا بيقظتها ، ولا بما مست النار ، ولا يستحب الوضوء منهما
ومن يتيقن الطهارة وشك في الحدث أو يتيقن الحدث وشك
في الطهارة بنى على اليقين ، ولو عارضه ظن ولو في غير صلاة فإن
يتقنهما وجعل أسبقهما فهو على ضد حاله قبلهما ^(١) فإن جهل حاله
قبلهما تطهر ، وإن يتيقن فعلهما ربما لحدث ونقضا لطهارة وجعل
أسبقهما فعلى مثل حاله قبلهما ، ^(٢) وكذا لو يتيقنهما وعين وقتا لا يسعهما
سقط اليقين لتعارضه ، فإن جهل حالهما وأسبقهما أو يتيقن حدثا وفعل
طهارة فقط فعلى ضد حاله قبلهما ، وإن يتيقن حدثا ناقضا وفعل طهارة
جهل حالهما فحدث على أى حال كان قبلهما ، وعكس هذه الصورة
بعكسها ، ويأتى ، إذا سمع صوت أو شم ريح من أحدهما

فصل . ومن أحدث حرم عليه الصلاة ، فلو صلى معه لم يكفر ،
والطواف ولو نقلا ولم يصح ، ويحرم عليه من المصحف وبعضه من
غير حائل ولو بعير يده حتى جلده وحواشيه ولو كان الماس صغيرا

(١) صورة ذلك أنه يتيقن طهارة وحدثا في وقت كذا ولم يتأكد أيهما أسبق زما
ولكنه يعلم حال نفسه قبل وقت الشك ويعلم أنه انتقل من تلك الحالة إلى تقيضا
ضرورة فقيضا هو المعتبر حالا له طهارة كان القيقض أو حدثا ولا عبرة بالشك
الباقى لضعفه أمام ذلك القيقض المتيقن (٢) اختلاف الحكم بين هذه والتي سبق
التعليق عليهما مى على أمر واحد هو أنه في الأولى يتيقن الطهارة والحدث ولم يعلم
حالهما فكان حكمهما كما رأيت وفي هذه يتيقنهما وعلم حالهما ومعنى العلم بحالهما ، تذكره
أن الطهارة كانت لزم حدث وأن الحدث كان عن طهارة لآخر حدث آخر — وقوله بعد
فإن جهل حالهما وأسبقهما الخ أشبه بالتكرار مع الأولى

إلا بطهارة كاملة ولو تيمما، سوى مس صغير لوحا فيه قرآن لا المكتوب فيه، وما حرم بلا وضوء حرم بلا غسل . وللحدث حمله بعلاقته وفي غلافه وفي خرج فيه متاع وفي كفه، وتصفحه بكمه أو عود ونحوه، ومسه من وراء حائل كحمل رُقي وتعاويز فيها قرآن، ومس تفسير ورسائل فيها قرآن، ومنسوخ تلاوته والمأثور عن الله والتوراة والانجيل فانزاع الحدث عن عضو من أعضاء الوضوء لم يجز مس المصحف به قبل كمال الطهارة، ولو قلنا يرتفع الحدث عنه، ويحرم مسه بعضو متجسس لا بعضو طاهر إذا كان على غيره نجاسة، وتجوز كتابته لمحدث من غير مس ولو لذى ويمنع من قراءته وتملكه، ويمنع المسلم من تملكه له، فإن ملكه بآث أو أو غيره ألزم بإزالة ملكه عنه، ويجوز للسلم والذي أخذ الأجرة على نسخه، ويحرم بيعه — ويأتى فى كتاب البيع — وتوسده، والوزن به والالتكاه عليه، وكذا كتب العلم التى فيها قرآن، وإلا كره، وإن خاف عليها فلا بأس . ولا يكره نقط المصحف وشكله وكتابة الاشار فيه وأسماء السور وعدد الآيات والاحزاب ومحوها وتحريم مخالفة خط عثمان فى واو ويا وألف وغير ذلك، نصاً، ويكره مد الرجليز إلى جهته، وفى معناه استدباره ونخطيه ورميه إلى الأرض بلا وضع ولا حاجة بل هو بمسألة التوسد أشبه، قال الشيخ: وجعله عند القبر منهى عنه، ولو جعل للقراءة هناك، ورمى رجل بكتاب عند أحمد فغضب، وقال: هكذا يفعل بكلام الأبرار؟ ويحرم السفر به إلى دار الحرب، وتكره تحليته بذهب أو فضة نصاً، ويحرم فى كتب العلم، ويباح تطييبه وجعله على كرسي وكيسه الحرير

وقال ابن الراغوني: يحرم كتبه بذهب ويؤمر بحكه، فإن كان يجتمع منه ما يتمول زكاه، واستفتاح الفال فيه فعله ابن بطه ولم يره الشيخ وغيره، ويحرم أن يكتب القرآن وذكر الله شيء بحس أو عليه أو فيه فإن كتب به أو عليه أو فيه أو تنجس وجب غسله، وقال في الصون: إن قصد بكتبه بنحس إهائته فالواجب قتله انتهى، وتكره كتابته في الستور وفيها مومنة بذلة، ولا تكره كتابة غيره من الذكر فيما لم يدس، وإلا كره شديداً، ويحرم دوسه، وكره أحمد شراء ثوب فيه ذكر الله يحلّس عليه ويداس، ولوبلى المصحف أو ادرس دفن نصاً، ويباح ثقيله، وتقل جماعة الوقف في جعله على عينيه، وظاهر الخبر لا يقام له، وقال الشيخ: إذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض فقيامهم لكتاب الله أحق، ويباح كتابة آيتين فأقل إلى الكفار، وقال ابن عقيل: تضمين القرآن لمقاصد تضاهي مقصود القرآن لأبأس به كما يضمن في الرسائل آيات إلى الكفار، وتضمنه الشعر لصحة القصد وسلامة الوضع، وأما تضمينه لعبير ذلك فظاهر كلام ابن القيم التحريم، ولأبأس أن يقول: سورة كذا، والسورة التي يذكر فيها كذا لوروده في الأخبار وآداب القراءة تأتي في صلاة التطوع

● **باب** ما يوجب الغسل وما يس له وصفته — وهو استعمال

ماء طهور في جميع بدنه على وجه مخصوص، وموجه ستة

أحدها: — خروج المني من مخرجه ولو دما، دفعا لئلا يخرج لعبير ذلك من غير نائم وبحوه لم يوجب، وإن انتبه بالغ أو من يمكن بلوغه كان عشر ووحيد بللا جهل كونه منيا بلا سبب تقدم يومه من برد أو

نظر أو فكر أو ملاعبة أو انتشار وجب الغسل كتيقنه فيها ، وغسل ما أصابه من بدن وثوب ، وإن تقدم يومه سب من برد أو نظر أو فكر أو ملاعبة أو انتشار أو تيقنه مذيا لم يجب غسل ، ولا يجب بحلم بلا بلل ، فإن انته تم خرج إذنٌ وحب ، وإن وجد منيا في ثوب لا ينام فيه غيره فعليه الغسل وإعادة المتيقن من الصلاة وهوفيه ، وإن كان ينام هو وغيره فيه وكان من أهل الاحتلام فلا غسل عليهما ، ومثله أن سمع صوت أو شم ريح من أحدهما لا يعلم عينه لم يجب الطهارة على واحد منهما ^(١) ولا يأتى أحدهما بالآخر ولا يصفاه وحده فيهما ، وكذا كل اثنين يثقن موجب الطهارة من أحدهما لا بعينه كرجلين لمس كل واحد منهما أحد فرجى ختى مشكل لغير شهوة ، والاحتياط أن يتطهرا ، وإن أحس بانتقال المنى حبسه فلم يخرج وجب الغسل كحروجه ، ويثبت به حكم بلوغ وفطر وغيرهما ، وكذا انتقال حيض ، قاله الشيخ ، فإن خرج المنى بعد الغسل من انتقاله أو بعد غسله من جماع لم يزل فيه أو خرجت بقية منى اغتسل له بغير شهوة لم يجب الغسل ، ولو خرج إلى قلعة الأقلف أو فرج المرأة وجب ، ولو خرج منه من فرجها بعد غسلها فلا غسل عليها ، ويكفى الوضوء ، وإن دب منه أو مى امرأة أخرى بسحاق فدخل فرجها فلا غسل عليها بدون إزال ، وتقدم في الباب قبله

الثاني : — تغيب حشفة أصلية أو قدرها — إن فقدت — بلا حائل

(١) لأن كلا منهما متيقن من طهارة نفسه شك في الحدث . والشك لا أثر له وعدم الاتهام لأن كلا يشك في طهارة الآخر وفي صحة صلاته

في فرج أصلي قبل أن أو در من آدمي ولو مكرها أو بهيمة حتى سمكة
وطير حي أو ميت ولو كان مجنونا أو نائما بان أدخلتها في فرجها فيجب
الغسل على النائم والمجنون كهي^(١) وإن استدخلتها من ميت أو بهيمة
وجب عليها دون الميت فلا يعاد غسله ، ويعاد غسل الميتة الموطوءة ،
ولو كان المجامع غير بالغ بصافاعلا ومفعولا يحامع مثله كآبنة تسع وابن
عشر ، فيلزمه غسل ووضوء بموجباته إذا أراد ما يتوقف على غسل أو وضوء
لغير لبس بمسجد أو مات شهيدا قبل غسله ، ويرتفع حدته بغسله قبل البلوغ ،
ولا يجب غسل بتغيير بعض الحشفة ولا بإيلاج محائل مثل أن لف على
ذكره حرقه أو أدخله في كيس ولا بوطئه دون الفرج من غير إنزال ولا
بالنصاق حتايهما من غير إيلاج ولا إسحاق بلا إنزال ولا بإيلاج في غير أصلي
كإيلاج رجل في قبل الخنثى^(٢) أو إيلاج الخنثى ذكره في قبل أو در بلا
إنزال ، وكذا لو وطئ كل واحد من الخنثيين الآخر بالذكر في القبل
أو الدر ، وإن توطأ رجل وخنثى في دريهما فعليهما الغسل ، وإن وطئ
الخنثى بذكره امرأة وجامعه رجل في قبله فعلى الخنثى الغسل ، وأما
الرجل والمرأة فيلزم أحدهما الغسل لا بعينه^(٣) ولو قالت امرأة بي جنبي
يجامعني كالرجل فعليها الغسل ، والأحكام المتعلقة بتغيير الحشفة
كأحكام المتعلقة بالوطء الكامل ، وجمعها بعضهم فبلغت أربعمائة إلا
ثمانية أحكام — ذكره ابن القيم : في تحفة المودود ، في أحكام المولود —

(١) لعدم اشتراط الص فيما يوجب الطهارة

(٢) المراد بالحنثى في هذه من لم تنصح أو ثمة . وفي الثانية الذي لم تنصح ذكره

(٣) وعليه فلا يأتي أحدهما بالآخر حتى يعتسلا احتياطاً

الثالث : — اسلام الكافر ولو مرتداً أو مميّزاً ، سواء وجد منه في كفره ما يوجب الغسل أولاً ، وسواء اغتسل قبل اسلامه أولاً ، ولا يلزمه غسل بسبب حدث وجد منه في حال كفره . بل يكفيه غسل الاسلام ، ووقت وحوّه على الميمر كوقت وحوّه على المميز المسلم ، إلا حائضاً ونفساء كتايتين إذا اعتسنا الوطء زوح أو سيد مسلم ثم أسلنا فلا يلزمهما إعادة الغسل ، ويحرم تأخير اسلام لعسل أو غيره ، لو استشار مسلماً فاشار بعدم اسلامه أو آخر عرّض الاسلام عليه بلا عذر لم يحز ولم يصّر مرتداً

الرابع : — الموت ، تعبدًا ، غير شهيد معركة ومقتول ظلماً ، ويأتي الخامس : — خروج حيض ، فإن كان عليها جابة فليس عليها ان تغتسل حتى ينقطع حيضها ، نصاً ، فإن اغتسلت للجابة في زمن حيضها صح ، بل يستحب ويزول حكم الجنابة ، ويأتي أول الحيض

السادس : — خروج نفاس — وهو الدم الخارج بسبب الولادة — ولا يجب بولادة عريت عن دم ، فلا يبطل الصوم ولا يحرم الوطء بها ولا بالقاء علقه أو مضغة . والولد طاهر ، ومع الدم يجب غسله

فصل . ومن لزمه الغسل حرم عليه الاعتكاف وقرأة آية فصاعداً لابعض آية ولو كرهه ، ما لم يتحيل على قرأة تحرم عليه ، وله تهجيه والذكر وقرأة لاتجزى في الصلاة لاسرلها ، وله قول ما وافق قرآناً ولم يقصده كالسملة وقول الحمد لله رب العالمين وكآية الاسترجاع والركوب ، وله أن ينظر في المصحف من غير تلاوة ويقرأ عليه وهو

ساكت، ويمنع كافر من قراءة آية وله رجي إسلامه، ولحُنب عور مسجد ولو لغير حاجة، وكذا حائض ونفساء مع أمن تلويثه، وإن خالفاً تلويثه حرم كليهما فيه، ويأتى فى الحيض، ويمنع من عوره واللبث فيه السكران والمجون، ويمنع من عليه نجاسة تتعدى، ولا يتيم لها العذر^(١) ويس مع الصغير منه، ويمنع من اللعب فيه، لا لصلاة وقراءة، ويكره اتخاذ المسحط طريقاً، ويأتى فى الاعتكاف، ويحرم على جنب وحائض ونفساء انقطع دمها لبث فيه ولو مُصَلَّى عيد لأنه مسجد — لا مصلّى الجناز^(٢) إلا أن يتوضأ، فلو تعذر واحتيج إليه جاز من غير تيمم نصاً وبه أولى، ويتيمم لأجل لثته فيه لغسل، والمستحاضة ومن به سلس البول عبوره واللبث فيه مع أمن تلويثه، ومع خوفه يحرم ان، ولا يكره لجنب ونحوه إزالة شيء من شعره وظفره قبل غسله

فصل . يسن الغسل لصلاة الجمعة لحاضرها فى يومها إن صلاها

لا لامرأة نصاً، والأفضل عند مضيه إليها عن جماع، فإن اغتسل ثم أحدث أجزاء الغسل وكفاه الوضوء، وهو أكد الأغسال المسنونة، وعيد فى يومها لحاضرها أن صلى ولو وحده أن صحت صلاة المنفرد فيها، ولكسوف واستسقاء ومن غسل ميت مسلم أو كافر، ولجنون أو اغماء بلا انزال منى، ومعه يجب، ولا استحاضة لكل صلاة، ولا حرام ودخول

(١) يعنى إذا احتاج والحالة هذه للبكث أو المرور فلامع التيمم حيث لا يجمع العادة وهو الراجح (٢) مصلّى الجناز لا يعتبر مسجداً لعدم اشتغالها على ركوع وسجود

مكة، ودخول حرمة نساء، ووقوف بعرفة، ومبيت بمزدلفة، ورمى جمار وطواف زيارة ووداع، ويتمم للكل الحاجة، ولما يسن له الوضوء لغذر، ولا يستحب الغسل لدخول طيبة ولا للحجامة ولبلوغ وكل اجتماع، والغسل الكامل أن يوى، ثم يسمي، ثم يغسل يديه ثلاثاً، ثم يغسل ماله من أذى، ثم يضرب يديه الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً، ثم يتوضأ كاملاً، ثم يحني على رأسه ثلاثاً، يروي بكل مرة أصول شعره ثم يفيض الماء على بقية جسده ثلاثاً يبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر ويدلك بده يده، ويفقد أصول شعره وغضاريف أذنيه وتحت حلقة وأبطيه وعمق سُرته وحاليه وبين أليته وطي ركبتيه، ويكفي الظن في الأسباغ، ثم يتحول عن موضعه فيغسل قدميه ولو في حمام ويحويه، وإن أخر غسل قدميه في وضوئه فغسلهما آخر غسله فلا بأس، وتسب موالاة ولا تجب كالترتيب^(١) فلو اغتسل إلا أعضاء الوضوء لم يجب الترتيب فيها لأن حكم الجنابة باق، وإن فاتت الموالاة جدد لاتمامهنية وجوباً، ويسن سدر في غسل كافر أسلم، وإزالة شعره فيحلق رأسه إن كان رجلاً ويغسل ثيابه ويختتن وجوباً بشرطه^(٢) ويسن في غسل حيض ونفاس سدر، وأخذها مسكاً إن لم تكن محرمة فتجعلها في فرجها في قطن أو غيرها بعد غسلها ليقطع الرائحة، فإن لم تجد فطيباً لا

(١) يعنى كالأصحح في العسل الواجب ترتيب بين الأعضاء لأن الجسم بمنزلة العضو الواحد-

(٢) شرطه التكليف وعدم الضرر

لمحرمة ، فإن لم تجد طينا ولو محرمة ، فإن تعذر فالماء كاف ، والغسل المجزئ
أن يزيل ما به من نجاسة أو غيرها تمنع وصول الماء إلى البشرة أن وجد ،
وينوى ثم يسمى ثم يعم بدنه بالغسل حتى فمه وأنبه كوضوء وظاهر شعره
وباطنه مع تقضه لغسل حيض ونفاس لاجتابة إذا روت أصوله ، وحتى
حشفة ألقف أن أمكن تسميرها وماتحت خاتم ونحوه فيحركه ، وما يظهر
من مرجها بعد قعودها لقضاء حاجتها ، ولا ما أمكن من داخله وداحل
عين وتقدم في الوضوء ، فإن كان على شيء من محل الحدث نجاسة ارتفع
الحدث قبل زوالها كالطهارات

فصل . ويسن أن يتوضأ بمد — وهو مائة وأحد وسبعون درهما
وثلاثة أسباع درهم ، ومائة وعشرون مثقالا ، ورطل وتلت رطل عراق
وما وافقه ، ورطل وأوقيتن وسبعا أوقية مصرى وما وافقه ، وثلاث
أواق وثلاثة أسباع أوقية دمشقية وما وافقه ، وأوقيتان وستة أسباع
أوقية حلبية وما وافقه ، وأوقيتان وأربعة أسباع أوقية قدسية وما وافقه ،
وأوقيتان وسبعا أوقية بعلية وما وافقه — ويغتسل بصاع — وهو ستائة
 وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم ، وأربعمائة وثمانون مثقالا
 وخمسة أرطال وثلاث رطل عراقى بالبر الرزين «نصر عليهما» وأربعة أرطال
 وتسع أواق وسبع أوقية مصرى ، ورطل وأوقية وخمسة أسباع أوقية
 دمشقى ، وإحدى عشرة أوقية وثلاثة أسباع أوقية حلبية ، وعشر أواق
 وسبعا أوقية قدسية ، وتسع أواق وسبع أوقية بعلية — وهذا ينفعك هنا
 وفي الفطرة والصدية والكفارة وغيرها ، فإن أسبغ بدونهما أجزأه

ولم يكره، والاسباغ تعميم العضو بالماء فان مسح أو أمر الثلج عليه لم تحصل الطهارة به، وإن ابتل به العضو، إلا أن يكون خفيفاً فيذوب ويجرى على العضو، ويكره الاسراف في الماء ولو على هرجار، وإذا اغتسل ينوى الطهارتين من الحدثين أو رفع الحدث وأطلق أو استباحة الصلاة أو أمراً لا يباح إلا بوضوء وغسل كس مصحف أجزأ عنهما وسقط الترتيب والموالة، وإن نوى قراءة القرآن ارتفع الأكبر فقط وإن نوى أحدهما لم يرتفع غيره، ومن توجها قبل غسله كره له إعادته بعد الغسل إلا أن ينتقض وضوءه مس فرجه أو غيره، وإن نوت من انقطع حیضها بغسلها حل الوطء صح، ويسن لكل جنب ولو امرأة وحائضاً ونفساء بعد انقطاع الدم إذا أرادت النوم أو الأكل أو الشرب أو الوطء ثانياً أن يغسل فرجه وتوضأ، لكن الغسل للوطء أفضل — ويأتي في عشرة النساء — ولا يضر نقضه بعد ذلك، ويكره تركه لزوم فقط، ولا يكره أن يأخذ الجنب ونحوه من شعره وأظفاره ولا أن يختضب قبل الغسل نصاً

فصل . بناء الحمام وبيعته وشراؤه وإجارته وكسبه وكسب البلان

والمزین مکروه — قال أحمد في الذي يبنى حماماً للنساء: ليس يعدل — وللرجل دخوله إذا أمن وقوع محرم بان يسلم من النظر إلى عورات الناس ونظرهم إلى عورته، فان خافه كره وإن علمه حرم، وللبرأة دخوله بالشرط المذكور ولوجود عذر من حيض أو نفاس أو جنابة أو مرض أو حاجة إلى الغسل ولا يمكنها أن تغتسل في بيتها لخوفها من مرض أو نزلة وإلا حرم نصاً، لافي حمام دارها، ويقدم رجله اليسرى

في دخول الحمام والمغتسل ونحوهما، والأولى في الحمام أن يغسل قدميه وإبطيه بماء بارد عند دخوله، ويلزم الحائط ويقصد موضعا خاليا، ولا يدخل البيت الحار حتى يعرق في البيت الأول، ويقلل الالتفات ولا يطيل المقام إلا بقدر الحاجة، ويغسل قدميه عند خروجه بماء بارد — قال في المستوعب فانه يذهب الصداع — ولا يكره دخوله قرب الغروب ولا بين العشاءين، ويحرم أن يغتسل عريانا بين الناس، فان ستره انسان بثوب أو اغتسل عريانا خاليا فلا بأس، والتستر أفضل، وتكره القراءة فيه ولو خفض صوته وكذا السلام لا الذكر، ووسطحه ونحوه كقيته

● **باب** التيمم. وهو: مسح الوجه واليدين، وتراب طهور، على وجه مخصوص، يدل على طهارة الماء، ويحوز حضرا وسفرا، ولو غير مباح أو قصيرا لان التيمم عزيمة لا يحوز تركه — قال القاضي لو خرج إلى ضيعة له تقارب البنيان والمنازل ولو خمسين خطوة جاز له التيمم والصلاة على الراحلة وأكل الميتة للضرورة — ويحوز لكل ما يفعل بالماء عند العجز عنه شرعا من صلاة، وطواف، وسجود تلاوة، وشكر، وقراءة قرآن، ومس مصحف، ووطء حائض انقطع دمها ولبث في مسجد، سوى حنب وحائض ونفساء انقطع دمها في مسألة تقدمت في الباب قبله، وبجاسة على غير بدن، ولا يكره الوطء لعادم الماء

والتيمم مباح لا يرفع الحدث — ويصح شرطين أحدهما: — دخول وقت ما يتيمم له، فلا يصح لمرض ولا لفل

معين لكسنة راتبة ومحوها قبل وقتهما نصا ، ولا لنفل في وقت هي عه ،
ويصح لغائبة إذا ذكرها أو أدا فعلها ، ولكسوف عد وجوده ، ولا استسقاء
إذا اجتمعوا ، ولجنازة إذا غسل الميت أو يمّم لعذر ، ولعيد إذا دخل
وقته ، ولمندورة كل وقت ، ولنفل عند جواز فعله

الثاني: — العجز عن استعمال الماء ، فيصح لعدمه بحبس أو غيره.
ولعجز مريض عن الحركة وعن يوضئه إذا خاف فوت الوقت ان انتظار
من يوضئه ، وعن الاغتراف ولو بقمه ، أو لخوف ضرر باستعماله في يده
من جرح . أو برد شديد ولو حضرا يخاف منه نزلة أو مرضا ونحوه ،
بعد غسل ما يمكنه وتعذر تسخينه ، أو لخوف بقاء شئ أو مرض ينجس
زيادته أو تطاوله ، ولعوات مطلوبة ، أو عطش يخافه على نفسه ولو متوقعا ،
أو رفيقه المحترم . ولا فرق بين المزال له أو واحد من أهل الركب ،
ويلزمه بئله له ، لا لطهارة غيره بحال ، أو على بهيمته أو بهيمة غيره
المحترمين — قال ابن الجوزي : إن احتاج الماء للعجن والطبخ ونحوهما
تيمم وتركه — وإذا وجد الخائف من العطش ماء طهورا أو ماء بجسا
يكفيه كل مهما لشربه حبس الطاهر وأراق النجس إن استغنى عن
شربه ، فإن خاف حدهما ، ولو مات رب الماء يممه رفيقه العطشان
ويغرم ثمنه في مكانه وقت اتلافه لورثته . ومن أمكنه أن يتوضأ ويجمع
الماء ويشربه لم يلزمه لأن العس تعافه ، ومن خاف فوت رفقه ساغ
له التيمم ، وكذا لو خاف على نفسه أو ماله في طلبه خوفا محققا لا جُبْناً .
كأن كان بينه وبين الماء سبع أو حريق أو لص ونحوه أو خاف غريما

يلازمه ويعجز عن أدائه أو خافت امرأة فُسَّاقاً في طلبه ، ولو كان خوفه بسبب ظنه فتين عدم السبب مثل من رأى سواداً بالليل ظنه عدواً فتبين أنه ليس بعدو بعد أن تيمم وصلى لم يعد ، ويلزمه شراء الماء بثمان مثله في تلك البقعة أو مثلها غالباً ، وزيادة يسيرة كضرر يسير في بدنه من صداع أو برد ، لا بثمان يعجز عنه أو يحتاجه لفقة ونحوها ، وحبل ودلو كما يلزمه طلبهما وقبولهما عارية ، وإن قدر على ماء بئر بثوب يبله ثم يعصره لزمه إن لم تنقص قيمة التوب أكثر من ثمن الماء ، ويلزمه قبول الماء قرضاً وكذا ثمنه ، وله وفاء يوفيه لا اقتراض ثمنه ، ويلزمه قبول الماء هبة لا ثمنه ولا شراؤه بدين في ذمته ، فإن كان بعض بدنه جريحاً ونحوه وتضرر تيمم له ، ولما يتضرر بغسله مما قرب منه ، فإن عجز عن ضبطه لزمه أن يستناب إن قدر ، وإلا كفاه التيمم ، فإن أمكن مسحه بالماء وجب وأجزأ ، وإن كان الجرح في بعض أعضاء الوضوء لزمه مراعاة ترتيب وموالاتة في وضوء فيتيمم له عند غسله لو كان صحيحاً ، فإن كان الجرح في الوجه قد استوعبه لزمه التيمم أولاً ثم يتم الوضوء ، وإن كان في بعض الوجه خير بين غسل الصحيح منه ثم يتيمم وبين التيمم ثم يغسل صحيح وجهه ثم يكمل وضوءه ، فإن كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ما قبله ثم كان الحكم فيه على ما ذكرنا في الوجه ، وإن كان في وجهه ويديه ورجليه احتاج في كل عضو إلى تيمم في محل غسله ليحصل الترتيب ، وبطل وضوءه وتيممه بخروج الوقت ، ولا تبطل طهارته بالماء إن كان غسل الجناة ونحوها بخروجه ، بل التيمم فقط ، وإن

وجد ما يكفي بعض بدنه لزمه استعماله جنبا كان أو محدثا ثم يقيم للباقي ، وإن وجد ترابا لا يكفيه للتيمم استعماله وصلى ، ومن كان على بدنه نجاسة وهو محدث والماء يكفي أحدهما غسل النجاسة ثم يقيم من الحدث إلا أن تكون النجاسة في محل يصح تطهيره من الحدث فيستعمله فيه عنهما ، ولا يصح تيممه إلا بعد غسل النجاسة ولو كانت النجاسة في ثوبه غسله أولا ثم يقيم

فصل . ومن عدم الماء وظن وجوده أو شك ولم يتحقق عدمه لزمه طلبه في رحله وما قرب منه عرفا ، فيفتش من رحله ما يمكن أن يكون فيه ، ويسعى في جهاته الأربع إلى ما قرب منه مما عادة القوافل السعى إليه ، ويسأل رفيقه عن موارده وعن ماء معهم ليلبثوه له أو يبذلوه ، ووقت الطلب بعد دخول الوقت فلا أثر لطلبه قبل ذلك فإن رأى خضرة أو شيئا يدل على الماء لزمه قصده فاستبرأه ، وإن كان بقربه ربوة أو شيء قائم أتاه فطلب عنده ، وإن كان سائرا طلبه أمامه ، فإن دله عليه ثقة أو علمه قريبا لزمه قصده ، ويلزمه طلبه لوقت كل صلاة ، ومن خرج إلى أرض بلده لحرث أو صيد أو احتطاب ونحوها حمله إن أمكه ، وإن لم يمكنه حمله ولا الرجوع للوضوء إلا بتفويت حاجته تيمم وصلى ولا يعيد . كما لو كانت حاجته في أرض قرية أخرى ولو كانت قريبا ، ولو مر بماء قل الوقت أو كان معه فإراقه ثم دخل الوقت وعدم الماء صلى بالتيمم ولا إعادة عليه ، وإن مر به في الوقت وأمكنه الوضوء ولم يتوضأ ويعلم أنه لا يجد غيره أو كان معه فإراقه في الوقت أو باعه فيه

أو وهبه فيه حرم ولم يصح البيع والهبة ، أو وهب له فلم يقبل حرم أيضا ، وإن تيمم وصلى في الجميع صح ولم يعد ، وإن نسي الماء أو جهله بموضع يمكنه استعماله وتيمم لم يجزئه كأن يجده بعد ذلك في رحله وهو في يده أو بستر بقره أعلامها ظاهرة فاما إن ضل عن رحله وفيه الماء وقد طلبه أو كانت أعلام البثر خفية ولم يكن يعرفها أو كان يعرفها وضل عنها فإن التيمم يجزئه ولا إعادة عليه ، وإن أدرج أحد الماء في رحله ولم يعلم به أو كان الماء مع عبده ولم يعلم به السيد ونسي العمد أن يعلمه حتى صلى بالتيمم فإنه يعيد

ويتيمم لجميع الاحداث ولنحاسة على جرح وغيره على بدنه فقط تضره إزالتها أو الماء ، ولا إعادة بعد أن يخفف منها ما أمكنه لزوماً ، وإن تيمم حصراً أو سفراً خوفاً من البرد وصلى فلا إعادة عليه ، ومن عدم الماء والتراب أو لم يمكنه استعمالهما المانع كمن به قروح لا يستطيع معها مس البثرة بوضوء ولا تيمم صلى على حسب حاله وجوباً ، ولا إعادة ، ولا يزيد هنا على ما يجزئ في الصلاة من قراءة وغيرها ، ولا يتنفل ولا يؤم متطهراً بماء أو تراب ، ولا يقرأ في غير صلاة إن كان جنأً وبحوه ، وتبطل صلاته بالحدث فيها ، لا بخروج وقتها ، وتبطل الصلاة على الميت إذا لم يعتسل ولم يتيمم لغسله أو بتيممه بعدها ، وتعاد الصلاة عليه ، ويجوز نبشه لأحدهما مع أمن تفسخه

فصل . ولا يصح التيمم إلا تراب ، طهور ، مباح ، غير محترق له غبار يعلق باليد ، ولو على لبد أو غيره ، حتى مع وجود تراب ، لا بطين ،

لكن إن أمكنه تخفيفه والتيمم قبل خروج الوقت لزمه ذلك ، ولا بتراب مقبرة تكرر نبشها ، فإن لم يتكرر جاز ، وأعجب الامام أحمد حمل التراب لأجل التيمم ، وقال الشيخ وغيره : لا يحمله ، وهو الصواب ، ولو وجد ثلجاً وتعذر تذويبه لزمه مسح أعضائه به ، ويعيد ، وإن كان يجري إذا مس يده لم يعد ، ولو تحت الحرح حتى صار تراباً لم يصح التيمم به ، لا الطين الصلب كالارمى إذا دقه فإن خالط التراب ذو غبار لا يصح التيمم به كالجص ونحوه فكالماء إذا خالطه الطاهرات ، ولا يكره التيمم بتراب زمزم مع أنه مسجد ، وما تيمم به كماء مستعمل ، ولا بأس بما تيمم منه ، ويشترط النية لما يتيمم له ، ولو ييممه غير فكوضوء ، وتقديم فيه ، فينوى استباحة ما لا يباح إلا به ، فإن نوى رفع الحدث لم يحزته

فصل . وفرائضه أربعة : — مسح جميع وجهه ولحيته — سوى ما تحت شعره ولو خفيفاً ومضمضة واستنشاق بل يكره أن — فإن بقي من محل الفرض شيء لم يصله التراب أمراً يده عليه ما لم يفصل راحته ، فإن فصلها وقد كان بقي عليها غبار جاز أن يمسح بها ، وإن لم يبق عليها شيء ضرب ضربة أخرى . وإن نوى وأمر وجهه على تراب أو صمده للريح فعم التراب ومسحه به صح ، لا إن سفته ريح قبل النية فمسح به ومسح يديه إلى كوعيه ، فلو قطعت يده من الكوع لا من فوقه وحب مسح موضع القطع ، وتجب التسمية كوضوء وتقديم

وترتيب ، وموالة ، في غير حدث أكبر وهي هنا زماً بقدرهما في الوضوء

ويجب تعيين الية لما يتيمم له من حدث أصغر أو أكبر أو نجاسة على بدنه ، وإن كان عن جرح في عضو من أعضائه نوى التيمم عن غسل ذلك العضو ، فإن نوى جميعها صح وأجزأه ، وإن نوى أحدها لم يجزئه عن الآخر ، فلو تيمم للجباة دون الحدث أيسح له ما يباح للحدث من قراءة ولبث في مسجد ولم تح له صلاة وطواف وممس مصحف ، وإن أحدث لم يؤثر ذلك في تيممه ، وإن تيمم للجباة والحدث ثم أحدث بطل تيممه وبقي تيمم الجباة ، ولو تيممت بعد ظهرها من حيضها لحدث الحيض ثم أجنب لم يحرم وطؤها ، وإن تنوعت أسباب أحد الحدثين ونوى أحدها أجزأ عن الجميع ، ومن نوى شيئاً استباحه ومثله ودونه ، لا أعلى منه ، فإن نوى نقلاً أو أطلق النية للصلاة لم يصل إلا نقلاً ، وإن نوى فرضاً فعله ومثله كجموعة وفائنة ودونه ، فاعلاه فرض عين ، ففتر ، فكفاية ، فنافلة ، فطواف نفل ، فمس مصحف ، فقراءة ، فلبث ولو تيمم صبي لصلاة فرض ثم بلغ لم يجز له أن يصلي به فرضاً لأن ما نواه كان نقلاً

فصل . ويبطل التيمم بخروج الوقت حتى من جنب لقراءة ولبث في مسجد وحائض لوطه ولطواف ونجاسة وجنازة ونافلة ونحوها ، ما لم يكن في صلاة جمعة فيلزم من تيمم لقراءة ووطه ونحوه الترك ، لكن لو نوى الجمع في وقت الثانية تم تيمم لها أو لفائنة في وقت الأولى لم يبطل بخروجه ، ويبطل بوجود الماء لعادمه ، وبزوال عذر مبيح له ، ثم إن وجدته بعد صلاته أو طوافه لم تجب إعادته ، وإن

وجده بطلت ووجبت الاعادة ، وبمبطلات وضوء اذا كان تيممه عن حدث أصغر ، وعن حدث أكبر مما يوجبه ، إلا غسل حيض ونفاس اذا تيممت له فلا يطل بمبطلات غسل ووضوء بل بوجود حيض ونفاس ، وان تيمم وعليه ما يجوز المسح عليه ثم خلعه بطل تيممه نصا ويستحب تأخير التيمم الى آخر الوقت المختار لمن يعلم أو يرجو وجود الماء فان استوى عنده الامران فالتأخير أفضل ، وان تيمم وصلى أول الوقت أجزأه

وصفة التيمم أن ينوى استناحة ما يتيمم له ، ثم يسمى ، ويضرب يديه مفرجتي الأصابع على التراب أو غيره مما فيه غبار طهور كلبد أو ثوب أو بساط أو حصير أو برذعة حمار ونحوها ضربة واحدة بعد نزع خاتم ونحوه ، فان علق يده تراب كثير نفخه ان شاء وان كان خفيفا كره نفخه ، فان ذهب ما عليهما بالنفخ أعاد الضرب ، فيمسح وجهه بباطن أصابعه ، ثم كفيه براحتيه ، وان مسح بضريتين باحدهما وجهه وبالاخرى يديه أو يده واحدة أو ببعض يده أو بخرقه أو خشفة أو كان التراب ناعما فوضع يديه عليه وضعا جاز — وفي الرعاية لو مسح وجهه يمينه ويمينه يساره أو عكس وخلل أصابعهما فيهما صح ، انتهى — وان مسح باكثر من ضربتين مع الاكتفاء بما دونه كره ، ومن حبس في المصر أو قطع المياه عن بلده صلى بالتيمم بلا إعادة ، ولا يصح التيمم خوف فوت جنازة ولا عيد ولا مكتوبة ، إلا اذا وصل مسافر الى ماء وقد ضاق الوقت أو علم أن النوبة لا تصل اليه إلا بعد الوقت ، أو عليه

قريباً أو دله ثقة وخاف فوت الوقت أو دخول وقت الضرورة أو فوت
عدو أو فوت غرضه المباح، وإن اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل
حيض فبذل ما يكفي أحدهم أو بذل أو وصى به لأولاهم به أو وقف عليه
فليت، فإن كان ثوباً صلى فيه حتى ثم كفن به ميت، وحائض أولى من
جنب، وهو أولى من محدث، ومن كفاه وحده منهما فهو أولى به، ومن
عليه نجاسة على يده أو ثوبه أو بقعته أولى من الجميع، ويقدم ثوب على
بدن، ويقدم على غسلها غسل طيب محرم. ويقرع مع التساوى، وإن
تطهر به غير الأولى أساء وصحت، وإن كان ملكاً لأحدهم لزمه استعماله
ولم يؤثر به ولو لأبويه وتقدم في الطهارة، ولو احتاج حتى كف ميت
لبرد يخشى منه التلف قدم على الميت

باب إزالة النجاسة الحكيمة

وهي الطارئة على محل طاهر، ولا تصح إزالتها بغير ماء طهور ولو
غير مباح. والعينية لا تطهر بغسلها بماء وتقدم، والكلب والخنزير
نجسان يطهر متعجس بهما ويمتولد بهما أو من أحدهما أو بتيء
من أحزائهما غير أرض ومحوها بسبع غسلات منقية إحداهن
بتراب طهور وجوياً، والأولى أولى، ويقوم شأنه وصابون
ومخالة ومحوها مقامه ولو مع وجوده، لا غسلة تامة ويعتبر
استيعاب المحل به، إلا فيما يصرف يكفي مساه ويعتبر مرجعه بماء يوصله
إليه لأذنه وإتاعه الماء، وتطهر بقية المتنحسات بسبع منقية، ولا يشترط
لها تراب، فإن لم ينق به زاد حتى ينقى في الكل، ولا يضر بقاء لون أو ريحها.

أو هما عجزا ويطهر ويضر طعم ، وإن استعمل في إزالته ما يزيله كالملح وغيره فحسن ، ولا يجب ، ويحرم استعمال طعام وشراب في إزالة الجاسة لافساد المال المحتاج إليه كما ينهى عن ذبح الخيل التي يحاهد عليها والابل التي يحج عليها والبقرة التي يحرق عليها وبحر ذلك لما في ذلك من الحاجة إليها قاله الشيخ ، ولا بأس باستعمال الخلطة الخاصة في التدليك وغسل الأيدي بها وكذا بطيخ ودقيق الساقلاء وغيرها مما له قوة الجلاء لحاجة وغسل ما يجس بعض الغسلات بعد ما يفى بعد تلك الغسلة بتراب إن لم يكن استعمال حيث اشترط ويعتبر العصر كل مرة مع امكانه فيما تشرب بجاسة ليحصل انفصال الماء عنه ولا يكفي تخفيف بدل العصر وإن لم يمكن عصره كالرلاي ونحوها فدهنها أو دوسها أو تقلبها بما يفصل الماء عنها ، ولو عصر الثوب في ماء ولو جارياء لم يرفع منه لم يطهر ، فإذا رفعه منه فهي غسلة واحدة ينسب عليها ، ولا يكفي في العدد تحريك الماء وخضخضته وإن وضعه في إناء وصب عليه الماء فغسلة واحدة ينسب عليها ويطهر نسا ، وعصر كل ثوب على قدر الامكان بحيث لا يخاف عليه الفساد ، وما لم يتشرب كالأية يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله . ولا يكفي مسحه ولو كان صقيلا كسيف ونحوه . فلو قطع به قبل غسله بماءه بلل كطيخ ونحوه نحسه ، وإن كان رطبا لابلل فيه كجن ونحوه فلا بأس به . وإن لصقت النحاسة وجب في إزالتها الحت والقرض إن لم تنزل بدوهما ، قال في التلخيص وغيره إن لم يتضرر المحل بهما ويحسب العدد في إزالتها من أول غسلة ولو قل زال عينها . فلو لم تنزل إلا في الغسلة الأخيرة أجزأ

فصل . وتطهر أرض متنجسة بمائع أو ذات جرم أزيل عنها ولو من كلب نسا وصخر وأجرة حمام وحيطان وأحواض ونحوها بمكثرة الماء عليها ولو من مطر وسيل بحيث يغمرها من غير عدد ولم يبق للنجاسة عين ولا أثر من لون أو ريح - أن لم يعجز ولو لم ينفصل الماء - وطعم ، وإن تفرقت أجزاؤها واختلطت الأرض بأجزاء كالريم والدم إذا جف والروث لم تطهر بالغسل . بل بإزالة أجزاء المكان ولو بادرار البول ونحوه وهو رطب فقلع التراب الذي عليه أثره فالباقي طاهر ، وإن جف فأزال ما عليه الأثر لم تطهر إلا أن يقلع ما يتيقن به زوال ما أصابه البول والباقي طاهر ، ولا تطهر أرض متنجسة ولا غيرها بشمس ولا ريح ولا جفاف ، ولا نجاسة باستحالة ، ولا نار فالتقصير مل وصابون عمل من زيت نجس ودخان نجاسة وغبارها وما تصاعد من بخار ماء نجس إلى جسم صقيل أو غيره وتراب جبل بروث حمار نجس ، إلا علقه حلق منها آدمى ، وخمرة انقلبت خلا بنفسها أو بنقلها لغير قصد التخليل ، ويحرم تخليلها فإن خللت ولو بنقلها لقصد لم تطهر ، ودسها مثلها يطهر بطهارتها ولو مما لم يلاق الخل مما فوقه مما أصابه الخمر في غليانه كمتفر من الأرض طهر ماؤه بمكث أو بإضافة ، لا إناء ، طهر ماؤه بمكثه أو كوثر ماء نجس فيه بماء كثير ظهور حتى صار ظهورا لم يطهر الإناء بدون انفصاله عنه ، فإن انفصل حسبت غسلة واحدة يبنى عليها . ويحرم على غير خلال إمساك خمر ليتخلل بنفسه بل يراق في الحال ، فإن خالف وأمسك فصار خلا بنفسه طهر ، والخل المباح

أن يصب على العنب والعصير خل قبل غليانه حتى لا يغلي ، والحشيشة المسكرة نجسة ، ولا يطهر دهن بغسله ، ولا باطل حب وعجين ولحم تنجس ولا إناء تشرب نجاسة وسكين سقيت ماء نجسا — وقال ان عقيل وجماعة : يطهر الزئبق بالعسل — ويحوز الاستصاح بدهن متنجس في غير مسجد ، ولا يحل أكله ولا بيعه ، ويأتى في البيع ، وان وقع في مائع سنور أو فارة ونحوها مما يصم دمه إذا وقع فخرج حيا فطاهر ، وكذا في جامد وهو ما لم تسر النجاسة فيه ، وإن مات فيه أو حصلت منه رطوبة في دقيق ونحوه القيت وما حولها وباقية طاهر ، فإن احتلط ولم ينضط حرم ، وتقدم إذا وقعت النجاسة في مائع ، وإذا خفي موضع نجاسة في بدن أو ثوب أو مصل صغير كبيت صغير لزمه غسل ما يتيق به إزالته فلا يكفي الظن ، وفي صحراء واسعة ونحوها يصلى فيها بلا غسل ولا تحرّ ، وبول الغلام الذي لم يأكل الطعام بشهوة بحس يحرق نضجه وهو غمره بالماء وإن لم ينفصل ويطهر به ، وكذا قيؤه وهو أخف من بوله ، لا أنثى وخنثى ، وإذا تنجس أسفل خف أو حذاء أو نحوهما أو رجل أو ذيل امرأة بمشي أو غيره وجب غسله

فصل . ولا يعفى عن يسير نجاسة ولو لم يدركها الطرف كالذي يعلق بارجل ذباب ونحوه ، إلا يسير دم وما تولد منه من قيح وغيره وماء قروح في غير مائع ومطعوم ، وقدره الذي لم ينقض من حيوان طاهر ، من آدمي من غير سبيل حتى دم حيض ونفاس واستحاضة ، أو من غير آدمي ما كول اللحم أولا كِهَرٍ ويضم متفرق في ثوب لا أكثر ،

ودم عرق ما كول بعد ما يخرج بالذبح وما في خلال لحمه طاهر ولو ظهرت حمرة نصا، كدم سمك ويؤكلان، وكدم شهيد عليه ولو كثرت بل يستحب بقاؤه، وكدم بق وعمل وراعيث وذباب ومحوها، والكبد والطحال ودود القز والمسك وفأرته والعنبر وما يسيل من فم وقت النوم والنخار الخارج من الخوف والمغم وبول سمك طاهر، لا العلقه التي يخلق منها الآدمي أو حيوان طاهر، ولا البيضة المذرة أو التي صارت دما، وأثر الاستجمار نجس يعفى عن يسيره، وتقدم، وعن سيرطين شارع تحققت نجاسته ويسير سلس بول مع كمال التحفظ ويسير دخان نجاسة وغبارها ونخارها ما لم تطهر له صفة ويسير ماء نجس وعماء في عين من نجاسة وتقدم، وعن حمل نجس كثير في صلاة خوف ويأتى، وما تنجس بما يعفى عن يسيره ملحق به في العفو عن يسيره، وما عفى عن يسيره عفى عن أثر كثيره على جسم صقيل بعد المسح، والمذى والقيء والحمار الأهلئ والعل منه وسباح البهائم وحوارح الطير وريقها وعرقها، فدخل فيه الرباد لأنه من حيوان يرى غير ما كول أكبر من الهر وأبوالها وأرواتها وبول الحماس والخطاف والخمر والنيذ المحرم والجلالة قل حسما والودي والبول والغائط نجسة، ولا يعفى عن يسير تنجس منها، ويعسل الذكر والأنثيان من المذى. وطين الشارع وترا به طاهر ما لم تعلم نجاسته، ولا ينجس الآدمي ولا طرفه ولا أجزاؤه ولا مشيمته - ولو كافرا - بموته فلا ينجس ما وقع فيه فغيره كريقه وعرقه وبزاقه ومخاطه. وكذا ما لا نفس له سائلة كذباب وبق وخنافس

وعقارب وصراصر وسرطان ومخوذلك. وبوله وروثه ، ولا يكن مات فيه ان لم يكن متولدا من نجاسة كصراصر الحش ، فان كان متولدا منها فحس حيا وميتاً . وللوزغ نفس سائلة نصا كالحية والضفدع والقارة . وإذا مات في ماء يسير حيوان وشك في نجاسته لم ينحس ، وبول ما يؤكل لحمه وروثه وريقه وبزاقه ومخاطه ودمعه ومسه طاهر كمي الآدمي ، ولو خرج بعد استحجار ، وكذا رطوبة فرج المرأة ولبن غير مأكول وبيضه ومنيه من غير آدمي نجس ، وسؤر الهر — وهو فضلة طعامه وشرايه — ومثل خلقه ودويه من طير وغيره طاهر ، فلو أكل نجاسة تم ولغ في ماء يسير فطهور ولو لم يغب ، وكذا لم تطل وهيمة ولا يكره سؤره نسا — وفي المستوعب وغيره يكره سؤر الفار لأنه يورث النسيان — ويكره سؤر الدجاجة إذا لم تكن مضبوطة نصا ، وسؤر الحيوان المحس نجس

باب الحيض والاستحاضة والنفاس

الحيض : دم طبيعة يخرج مع الصحة من غير سبب ولادة من قعر الرحم يعتاد أني إذا بلغت في أوقات معلومة
والاستحاضة : سيلان الدم في غير أوقاته من مرض وفساد من عرق فقه في أدنى الرحم يسمى العاذل

والنفاس : الدم الخارج بسبب الولادة

ويمنع الحيض خمسة عشر شيئاً : الطهارة ، والوضوء ، وقراء القرآن ، ومس المصحف ، والطواف ، وفعل الصلاة ، ووجوبها ، فلا تقضيها

وفعل الصيام لا وجوبه فتقضيهِ، والاعتكاف، واللبث في المسجد، والوطء في الفرج، إلا لمن به شق بشرطه، وسنة الطلاق ما لم تساله طلاقاً بعوض أو خلعا فإن سألته بغير عوض لم يبع، والاعتداد بالأشهر إلا المتوفى عنها زوجها. وابتداء العدة إذا طلقها في أثناءه، أو مرورها في المسجد انخافت تلويثه، ولا يمنع الغسل للحنانة والأحرام بل يستحب ولا مرورها في المسجد أن أمنت تلويثه

ويوجب خمسة أشياء : الاعتداد به . والغسل ، والبلوغ ، والحكم ببرائة الرحم في الاعتداد ، واستبراء الاماء ، والكفارة بالوطء فيه ونفاس مثله حتى في الكفارة بالوطء فيه نصا ، الا في ثلاثة أشياء ، الاعتداده ، وكونه لا يوجب البلوغ لحصوله قبله بالحمل ، ولا يحتسب به عليه في مدة الايلاء ، وإذا انقطع الدم أيسح فعل الصيام والطلاق ولم يبع غيرهما حتى تغتسل ، ولو أراد وطأها وادعت أنها حائض وأمكن قبل نصا^(١) ويباح أن يستمتع منها بغير الوطء في الفرج ، ويستحب ستره إذن ، ووطؤها في الفرج ليس بكبيرة ، فان وطئها من يجامع مثله — ولو غير بالغ — في الحيض والدم يجري في أوله أو آخره ولو محائل أو وطئها وهي طاهر فحاضت في أثناء وطئه ولو لم يستدم — لأن النزاع جماع — فعليه دينار زنته مثقال خالي من الغش ولو غير مضروب أو نصفه على التخيير كفارة ، مصرفها مصرف بقية الكفارات ، وتجوز إلى مسكين واحد كنذر مطلق . وتسقط بعجز

(١) لأن العلم بذلك لا يتأتى إلا من قلها والمفروض في المسئلة الامانة ما لم

تعم القرينة على غير ذلك

وكذا هي أن طاوعته حتى من ناس ومكره وجاهل الحيض أو التحريم أوهما، ولا تجب الكفارة بوطئها بعد انقطاع الدم وقل الغسل، ولا بوطئها في الدبر ولا يجزئ إخراج القيعة إلا من العضة، وبلد الحائض وعرقها وسورها طاهر، ولا يكره طبخها وعجمها وغير ذلك ولا وضع يدها في شيء من المسامعات

وأقل سن تحيض له المرأة تمام تسع سنين، وأكثره خمسون سنة، والحامل لا تحيض فلا تترك الصلاة لما تراه ولا يمنع من وطئها إن خاف العنت، وتغتسل عند انقطاعه استحباباً نصاً، وأقل الحيض يوم وليلة فلو انقطع لأقل منه فليس يحيض بل دم فساد، وأكثره خمسة عشر يوماً، وغالبه ست أو سبع، وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً، وغالبه بقية الشهر الهلالي، ولا حد لأكثره

فصل . والمبتدأ بها الدم في سن تحيض لمثله ولو صفرة أو كدرة تجلس بمجرد ما تراه فتترك الصلاة والصوم أقله، فإن انقطع لنوبه فليس يحيض وقضت واجب صلاة ونحوها، وإن انقطع له كان حيضاً واغتسلت له، وإن جاوزه ولم يعبر إلا أكثر لم تجلس المجاوز، بل تغتسل عقب أقله وتصوم وتصلى فيما جاوزه، ويحرم وطؤها فيه قبل تكراره نصاً، فإن انقطع يوماً فأكثر أو أقل قبل مجاوزة أكثره اغتسلت، وحكمها حكم الطاهرات ويباح وطؤها، فإن عاد فكمال لم ينقطع، وتغتسل عند انقطاعه غسلان، تفعل ذلك ثلاثاً في كل شهر مرة، فإن كان في الثلاث متساوياً ابتداء وانتهاء، يُقن أنه حيض وصار عادة (٥ - اقاع)

فلا تثبت العادة بدون الثلاث ولا يعتبر فيها التوالى، فتجلسه في الشهر الرابع، وتعيد ما فعلته في المجاوز من واجب صوم وطواف واعتكاف ونحوها بعد ثبوت العادة، فإن انقطع حيضها ولم يعد أو أيست قبل تكرره لم تعد، فإن كان على أعداد مختلفة فما تكرره منه صار عادة مرتباً كان: خمسة في أول شهر وستة في ثان وسبعة في ثالث فتجلس الخمسة لتكرارها، أو غير مرتب عكسه: كأن ترى في الشهر الأول خمسة وفي الشهر الثاني أربعة وفي الثالث ستة فتجلس الأربعة لتكررها فإن جاوز دمها أكثر الحيض فستحاضة، فإن كان متميزاً بعضه أسود أو تخين أو متين وبعضه رقيق أحمر فحيضها زمن الأسود أو التخين أو المتين إن صلح أن يكون حيضاً بان لا ينقص عن أقل الحيض ولا يحاوز أكثره، فتجلسه من غير تكرار، كشبوتها بانقطاع، ولا يعبر فيها التوالى أيضاً، فلورات دمياً أسود ثم أحمر وعبراً أكثر الحيض فحيضها زمن الدم الأسود وما عداه استحاضة، وإن لم يكن متميزاً أو كان ولم يصلح قعدت من كل شهر غالب الحيض ستاً أو سبعمائة بالتحري، ويعتبر في حقها تكرار الاستحاضة نصاً، فتجلس قل تكراره أقله، ولا تبطل دلالة التمييز بزيادة الدمين على شهر

فصل . المستحاضة هي التي ترى دمياً لا يصلح أن يكون حيضاً ولا نفاساً، وحكمها حكم الطاهرات في وجوب العبادات وفعلها؛ وإن استحيضت معتادة رجعت إلى عاداتها، وإن كانت مميزة اتفق تمييزها وعاداتها أو اختلفا بمدخله أو مباينة، ونقص العادة لا يحتاج إلى تكرار، فلو

نقصت عاداتها ثم استحيضت بعده كأن كانت عاداتها عشرة فرأت سبعة
ثم استحيضت في الشهر الآخر جلست السبعة، وإن نسيت العادة عملت
بالتمييز الصالح، ولو تنقل من غير تكرار، فإن لم يكن لها تمييز أو كان
وليس بصالح فهي المتحيرة لا تفتقر استحاضتها إلى تكرار أيضاً، تجلس
غالب الحيض إن اتسع شهرها له وإلا جلست الفاضل بعد أقل الطهر
كان يكون شهرها ثمانية عشر يوماً فأما تجلس الزائد عن أقل الطهر بين
الحيضتين فقط، وهو هنا خمسة أيام، لئلا ينقص الطهر عن أقله، وإن
جهلت شهرها جلسته من شهر هلالى، وشهر المرأة هو الذى يجتمع لها
فيه حيض وطهر صحیحان، وأقل ذلك أربعة عشر يوماً: يوم للحيض
وثلاثة عشر للطهر، ولاحد لأكثره، وغالبه الشهر الهلالى، ولا تكون
معتادة حتى تعرف شهرها ووقت حيضها وطهرها منه ويتكرر، وإن
علت عدد أيامها ونسيت موضعها جلستها من أول كل شهر هلالى،
وكذا من عدمتهما فإن عرفت ابتداء الدم فهو أول دورها، وما جلسته
ناسية من حيض مشكوك فيه كحيض يقيا، وما زاد على ما تجلسه إلى
أكثره كطهر متيقن وغيرهما استحاضة، وإن ذكرت عاداتها رجعت
إليها وقضت الواجب زمن العادة المنسية وزمن جلوسها في غيرها
وكذا الحكم في كل موضع حيض من لاعادة لها ولا تمييز: مثل المبتدأة
إذا لم تعرف وقت ابتداء دمها ولا تمييز لها، وإن علّت أيامها في وقت
من الشهر ونسيت موضعها: فإن كانت أيامها نصف الوقت فأقل فحيضها
من أولها أو بالتحرى، وليس لها حيض يقين، وإن زادت على النصف

مثل أن تعلم أن حيضها ستة أيام من العشر الأول ضم الزائد وهو يوم إلى مثله مما قبله وهو يوم فيكونان حيضاً يقيين يبقی لها أربعة أيام ، فإن جلستها من الأول كان حيضها من أول العشر إلى آخر السادس : منها يومان حيض يقيين والأربعة حيض مشكوك فيه ، وإن جلست بالتحري فأداها اجتهادها إلى أنها من أول العشر فهي كالتی ذكرنا ، وإن جلست الأربعة من آخر العشر كانت حيضاً مشكوكاً فيه والأربعة الأولى طهر مشكوك فيه ، وإن قالت حيضی سبعة أيام من العشر فقد زادت يومين على نصف الوقت فضمهما إلى يومين قبلهما فيصير لها أربعة أيام حيضاً يقيين من أول الرابع إلى آخر السابع ويبقى لها ثلاثة أيام تجلسها كما تقدم ، وحكم الحيض المشكوك فيه حكم المتيقن في ترك العبادات كما تقدم ، وإن شئت أسقطت الزائد من أيامها من آخر المدة ومثله من أولها فما بقي فهو حيض يقيين ، والشك فيما بقي من الوقت الملعين ، وإن علمت موضع حيضها ونسيت عدده جلست فيه غالب الحيض ، وإن تغيرت العادة بزيادة أو تقدم أو تأخر أو انتقال فكدم زائد على أقل حيض مبتدأة ، فلو لم يعد أو أيسر قبل تكراره لم تقض ، وعه تصير إليه من غير تكرار ، اختاره جمع وعليه العمل ، ولا يسع النساء العمل بغيره ، وإن طهرت في أثناء عاداتها طهراً خالصاً لا تتغير معه القطنة إذا احتشمتها ولو أقل مدة فهي طاهر تعتسل وتصلی ولا يكره وطؤها ، فإن عاودها الدم في أثناء العادة ولم يجاوزها جلسته ، وإن جاوزها ولم يعبر أكثر الحيض لم تجلسه حتى يتكرر ، وإن عبر أكثره فليس بحيض ، وإن

عابدها بعد العادة فلا يخلو: إما أن يمكن جعله حيضاً أولاً، فإن أمكن
 بأن يكون بضمه إلى الدم الأول لا يكون بين طرفيها أكثر من أكثر
 الحيض فيلقان ويجعلان حيضة واحدة إن تكرر، أو يكون بينهما
 أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً وكل من الدمين يصلح أن يكون حيضاً بمفرده
 فيكونان حيضتين إذا تكرر، وإن نقص أحدهما عن أقل الحيض فهو
 دم فاسد إذا لم يمكن ضمه إلى ما بعده، وإن لم يمكن جعله حيضاً لبعوره
 أكثر الحيض وليس بينه وبين الدم الأول أقل الطهر فهذا استحاضة
 سواء تكرر أم لا، ويظهر ذلك بالمثل، فلو كانت العادة عشرة أيام مثلاً
 فرأت منها خمسة دماً وطهرت الخمسة الباقية ثم رأت خمسة دماً وتكررت
 ذلك فالخمس الأولى والثالثة حيضة واحدة بالتلفيق، ولورأت الثاني ستة
 أو سبعة لم يمكن أن يكون حيضاً ولو كانت رأت يوماً دماً وثلاثة عشر
 طهرت ثم رأت يوماً دماً وتكررت مهما حيضتان لوجود طهر صحيح بينهما،
 ولورأت يومين دماً واثني عشر يوماً طهرت ثم يومين دماً فهنا لا يمكن
 جعلهما حيضة واحدة لزيادة الدمين مع ما بينهما من الطهر على أكثر
 الحيض ولا جعلهما حيضتين لانتفاء طهر صحيح بينهما فيكون الحيض
 منهما ما وافق العادة والآخر استحاضة، والصفرة والسكرة في أيام
 العادة حيض، لا بعدها ولو تكررت

فصل في التلفيق: ومعه ضم الدماء بعضها إلى بعض إن تخللها
 طهر وصلح زمانه أن يكون حيضاً، فمن كانت ترى يوماً أو أقل أو أكثر
 دماً يبلغ مجموعه أقل الحيض فأكثر وطهرت متخللاً فالدم حيض ملفق

والباقى طهر تغتسل فيه وتصوم وتصلى ويكره وطؤها إلا ان يجاوز
 زمن الدم والنقاء أكثره فتكون مستحاضة، وتجلس المبتدأة من هذا
 الدم أقل الحيض والباقي إن تكرر فهو حيض بشرطه وإلا فاستحاضة،
 وإذا أرادت المستحاضة الطهارة فغسل فرجها وتحتشى بقطن أو ما يقوم
 مقامه، فان لم يمنع ذلك الدم عصبته بشئ طاهر يمنع الدم حسب الامكان
 بخرقه عريضة مشقوقة الطرفين تتلجم بها وتوثق طرفيها فى شئ آخر
 قد شدته على وسطها، فان غلب وقطر بعد ذلك لم تطل طهارتها، ولا
 يلزمها إذن إعادة شك وغسله لكل صلاة إن لم تعرق، وتتوضأ لوقت
 كل صلاة إن خرج شئ، وإلا فلا، وتصلى ما شئت حتى جمعاً بين
 فرضين، ولها الطواف ولو لم تطل استحاضتها وتصلى عقب طهرها ندبا،
 فان أخرت ولو لغير حاجة لم يضر، وإن كان لها عادة بانقطاعه زمناً يسمع
 الوضوء والصلاة تعين فعلهما فيه. وان عرض هذا الانقطاع بعد طهارتها
 لمن عادت الاتصال بطلت طهارتها ولزمها استئناؤها، فان وجد قبل
 الدخول فى الصلاة لم يجز الشروع فيها، فان خالفت وترعت واستمر
 الانقطاع زمناً يتسع للوضوء والصلاة فيه فصلاها باطلة، وان عاد قبل ذلك
 فطهارتها صحيحة، وتجب إعادة الصلاة، وان عرض فى أثناء الصلاة أبطلها
 مع الوضوء، ومجرد الانقطاع يوجب الانصراف إلا ان تكون لها عادة
 بانقطاع يسير، ولو توضأت من لها عادة بانقطاع يسير فاقبل الانقطاع حتى
 اتسع أو رثت بطل وضوؤها إن وجد منها دم، وان كان الوقت لا يتسع
 لها لم يؤثر، ولو كثرت الانقطاع واختلف بتقديم وتأخر وقلة وكثرة

ووجد مرة وعدم أخرى ولم تكن لها عادة مستقيمة باتصال ولا بانقطاع فهذه كمن عادت الاتصال في بطلان الوضوء بالانقطاع المتسع للوضوء والصلاة دون ماحونه وفي سائر ما تقدم ، إلا أنها لا تمنع من الدخول في الصلاة والمضي فيها بمجرد الانقطاع قبل تعيين اتساعه ، ولا يكفيها نية رفع الحدث وتكفي نية الاستباحة ، فأما تعيين النية للفرض فلا يعتبر ، وتبطل طهارتها بخروج الوقت أيضا ، ولا يصح وضوؤها لفرض قبل وقته ، ومثل المستحاضة : لا في النسل لكل صلاة : من به سلس البول والريح والجريح الذي لا يرقأ دمه والرافع الدائم ، لكن عليه أن يحتشى ، وإن كان مما لا يمكن عصبه كالجرح الذي لا يمكن شده أو من به بأسور أو ناصور ولا يمكن عصبه صلى على حسب حاله ، ولو قدر على حسه حال القيام لأحال الركوع والسجود لزمه أن يركع ويسجد نصاً ولا يؤمى كالمكان النجس ، ولو امتعت القراءة أو لحقه السلس إن صلى قائماً صلى قاعداً ، ولو كان لو قام وقعد لم يحبس ولو استلقى حبسه صلى قائماً أو قاعداً ، قاله أبو المعالي ، فإن كانت الريح تنمساك جالسا لا ساجدا لزمه السجود بالأرض نصاً ، ولا يباح وطه المستحاضة من غير خوف العنت منه أو منها ، فإن كان أيسر ولو لواجد الطول لنكاح غيرها ، والشبق الشديد كخوف العنت ، ويجوز شرب دواء مسح لقطع الحيض مع أمن الضرر نصاً ، قال القاضي : لا يباح إلا نادراً الزوج ، وفعل الرجل ذلك بها من غير عليها بتوجه تحريره ، ومثله شربه

كافورا، ولا يجوز ما يقطع الحمل، ويجوز شرب دواء لحصول الحيض
لا قرب رمضان لتفطره

فصل . وأكثر مدة النفاس أربعون يوماً من ابتداء خروج بعض
الولد، فإن رآته قبله بثلاثة أيام فأقل بأمارته فنفاًس ولا يحسب من مدته
وإن جاوز الأربعين وصادف عادة حيضها لحيض، فإن زاد على العادة
ولم يجاوز أكثر الحيض أو لم يصادف عادة ولم يجاوز أكثره أيضاً
فحيض إن تكرر، وإلا فاستحاضة، ولا تدخل استحاضة في مدة نفاس،
ويثبت حكم النفاس ولو بتعديها بوضع ما يقين فيه خلق الإنسان نصاً،
ولا حد لأقله فيثبت حكمه ولو بقطرة، فإن انقطع في مدته فظاهر تغسل
وتصلي لأنه طهر صحيح، ويكره وطؤها قبل الأربعين بعد التطهير، فإن
عاد فيها فشكوك فيه كما لو لم تره ثم رآته في المدة، فنصوم وتصلي وتقضى
صوم الفرض ولا يأتيها في الفرج وإن ولدت توأمين فأول النفاس
وآخره من الأول، فلو كان بينهما أربعون فلانفاس للثاني نصاً، بل هو دم
فساد، ويجوز شرب دواء لالقاء نطفة

كتاب الصلاة

وهي أقوال وأفعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم،
وهي أكد فروض الإسلام بعد الشهادتين، سميت صلاة لاشتغالها
على الدعاء، وفرضت ليلة الأسراء قبل الهجرة بنحو خمس سنين، والخمس

فرض عين على كل مسلم مكلف ولو لم يبلغه الشرع كن أسلم في دار حرب
 ونحوه ولم يسمع بالصلاة فيقضيه إلا حائضاً ونفساء ولو طرحت نفسها،
 وتجب على نائم ويجب إعلامه إذا ضاق الوقت، وتجب على من تغطي
 عقله بمرض أو إغماء أو دواء مباح أو بمحرم كسكر فيقضى ولو زمن
 جنوبه لو جن بعده متصلاً به، ولا تجب على كافر أصلي بمعنى أنا لا تأمره
 بها في كفره ولا بقضائها إذا أسلم، ولا تصح منه، وتجب عليه بمعنى
 العقاب لأن الكفار ولو مرتدين مخاطبون بفروع الاسلام، ولا تجب
 على مرتد زمن رده، ولا تصح منه ويقضى ما فاتته قبل رده لا زمنها،
 ولا تبطل عباداته التي فعلها قبل رده بها من صلاة وصوم وحج وغير
 ذلك، ولا تبطل استطاعة قادر على الحج بها، ولا يجب باستطاعته فيها،
 ولا تجب على مجنون لا يفيق، ولا تصح منه ولا قضاء، وكذا الأبله
 الذي لا يفيق، وإن أدن أو صلى في أي حال أو محل كافر يصح إسلامه
 حكم باسلامه، ويأتي، ولا تصح صلاته ظاهراً، ولا يعتد بأذانه، ولا
 يحكم باسلامه باخراج زكاة ماله وحجه ولا بصومه قاصداً رمضان،
 ولا تجب على صغير لم يبلغ، ولا تصح منه إلا من عيز وهو من بلغ سبع
 سنين، ويشترط لصحة صلاته ما يشترط لصحة صلاة الكبير إلا في
 السترة على ما يأتي، والثواب له وكذا أعمال البر كلها، فهو يكتب له
 ولا يكتب عليه، ويلزم الولي أمره بها إذن وتعليمه إياها وتعليم طهارة
 نصاً، ويضرب ولورقيقاً على تركها لعشر وجوباً، وإن بلغ في أثنائها

أو بعدها في وقتها لزمه إعادتها وإعادة تيمم لمرض لا وضوء وتقدم ،
ولا إعادة اسلام ، ويلزمه اتمامها إذا بلغ فيها ولا يجوز لمن وجبت عليه
تأخيرها أو بعضها عن وقت الجواز إن كان ذا كرا لها قادراً على فعلها
إلا لمن ينوى الجمع أو لمشتغل بشرطها الذي يحصله قريباً كالمشتغل
بالوضوء والغسل لا البعيد كالعريان لو أمكنه أن يذهب إلى قرية أخرى
يشتري منها ثوباً ولا يصلي إلا بعد الوقت وكالعاجز عن تعلم التكبير والتشهد
ونحو ذلك بل يصلي في الوقت على حسب حاله ، وله تأخيرها عن أول
وقت وجوبها بشرط العزم على فعلها فيه ما لم يظن ما دعاه منه كوت وقتل
وحيض ، وكذا من أعير سترة أول الوقت فقط ومتوضئ عدم الماء
في السفر وطهارته لا تبقى إلى آخر الوقت ولا يرجو وجوده ، ومستحاضة
لها عادة بانقطاع دمها في وقت يتسع لفعلها فتعين فعلها في ذلك الوقت
ومن له التأخير فات قبل الفعل لم يأتهم وتسقط مومته ، ويحرم التأخير
بلاعذر إلى وقت الضرورة

فصل . ومن جحد وجوبها كفر إن كان ممن لا يجهله كمن نشأ
بدار الاسلام ، وإن كان ممن يجهله كحديث عهد بالاسلام أو من نشأ ببادية
عرف وجوبها ولم يحكم بكفره ، فإن أصر كفر ، فإن تركها تهاوياً
وكسلاً دعاه امام أو نائبه إلى فعلها ، فإن أبي حتى تضايق وقت التي بعدها
وجب قتله ، ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثة أيام كمرتد نصاً ، فإن تاب بعلمها
والاقتل بضرب عنقه لكفره ، وحيث كفر فلا يرق ولا يسبى له أهل
ولا ولد ولا قتل ولا تكفير قبل الدعاية قال الشيخ : وتنبغي الاشاعة

عنه بتركها حتى يصلي ولا ينبغي السلام عليه ولا اجابة دعوته ، انتهى ، ومن راجع الاسلام قضى صلاته مدة امتناعه ، ومن جحد وجوب الجمعة كفر ، كذا لو ترك ركناً أو شرطاً مجمعا عليه كالطهارة والركوع والسجود ، أو مختلفا فيه يعتقد وجوبه ، قال ابن هبيرة : من أساء في صلاته ولا يتم ركوعها ولا سجودها حكمه حكم تاركها ، وعند الموفق ومن تابعه لا يقتل ، يختلف معيه هو أظهر ولا يكفر بترك شيء من العبادات تهاونا غير الصلاة ^(١) فلا يكفر بترك زكاة بخلا ولا بترك صوم وحج محرم تأخيره تهاونا ويقتل فيهن حدا ولا يقتل بصلاة فاستهوا ولا بترك كفار قوبل

• باب الأذان والاقامة

وهو الاعلام بدخول وقت الصلاة أو قرينه لفجر

وهي الاعلام بالقيام اليها بذكر مخصوص فيهما ، وهو أفضل من الاقامة ومن الامامة ^(٢) وله الجمع بينه وبين الامامة ، وهو والاقامة فرضا كفاية للصلوات الخمس المؤداة والجمعة دون غيرها للرجال ^(٣) جماعة في الامصار والقرى وغيرهما حضرا ، ويكرهان للنساء والخنائى ولو بلا رفع صوت ، مسنونان لقضاء ومصل وحده ومسافر وراعى ونحوه ، ألا

-
- (١) احتضت الصلاة بهذا الحكم لقوله تعالى (فان تاناوا وأقاموا الصلاة — الآية) ولتصار الاحاديث على ذلك بخلاف غيرها (٢) تشهدا لفضيلة الأذان أحاديث يطول ذكرها منها — المؤدبون أطول الناس أعماقا يوم القيامة وحديث : لو يعلم الناس ما في الساء والصف الأول تم لم يحدوا الا أن يستهوا عليه لاستهوا الخ (٣) لحديث اذا حشرت الصلاة فيؤد لك أحدكم وليؤمكم أكبرهم

أنه لا يرفع صوته به في القضاء ان خاف تليسا، وكذا في غير وقت الأذان وكذا في بيته البعيد عن المسجد بل يكره لئلا يضيع من يقصد المسجد، وليس بشرط للصلاة فتصح بدونها مع الكراهة، ويشرعان للجماعة الثانية في غير الجوامع الكبار — قاله ابو المعالي — وان كان في نادية رفع صوته، ولا يشرعان لكل واحد من في المسجد بل حصلت لهم الفضيلة كقراءة الامام للمأموم ولأنه قام بهما من يكفى فسقط عن الباقيين، وتكفيهم متابعة المؤذن، فان اقتصر للمسافر أو المنفرد على الإقامة أو صلى بدوها في مسجد صلى فيه لم يكرهه، وينادي لعيد وكسوف واستسقاء الصلاة جامعة — أو الصلاة ويأتى بعضه، ولا ينادى على الجنازة والتراويح، فان تركهما أهل بلد قتلوا، ولا يجوز أخذ الأجرة عليهما ويجوز أخذ الجمالة^(١) ويأتى في الاجارة، فان لم يوجد مقطوع بهما رزق الامام من بيت المال من يقوم بهما، ولا يجوز بذل الرزق مع وجود المتطوع، ويسن أذان في أذن مولود النبي حين يولد ويقيم في اليسرى، ويسن كون المؤذن صيتا أمينا بصيرا عالما بالآوقات ولوعبدا ويستأذن سيده، ويستحب أن يكون حسن الصوت، وأن يكون بالغاً، وان كان أعمى وله من يعلمه بالوقت لم يكره، نصاً فان تشاح فيه اثنان

(١) الأعمال التي يشترط في فاعلها الاسلام كالآذان — والامامة — وتعليم القرآن لا يحوز أحد الآخر عليها لهما صلى الله عليه وسلم عن ذلك : ولثلاث تصير غير قرية وإما حار أخذ الجمالة (وهي ما لم يشترط عليه العمل) لثلاث تعطل هذه القرب اذا لم يوجد متطوع بها

فأكثر قدم أفضلهما في ذلك ، ثم أفضلهما في دينه وعقله ، ثم من يختاره الجيران المصلون أو أكثرهم ، فإن استوا أقرع بينهم ، وإن قدم أحدهم بعد الاستواء (٢) لكونه أعمر للمسجد وأتم مراعاة له أو لكونه أقدم تاذينا أو أبوه أو لكونه من أولاد من جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فيه فلا بأس ، وبصير وحر وبالغ أولى من ضدهم ، وتشتري ذكر ريته وعقله واسلامه وتميزه وعدالته ولومستورا ، ولا يشترط علمه بالوقت ، والمختار أذان بلال خمس عشرة كلمة أى خمس عشرة جملة لا ترجع فيه ، والاقامة إحدى عشرة فان رجع في الأذان بان يقول الشهادتين سرا بعد التكبير ثم يجهر بهما أو ثنى الاقامة لم يكره ، ولا يشرع بغير العرية ، ويسن أن يقول في أذان الصبح « الصلاة خير من النوم مرتين بعد الحيلة ، سواء أذن مغلما أو مسفرا » وهو التثنية ، ويكره في غيرها ، وبين الأذان والاقامة وكذا النداء بالصلاة بعد الأذان في الاسواق وغيرها ، مثل أن يقول الصلاة . أو الاقامة . أو الصلاة رحمكم الله قال الشيخ في شرح العمدة : — هذا اذا كانوا قد سمعوا النداء الاول ، فان لم يكن الامام أو البعيد من الجيران قد سمع النداء الاول فلا ينبغي أن يكره تنبيهه — وقال ابن عقيل — فان تاخر الامام الاعظم أو امام الحى أو أمائل الجيران فلا بأس أن يمشى اليه منه يقول له قد حضرت الصلاة ، انتهى ، — ويكره قوله قل الأذان وقل الحمد لله النى لم يتخذ ولنا : الآية ، وكذلك إن وصله بعده

(١) يريد ان قدم ولي الأمر واحدا من تساوت بينهم هذه الصفات الخ

بذكره قاله في شرح العمدة، وقوله قبل الإقامة اللهم صل على محمد ونحو ذلك، ولا بأس بالنححنة قلها، وأذان واحد بمسجدين لجماعتين، ويستحب أن يؤذن أول الوقت وأن يترسل في الأذان ريجد في الإقامة ولا يعرهما بل يقف على كل جملة، ويؤذن ويقيم قائماً، ويكره أن من قاعد وراكب وماش بغير عذر، والمسافر راكباً وماشياً، ويستحب أن يكون متطهراً من الحدثين، فإن أذن محدثاً لم يكره، وتكره إقامة محدث وأذان جنب، ويسن على موضع عال مستقل القبلة، فإذا بلغ الحيلة التفت يمينا لحي على الصلاة وشمالاً لحي على الفلاح في الأذان دون الإقامة، ويقيم في موضع أذانه إلا أن يشق بحيث يؤذن في المنارة أو في مكان بعيد من المسجد فيقيم في غير موضعه ولا يزيل قدميه قال القاضى والمجد وجمع الا في منارة ونحوها، ويجعل أصبعيه السابطين في أذنيه، ويرفع وجهه الى السماء فيه كله، ويتولاهما معاً، فلا يستحب أن يقيم غير من أذن، ولا يصح الا مرتباً متوالياً عرفاً منوياً من واحد، فلو أتى ببعضه وكله آخر لم يعتد به ولو لعذر، وإن نكسه أو فرق بينه بسكوت طويل. ولو بنوم أو اغما. أو جنون. أو كلام كثير. أو محرم. كسب وقذف ونحوها. أو ارتد في أثناءه. لم يعتد به، ويكره فيه سكوت يسير. وظلام بلا حاجة كإقامة^(١) ولو للحاجة، وله رد سلام فيهما، ويكفى مؤذن واحد في المصر بحيث يحصل لأهله العلم، وتكفى

(١) يريد قوله (كإقامة) أن الكلام مكروه في الأذان كما كره في الإقامة

بقيتهم الإقامة ، فإن لم يحصل الاعلام بواحد زيد بقدر الحاجة كل واحد من جانب ، أو دفعة واحدة بمكان واحد ، ويقيم أحدهم ، ورفع الصوت به ركز بقدر طاقته ليحصل السماع ، وتكره الزيادة فوق طاقته ، وإن أذن لنفسه أو لحاضر خير . ورفع الصوت أفضل ، وإن خافت بعضه وجهر بعضه فلا بأس . ووقت الإقامة الى الامام ، فلا يقيم الا بآذنه ، وأذان الى المؤذن ، ويحرم أن يؤذن غير الراتب الا بآذنه . الا أن يخاف فوت التأذين ، ومتى جاء وقد أذن قبله أعاد ، ولا يصح قبل دخول الوقت كالأقامة الا العجر فيباح بعد نصف الليل . والليل . هنا ، ينبغي أن يكون أوله غروب الشمس وآخره طلوعها ، كما أن النهار المعتبر نصفه ^(١) أوله طلوع الشمس وآخره غروبها . قاله الشيخ ، ولا يستحب تقدمه قبل الوقت كثيرا ويستحب لمن أذن قل العجر أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها (وأن يكون معه من يؤذن في الوقت وأن يتخذ ذلك عادة لثلاثي الناس) ^(٢) ويكره في رمضان قبل فجر ثمان مقتصرًا عليه أما اذا كان معه من يؤذن أول الوقت فلا ، وما سوى التأذين قبل الفجر من التسبيح والنشيد ورفع الصوت بالدعاء وبحو ذلك في الأذان فليس بمسنون وما أحد من العلماء قال انه يستحب ، بل هو من جملة

(١) صفه نائب فاعل لقوله المعتز

(٢) ما بين القوسين زيادة في النسخة الخطية ليست في النسخة التي قلنا عليها

البدع المكروهة ، فليس لأحد أن يأمره ولا ينكر على من تركه ولا يعلق استحقاق الرزق به ولا يلزم فعله ولو شرطه واقف ، وقال ابن الجوزي في كتاب تليس إبليس : قد رأيت من يقوم بالليل كثيرا على المنارة فيعظ ويذكر ويقرأ سورة من القرآن بصوت مرتفع فيمنع الناس من نومهم ويخطط على المهجدين قراءتهم وكل ذلك من المسكرات ، ويسن أن يؤخر الإقامة بقدر حاجته ووضوئه وصلاة ركعتين وليفرغ الأكل من أكله ونحوه ، وفي المغرب يجلس قبلها جلسة خفيفة بقدر ركعتين ، وكذا كل صلاة يسن تعجيلها ، ثم يقيم ولا يحرم إمام وهو في الإقامة ، ويستحب عقب فراغه منها ، وتباح ركعتان قبل المغرب وفيهما ثواب ، ويحرم خروج من مسجد بعد الأذان بلا عذر أو نية رجوع ، إلا أن يكون قد صلى ، قال الشيخ إن كان التاخير للعجز قبل الوقت لم يكره الخروج لصا ، ويستحب ألا يقوم إذا أخذ المؤذن في الأذان ، بل يصبر قليلا لأن في التحرك عند سماع النداء تشبها بالشيطان ، ومن جمع بين صلاتين أو قضى فوائت أذن للأولى فقط ثم أقام لكل صلاة ويجزى أذان عيز لبالعين وملحن^(١) وملحون إن لم يحل المعنى مع الكراهة فيهما ، فإن أخل المعنى كقوله الله واكبر

(١) الملحن . هو ما به تطريب . والملحون الذي به خطأ

لم يعتد به ، ولا يحزى أذان فاسق وخثنى وامرأة . ويسن لمن سمع المؤذن : ولو ثانيا وثالثا حيث يسن حتى نفسه نصا أو المقيم : ان يقول متابعة قوله سرا كما يقول ولو في طواف او امرأة او تاليا ونحوه فيقطع القراءة ويجيب ، لا مصليا ومتخليا ويقضياه ، فان أجابه المصلي بطلت بالحيلة فقط ، الا في الحيلة فيقول : لاحول ولا قوة الا بالله وعند الشويب صدقت وبررت وفي الاقامة عند لفظها اقامها الله وادامها ، ولو دخل المسجد والمؤذن قد شرع في الأذان لم يأت بتحية المسجد ولا بغيرها بل يجب حتى يفرغ ، ولعل المراد غير أذان الخطبة لأن سماعها اهم ^(١) ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه ، ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، ثم يسأل الله تعالى العافية في الدنيا والآخرة . ويدعوها وعند الإقامة ويقول عند أذان المغرب : اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك واصوات دعائك فاغفر لي

باب شروط الصلاة

وهي ما يجب لها قبلها الا النية ، ويستمر حكمه الى انقضائها والشرط ما يتوقف عليه صحة مشروطه ان لم يكن عنر ولا يكون منه . فتي اخل بشرط لغير عنر لم تنعقد صلاته ولو ناسيا أو جاهلا : وهي تسعة . الاسلام . والعقل . والتمييز . والطهارة

(١) يريد أنه يعجل ينحي المسح ليتفرغ لسماع الخطبة

من الحدث . وتقدمت وتأتى بقيتها . والخامس دخول الوقت .
وتجب الصلاة بدخول اول وقتها ، والصلوات المفروضات خمس :
الظهر وهي اربع ركعات وهي الاولى وتسمى الهجير ، ووقتها من
زوال الشمس : وهو ميلها عن وسط السماء ، ويعرف ذلك بزيادة
الظل بعد تنامي قصره ، ولكن لا يقصر في بعض بلاد خراسان لسير
الشمس ناحية عنها - قاله ابن حمدان وغيره - ويختلف الظل باختلاف
الشهر والبلد . فاقبل ما تزول في اقليم الشام والعراق وما سامتها طولا على
قدم وثلاث في نصف حزيران ، وفي نصف تموز وايار على قدم ونصف
وثلاث ، وفي نصف آب ونيسان على ثلاث أقدام ، وفي نصف اذار وايلول
على اربعة ونصف ، وفي نصف شباط وتشرين الاول على ستة ، وفي نصف
كانون الثاني وتشرين الثاني على تسعة وفي نصف كانون الاول على عشرة
وسدس^(١) وتزول على اقل واكثر في غير ذلك ، وطول الانسان ستة اقدام
وثلاثان بقدمه تقريبا ، ويمتد وقت الظهر الى أن يصير ظل كل شيء مثله
بعد الذي زالت عليه الشمس كان انة والافضل تعجيلها وتحصل فضيلة
التعجيل بالثأب لها اذا دخل الوقت الا في شدة حر فيسن التأخير ولو
صلى وجهه حتى ينكسر ، وفي غيم لمن يصلي في جماعة الى قرب وقت
الثانية في غير صلاة جمعة فيسن تعجيلها في كل حال بعد الزوال وتأخيرها
لمن لم تجب عليه الجمعة الى بعد صلاتها ولمن يرمى الجرات حتى يرميها
أفضل ويأتى ، ثم يليه وقت العصر وهي اربع ركعات : وهي الوسطى
ووقتها من خروج وقت الظهر الى أن يصير ظل الشيء مثليه سوى ظل

(١) هذه الألفاظ اثنا عشر أسماء الشهور العربية

الزوال ان كان ، وهو آخر وقتها المختار ، وعنه إلى اصفرار الشمس -
اختاره الموفق والمجد وجمع - وما بعد ذلك وقت ضرورة إلى غروبها ،
وتعجيلها افضل بكل حال ، ويسن جلوسه بعدها في مصلاه إلى غروب
الشمس وبعد فجر إلى طلوعها ولا يستحب ذلك في بقية الصلوات ، ثم
يليه وقت المغرب : وهي وتر النهار : ولا يكره تسميتها بالعشاء وبالمغرب
اولى ، وهي ثلاث ركعات ولها وقتان : وقت اختيار وهو الى ظهور
النجوم : وما بعده وقت كراهة ، وتعجيلها افضل الا ليلة المزدلفة وهي
ليلة النحر لمن قصدتها محرما فيسن له تأخيرها ليصلها مع العشاء ان لم
يواها وقت الغروب ، وفي غيم لمن يصلي جماعة ، وفي الجمع ان كان ارفق
ويأتي ، ويمتد وقتها الى مغيب الشفق الاحمر ، ثم يليه العشاء وهي أربع
ركعات ، ولا يكره تسميتها بالعمّة ويكره النوم قبلها ولو كان له من
يوقظه والحديث بعدها الا في امر المسلمين او شغل او شيء يسير او مع
اهل اوضيف ، وآخر وقتها المختار الى ثلث الليل وعنه نصفه - اختاره
الموفق والمجد وجمع - ثم وقت الضرورة الى طلوع الفجر الثاني : وهو
البياض المعترض في المشرق ولا ظلمة بعده : وتأخيرها الى آخر وقتها
المختار افضل مالم يشق على المأمومين او بعضهم او يؤخر مغربا لغيم
او جمع فتعجيل العشاء فيهن أفضل ، ولا يجوز تأخير الصلاة أو بعضها
الى وقت الضرورة مالم يكن عنر وتقدم ، وتأخير عادم الماء العالم
او الراجي وجوده الى آخر الوقت الاختياري أو الى آخر الوقت ان لم
يكن لها وقت ضرورة افضل في الكل وتقدم في التيمم ، وتأخير

لمصلي كسوف افضل ان امن قوتها . ولمعذور كحاقن وتائق^(١) ونحوه
وتقدم اذا ظن مانعا من الصلاة ونحوه . ولو امره والله بتاخيرها
ليصلي به آخر نفا فلا تكره امامة ابن بآيه . ويجب التأخير لتعلم
الفاتحة وذكروا يجب في الصلاة . ثم يليه وقت الفجر وهي ركعتان
وتسمى الصبح . ولا يكره تسميتها بالغداة . ويمتد وقتها الى طلوع
الشمس وليس لها وقت ضرورة وتعجيلها افضل . ويكره تأخيرها
بعد الاسفار بلا عذر . ويكره الحديث بعدها في امر الدنيا حتى تطلع
الشمس . ومن ايام الدجال ثلاثة ايام طوال . يوم كسنة فيصل في صلاة
سنة ، ويوم كشهر فيصل في صلاة شهر ، ويوم كجمعة فيصل في صلاة جمعة
فصل . تترك مكتوبة اداء كلها بتكبير احرام في وقتها ولو

جمعة ويأتي ولو كان آخر وقت ثانية في جمع فتعقد ويبنى عليها . ولا
تبطل بخروج الوقت وهو فيها ولو اخرها عمدا - قال المجذ : معنى قولهم
تترك بتكبير ، بناء ما خرج عن وقتها على تحريمه الاداء في الوقت
وانها لا تبطل بل تقع الموقع في الصحة والاجزاء - ومن شك في دخول
الوقت لم يصل فان صلى فعلية الاعادة ، وان وافق الوقت فان غلب على
ظنه دخوله بدليل من اجتهاد او تقليد او تقدير الزمان بقراءة او صنعة
صلى ان لم يمكنه اليقين بمشاهدة او اخبار عن يقين ، والاولى تأخيرها
قليلا احتياطا الا ان يخشى خروج الوقت او تكون صلاة العصر في
يوم غيم فيستحب التكبير . والاعمى ونحوه يقلد فان عدم من يقلده

(١) الحاقن هو حابس البول والتائق هو حديث الشفاء من مرض أو هو المتشهي لروحه

وصلى اعدا ولو يثق انه اصاب ، فان اخبره مخبر عن يقين قبل قوله ان كان ثقة او سمع اذان ثقة ، وان كان عن اجتهاد لم يقبله اذا لم يتعذر عليه الاجتهاد . فان تعذر عمل بقوله ، ومنه الاذان في غيم ان كان عن اجتهاد فيجتهد هو ، وان كان المؤذن يعرف الوقت بالساعات او تقليد عارف عمل باذانه ، ومتى اجتهد وصلى فبان انه وافق الوقت او مابعد اجزأه وان وافق قبله لم يحزته عن فرضه وكانت نقلا وبآتي ، وعليه الاعادة ومن ادرك من اول وقت قدر تكبيرة ثم طرأ مانع من جنون او حيض ومحوه ثم زال المانع بعد خروج وقتها لزمه قضاء التي ادرك من وقتها فقط . وان بقي قدرها من آخره ثم زال المانع ووجد المقتضى يبلغ صبي او افاقة مجنون او اسلام كافر او طهر حائض وجب قضاؤها وقضاء ما تجمع اليها قبلها ، فان كان قبل طلوع الشمس لزم قضاء الصبح وان كان قبل غروبها لزم قضاء الظهر والعصر ، وان كان قبل طلوع الفجر لزم قضاء المغرب والعشاء

فصل :- ومن فاتته صلاة مفروضة فاكثر لزمه قضاؤها مرتبا على الفور الا اذا حضر لصلاة عيد مالم يتضرر في بدنه او ماله او معيشة يحتاجها . ويجوز التأخير لغرض صحيح كالتظار رفة او جماعة للصلاة . ولا يصح نقل مطلق اذن : لتحريمه كإوقات النهي . وان قلت الفوائت قضى سنتها معها وان كثرت فالاولى تركها الا سنة الفجر ويخير في الوتر ، ولا تسقط العائنة بحج ولا تضعيف صلاة في المساجد الثلاثة ولا غير ذلك ، فان خشي فوات الحاضرة أو خروج

وقت الاختبار سقط وجوبه اذا بقي من الوقت قدر فعلها ثم يقضى ،
وتصح البدأة بغير الحاضرة مع ضيق الوقت لا نافلة ولوراتبه فلا
تنعقد ، وان نسي الترتيب بين الفوائت حال قضائها أو بين حاضرة
وفائتة حتى فرغ سقط وجوبه ولا يسقط بجهل وجوبه ، فلو صلى
الظهر ثم الفجر جاهلا ثم صلى العصر في وقتها صحت عصره لا اعتقاده
الا صلاة عليه كن صلاها تم تين انه صلى الظهر بلا وضوء ، ولا
يسقط بخشية موت الجماعة - وعنه يسقط اختاره جماعة - لكن عليه
فعل الجمعة وان قلنا بعدم السقوط ، ثم يقضيها ظهرا ، ويسن ان
يصلى الفائتة جماعة ان امكن ، وان ذكر فائتة في حاضرة اتىها
غير الامام نفلا اما ركعتين واما اربعاء مالم يضيق الوقت ، ويقطعها
الامام نصا مع سعة واستثنى جمع الجمعة ، وان شك في صلاة هل صلى
ما قبلها ودام حتى فرغ فان أنه لم يصل اعادها ، وان نسي صلاة من
يوم يجمل عينا صلى خمسا بنية الفرض ، ولو نسي ظهرا وعصرا من
يومين وجعل السابقة بدأ باحدهما بالتحري فان لم يترجح عنده شيء بدأ
باليهما شاء ، ولو علم ان عليه من يوم الظهر وصلاة اخرى لا يعلم هل هي
المغرب أو الفجر لزمه ان يصل الفجر ثم الظهر ثم المغرب ، ولو توجضا
وصلى الظهر ثم احدث ثم توجضا وصلى العصر ثم ذكر أنه ترك فرضا
من احدي طهارتيه ولم يعلم عينا لزمه اعادة الوضوء والصلايتين ،
ولو لم يحدث بينهما ثم توجضا للثانية تجديدا لزمه اعادة الاولى فقط من غير

إعادة الوضوء ، وإن نام مسافر عن الصلاة حتى خرج الوقت سن له الانتقال من مكانه ليقضى الصلاة في غيره ؛

باب ستر العورة واحكام اللباس

وهو الشرط السادس : والعورة سوءة الانسان وكل ما يستحي منه : فمعنى ستر العورة تغطية ما يقيح ظهوره ويستحي منه ، وسترها في الصلاة عن النظر حتى عن نفسه وحلوة لا من اسفل ولو تيسر الطر ، واجب بساير لا يصف لون البشرة سوادها وياضها فان وصف الحجم فلا لباس ، ويكفى في سترها ولومع وجود ثوب ورق شجر وحشيش ونحوهما ومتصل به كيده ولحيته ، ولا يلزمه بارية^(١) وحصير ونحوهما مما يضره ولا خفيرة وطين وماء كدر ولا بما يصف البشرة ، ويجب سترها كذلك في غير الصلاة ولو في ظلة وحمام ، ويجوز كشفها ونظر الغير اليها لضرورة كتدلو وختان ومعرفة بلوغ وبكارة وثيوبة وعيب وولادة ونحو ذلك ، ويجوز كشفها ونظرها لزوجته وعكسه ولأمتها المباحة وهي لسيدها وكشفها لحاجة كتخل واستنجاة وغسل وتقدم في الاستطابة والغسل ، ولا يحرم عليه نظر عورته حيث جاز كشفها ، وعورة الرجل ولو عبدا وابن عشر والأمة ما بين السرة والركبة وكذا أم ولد ومعتق بعضها ومديرة ومكاتبه ومعلق عتقها على صفة وحره مراهرة وميمزة وخشي مشكل ، ويستحب استتارهن كالحرة البالغة احتياطا ، وإن سمع الى عشر عورته

(١) البارية بشديد الاء ما يصمغ على هيئة الحصير من قش وما يشبهه

الفرجان فقط ، والحرّة البالغة كلها عورة في الصلاة حتى ظفرها وشعرها
 الا وجهها قال جمع وكفيها وهما والوجه عورة خارجها باعتبار النظر
 كبقية بدنّها ، ويسن لرجل والامام أن يعلّي أن يصلي في ثوبين مع ستر رأسه
 ولا يكره في ثوب واحد يستر ما يجب ستره والقميص أولى من الرداء
 ان اقتصر على ثوب واحد ، وان صلى في الرداء وكان واسعاً التحف به ،
 وان كان ضيقاً خالف بين طرفيه على منكبيه كالتقصير ، فان كان جيب
 القميص واسعاً سن أن يزره عليه ولو بشوكة ، فان رؤيت عورته منه
 بطلت ، فان لم يزره وشد وسطه عليه بما يستر العورة أو كان ذا لحية
 تسد جيبه صحّت ، فان اقتصر على ستر عورته وأعرى العاتقين في نفل
 أجزاءه ، ويشترط في فرض مع سترها ستر جميع احدهما بشيء من لباس
 ولو وصف البشرة ، فلا يجزى حبل ونحوه ، ويسن للمرأة الحرّة أن
 تصلي في درع وهو القميص وخمار وهو غطاء رأسها وملحفة وهي الجلباب
 ولا تضم ثيابها في حال قيامها ويكره في نقاب وبرقع بلا حاجة ، وان
 اقتصرت على ستر ماسوى وجهها كأن صلت في درع وخمار أجزاءها ،
 ولا تبطل الصلاة بكشف يسير من العورة لا يفحش في النظر عرفاً بلا
 قصد ولو في زمن طويل وكذا كثير في زمن قصير ، فلو اطارت الريح
 سترته ونحوه عن عورته فبدا منها ما لم يعف عنه ولو كلها فاعادها سريعا
 بلا عمل كثير لم تبطل ، وان كشف يسيراً منها قصداً بطلت ، ومن صلى
 ولو نفلاً في ثوب حرير أو أكثره ممن يحرم عليه أو مغضوب أو بعضه
 أو مائمه المعلن حرام أو بعضه رجلاً كان أو امرأة ولو كان عليه غيره لم

تصح صلاته ان كان عالماً اذا كرا والا صحت كما لو كان الممى عنه خاتماً ذهب أو دملجا او عمامة او تكة سراويل او خفا من حرير ، وان جهل او نسي كونه حريرا او غصبا او حبس بمكان غضب او كان في جيبه درهم منصوب صحت ، ولو صلى على ارض غيره ولو مزروعة أو على مصلاه بلا غضب ولا ضرر جاز وصحت ويأتى في الباب بعده ، ويصلى في حرير لعدم ولا يعيد ، وعريانا مع منصوب ، ولا يصح نقل آبق ، ومن لم يجد الا ثوبا نجسا ولم يقدر على غسله صلى فيه وجوبا وأعاد ، فان صلى عريانا مع وجوده أعاد ، فان كان معه ثوبان نجسان صلى في أقلهما نجاسة فصل : — ومن لم يجد الا مايستر عورته فقط أو منكبه فقط

ستر عورته وصلى قائما ، وان كانت تكفى عورته فقط أو منكبه وعجزه فقط : ستر منكبه وصلى جالسا استحبابا ، فان لم يكف جميعها ستر الفرجين ، فان لم يكف إلا أحدهما خير والأولى ستر الدبر ، ويلزمه تحصيل سترة بشرأ أو استئجار بقيمة المثل وبزيادة سيرة كاه الوضوء وان بذلت له سترة لزمه قبولها عارية لاهبة ، فان عدم بكل حال صلى جالسا : يوى. استحبابا فيهما ولا يترفع بل يتضام بان يقيم احدى فخذه على الأخرى ، وان صلى قائما أو جالسا وركع وسجد بالارض جاز ، ولا يعيد العريان إذا قدر على الستر وان وجد سترة مباحة قريبة منه عرفا في أثناء الصلاة ستر وجوبا ونبي ، وان كانت بعيدة ستر وابتدأ وكذا لو عتقت في الصلاة واحتاجت اليها ، فلو جهلت العتق أو القدرة عليه أعادت كحيار معتقة تحت عبد ، وتصلى العراة جماعة وجوبا وامامهم في

وسطهم وجوبا ، فإن تقدمهم بطلت الا في ظلة ويصلون صفا واحدا وجوبا الا في ظلة ، فإن كان المكان ضيقا صلوا جماعتين فأكثر ، فإن كانوا رجالا ونساء تابعدوا ثم صلى كل نوع لانفسهم ، وإن كانوا في ضيق صلى الرجال واستدبرهم النساء ثم صلى النساء واستدبرهن الرجال ، فإن بذلت لهم سترة صلوا فيها واحدا بعد واحدا الا أن يخافوا خروج الوقت فتدفع إلى من يصلح للإمامة فيصلي بهم ويتقدمهم أن عينه رها والا اقتربوا أن تشاحوا ، ويصلي الباؤون عراة فإن كانوا رجالا ونساء فالنساء أحق فإذا صلين فيها أخذها الرجال ، وإن كان فيهم ميت صلى فيها الحي ثم كفن بها الميت ، ولا يجوز انتظار السترة أن خاف خروج الوقت فإن كانت لاحدهم لزمه أن يصلي فيها فإن أعارها وصلى عريانا لم تصح صلاته ، ويستحب أن يعيرها لهم بعد صلاته ولا يجب ، فيصلون فيها واحدا بعد واحد الا أن يخافوا خروج الوقت فيصلي بها أحدهم بين أيديهم والباؤون عراة كما تقدم ، فإن امتنع صاحب الثوب من إعارته فلم يستحب أن يؤمهم ويقف بين أيديهم ، فإن كان أميا وهم قراء صلوا جماعة وصاحب الثوب وحده ، وإن أعاره لغير من يصلح للإمامة جاز وصار حكمه حكم صاحب الثوب

فصل . يكره في الصلاة السدل سواء كان تحته ثوب أولا وهو أن يطرح ثوبا على كتفيه ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى ، فإن رد أحد طرفيه على الكتف الأخرى أو ضم طرفيه يديه لم يكره ، وإن طرح القباء على الكتفين من غير أن يدخل يديه في الكمين فلا بأس

بذلك باتفاق الفقهاء^(١) وليس من السدل المكروه^(٢) قاله الشيخ، ويكره اشتغال الصماء وهوان يضطجع بالثوب ليس عليه غيره وتغطية الوجه والتلثم على الفم والأنف ولف الكم بلا سبب وشد الوسط بما يشبه شد الزنار ولو في غير صلاة لأنه يكره التشبه بالكفار كل وقت — قال الشيخ: التشبه بهم مهي عنه اجماعا وقال: ولما صارت العمامة الصفراء والزرقاء من شعارهم حرم لبسها — ويكره شد وسطه على القميص لأنه من زي اليهود ولا باس به على القباء — قال ابن عقيل: يكره الشد بالحياصة^(٣) ويستحب بما لا يشبه الزنار كنديل ومنطقة ونحوها لأنه استر للعورة، ويكره لامرأة شد وسطها في الصلاة ولو بغير ما يشبه الزنار وتقدم ولا تضم ثيابها، ولا باس بالاحتباء مع ستر العورة ويحرم مع عدمه: وهو أن يجلس ضامًا ركبتيه إلى نحو صدره ويدير ثوبه من وراء ظهره إلى أن يبلغ ركبتيه ثم يشده فيكون كالمتعمد عليه والمستند إليه، ويحرم وهو كبيرة اسبال شيء من ثيابه ولو عمامة خيلاء في غير حرب، فإن أسبل ثوبه لحاجة كستر ساق فيسح من غير خيلاء ايسح ما لم يرد التدليس على النساء، ومثله قصيرة اتخذت رجلين من خشب فلم تعرف. ويكره أن يكون ثوب الرجل إلى فوق نصف ساقه وتحت كعبه بلا حاجة، لا يكره ما بين ذلك، ويجوز للمرأة زيادة ذيلها على ذيله إلى خراع ولو من نساء المدن، ويحسن تطويل كم الرجل إلى روقس أصابعه أو أكثر يسيرا وتوسيعه قصدا وقصر كم المرأة وتوسيعه من غير إفراط، ويكره لبس ما يصف الشرة للرجل والمرأة

(١) القاء فتح القاف هو القعطان (٢) الحياصة هي السير من الجلد

ولو في يتها ان رآها غير زوج أو سيد تحمل له ، ولا يجزئ كفنا لميت
ويأتى ، ويكره للنساء لبس ما يصف اللين ، والخشونة والحجم ، ويحرم
عليهن لبس العصائب الكبار التي يتشبهن بلبسها بالرجال ، ويكره
للرجل الزيق العريض دون المرأة ولبسه زى الاعاجم كعمامة صماء ونعل
صراره للزينة لالوضوء ونحوه ويكره لبس ما فيه شهرة ويدخل فيها
خلاف المعتاد كمن لبس ثوباً مقلوباً أو محولاً كجبة وقباء كما يفعله بعض
اهل الجفاء والسخافة ، ويكره خلاف زى بلده ومزرية ، فان قصد به
الارتفاع واطهار التواضع حرم لانه رياء^(١) وكره احمد الكتلة ، وهي قبة
لها بكر تجربها وقال وهي من الرياء لا ترد حراً ولا برداً ، ويسن غسل
بدنه وثوبه من عرق ووسخ ويكره ترك الوسخ فيهما والاسراف في المباح
فصل . ويحرم على ذكر واثى لبس ما فيه صورة حيوان وتعليقه
وستر الجدر به وتصويره كبيرة حتى في ستر وسقف وحائط
وسرير ونحوها لا افتراشه وجعله مخداً بلا كراهة ، وتكره
الصلاة على ما فيه صورة ولو على ما يداس والسجود عليها اشد كراهة
ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه ثلب ولا صورة ولا جرس ولا جنب الا
ان يتوضأ ولا تصحب رفقة فيها جرس ، وان ازيل من الصورة مالا
تبقى الحياة معه كالراس او لم يكن لها رأس فلا بأس به ولا يلبس
الصغيره بلعب غير مصورة ولا بشرائها لها نساوياتي في الحجر ، وتباح
صورة غير حيوان كشجر وكل ما لا روح فيه ، ويكره الصليب في الثوب
ونحوه ، ويحرم على رجل ولو كافراً وخنى لبس ثياب حرير ولو بطانة

(١) يريد بالارتفاع الامتياز عن الناس بلباسه الخاص

وتسكة سراويل وشرابة والمراد شرابة مفردة كشرابة البريد^(١) لا تبعا
فاته كزر، ويحرم اقتراشه واستناده اليه واتسكوه عليه وتوسده وتعليقه
وستر الجدر به غير السكبة وكلام أبي المعالي يدل على انه محل وفاق الا
من ضرورة وكذا ما غلبه حرير ظهورا الا اذا استويا ظهورا ووزنا
او كان الحرير اكثر وزنا والظهور لغيره، ولا يحرم خز وهو ماسدى
بابرسم والحم بوبر أو صوف ونحوه وما عمل من سقط حرير ومشاقته
وما يلقيه الصانع من فمه من تقطيع الطاقات اذا دق وغزل ونسج
فكحرير خالص وإن سمي الآن خزا، ويحرم على ذكر وخشى بلا حاجة
ليس منسوج بذهب أو فضة أو بموه باحدهما، فإن استحال لونه ولم يحصل
منه شئ، أبيض والأفلا، ويباح لبس الحرير لحكة ولولم يؤثر لبسه في
زوالها ولقمل ومرض وفي حرب مباح إذا تراء الجمعان الى انقضاء القتال
ولو لغير حاجة والحاجة كبطانة يضة ودرع ونحوه، ويحرم لباس صبي
ما يحرم على رجل وصلاته فيه كصلاته، وما حرم استعماله من حرير
ومذهب ومصور ونحوها حرم بيعه ونسجه وخياطته وتمليكه وتملكه
وأجرته لذلك والامر به، ويحرم سير ذهب تبعا غير فص خاتم كالمفرد
ويحرم تشبه رجل بامرأة وعكسه في لباس وغيره، ويباح علم حرير
وهو طراز الثوب ورقاع منه وسجف الفراء لبنة الجيب وهي الزيق
والجيب هو الطوق الذي يخرج منه الرأس اذا كان أربع اصابع مضمومة
فما دون وخياطة به وازرار. ويباح الحرير الاثني ويحرم كتابة مهرها

(١) البريد نوع من اللباس كالرداء فيما أطر أو لعله يشبه العباءة

فيه وقيل يكره، ويباح حشو الجباب والفرش به ولو لبس ثيابا في كل ثوب قدر يعفى عنه، ولو جمع صار ثوبا لم يكره، ويكره لرجل لبس مزعفر واحمر مصمت ولو بطانة وطيلسان وهو المقفور وكذا معصفر الا في احرام فلا يكره، ويكره المشى في نعل واحدة ولو يسيرا سواء كان في إصلاح الأخرى أولا ويكره في نعلين مختلفين بلا حاجة، ويس استكثار النعال وتعاهدها عند أبواب المساجد والصلاة في الظاهر منها والاحتفاء أحيانا وتخصيص الحافي بالطريق ويكره كثرة الارفاه^(١) ويستحب كون النعل أصفر والخف أحمر أو أسود، ويكره لبس الازر والخف والسر اويل قائما لا الاتعال، ويكره نظر ملابس حرير وآنية ذهب وفضة ونحوها ان رغبه في التزين بها والمفاخرة والتعم وزى أهل الشرك، ويسن التواضع في اللباس ولبس الثياب البيض وهي أفضل والنظافة في ثوبه وبدنه ومجلسه وارضائه الدواة حلفه — قال الشيخ اطالها كثير امن الأسبال — ويسن تحنيكها ويجدد لف العمامة كيف شاء، ويباح السواد ولو للجند وقتل طرف الثوب وكذا الكتان والبلق وهو القباء ولو للنساء والمراد ولا تشبهه، ويسن السراويل والتبان في معناه^(٢) والقميص والرداء، ولا باس بلبس الفراء اذا دانت من جلد ما كول مذكى مباح وتصح الصلاة فيها ولا تصح في غير ذلك كحلد تعلب وسمور وقنك وقاقم وسنور وسنجاب ونحوه ولو ذكى، ويكره من الثياب ماتظن نجاسته لترية ورضاع وحيض وصفر^(٣) وكثرة ملابستها ومباشرتها وقلة التحرز منها في صلتها

(١) الارفاه والتزه زيادة التعم (٢) التان كزمان سراويل قصير على

قدر السوءتين (٣) صقر كحيل مرض من أمراض الطل

وغيرها وتقدم بعضه ، ويكره لبسه واقتراشه جلدا مختلفا في طهارته وله
الباسه دابته ويحرم الباسها ذهابا أو فضة وحريرا ولا باس بلبس الحبرة
والاصواف والابواب والاشعار من حيوان طاهر حيا كان أو ميتا كذا
الصلاة عليها وعلى ما يعمل من القطن والكتان وعلى الحصر ويباح
نعل خشب ، ويسان لبس ثوبا جديدا ان يقول الحمد لله الذي
كساني هذا ورزقي من غير حول مني ولا قوة

باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

وهو الشرط السابع ، طهارة بدن المصلي وثيابه وموضع صلاته
وهو محل بدنه وثيابه من نجاسة غير معفو عنها شرط لصحة الصلاة
فتي لا قاهها يدينه أو ثوبه أو حملها عالما أو جاهلا أو ناسيا أو حمل
قارورة فيها نجاسة أو آجرة باطنها نجس أو يضة مذرة أو فيها فرخ
ميت أو عنقود عنب حباته مستحيلة خمرًا : قادر على اجتنابها لم تصح
صلاته ، لا ان مس ثوبه ثوبا أو حائطا نجسا لم يستند اليه أو قلبها
را كعا أو ساجدا أو كانت بين رجله من غير ملاقة أو حمل حيوانا
طاهرا أو آدميا مستجمرًا أو سقطت عليه فازالها أو زالت سريعا بحيث
لم يطل الزمن ، وان طين ارضا متنجسة أو سبط عليها ولو كانت
النجاسة رطبة أو على حيوان نجس أو على حرير يحرم جلوسه عليه ،
شيئا طاهرا ضعيفا بحيث لا ينفذ الى ظاهره وصلى عليه أو على بساط
باطنه نجس وظاهره طاهر أو في علو سفله غصب أو على سرير

تحتة نجس او غسل وجه آجر نجس وصلى عليه صحت مع الكراهة ،
وان صلى على مكان طاهر من بساط طرفه نجس او تحت قدميه
جبل في طرفه نجاسة ولو تحرك بحركته صحت الا ان يكون متعلقا به
او كان في يده او في وسطه جبل مشدود في نجس او سفينة صغيرة فيها
نجاسة او حيوان نجس ككلب وبغل وحمار ينجر معه اذا مشى او
امسك جبلا او غيره ملقى على نجاسة فلا تصح ، وان كان لا ينجر معه
كالسفينة الكبيرة والحيوان الكبير الذي لا يقدر على جره اذا
استعصى عليه صحت ، ومتى وجد عليه نجاسة جهل كونها في الصلاة
صحت ، وان علم بعد صلاته انها كانت في الصلاة لكنه جهل عيناها او
حكمها او انها كانت عليه او ملاقيها او عجز عن ازالتها او نسيها اعاد
وعنه لا يعيد وهو الصحيح عند اكثر المتأخرين ، وان غلط جرحه
او جبر ساقه ونحوه بنجس من عظم او خيط فجبر وصح لم تلزمه ازالته
ان خاف الضرر كما لو خاف التلف ثم ان غطاه اللحم لم يتيمم له والا
تيمم له ، وان لم يخف لزمته فلو مات من تلزمه ازالته ازيل الا مع مثله ،
وان شرب خرا ولم يسكر غسل فقه وصلى ولا يلزمه القى ، ويباح
دخول البيع والكنائس التي لا صور فيها والصلاة فيها اذا كانت نظيفة
وتكره فيما فيه صور ، وان سقطت سنه او عضو منه فاعاده اولا او
جعل موضعه سن شاة ونحوها مذكاة وصلى به صحت صلاته ثبت او لم
يثبت لطهارته

فصل . ولا تصح الصلاة في مقبرة قديمة أو حديثة تقلبت أولا
وهي مدفن الموتى ولا يضر قبر ولا قبران وتكره الصلاة اليه ويأتى
ولا يضر ما أعد للدفن ولم يدفن فيه ولا ماذفن بداره ، والخشخاشة فيها
جماعة قبر واحد ، وتصح صلاة جنازة فيها ولو قبل الدفن بلا كراهة ،
والمسجد في المقبرة ان حدث بعدها كهى وان حدث بعده حوله أو
في قبلته فكصلاة اليها ، ولو وضع القبر والمسجد معاً لم يحز ولم يصح
الوقوف ولا الصلاة قاله في الهدى ، ولا في حمام داخله وخارجه وأتونه
وكل ما يتعلق عليه الباب ويدخل في بيع ، ولا في حش وهو ما أعد لقضاء
الحاجة فيمنع من الصلاة داخل بابه وموضع الكسيف وغيره سواء ولا
في أعطان إبل وهي ما تقيم فيه وتأوى اليه ، ولا بأس بمواضع نزولها في
سيرها والمواضع التي تتلخ فيها لعلها أو وردها^(١) ولا في مجزرة وهي
ما أعد للذبح فيه ولا في مزلة وهي مرمى الزباله ولو طاهرة ولا في قارعة
طريق وهو ما كثر سلوكه سواء كان فيه سالك أولا ، ولا بأس بطريق
الايات القليلتو بما علا عن جادة الطريق بمنه ويسرة نصا ولا في اسطحتها
كلها وسباط على طريق ولا على سطح هر — قال القاضي تجرى فيه
سفينة — والمختار الصحة كالسفينة : قاله ابو المعالى وغيره : ولو حدث
طريق أو غير من مواضع الهى تحت مسجد بعد بنائه صحته فيه ، والمنع
في هذه المواضع تعبد ، ولا تصح في بقعة غصب من أرض أو حيوان بان
يغصبه ويصلى عليه أو غيره أو سقيفة ، ولا فرق بين غصب رقة الارض
أو دعواه ملكيتها وبين غصب منافعها بان يدعى اجارتها ظلماً أو

(١) وردها ، موضع شرها

يضع يده عليها مدة أو يخرج سابطاً في موضع لا يحل ويحذلك ولو
جزءاً مشاعاً فيها أو بسط عليها مباحاً أو بسط غصبا على : مباح سوى
جمعة وعيد وجبازة ونحوها مما تكثر له الجماعات فتصح فيها كلها
ضرورة ، وتصح على راحلة في طريق ونهر جمد ماؤه ، وإن غير هيئة
مسجد فكفصبه ، وإن منع المسجد غيره وصلى هو فيه أو زوجه وصلى
مكاه حرم وصحت ، ومن وجبت عليه الهجرة من أرض لم يجب عليه
إعادة ما صلى بها ، ويصح الوضوء والأذان وإخراج الزكاة والصوم والعقود
في مكان غصب ، وتصح صلاته في بقعة أبينتها عصب ولو استند (١) ؟
وصلاة من طوب بريد وديعة أو عصب قبل دفعها إلى رها وصلاة من
أمره سيده أن يذهب إلى مكل بخالفه وأقام ، ولو تقوى على أداء عبادة
بكل محرم صحت ، ولو صلى على أرض غيره ولو مزروعة بلا ضرر أو
على مصلاه بلا غصب ولا ضرر جاز وتقدم في الباب قبله ، وإن صلى في
غصب جاهلاً أو باسياً كونه عصباً أو حبس به صحت ويصلى فيها كلها لعذر
ولا يعيد ، وتكره الصلاة إليها ما لم يكن حائل ولو كثر خرة رجل وليس كسرة
الصلاة فلا يكفي حائط المسجد (٢) ولا الخط ونحوه بل كسرة المتخلى
وإن غيرت أما كن الهبي غير الغصب بما يزيل اسمها فجعل الحمام داراً

(١) يريد ولو استند المصلي إلى الجدار المقام على أرض مفسوبة لأن العبرة
بأماحه البقعة التي يصلى فيها

(٢) معنى ذلك أن حائط المسجد المحاور للحش لا يكفي حائل حيث كره السلب
الصالحون ذلك بل يدعى حاحة غير الحائط . وقد اكتفى بالحائط بعضهم .

أو مسجدا ونبش للوقت من المقبرة وتحويل عظامهم ونحو ذلك صحت الصلاة فيها ، وتصح في أرض السباخ والأرض المسحوط عليها كالأرض الخسف وكل بقعة نزل بها عذاب كالأرض بابل وأرض الحجر ومسجد الضرار وفي المدبغة والرحا^(١) وعليها مع الكراهة فيهن وعلى الثلج محائل أولاً إذا وجد حجمه وكذا حشيش وقطن متفش وإن لم يجد حجمه لم تصح . ولا يعتبر كون ما يحاذي الصدر مقرا ولو حاذاه روزنة ونحوها صحت بخلاف ماتحت الأعضاء أو صلى في الهوى أو في أرجوحة ونحو ذلك لأنه ليس بمستقر القدمين على الأرض إلا أن يكون مضطرا للمصلوب ، وتكره في مقصورة تحمي نساء ويصلى في موضع يحس لا يمكنه الخروج منه ويسجد بالأرض وجوبا إن كانت النجاسة يابسة والأوماء غاية ما يمكنه وجلس على قدميه ولا يضع على الأرض غيرهما ، وكذا من هو في ماء وطين ، ولا تصح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها إلا إذا وقف على منتهاه بحيث لم يبق وراءه شيء منها أو صلى خارجا وسجد فيها ، ويصح نذر الصلاة فيها وعليها ونافلة بل يسر التنفل فيها والأفضل وجأه إذا دخل ولو صلى لغير وجأه إذا دخل جاز إذا كان بين يديه شيء منها شاحض متصل بها كالبناء والباب ولو مفتوحا أو عتبه المرتفعة فلا اعتبار بالآجر المعني من غير بناء ولا الخشب غير المسمور ونحو ذلك ، فإن لم يكن شاخص وسجده على منتهاه لم تصح ، وإن كان بين يديه شيء منها إذا سجد ولكن ما ثم

(١) الرحا تطلق على معان كثيرة والأظهر أن المراد بها الطاحونة

شاخص لم يصح أيضا اختاره الاكثر وعند تصح ، والحجر منها : وقدره ستة أذر عوشي فيصح التوجه اليه ويسن التنفل فيه ، واما الفرض فيه فكداخلها ، ولو نقض بناء الكعبة وجب استقبال موضعها وهوائها دون انقاضها ولو صلى على جبل يخرج عن مسامحة بنيانها صحت الى هوائها ويأتي حكم صلاة الفرض على الراحلة وفي السفينة أول صلاه أهل الاعذار

باب استقبال القبلة وادلتها

صلى النبي صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس عشر سنين مكة وستة عشر شهرا بالمدينة ثم أمر بالتوجه الى الكعبة وهو الشرط الثامن لصحة الصلاة ، فلا تصح بدونه الا لمعذور كالتحام حرب وهرب من سيل أو نار أو سبع ونحوه ولو نادرا كمرض عجز عنه وعن يديه اليها وكربوط ونحوه فتصح الى غير القبلة منهم بلا اعادة ولتفضل راكب وماش في سفر غير محرم ولا مكروه ولو قصيرا لا اذا تنفل في الحضر كالراكب السائر في مصره ولا ركب تعاسيف وهو ركوب الفلاة وقطعها على غير صوب ، فلو عدلت به دابته عن جهة سيره لعجزه عنها أو لجاحها ونحوه أو عدل هو الى غير القبلة غفلة أو نوما أو جهلا أو سهوا أو لظنه انها جهة سيره وطال بطلت وإن قصر لم تبطل ، ويسجد للسهو إن كان عذره السهو ، وإن كان غير معذور في ذلك : بأن عدلت دابته وامكنه ردها أو عدل الى غير القبلة

مع عليه بطلت : وان انحرف عن جهة سيره فصار قفاه الى القبلة عمدا بطلت الا ان يكون انحرافه الى جهة القبلة ، وان وقفت دابته تعباً أو منتظرا رفقته أو لم يسر لسيرهم ^(١) أو نوى النزول يلد دخله استقبل القبلة ، ولوركب المسافر النازل وهو في نافذة بطلت ، لا الماشي فيتمها وان نزل الراكب في اثائها نزل مستقلا وأتمها نصا ، ويلزم الراكب افتتاحها الى القبلة بالدابة أو بنفسه ان امكنه بلامشقة ، وكذا ان امكنه ركوع وسجود واستقبال عليها كن هو في سفينة أو محفة ونحوها أو كانت راحلته واقفة والا فتفتحها الى غيرها وأوما الى جهة سيره ويكون سجوده أخفض من ركوعه وجوبا ان قدر ، وتعتبر فيه طهارة محله نحو سرج واكاف ^(٢) وان وطئت دابته نجاسة فلا باس ، وان وطئها الماشي عمدا فسدت صلاته ، وانذر الصلاة على الدابة جاز ، والوتر وغيره من النوافل عليها سوله ، ويدور في السفينة والمحفة ونحوها الى القبلة في كل صلاة فرض لانفل ، والمراد غير الملاح لحاجته ، ويلزم الماشي ايضا الافتتاح الى القبلة وركوع وسجود ويعمل الباقي الى جهة سيره ، والفرض في القبلة لمن قرب منها كن ممكنا : اصابة العين بصدنه كله بحيث لا يخرج شيء منه عنها ، ولا يضر علو ولا نزول ان لم يتعذر عليه اصابتها ، فان تعذرت بحائل أصلى من جبل ونحوه اجتهد الى عينها

(١) يريد : لم يسر لجهة سير رفاقه بل الى أخرى

(٢) الأكاف بكسر الهمزة وضمها وبالواو المكسورة مع تخفيف الكاف في

ومع حائل غير أصلي كالمنازل لابد من اليقين بنظر أو خبر ونحوه ،
 وإصابة الجهة بالاجتهاد : ويعفى عن الانحراف قليلا : لمن بعد عنها
 وهو من لم يقدر على المعاينة ولا على من يخبره عن علم - سوى المشاهد
 لمسجد النبي صلى الله عليه وسلم والقريب منه ففرضه إصابة العين
 والبعيد منه إلى الجهة ^(١) فإن أمكنه ذلك بحبر ثقة مكلف عدل ظاهرا
 وباطنا عن يقين أو باستدلال بمحاريب المسلمين لزمه العمل به ، وإن
 وجد محاريب لا يعلمها للمسلمين لم يلتفت إليها .

فصل . فإن اشتبهت عليه القلة فإن كان في قرية ففرضه التوجه
 إلى محاريبهم ، فإن لم تكن لزمه السؤال عنها إن كان جاهلا بادلها ، فإن وجد
 من يخبره عن يقين ففرضه الرجوع إلى خبره ، وإن كان عن ظن ففرضه تقليده
 إن كان من أهل الاجتهاد فيها وهو العالم بادلها ، وإن اشتبهت عليه في
 السفر وكان عالما بادلها ففرضه الاجتهاد في معرفتها ، فإذا اجتهد وغلب
 على ظنه جهة صلى إليها ، فإن تركها وصلى إلى غيرها أعاد وإن أصاب ،
 وإن تعذر عليه الاجتهاد لنعيم ونحوه أو به مانع من الاجتهاد كرمد ونحوه
 أو تعادلت عنده الأمارات صلى على حسب حاله بلا إعادة ، وكل من صلى
 من هؤلاء قبل فعل ما يجب عليه من استحار أو اجتهاد أو تقليد أو تحرر

(١) دليل أحرار الاتجاه إلى الجهة للبعيد قوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق
 والمغرب قلة وأما وح استقال عيها لمن بمسجد المدينة لأن قلته متينة الصحة
 بفعله صلى الله عليه وسلم وإقراره حيث صلى ركعتين وقال هذه القلة رواء أسامة بن
 زيد فهي لا تحتاج إلى اجتهاد في الجهة

فعلية الاعادة وان اصاب، ويستحب أن يتعلم أدلة القبلة والوقت،
ويستدل عليها بأشياء: منها النجوم واثبتها القطب الشمالى: ثم الجدى:
والفرقدان: والقطب بجم خفى وحوله أنجم دائرة كفراشة الرحى أو كالسمكة
فى أحد طرفيها أحد الفرقدين وفى الطرف الآخر الجدى والقطب فى
وسط الفراشة لا يبرح من مكانه دائماً ينظره حديد النصر فى غير ليالى
القمر لكن يستدل عليه بالجدى والفرقدين فإنه بينهما وعليه تدور بنات
نعش الكبرى وغيرها، اذا جعله وراء ظهره كان مستقبلاً وسط السماء
فى كل بلد: ثم ان كان فى بلد لا انحراف له عن مسامته القبلية للقطب مثل
آمد وما كان على خطها فهو مستقل القبلية، وان كان البلد منحرفاً عنها
إلى جهة المغرب انحرف المصلى الى الشرق بقدر انحراف بلده كبلاد
الشام وما هو مغرب عنها فان انحراف دمشق الى المغرب نحو نصف
سدس الفلك يعرف ذلك الفلكية، وكلما قرب الى المغرب كان
انحراف المصلى الى المشرق بقدره وعكس ذلك بعكسه، فاذا كان البلد
منحرفاً عن مسامته القبلية للقطب الى المشرق انحرف المصلى الى المغرب
بقدر انحرافه، وكلما كثر انحرافه الى المشرق كثر انحراف المصلى الى
المغرب بقدره، وان جعل القطب وراء ظهره فى الشام وما حاذها وانحرف
قليلاً الى المشرق كان مستقبل القبلة — قال الشيخ فى شرح العمدة: اذا
جعل الشامى القطب بين أذنه اليسرى ونقرة القفا فقد استقبل ما بين
الركن الشامى والميزاب انتهى — فطلع سهيل لأهل الشام قبله، ويجعل
القطب خلف أذنه اليمنى بالمشرق — وقال الشيخ أيضاً: العراق اذا جعل

القطب بين أذنه اليمنى ونقرة القفا فقد استقبل قبلته انتهى — ويجعله على عاتقه الايسر باقليم مصر: — ومنها الشمس والقمر ومنازلها وما يقرن بها أو ما يقارنها: كلها تطلع من المشرق على يسرة المصلى في البلاد الشمالية وتغرب في المغرب عن يمينته، والقمر يبدو هلالا أول الشهر عن يمينته المصلى عند غروب الشمس، وفي الليلة الثامنة من الشهر يكون على القبلة عند غروب الشمس، وفي الليلة العاشرة على سمت القبلة وقت العشاء بعد مغيب الشفق، وفي ليلة ثنتين وعشرين على سمتها وقت طلوع الفجر تقريبا فيهن بالشام: — ومنها الرياح: والاستدلال بها عسر في الصحارى، وأما ما بين الجبال والبيان فانهما تدور فتختلف وتبطل دلالتها: — ومنها الجبال الكبار: فكلها ممتدة عن يمينته المصلى الى يسرته، وهذه دلالة قوية لكن تضعف من وجه آخر: وهو ان المصلى يشبه عليه هل يجعل الجبل الممتد خلفه أو قدامه؟ فتصل الدلالة على جهتين والاشتباه على جهتين، هذا اذا لم يعرف وجه الجبل فان وجوه الجبال الى القبلة وهو ما فيه مصدع قاله في الخلاصة: — ومنها الانهار الكبار غير المخدودة كدجلة والفرات والنهروان وغيرها^(١) فانها تجري عن يمينته المصلى الى يسرته الانهار بخراسان وهو المقلوب ونهرا بالشام وهو العاصي: يجريان عن يسرة المصلى الى يمينته — قلت: والاستدلال بالانهار فرع على الاستدلال بالجبال

(١) المخدودة . المحصورة . ومراده أن الانهار الطبيعية التي شقها الماء من غمر

مصر هي التي تصح علامة كما وصحه والنهروان هو هر جيون المشهور

فانها تجرى في الخلال التي بين الجبال ممتدة مع امتدادها

فصل . واذا اختلف اجتهاد رجلين ^(١) فاكثر في جهتين فاكثر

لم يتبع واحد صاحبه ولم يصح اقتداؤه به ، فان كان في حجة واحدة بان قال أحدهما يميناً والآخر شمالاً صح ان ياتم أحدهما بالآخر لاتفاق اجتهادهما ، ومن بان له الخطأ انحرف وأتم ، وينوى المأموم مسهما المفارقة للعدو ويتبعه من قلده ، فان اجتهد أحدهما ولم يجتهد الآخر لم يتبعه ، ويتبع جاهل بأدلة القبلة وأعمى وجوباً أو ثقهما في نفسه علماً بدلائل القبلة ، فان تساوى عنده خير ، فان أمكن الأعمى الاجتهاد بشئ من الأدلة لزمه ولم يقلد ، واذا صلى البصير في حضر فخطأ أو الأعمى بلا دليل أعاد ، فان لم يجد الأعمى أو الجاهل أو البصير المحبوس ولو في دار الاسلام من يقلده صلى بالتحري ولم يعد ، ومن صلى بالاجتهاد أو التقليد ثم علم خطأ القبلة بعد فراغه لم يعد ، ولو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك لم يلتفت اليه وبني وكذا ان زاد ظنه ولم يبين له الخطأ ولا ظهر له جهة أخرى ، ولو غلب على ظنه خطأ الجهة التي يصلي اليها ولم يظن جهة غيرها بطلت صلاته ، ولو أخبر وهو في الصلاة بالخطأ يقينا لزمه قبوله والا لم يحز ، وان أراد مجتهد صلاة أخرى اجتهد لها وجوباً ، فان تغير اجتهاده عمل بالثاني ولم يعد ما صلى بالأول ولو في صلاة وبني نصاً ، وان أمكن المقلد تعلم الأدلة والاجتهاد قبل خروج الوقت لزمه ذلك ، فان ضاق الوقت عنه فعليه التقليد

(١) ذكر الرجلين للتمثيل لا للتخصيص

باب النية

وهي الشرط التاسع: وهي شرعا عزم القلب على فعل العبادة تقربا الى الله تعالى ، فلا تصح الصلاة بدونها محال ، ولا يضر معها قصد تعليم الصلاة أو خلاص من خصم أو ادمان سهر، والمراد لا يسمع الصلوة بعد اتيانه بالنية المعتبرة لأنه لا ينقص ثوابه ولهذا ذكره ابن الجوزي فيما يقص الآخر ، ومثله قصده مع نية الصوم هضم الطعام أو قصد مع نية الحج رؤية البلاد النائية وبحوثك كنية التبريد أو النظافة مع نية رفع الحدث وتقدم في الوضوء ، ويجب أن ينوى الصلاة بعينها ان كانت معينة من فرض كظهر ونفل مؤقت كوتر وراتبة والا اجزائه بنية الصلاة ، ولا يشترط نية قضاء في فائتة ولا نية فرضية في فرض ولا اداء في حاضرة ، ويصح قضاء بنية أداء وعكسه اذا بان خلاف ظنه لامع العلم ، ولو كان عليه ظهران حاضرة وفائتة فصلاهما ثم ذكر أنه ترك شرطاً في احدهما لا يعلم عينها صلى ظهرا واحدة ينوى بها ما عليه ، ولو كان الظهران فائتين فنوى ظهرا منهما لم يجزء عن احدهما حتى يعين السابقة لاجل الترتيب بخلاف المنذورتين ، ولو ظن أن عليه ظهرا فائتة فقضاها في وقت ظهر اليوم ثم بان أنه لا قضاء عليه لم يجزئه عن الحاضرة ، وكذا لو نوى ظهر اليوم في وقتها وعليه فائتة ولا يشترط اضافة الفعل الى الله تعالى في العبادات كلها بل يستحب ، ويأتي بالنية عند تكبيرة الاحرام ، والافضل مقارنتها للتكبير ، فان تقدمت عليه

بزمن يسير بعد دخول الوقت في أداء ورائة ولم يفسخها مع بقاها سلامه صحت حتى ولو تكلم بعدها وقبل التكبير ، وكذا لو أتى بها قاعدا ثم قام ، ويجب استصحاب حكمها الى آخر الصلاة ، فان قطعها في اثناها أو عزم عليه أو تردد فيه أو شك هل نوى فعل مع الشك عملا ثم ذكر أنه نوى أو شك في تكبيرة الاحرام أو شك هل احرم بظهر أو عصر ثم ذكر فيها أو نوى أنه سيقطعها أو علقه على شرط بطلت ، وان شك هل نوى فرضا أو نفلا أتمها نفلا الا أن يذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث عملا فيتمها فرضا ، وان ذكره بعد أن أحدث عملا بطل فرضه ، وان احرم بفرض رباعية ثم سلم من ركعتين يظهرها جمعة أو فجرا أو التراويح ثم ذكر بطل فرضه ولم ينصا لكان عالما ، وان احرم بفرض فبان عدمه كمن احرم بفائتة فلم تكن عليه أو بان قبل دخول وقته انقلبت نفلا وان كان عالما لم تنعقد فيهما ، وان احرم بعنى وقته المتسع ثم قلعه نفلا لغرض صحيح مثل ان يحرم منفردا ثم يريد الصلاة في جماعة جاز بل هو أفضل ، ويكره لغير الفرض ، وان انتقل من فرض الى فرض بمجرد النية من غير تكبيرة احرام للثاني بطل فرضه الاول وصح نفلا ان استمر ، وكذا حكم ما يبطل الفرض فقط اذا وجد فيه كترك القيام والصلاة في الكعبة والالتزام بمقتضى واتهام مفترض بصبي ان اعتقد جوازه وبحوه ولم ينعقد الثاني ، وان اقترن بالثاني تكبيرة احرام له بطل الاول وصح الثاني ، ومن شرط الجماعة ان ينوى الامام والمأموم حالهما فرضا ونفلا ، فينوى الامام أنه مقتدى به

وينوى المأموم أنه مقتد، فلو نوى أحدهما دون صاحبه أو نوى كل واحد منهما أنه امام الآخر أو مأمومه أو نوى امامة من لا يصح أن يؤمه كأمي أو امرأة تؤم رجلا ونحوه أو نوى الائتام بأحد الامامين لا بعينه أو بهما أو بالمأموم أو بالمنفرد أو شك في الصلاة أنه امام أو مأموم لعدم الجزم بالية أو احرم بحاضر فانصرف قبل احرامه وعين اماما أو مأموما: وقلنا لا يجب تعيينهما وهو الأصح: فاختار أو نوى الامامة وهو لا يرجو مجيء أحد لم يصح، وان نوى الامامة ظانا بحضور مأموم صح لامع الشك وان لم يحضر لم تصح، وان أحرم منفردا ثم نوى الائتام أو الامامة لم يصح فرضا كانت أو فعلا، والمنصوص صحة الامامة في النفل وهو الصحيح، وان أحرم مأموما ثم نوى الانفراد لعذر يبيح ترك الجماعة كتطويل امام ومرض وغلبة نعاس أو شيء يفسد صلاته أو خوف على أهل أو مال أو فوت رفقة أو خرج من الصف مغلوبا ولم يجد من يقف معه ونحوه صح ان استفاد بمفارقة تعجيل لحوقه لحاجته قبل فراغ امامه، فان كان الامام يعجل ولا يتميز انفراجه عنه بنوع تعجيل لم يجز، فان زال العذر وهو في الصلاة فله الدخول مع الامام فان فارقه في قيام قل قراءته الفاتحة قرأ وبعدها له الركوع في الحال وفي أثنائها يكمل ما بقى، وان كان في صلاة سر وظن ان امامه قرأ لم يقرأ وان فارقه في ثانية الجمعة أتم جمعة، فان فارقه في الأولى فكمزحوم فيها حتى تقوته الركعتان، وان كان لغير عذر لم يصح، وان أحرم اماما ثم صار منفردا لعذر مثل ان سق المأموم الحدث أو فسدت صلاته لعذر أو

غيره فوى الانفراد صح ، وبطل صلاة مأموم بطلان صلاة امامه
 لاعكسه سواء كان لعذر كأن سبقه الحدث او لغير عذر كأن تعد
 الحدث او غيره من البطلات فلا استخلاف للمأموم ولا يبنى على صلاة
 امامه ، وعنه لا تبطل صلاة مأموم ويتمونها جماعة بغيره او فرادى
 اختاره جماعة ، فعليها لو نوى الامامة لاستخلاف الامام له اذا سبقه
 الحدث صح وبطلت صلاة الامام كتعمده لذلك ، وله أن يستخلف من
 يتم الصلاة بمأموم ولو مسبقا او من لم يدخل معه في الصلاة ، ويستخلف
 المسبوق من يسلم بهم ثم يقوم فيأتي بما عليه . فان لم يستخلف المسبوق
 وسلموا منفردين او انتظروا حتى يسلم بهم جاز ويبنى الخليفة الذي كان معه في
 الصلاة على فعل الأول حتى في القراءة ياخذ من حيث بلغ ، والخليفة الذي لم يكن
 دخل معه في الصلاة يتدىء الفاتحة لكن يسر ما كان قرأه الامام منها
 ثم يجهر بما بقى ، فان لم يعلم الخليفة كم صلى الاول بى على اليقين ،
 فان سبج به المأموم رجع اليه ، فان لم يستخلف الامام وصلوا وحدانا
 صح وكذا ان استخلفوا ، ومن استخلف فيما لا يعتد به اعتد به
 المأموم^(١) وقال ابن حامد ان استخلفه يعنى من لم يكن دخل معه في
 الركوع او فيما بعده ، قرأ لنفسه وانتظره المأموم ثم ركب ولحق
 المأموم وهو مراد غيره ولا بد منه ، وان استخلف كل طائفة رجلا

(١) مثال هذا أن يدخل المأموم في صلاة الجماعة بعد رفع الامام من ركوعه
 فان تلك الركعة غير معتد بها للمأموم فان استخلفه الامام في هذه الركعة نفسها
 كان في ذلك التوجيهان اللذان ذكرهما المصنف وبس احدهما لان حامد

أواستخلف بعضهم وصلى الباقون فرادى صح ، هذا كله على الراية
ومحله فيما إذا كان ابتداء صلاة الامام صحيحا . وان كان فاسدا كان
ذكر الحدث في اثناء الصلاة فلا ، وله الاستخلاف لحدوث مرض
أو خوف أو حصره عن القراءة الواجبة ونحوه ، وان سبق اثنان
فاكثر بعض الصلاة فاتم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما أو اتم
مقيم بمثله اذا سلم امام مسافر صح في غير جمعة لا فيها لانها اذا
اقامت بمسجد مرة لم تقم فيه ثانية وبلا عذر سبق لا يصح ، وان
احرم امام لغية امام الحى أو اذنه ثم حضر في اثنائها حرم بهم
وبنى على صلاة حليفته وصار الامام ماموما جاز وصح والاولى تركه

باب المشى الى الصلاة

يستحب الخروج اليها متطهرا بخوف وخشوع وان يقول اذا
خرج من بيته ولولغير الصلاة : بسم الله آمنت بالله اعتصمت بالله
توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله : اللهم انى اعوذ
بك أن أضل أو أضل أو ازل أو ازل أو أظلم أو اظلم أو
اجهل أو يجهل على : وان يمشى اليها بسكينة ووقار ويقارب خطاه
ويكره أن يشك بين اصابعه من حين يخرج ، وهو في المسجد أشد
كراهة وفي الصلاة أشد وأشد ، ويسن أن يقول مع ما تقدم : اللهم انى
اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشى هذا فاني لم أخرج أشرا ولا
بطرا ولا رياء ولا سمعة ، خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك أسألك

ان تنقذني من النار وان تغفر لي ذنوبي انه لا يغفر الذنوب الا انت، اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك وأقرب من توسل اليك وأفضل من سالك ورغب اليك، اللهم اجعل في قلبي نورا وفي قري نورا وفي لساني نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا وامامي نورا وخلفي نورا وفوقي نورا وتحتي نورا وفي عصي نورا وفي لمحي نورا وفي دمي نورا وفي شعري نورا وفي بشري نورا وفي نفسي نورا واعظم لي نورا واجعلني نورا اللهم اعطني نورا وزدني نورا، وان سمع الاقامة لم يسمع، فان طمع في ادراك التكبيرة الاولى وهو ان يدرك الصلاة قبل تكبيرة الاحرام ليكون خلف الامام اذا كبر للافتتاح فلا بأس أن يسرع شيئا ما لم تكن بمحلة تقبض، وان خشي هوات الجماعة أو الجمعة بالكلية فلا ينبغي أن يكره الاسراع لان ذلك لا يجبر اذا فات، هذا معنى كلام الشيخ في شرح العمدة، وبقي فضيلة ادراك التكبيرة الاولى في صلاة الجماعة، فاذا دخل المسجد استحب له أن يقدم رجله اليمنى وأن يقول: بسم الله أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم الحمد لله، اللهم صل وسلم على محمد، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك، واذا خرج قدم رجله اليسرى في الخروج وقال: بسم الله اللهم صل وسلم على محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك، اللهم اني أعوذ بك من ابليس وجنوده: فاذا دخل المسجد لم يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد أن كان في غير وقت نهى، ويأتي آخر الجمعة، ويحلس مستقبل القبلة لأنه

خير المجالس ولا يفرق أصابعه ويشغل بالطاعة من الصلاة والقراءة والذكر أو يسكت ويكره أن يخوض في حديث الدنيا فما دام كذلك فهو في صلاة والملائكة تستغفر له ما لم يؤذ أو يحدث.

باب صفة الصلاة

يسن أن يقوم امام فاموم: غير مقيم: الى الصلاة عند قول المؤذن قد قامت الصلاة فان كان الامام في المسجد ولو لم يره المأموم، وان كان في غيره ولم يعلم قربه لم يقيم حتى يراه، وليس بين الإقامة والتكبير دعاء مسنون، فحسبنا، وان دعا فلا بأس فله أحد ورفع يديه، ثم يسوى الامام الصفوف ندبا بمحاذاة المناكب والاكعب دون أطراف الأصابع فيلتفت عن يمينه قائلا: اعتدلوا وسوا صفوفكم، وفي المغنى وغيره يقول: استوا رحمكم الله وعن يساره كذلك لأن تسوية الصف من تمام الصلاة - قال أحمد: ينبغي أن تقام الصفوف قبل أن يدخل الامام - ويسن تكميل الصف الأول فالأول وتراص المأمومين وسد خلل الصفوف فلو ترك القادر الأول فالأول كره، والصف الأول: وهو ما يقطعه المنبر لا ما يليه: ويمنة كل صف للرجال أفضل وظاهر كلامهم ان الأبعد عن اليمين أفضل ممن على اليسار ولو كان أقرب - قال ابن نصر الله في شرح الفروع وهو أقوى عندى انتهى - وظاهر كلامهم يحافظ على الصف الأول وان فاتته ركعة لان خاف فوت الجماعة، وكلما قرب من الامام فهو أفضل وكذا قرب الأفضل والصف منه، والأفضل تأخير المفضل

كأصبي لا البالغ والصلاة مكانه ، وخير صفوف الرجال أولها
 وشرها آخرها عكس صفوف النساء ، ويسن تأخيرهن فتكره صلاة
 رجل بين يديه امرأة تصلي والا فلا ، ثم يقول وهو قائم مع القدرة
 في الفرض : الله أكبر مرتباً متوالياً لا يجزئه غيرها ، فإن أتته قائماً
 أو راكعاً أو أتى به كله راكعاً أو قاعداً في غير فرض صحت وأدرك
 الركعة ، وفيه ^(١) تصح نفلاً إن اتسع الوقت ، فإن زاد على التكبير
 وكقوله الله أكبر كبيراً : أو الله أكبر وأعظم : أو وأجل ونحوه ،
 كره ، فإن مد همزة الله أو أكبر أو قال راكعاً لم تعقد ، ولا تضر
 زيادة المد على الألف بين اللام والهاء لأنها إشباع وحذفها أولى لأنه
 يكره تمطيطة ، فإن لم يحسن الكبير بالعربية لزمه تعلمه مكانه أو
 ما قرب منه . فإن خشي فوات الوقت أو عجز عن التعلم كبير بلغته ، فإن
 كان يعرف لغات فالأولى تقديم السرياني : ثم الفارسي : ثم التركي
 أو الهندي ، ولا يكبر قبل ذلك بلغته . فإن عجز عن التكبير سقط
 عنه كالآخرس ، ولا يترجم عن مستحب ، فإن فعل بطلت ، وحكم
 كل ذكر واجب : كتكبيره الأحرام ، وإن أحسن البعض أتى به ^(٢)

(١) مرشح الصمير هو الفرض . والمعنى لو أتى المصلي تكبيرة الأحرام كلها
 أو بعضها غير قائم في الفرض وقم نفلاً إن كان الوقت متسعاً ولا بطلت وتعين
 عليه استتمامها لضيق الوقت عن العمل

(٢) مراده أن الحكم في التعبير عن الذكر الواحد (كالتشهد وتسبيح
 الركوع والسجود) حكم تكبيرة الأحرام في الترتيب وكونه بالعربية أو غيرها
 وإن أحسن بعض ذلك دون بعضه أتى بما يقدر عليه وبالمقتضى لمعاً أخرى

والاخرس ومقطوع اللسان يحرم بقلبه ولا يحرك لسانه وكذا حكم القراءة والتسبيح وغيره ، ويسن جهر الامام بالتكبير كله وبتسميع لا تحميد وبسلام أول فقط وقراءة في جهرته بحيث يسمع من خلفه ، واداءه سماع غيره ، ويسر ماموم ومنفرد به وبغيره ، وفي القراءة تفصيل ويأتى ، ويكره جهر ماموم الا تكبير وتحميد وسلام الحاجة ولو بلا اذن الامام فيسن - قال الشيخ : اذا كان الامام يبلغ صوته المامومين لم يستحب لاحد المامومين التبليغ باتفاق المسلمين - وجهر كل مصل في ركن وواجب : فرض بقدر ما يسمع نفسه ان لم يكن مانع ، فان كان فحيث يحصل السماع مع عدمه ، ويرفع يديه تدبوا والافضل مكشوفتين هنا وفي الدعاء أو احدهما محزاً ، ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير واتهائه مع اتهائه بمدودتي الاصابع رؤسها مضمومة ويستقبل يبطوها القبلة الى حذو منكبيه ان لم يكن عذر ويرفعهما أقل واكثر لعذر ، ويسقط ب فراغ التكبير كله ، ورفعهما اشارة الى رفع الحجاب بينه وبين ربه ثم يحطهما من غير ذكر ، ثم يقبض بكفه الايمن كوعه الايسر ويجعلهما تحت سرتة ، ومعناه ذل بين يدي عز ، ويكره على صدره ، ويستحب نظره الى موضع سجوده في كل حالات الصلاة الا في صلاة الخوف اذا كان العدو في جهة القبلة فينظر الى العدو . وكذا اذا اشتد الخوف أو كان خائفاً من سيل أو سح أو فوات لوقوف

بعرفة أو ضياع ماله وشبه ذلك مما يحصل له به ضرر اذا نظر الى موضع سجوده

فصل . ثم يستفتح سرا فيقول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ^(١) ولا إله غيرك ، ويجوز ولا يكره بغيره مما ورد . ثم يتعوذ سرا فيقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وكيفما تعوذ من الوارد فحسن ^(٢) ثم يقرأ البسملة سرا ولو قيل انها من الفاتحة ، وليست منها كغيرها بل آية من القرآن مشروعة قبلها وبين كل سورتين سوى براءة فيكره ابتداؤها بها ^(٣) فان ترك الاستفتاح ولو عمدا حتى تعوذ أو التعوذ حتى بسمل أو البسملة سقى شرع في القرآن سقط ، ثم يقرأ الفاتحة مرتة متوالية مشددة ، والمستحب ان يأتي بها مرتلة معربة يقف فيها عند كل آية وان كانت الآية الثانية متعلقة بالاولى تعلق الصفة بالموصوف او غير ذلك . ويمكن حروف

(١) الحد بفتح الحيم وهو ما عمى العظمه وهذا دعاء تنزيه للذات القدسيه عما لا ياسب كمالها من النقص

(٢) كأن يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم . وهو وارد عن النبي صلى الله عليه وسلم

(٣) حاصل هذا أن هريقا من علماء الحنابلة يرى ان البسملة آية من الفاتحة فقرائتها معها لازمة . ويرى هريق آخر انها حزم من آية سورة المل وآية في عداد آيات القرآن وليست حزم من الفاتحة واما شرعت قلها كما شرعت للفصل بين السور . ولكل من الفريقين دليله وان كان الثاني أرحح ومهما كان الخلاف بينهم فقد اجمعوا على ان تكون سرا في الصلاة كما ورد

المد واللين مالم يخرج به ذلك الى التخطيط وهي اعظم سورة في القرآن وأعظم آية فيه آية الكرسي^(١) وفيها احدى عشرة تشديدة . فان ترك ترتيبها او حرفا منها أو تشديدة . لم يعتد بها . وان قطعها غير مأموم بذكر او قرآن كثير او سكوت طويل عمدا ائمه استئنافها لا ان كان يسيرا او كثيرا سهرا او نوما او انتقل الى غيرها غاطا فطال ولا يضر في حق مأموم ان كان القطع او السكوت مشروعا كالتامين وسجود التلاوة والتسبيح بالتثنية ونحوه ولا استماع قراءة الامام ويبى . ولا تبطل بنية قطعها ولو سكت يسيرا وياتى في صلاة الجمعة اذا لحن لحنيا يحيل المعنى أو ابدل حرفا بحرف ونحوه ، ويكره الافراط في التشديد والمدوان يقول مع امامه اياك نعبد واياك نستعين ونحوه ، ومالك أحب الى احمد من ملك ، فاذا فرغ قال آمين بعد سكتة لطيفة ليعلم انها ليست من القرآن ، يجهر بها امام ومأموم معا في صلاة جهر^(٢) ومنفرد وغير

(١) التفضيل العاتجة على غيرها مسمى على مذهب القائلين بأن بعض القرآن أفضل من بعضه وذلك باعتار ما يكون من تعاقب في المعاني واللاغة لا باعتبار الذات فان الكل كلام الله تعالى وصفة له وهذا التفضيل عند القائلين به لا يستلزم غضا من قداسة الآيات وجلالها .

(٢) للاخبار ومنها ما رواه أحمد في مسنده عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله اذا قال الامام ولا الضالين يقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والامام يقول آمين فمن وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن هذا يظهر لك أن صباح المصلين بالدعاء حينما يقرأ الامام ، ولا الضالين ، غير مسمى على أصل صحيح . وإنما جرم الى ذلك زعمهم أن التأمين في آخر العاتجة تأمين على دعاء من عدم لا على ما في آيات العاتجة . أو لعل له أصلا في مذهب غيرنا . والله أعلم

مصل ان جهر بالقراءة ، وان تركه امام أو أسره اتى به ماموم جهرًا
ليذكره ، ويأتى الماموم أيضا بالتعوذ ولو تركه الامام ، فان ترك الثامين
حتى شرع فى قراءة السورة لم يعد اليه ، والأولى المدو يجوز القصر فى
آمين ويحرم تشديد الميم فان قال آمين رب العالمين لم يستحب ،
ويستحب سكوت الامام بعدها بقدر قراءة ماموم ويلزم الجاهل تعلمها
فان لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته ، فان لم يقدر أو ضاق
الوقت عنه سقط ولزمه قراءة قدرها فى عدد الحروف والآيات من
غيرها ، فان لم يحسن الآية واحدة منها أو من غيرها كررها بقدرها
فان كان يحسن آية منها وشيئا من غيرها كرر الآية لا الشئ بقدرها ، فان
لم يحسن الا بعض آية لم يكرره وعدل الى غيره ، فان لم يحسن شيئا
من القرآن حرم ان يترجم عنه بلغة أخرى كالم^(١) وترجمته بالفارسية
أو غيرها لا يسمى قرآنًا ولا يحرم على الجنب ولا يحنث بها من حلف
لا يقرأ ، وتحسن للحاجة ترجمته اذا احتاج الى تفهمه اياه
بالترجمة وحصل الانذار بالقرآن دون تلك اللغة كترجمة الشهادة^(٢)
ولزمه أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ، فان
لم يحسن الا بعض الذكر كرره بقدر الذكر ، فان لم يحسن شيئا منه
وقف بقدر الفاتحة كالأخرس ولا يحرك لسانه ولم تلزمه الصلاة خلف

(١) يعنى تكريمة الترجمة على عالم بالعربية

(٢) يريد المصنف بهذا حوار ترجمة المعنى لا اللفظ . تم الا ان الذى يحصل

بالترجمة انما هو من المعنى المترجم لأم لغة الترجمة . وذلك نظير الشهادة اذا رحمت
للها كم فاه يبنى حكمه على المعنى الذى فهمه من الترجمة اذا كانت صحيحة

قارى، لكن يستحب، ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت
فصل . ثم يقرأ البسملة سرا ثم سورة كاملة وتجاوز آية الا أن
 أحمد استحب ان تكون طويلة كآية الدين وآية الكرسي فان قرأ من
 أماء سورة فلا بأس ان يبسمل نصا، وان كان في غير صلاة فان شاء
 جهر بها وان شاء خافت، ويكره الاقتصار على العاتحة، ويستحب في
 الفجر بطوال المفصل، وأوله (ق). ويكره بصارفة العجر من غير عذر
 كسفر ومرض ومحوهما، ويقرأ في المغرب من قصاره ولا يكره بطواله
 ان لم يكن عذرا نصا، وفي الباقي من أوساطه ان لم يكن عذر. فان كان
 لم يكره باقصر منه، ويجبر الامام بالقراءة في الصبح وأولتي المغرب
 والعشاء ويكره لمأموم، ويخير مبرد وقائم لقضاء ما فاتته بعد سلام
 امامه بين جهر واخفات، ولا تأمر بحرام امرأة اذا لم يسمعها أجنبي
 وخشى مثلها، ويسر في قضاء صلاة جهر هارا ولو جماعة كصلاة سر.
 ويحرم الجهرية ليلا في جماعة فقط. ويكره جهره في نهار هارا وليسلا
 يراعى المصلحة، والظاهر ان المراد هنا بالنهار من طلوع الشمس
 لا من طلوع الفجر وبالليل من غروبها الى طلوعها قاله ابن نصر الله^(١)
 وان اسر في جهر في سر^(٢) بنى على قراءته، ويستحب ان يقرأ كما في

(١) تقدم في باب الادان أن النهار من طلوع الفجر وانما اعتبره هارا من طلوع
 الشمس نصرا الى أن الجهر في الصلاة مكروه هارا وأنت تعلم ان صلاة الصبح جهرية.
 وذلك لان وقتها ملحق بالليل في هذا والا فهي هارية قطعيا بتدليل الصوم
 (٢) هكذا في النسخ المخطوطة والمطبوعة والصواب أن يقال أو جهر في سر

المصحف من ترتيب السور، ويحرم تسكيس الكلمات وتطل به الصلاة، ويكره تسكيس السور في ركعة أو ركعتين بالآيات — قال الشيخ: ترتيب الآيات واجب لأن ترتيبها بالصبر اجزاء — وترتيب السور بالاجتهاد لا بالصبر في قول جمهور العلماء، مهم المالكية والشافعية فتحوز قراءة هذه قبل هذه وكذا في الكتابة، ولهذا تنوعت مصاحف الصحابة في كتابتها، لكن لما اتفقوا على المصحف زمن عثمان صار هذا ما سنه الخلفاء الراشدون وقد دل الحديث على أن لهم سنة يجب اتباعها، وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان لم تصح صلاته ويحرم لعدم تواتره، وعنه يكره وتصح إذا صح سنده، وتصح بما وافق المصحف وإن لم يكن من العشرة نصاً، وكره أحمد قراءة حمزة والكسائي والادغام الكبير لأنهم عمرووا واختار قراءة نافع من رواية اسمعيل بن جعفر ثم قراءة عاصم من رواية أبي بكر بن عياش

فصل . ثم يرفع يديه كرفعه الأول بعد فراغه من القراءة مع اتدأ الركوع فكراً فيضع يديه مفرحتي الأصابع على ركبتيه متقاطعتاً كل يد ركعة ويمد طهره مستويا ورأسه حيال طهره ويجافي مرفقيه عن جنبه، ويكره أن يطق إحدى راحتيه على الأخرى ويجعلها بين ركبتيه وقد راء الاجزاء انحنائه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه نصاً إذا كان وسطاً من الناس لا طويل اليدين ولا قصيرهما، وقدره في حقهما قال المجد بحيث يكون انحنائه إلى الركوع المعتدل أقرب منه إلى القيام المعتدل وقدره من قاعد مقابلة وجهه ماقدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة

وتتمتها الكمال ويقول سبحان ربى العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال وأعلاه
 فى حق امام الى عشر ومنفرد العرف ، وكذا سبحان ربى الأعلى
 فى سجوده ، والكمال فى رب اغفرلى ثلاث ومحل ذلك فى غير صلاة
 الكسوف ، ولو احببى لتناول شئ ولم يحطرباله الركوع لم يجزئه عنه
 وتكره القراءة فى الركوع والسجود ، ثم يرفع راسه مع رفع يديه كرفعه
 الاول قائلا امام ومنفرد سمع الله لمن حمده مرتبا وجوبا ، ومعنى سمع
 اجاب ، ثم ان شاء ارسل يديه وان شاء وضع يمينه على شماله نصا ، فاذا
 استتم قائما قال : ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء
 ما شئت من شئ بعد ، وان شاء زاد على ذلك اهل الشاء والمجد الحق ما قال
 العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع
 ذا الجد منك الجد : او غير ذلك مما ورد والمأموم يحمد فقط فى حال
 رفعه ، وللمصلى قول ربنا لك الحمد بلا واو وبها افضل ، وان شاء قال اللهم
 ربنا لك الحمد بلا واو وهو افضل ، وان شاء بواو وان عطس حال
 رفعه حمد لهما جميعا لم يجزئه نصا ، ومتل ذلك لو اراد الشروع فى الفاتحة
 فعطس فقال الحمد لله ينوى بذلك عن العطاس والقراءة ورفع اليدين
 فى مواضعه من تمام الصلاة ، ورافع اتم صلاة ممن لم يرفع ، واذا رفع
 رأسه من الركوع فذكر أنه لم يسبح فى ركوعه لم يعد الى الركوع اذا
 ذكره بعد اعتداله ، فان عاد اليه فقد زاد ركوعا تبطل الصلاة بعمره
 فان فعله ناسيا او جاهلا لم تبطل ويسجد للسهو ، فان ادرك المأموم
 الامام فى هذا الركوع لم يدرك الركعة ويأتى فى سجود السهو ، ثم يكبر

ويخر ساجدا ولا يرفع يديه فيضع ركبتيه ثم يديه ثم جهته وأنه ويمكن جهته وأنفه وراحته من الأرض ويكون على أطراف أصابع رجله وتكون مفرقة إن لم يكن في رجله نعل أو خف موجهة إلى القبلة ، ولو سقط إلى الأرض من قيام أو ركوع ولم يطمئن عاقبى بذلك وإن اطمأن عاقباً تصب قائماً ثم يسجد فإن اعتل حتى سجد سقط ، وإن علا موضع سجود رأسه على قدميه فلم تستعل الأسافل بلا حاجة فلا بأس بيسيره ويكره بكثيره ولا يجزى أن يخرج عن صفة السجود ، والسجود بالمصلى على هذه الأعضاء مع الألف ركن مع القدرة ، وإن عجز بالجبهة أو ما مأمكنه وسقط لروم باقي الأعضاء ، وإن قدر بها تبعها الباقي ويجزى بعض كل عضو منها ولو على ظهر كف وقدم ونحوهما لا إن كان بعضها فوق بعض ويستحب مباشرة المصلى باطن كفيه وضم أصابعهما موجهة نحو القبلة غير مقبوضة رافعا مرفقيه ، ولا يجب عليه مباشرة المصلى منها حتى الجبهة لكن يكره تركها بلا عذر ، فلو سجد على متصل به غير أعضاء السجود ككور عمامته وكفه وذيله ونحوه صحت ولم يكره لعذر كحر أو برد أو نحوه ، ويكره كشف الركبتين كستر اليدين ، وتكره الصلاة بمكان شديد الحر أو البرد ويأتى ، ويسن أن يجافى عضديه عن جنبيه ويطه عن نخذه ونخذه عن ساقه ما لم يؤذ جاره ويضع يديه حذو منكبيه . وله أن يعتمد مرفقيه على نخذه إن طال ويفرق بين ركبتيه ورجليه ويقول سبحان ربى الأعلى وحكمه كتسييح الركوع ، ولا ناس بتطويل السجود لعذر . ثم يرفع رأسه مكرراً ويجلس مفترشاً : يهرش رجله

اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى ويخرجها من تحته ويجعل بطون أصابعها على الأرض معرفة معتمدا عليها لتكون اطراف أصابعها إلى القبلة باسطا يديه على فخذه مضمومة الأصابع قائما رب اغفر لي ثلاثا وهو الكمال لها وتقدم ، ولا تكره الزيادة على قول رب اغفر لي ولا على سحان ربي العظيم وسحان ربي الاعلى في الركوع والسجود مما ورد ثم يسجد الثانية كالاولى ثم يرفع رأسه مكبرا قائما على صدور قدميه معتمدا على ركبتيه يديه الا ان يتق عليه فيعتمد بالأرض ، ويكره ان يقدم احدى رجليه . ولا تستحب جلسة الاستراحة وهي جلسة يسيرة صفتها كالجلوس بين السجدين

فصل . ثم يصلي الثانية كالاولى الا في تجديد النية وتكبيره الاحرام والاستفتاح ولوم يات به ولو عمدا في الاولى والاستعادة ان كان استعاذ في الاولى والاستعاذ سواء كان تركه لها في الاولى عمدا أو نسياناً ثم يجلس مفترشا جاعلا يديه على فخذه باسطا أصابع يسراه مضمومة مستقبلا بها القبلة قائما من يده الخنصر والبصر ملحقا اهمامه مع وسطاه ، ثم يتشهد سرا بدنا كالتسبيح ركوع وسجود وقول رب اغفر لي ويشير بسبابتها لاغيرها ولو عدت في تشهده مرارا كل مرة عند ذكر الله تنبيها على التوحيد ولا يحركها ، وعند دعائه في صلاة وغيرها فيقول « التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، وبأى تشهد تشهد بما

صح عن النبي صلى الله عليه وسلم جار ، ولا تكرر التسمية أوله وتركها أولى ، وذكر جماعة أنه لا بأس بزيادة وحده لا شريك له . والأولى تخفيفه وعدم الزيادة عليه ، وإن قال وأن محمداً وأنت قط أشهد فلا بأس . وهذا التشهد الأول ، ثم إن كانت الصلاة ركعتين فقط أتت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبما بعدها فيقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم أنك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم أنك حميد مجيد . هذا الأولى من ألقاب الصلاة والركعة ويجوز بغيره ما ورد ، وأنه أتباعه على دينه ، والصواب عدم جواز إبداله باهل ، وإذا أدرك بعض الصلاة مع الإمام فجلس الإمام في آخر صلاته لم يرد المأموم على التشهد الأول ، بل يكرره ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعو بشئ ، مما يدعى به في التشهد الأخير ، فإن سلم إمامه قام ولم يتمه إن لم يكن واحداً في حقه . ويجوز الصلاة على غيره منفرداً نصاً ، وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة بتاكيد . وتعد كثير من ذكره وفي يوم الجمعة وليلتها ، ويسأل أن يتعوذ فيقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال ، اللهم أني أعوذ بك من المأثم والمغرم ، وإن دعا ما ورد في الكتاب والسنة أو عن الصحابة والسلف أو بغيره مما يتضمن طاعة ويعود إلى أمر آخرته نصاً ولو لم يشبه ما ورد كاللغاء بالرزق الحلال والرحمة والعصمة من الفواحش ومحوه فلا بأس ما لم يشق على مأموم أو يخفف سهواً ، وكذا

في ركوع وسجود ونحوهما . ولا يجوز الدعاء بغير ماورد وليس من أمر الآخرة كوائج دنياه وملاذها كقوله : اللهم ارزقني جارية حسناء وحلة خضراء ودابة هملاجة ^(١) ونحوه وتبطل به . ولا باس بالدعاء لشخص معين مالم يات بكاف الخطاب ، فان اتى به بطلت ، وظاهره لغير النبي صلى الله عليه وسلم كما في التشهد وهو السلام عليك أيها النبي ، ولا تبطل بقوله لعنه الله عد ذكر ابليس ولا تعويد نفسه بقرآن لحى ولا بحوقلة في أمر الدنيا ونحوه ويأتى

فصل . ثم يسلم وهو جالس مرتباً معرفاً وجوباً مبتدئاً ندباً عن يمينه قائلاً السلام عليكم ورحمة الله فقط ، فان زاد وركانه جاز والاولى تركه ، فان لم يقل ورحمة الله في غير صلاة الجنازة لم يجزئه ، وعن يساره كذلك ، والالتفات سنة ويكون عن يساره أكثر بحيث يرى خداه ، يجهر امام بالاولى فقط ويسرهما غيره ، ويستحب جزمه وعدم اعرابه فيقف على كل تسليم . وحذفه سنة وهو عدم تطويله ، ومده في الصلاة وعلى الناس ، فان سكر السلام أو نكسه فقال عليكم السلام أو قال السلام عليك باسقاط الميم أو نكسه في التشهد فقال عليك السلام أيها النبي أو علينا السلام وعلى عباد الله لم يجزئه ، وينوى بسلامه الخروج من الصلاة استحباباً ، فان نوى معه على الحفظة والامام والمأموم جاز ولم يستحب نصاً . وكذا لو نوى ذلك دون الخروج ، وان كانت صلاته أكثر من ركعتين مريض مكبراً كهوضه من السجود اذا فرغ من

التشهد الاول ولا يرفع يديه واتي بما بقي من صلاته كما سبق الا أنه لا يجهر ولا يقرأ شيئاً بعد الفاتحة . فان قرأ ابيح ولم يكره . ثم يجلس في التشهد الثاني من ثلاثية فاكثر متوركا يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما عن يمينه ويجعل أليتيه على الأرض ويأتي بالتشهد الأول ثم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مرتين وجوبا ثم بالدعاء ثم يسلم كما سبق ، وان سجد لسبب بعد السلام في ثلاثية فاكثر تورك في تشهد سجوده وفي ثنائية ووتر يفتش . والمرأة كالرجل في ذلك الا انها تجمع نفسها في الركوع والسجود وجميع أحوال الصلاة وتجلس متربعة او تسدل رجلها عن يمينها وهو أفضل كرفع يديها ، وخشيتا امرأة ، وينحرف الامام إلى المأموم جهة قصده يمينا أو شمالا والافن يمينه قبل يساره في انحرافه ، ويستحب للامام الا يطيل الجلوس بعد السلام مستقبل القبلة وألا ينصرف للمأموم قبله الا ان يطيل الجلوس ، فان كان رجال ونساء استحب لمن ان يقمن عقب بسلامه وان يثبت الرجال قليلا بحيث لا يدركون من انصرف منهم ويأتي آخر صلاة الجماعة

فصل . يسن ذكر الله والدعاء والاستغفار عقب الصلاة كما ورد فيقول : استغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ، لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة الا بالله ، لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن ، لا اله الا الله ~~تعالى~~

له الدين ولو كره الكافرون ، لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند ، ويسبح ويحمد ويكبر كل واحدة ثلاثا وثلاثين ، والافضل ان يعرغ من معاني^(١) وتمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، ويعقده والاستغفار بيده أى يضطد عدده باصابعه كما يأتي - قال الشيخ ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقب الصلاة انتهى - وبعد كل من الصبح والمغرب وهو ثان رجله قبل أن يتكلم عشر مرات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، اللهم أجرني من النار سبع مرات ، وبعد كل صلاة آية الكرسي والاخلاص والمعوذتين ويدعو بعد فجر وعصر لحضور الملائكة فيهما فيؤمنون ، وكذا غيرهما من الصلوات ، ويبدأ بالحمد لله والثناء عليه ويختم به ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أولا وآخره ، ويستقبل غير امام هنا القبلة ويكره للامام ، بل يستقبل المأمومين ويلح ويكره ثلاثا وسرا أفضل ، ويعم به ، ومن آداب الدعاء بسط يديه ورفعهما الى صدره ويدعوا بدعاء معهود بتاديب وخشوع وخضوع وعزم ورغبة وحضور قلب ورجاء وينتظر الاجابة ولا يعجل فيقول دعوت فلم يستجب لي ، ولا يكره رفع بصره الى السماء فيه ولا باس ان يخصص نفسه بالدعاء نصا ، والمراد الذي لا يؤمن عليه كالمفردو كبعد التشهد ، فاما ما يؤمن عليه كالمؤمنين مع الامام فيعم والاخا منهم وكدعاء القنوت ، ويستحب

(١) بأن يقول : سبحان الله والحمد لله والله أكبر .

ان يخفمه ويكره رفع الصوت به في صلاة وغيرها الا للحاج

فصل ٠ يكره في الصلاة التفات يسير بلا حاجة لخوف ونحوه

وتبطل ان استدأر بجملته او استدبرها لم يكن في الكعة او شدة خوف ولا تبطل لو التفت بصدرة مع وجهه ، ورفع بصره الى السماء لاحال التجشئ في جماعة وتغميضه بلا حاجة لخوفه مخذورا مثل ان رأى امته عريانة او زوجته او اجنية بطريق الاولى وصلاته الى صورة منصوبة والسجود عليها ، ويكره حمله فضا او ثوبا ونحوه فيه صورة والى وجه آدمى ، وفي الرعاية او حيوان غيره وما يليه من نار ولو سراجا وقنديلا ونحوه كشمعة موقدة ، وحمله ما يشغله واخراج لسانه وفتح فمه ووضع فيه شيئا لافيه وكفه والى متحدث وبائمه وكافر واستدأ بلا حاجة ، فان سقط لوازيل لم تصح ، وما يمنع كمالها كخروج ونحوه واحتراش ذراعيه ساجدا واقعاؤه وهوان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه وابتدأوها حاقنا من احتبس بوله ، او حاقبا من احتبس غائطه ، او مع ريح محتبسة ونحوه او تأثقا الى طعام او شراب او جماع فيبدأ بالخلاء وما تأق اليه ولو فاتته الجماعة مالم يضق الوقت فلا يكره بل يجب ، ويحرم اشتغاله بالطهارة اذن ^(١) ويكره عبثه وتقليبه الحصى ومسه ووضع يده على خاصرته وتروحه بمروحة ونحوها الا للحاجة

(١) يريد أنه يحرم تأخير الطهارة للصلاة حتى لم يبق من الوقت الا ما يسع تأديتها حسب وعلى ذلك ولو اشتغل بالطهارة فلا يعنيه ذلك من الاثم

كغم شديد ما لم يكثر^(١) لا مراوحته بين رجله قستحب كتفريقهما وتكره كثرته وفرقة أصابعه وتشديكها ولمس لحيته ونفخه واعتماده على يده في جلوسه من غير حاجة وصلاته مكتوفا وعقص شعره وكفه وكف ثوبه وبحوه وتشمير كفه ولو فعلهما لعمل قبل صلاته وجمع ثوبه يده اذا سجد وان يخص جهته بما يسجد عليه لأنه شعار الرافضة لا الصلاة على حائل صوف وشعر وغيرهما من حيوان كما تنبت الأرض ولا على ما يمنع صلابة الأرض ، ويكره التملطى وان تثاب كظم عليه ندبا فان غلبه استحب وضع يده على فيه ، ويكره مسح أثر سجوده وان يكتب او يعلق في قبلته شيء لا وضعه بالأرض ولذلك كره التزويق وكلما يشغل المصلى عن صلاته - قال أحمد كانوا يكرهون ان يجعلوا في القبلة شيئا حتى المصحف - وتسوية التراب بلا عذرو تكرار الفاتحة في ركعة وفي المذهب والنظم تكره القراءة المخالفة عرف البلد أى للامام في قراءة يجهر بها لما فيه من التنفير للجماعة ، ومن أتى بالصلاة على وجه مكروه استحب ان يأتى بها على وجه غير مكروه مادام وقتها باقيا لان الاعادة مشروعة لخلل في الاول ، ولا يكره جمع سورتين فاكثر في ركعة ولو في فرض كتكرار سورة في ركعتين وتفريقها فيهما ولا تكره قراءة أواخر السور ، ولو ساطها كأوائلها ولا ملازمة سورة يحسن غيرها مع اعتقاده جواز غيرها ، وتكره قراءة كل القرآن في فرض واحد لا قراءة كله في الفرائض على ترتيبه ، ويسن رد ما رين

(١) يعنى حد الكراهة ألا يكثر التروح وما سبقه عرفا والا تطلت

يديه يديه بلا عنف آدميا كان او غيره مالم يغلبه . فان غلبه ومر لم يرد من حيث جاء او يكن محتاجا او يكن في مكة المشرفة فلا ، وتكره صلاته بموضع يحتاج فيه الى المرور وتنقصر صلاته ان لم يرد ، فان ادى دفعه بعنف ، فان اصر فله قتاله ولو مشى ، لا بسيف ولا بما يهلكه بل بالدفع والوكز باليد ونحو ذلك — قاله الشيخ : وقال فان مات من ذلك فدمه هدر انتهى — ويأتى نحوه في باب ما يفسد الصوم ، فان خاف افساد صلاته بتكرار دفعه لم يكرهه ويضمنه اذن لتحريم التكرار لكثرة ، ويحرم مروره بين مصل وسترته ولو بعد عنها ، ومع عدمها يحرم بين يديه قريبا وهو ثلاثة اذرع فأقل بذراع اليد — وفي المستوعب ان احتاج الى المرور القى شيئا ثم انتهى — فان مر بين يدي المأمومين فهل لهم رده وهل ياتم بذلك ؟ احتملان ، وصاحب الفروع يميل الى ان لهم رده وانه ياتم بذلك كذا ذكره عنه ان نصر الله في شرح الفروع ، وليس وقوفه كمروره . وله عد التيسيع والآي باصابعه بلا كراهة فهما كتكبيرات العيد ، وله قتل حية وعقرب وقملة وليس ثوب وعمامة ولصبا وحل شيء ووضعها واشارة يده ووجه وعين ونحوه لحاجة والا كره مالم يطل ، ولا يتقدر اليسير بثلاث ولا غيرها من العدد بل العرف ، وما شانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو يسير ، وان قتل القملة في المسجد ابيح دهما فيه ان كان ترابا ونحوه ، فان طال عرفا فعل فيها من غير حنسا غير متمرقا لطلبها همدا كانا وسهوا مالم تكن ضرورة تسجالة خوف وهرب من عدو ونحوه ، وعد ابن الجوزي من الضرورة اذا كان به حث لا يصبر عنه واشارة

اخرس مصومة او لا كعمل، ولا تطيل بعمل القلب ولو طال ولا باطالة نظر في كتاب اذا قرأ بقلبه ولم ينطق بلسانه مع كراهته، ولا اثر لعمل غيره كمن مص ولدها ثديها فبرل لها، ويكره السلام على المصلي والمذهب لا، وله رده باشارة، فان رده لفظا بطلت، ولو صاح انسانا يريد السلام عليه لم تطيل، وله ان يفتح على امامه اذا أرتج عليه او غلط ويحب في العاتحة كنسيان سجدة ومحوها، وان عجز المصلي عن اتمام العاتحة بالارتاج عليه فكالعاجز عن القيام في اثناء الصلاة: يأتي بما يقدر عليه ويسقط عنه ما عجز عنه ولا يعيدها، فان كان اماما صحت صلاة الامة خلفه والقارىء يفارقه ويتم لنفسه، وان استخلف الامام نيتهم وصلوا معه حان ولا يفتح على غير امامه، ولعل فعل كره ولم تطيل، ويكره لعاطس الحمد لمعظمه ولا تبطل به ويحمد في نفسه، ومن دعاه الى صلى الله عليه وسلم وحسب عليه اجابته في الفرض والنفل وتطيل به، ويحب والديه في نفل فقط وتبطل به، ويجوز اخراج الزوجة من النفل لحق الزوج، فان قرأ آية فيها ذكره صلى الله عليه وسلم صلى عليه في نفل فقط ولا يبطل الفرض به، ويجب رد كافر معصوم عن بئر ونحوه كسلم وانقاذ غريق ونحوه فيقطع الصلاة لذلك وان ألقى قطعها صحت، وله ان فر منه غريمه أو سرق مناعه أو ند بعيره ونحوه الخروح في طله، وان نابه شيء في الصلاة مثل سهو امامه أو استدان انسان عليه مسح رجل ولا يضر لو كثر، وكنا لو كله انسان بشيء فمسح ليعلم أنه في صلاة أو خشى على انسان الوقوع في شيء أو أن يتف شيئا فمسح به ليركه أو ترك امامه ذكره فرفع صوته

به ليند كرموحوه ، وباسح نقراءة وتكبير وتهليل وبحوه ويكره بحسنة
وصغير كتصفيقه وتسديحها ، وصفقت امرأة بطن كفها على ظهر
الآخري وان كثر أطلها ^(١) ولو عطس فقال الحمد لله أو لسعه شيء
فقال : بسم الله أو سمع أو رأى ما يغمه فقال : إنا لله وإنا إليه راجعون
أو رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله أو قيل له ولد لك غلام فقال : الحمد لله
أو احترق دكانه وموحوه فقال : لا حول ولا قوة الا بالله كره وصحت ، وكذا
لو خاطب بشيء من القرآن كأن يستأذن عليه فيقول ادخلوها بسلام آمين
أو يقول لمن اسمه يحيي يا حي خذ الكتاب بقوة ، وان يدره مخاط
أو بزاق ونحوه في المسجد نصق في ثوبه وفي غيره عن يساره وتحت قدمه
اليسرى للحديث الصحيح ^(٢) وفي ثوب اولى ان كان في صلاة ويكره
أمامه وعن يمينه ، وتسب صلاة غير مأموم الى سترة — ولولم يحش مارا —
من جدار أو شيء شاخص كحربة أو آدمى غير كافر أو بهيم أو غير ذلك
مثل مؤخرة الرجل تقارب طول ذراع ما كثر ، فاما قدرها في الغلط فلا
حد له فقد تكون غليظة كالحائط أو دقيقة كالسهم ، ويستحب قربه منها
قدر ثلاثة أذرع من قدميه وانحرافه عنها يسيرا ، فان لم يجد شاحصا

(١) اما أطلها التصيق الكثير دون التسريح لأن الثاني من جنس الصلاة
بخلاف الأول فانه أجبي عنها

(٢) الحديث لألس وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم في صلاته فانه
يتأخى ربه فلا يرقى قل قلبه لكن عن يساره أو تحت قدمه — ثم أخذ طرف رداءه
ففرق فيه ثم رد نصه على بعض

وتعذر: غرز عصا وبحوها، وعرضا انجأ الى أحد من لمطول، ويكفي خيط وبحوه وما اعتقده سترة، فاللم يجد: خط خطا كالحلال ولا تجزى سترة مغسوة فالصلاة اليها كالقبر، وتحزى نجسة، فإذا مر شيء من وراء السترة لم يكره، وإن مر يديه وبها أو لم تكن له سترة فر بين يديه قريبا كقربه من السترة كلب اسود بهم: وهو مالا لون فيه سوى اسود: بطلت صلاته، ولا تبطل الصلاة بمرور امرأة وحمار وبغل وشيطان وسور أسود ولا بالوقوف والجلوس قدامه، ولا يستحب لمأموم اتخاذ سترة فإن فعل فليست سترة لان سترة الامام سترة لمن خلفه فلا يضر صلاتهم مرور شيء بين ايديهم، وإن مر ما يقطع الصلاة بين الامام وسترته قطع صلاته وصلاتهم، وله القراءة في المصحف ولو حافظا، وله السؤال والتعوذ في فرض ونقل عند آية رحمة أو عذاب حتى مأموم نصا ويخفض صوته^(١)

فصل: أركان الصلاة أربعة عشر، وهي ما كان فيها، ولا يسقط عمدا ولا سهوا ولا جهلا. القيام في فرض لقادر سوى عريان وخائف به ولداواة وقصر سقف لعاجز عن الخروج ومأموم خلف امام الحى العاجز عنه بشرطه^(٢)، وحده مالم يصررا كما، ولا يضر خفض الرأس على

(١) يعنى للمصلى أثناء صلاته اذا قرأ أو سمع آية رحمة أو عذاب أن يسأل الرحمة ويتعوذ من العذاب - ودليل ذلك ما رواه حذيفة قال صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح القرة فقلت يركع عبد المائة ثم مضى... الى أن قال اذا مر بآية فيها تسبيح سبح وادامر لسؤال سأل وادامر بتعود تعوذ الخ رواه مسلم

(٢) بشرطه وهو أن يرحى روال عله

هيئة الاطراق. والركن منه الانتصاب بقدر تكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة في الركعة الاولى وفيما بعدها بقدر قراءة الفاتحة فقط . وان ادرك الامام في الركوع فبقدر التحريمة ، ولو وقف غير معذور على احدى رجليه كره واجزأه في ظاهر كلام الاكثر . وما قام مقام القيام وهو القعود ونحوه للعاجز والمتفل فهو ركن في حقه . وتكبيرة الاحرام وليست بشرط بل هي من الصلاة . وقراءة الفاتحة في كل ركعة على الامام والمنفرد وكذا على المأموم لكن يتحملها الامام عنه ، والركوع الابعد أول في كسوف وتقدم المجزئ منه . والاعتدال بعده ، فدخل فيه الرفع منه وتقدم المجزئ منه ولو طول الاعتدال لم تبطل بالسجود ، والاعتدال منه : والجلوس بين السحدين : والطائفة في هذه الافعال بقدر الذكر الواجب لذا كرمولناسيه بقدر ادنى سكون وكذا المأموم بعد انتصابه من الركوع لانه لا ذكر فيه . والتشهد الاخير ، والركن منه ما يجري في التشهد الأول ، وهو التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله اوان محمدا عبده ورسوله ، — (قال الشارح قلت وفي هذا القول نظر وهو كما قال ^(١)) والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، والركن منه

(١) هذه عبارة مقتضة حاصلها اهم لما ذكروا أن التشهد مروي في احاديث كثيرة وأحاروا أن يؤتى بما يوافق احدى الروايات علق القاضي أبي يعلى على ذلك بما معناه لو أتى المصلي تشهد موافق لرواية وحده منه كلمة أو حرفا لم يرد في رواية أخرى صح تشهده . ولكن الشيخ عبد الرحمن بن قدامة (وهو الشارح الذي عناه المصنف) علق على كلام القاضي في الشرح الكبير بقوله (وفي هذا القول

اللهم صل على محمد . والجلوس . والتسليمان الا في صلاة حازة وسجود
تلاوة وشكر وباقلة فتجزى واحدة على ما اختاره جمع منهم المجد — قال
في المغنى والشرح لا خلاف انه يخرج من العن بتسليمة واحدة قال
القاضى رواية واحدة اتمى - وهما من الصلاة . والترتيب

وواجباتها التى تطل بتركها عمدا وتسقط سهوا وجهلا لها ولا
تبطل به ويجبره السجود : ثمانية . التكبير فى محله ، فلو شرع فيه قبل
انتقاله أو كمله بعد انتهائه لم يجزئه كتكيله واحب قراءة راكعا أو
شروعه فى تشهد قبل قعوده وكما لا يأتى تكبير ركوع أو سجود فيه
ويجزئه فيما بين ابتداء الانتقال وانتهائه لأنه فى محله ، غير تكبيرتى
احرام وركوع مأموم ادرك امامه راكعا فار الاول ركس والثانية
سنة . والتسميع لامام وممرد . والتحميد لكل . وتسييح ركوع
وسجود : ورب اغفرلى مرة مرة ، وفيه مافى التكبير . وتشهد
أول على غير مأموم قام امامه عه سهوا ويأتى فى سجود السهو
وتقدم المجزى . منه قريبا ، والجلوس له وما عدا ذلك سبى أقوال
وافعال وهيئات ، فسبى الأقوال سعة عشر . الاستفتاح ، والاستعاذة
والبسملة ، والتأمين ، وقراءة السورة فى كل من الأوليين ، وصلاة

طرقه يمحور أن يحرى . بهها على سبيل الدل الخ) كانه يقول للقاضى لا يجوز
اسقاط لفظ مروى الا اذا حى . بدله المروى فى حديث آخر وأما حذف اللفظ
لا الى بدله فلا سله لك هذا فيما يتعلق بما احتلت فيه الروايات وأما ما لم تختلف
فيه فلا بد من ذكره

الهمجر والجمعة والعبدین والتطوع كله ، والحجر والاحفات ، وقول ملء السموات بعد التحميد في حق من يشرع له قول ذلك ، وما زاد على المرة من تسبيح الركوع والسجود ، ورب اغفر لي بين السجدين ، والتعوذ في التشهد الاخير ، والدعاء الى آخره ، والصلاة فيه على آل النبي صلى الله عليه وسلم ، والبركة فيه ، وما زاد على المجزئ من التشهد الاول ، والقوت في الوتر وما سوى ذلك سنن أفعال وهيئات سميت هيئة لانها صفة في غيرها ، ورفع اليدين مبسوطة مضمومة الاصابع مستقبل القبلة عند الاحرام والركوع والرفع منه وحطهما عقب ذلك ، وقض اليمين على ركوع الشمال ، وجعلهما تحت سرتة ، والنظر الى موضع سجوده ، وتفريقه بين قدمين في قيامه . ومراوحتة يديهما يسيرا والجهر والاحفات ، وترتيل القراءة والتخفيف فيها للامام ، والاطالة في الاولى . والتقصير في الثانية وقبض ركبتيه يديه مفرجتى الاصابع في الركوع . ومد ظهره . وجعل رأسه حياله ، والبدانة بوضع ركبتيه قبل يديه في سجوده ، ورفع يديه اولا في القيام ، وتمكين كل من جبهته وأنفه وكل بقية اعضاء السجود من الارض في سجوده ، وبجافة عضديه عن جديه وبطنه عن فخذه وفخذه عن ساقه . والتفريق بين ركبتيه ، واقامة قدميه ، وجعل بطون اصابعهما على الارض مفرقة فيه وفي الجلوس ووضع يديه حذو منكبيه مبسوطة الاصابع اذا سجد ، وتوجيه اصابع يديه مضمومة نحو القبلة ومباشرة المصلى يديه وجهته وعدمها بركبتيه . وقيامه الى الركعة على صدور قدميه معتد اعلى ركبتيه يديه ، والافتراش في الجلوس بين

السجدين وفي التشهد الاول ، والتورك في الثاني ، ووضع اليدين على
 المخذين مبسوطتين مضمومتى الاصابع مستقلاهما القبلة بين السجدين
 وكذا في التشهد : لكن يقبض من اليمين الخنصر والبنصر ويحلق باصبعها
 مع الوسطى ويشير بسبابتها والتفاتة يميناً وشمالاً في تسليمه ، وتفضيل
 اليمى على الشمال في الالتفات ونية الخروج من الصلاة والخشوع وهو معنى
 يقوم بالنفس يظهر منه سكون الاطراف — قال الشيخ اذا غلب الوسواس
 على أكثر الصلاة لا يبطلها — وتقدم اهما لا تبطل بعمل القلب ولو طال
 وقال ابن حامد واس الجوزى تبطل صلاة من غلب الوسواس على
 أكثر صلاته ولا يشرع السجود لترك سعة ولو قولية ، وإن سجد فلا
 بأس بنصاء وإن اعتقد المصلى الفرض سعة او عكسه او لم يعتقد شيئاً
 وأداها على ذلك وهو يعلم ان ذلك كله من الصلاة او لم يعرف الشرط
 من الركن فصلاته صحيحة

باب سجود السهو

لا يشرع في العمد بل للسهو بوجود اسبابه وهي زيادة ونقص وشك
 لفرض وباقلة سوى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر وحديث نفس
 ونظر الى شيء وسهو في سجديته او بعدهما قبل سلامه سواء كان سجوده
 بعد السلام او قبله وكثرة سهو حتى يصير كوسواس فيطرحه وكذا
 في الوضوء والغسل وازالة النجاسة ونحوه ولا في صلاة خوف قاله في
 الفائق ، فتى زاد من جنس الصلاة قياماً او قعوداً او ركوعاً او سجوداً

عمدا بطلت ، وسهوا ولو قدر حلصة الاستراحة سجد ، ومتى ذكر عاد الى ترتيب الصلاة بغير تكبير ، ولو نوى القصر فأنتم سهوا فقرضه الركعتان ويسجد للسهو ويأتى ، وان زاد ركعة ^(١) قطع متى ذكر ونهى على فعله قلبها ولا يتشهد ان كان تشهد ثم سجد وسلم ، ولا يعتد بها مسبوق ولا يصح ان يدخل معه فيها من علم انها زائدة ، وان كان اماما أو منفردا فبها ثقتان فأكثر . ويلزمهم تنبيه الامام على ما يجب السجود لسهوه لزمه الرجوع سواء نبهوه لزيادة أو نقص ولو ظن خطأهما ، مالم يتيقن صواب نفسه فيعمل يقيه أو يختلف عليه المنبهون فيسقط قولهم ، ولا يلزمه الرجوع الى فعلهم من غير تنبيه في ظاهر كلامهم ولا الى تنبيه فاسقين ولا اذا نهم واحد الا ان يتيقن صوابه ، والمرأة المنبهة كالرجل في ظاهر كلامهم ، فان لم يرجع امام الى قول الثقتين فان كان عمدا وكان لجبر ان نقص ^(٢) لم تبطل الا بطلت صلاته وصلا قائما موم قولا واحدا - قاله ابن عقيل - وان كان سهوا بطلت صلاته وصلاة من اتبعه عالما لاجاهلا أو ناسيا ووجبت معارفته ، ويتم المفاقص صلاته ، وظاهره هنا ولو قلنا تبطل صلاة المأموم بطلان صلاة امامه ، ويرجع طائف الى قول اثنين نصا ^(٣) ولو بوى ركعتين نفلا نهارا فقام الى ثالثة سهوا

(١) يريد رد في صلاة ما على ركعاتها كئله في صبح . وحامسة وظهر وهكذا

(٢) مثلوا لذلك من قام عن التشهد الأول ناسيا . فان رجوعه يكون الاتيان

بالتشهد المتروك

(٣) اذا تردد الطائف وعدد الاشواط وأخبره ثقتان أخذ بقولهما

فالأفضل أتمامها أربعا ولا يسجد للسهو وله أن يرجع ويسجد ، ورجوعه ليلا أفضل ويسجد ، فإن لم يرجع بطلت ^(١) وعمل متوال مستكثر في العادة من غير جنس الصلاة كشي وفتح باب ونحوه يبطلها عمد وسهوه وجهله إن لم تكرر ضرورة وتقدم ، ولا يبطل يسير ولا يشرع له سجود ولا باس به لحاجة ويكره لغيرها ، وإن أكل أو شرب عمدا فإن كان في فرض بطلت قل أو أكثر ، وفي نفل يبطل كثيره عرفا فقط ، وإن كان سهوا أو جهلا لم يبطل يسيره فرضا كان أو نفلا ، ولا باس بيلع ما بقى في فيه أو بين أسنانه من بقايا الطعام بلا مضغ مما يجري به ريقه وهو اليسير ، وما لا يجري به ريقه بل يجري نفسه وهو ماله جرم تبطل به ^(٢) وبلع ما ذاب فيه من سكر ونحوه كآكل ، وإن أتى بقول مشروع في غير موضعه غير سلام ولو عمدا كالقراءة في السجود والقعود والتشهد في القيام وقراءة السورة في الآخرين ونحوه لم تبطل ، ويشرع السجود

(١) إما كان الفصل لم يراد في هل السار ثالثة أن يتمها أربعا لأن هل السار وإن كان شي ولكن باح أن يكون أربعا فإتمامها اثنى يكون من الوصول بها إلى الكمال ولا يكون حروحاها عن الوجه المشروع . وأما صلاة الليل فشي كذلك ولكن يكره أن يراد فيها عن الثنتين . فإذا قام للمصلي إلى الثالثة ولم يرجع بطلت لأنه خرج بها عن ألوحه الذي شرعت عليه . وذلك فيس نواها ثنتين . وأما من رآها من نادى أمره أربعا فهي صحيحة مع الكراهة

(٢) لم تبطل بلع ما يجري به الريق لمشفقة الاحتراز عنه بخلاف ماله حرم بالاحتراز عنه غير شاق وقد ذهب بعض علماء المذهب إلى أن ما بين الأسنان لا يبطل بلعه ولو كآكل ما حرم مادام لم يحصل مضغ والابتلاط بالمصع .

لسهوهِ وان سلم قبل اتمام صلاته عمداً بطلها ، وان كان سهواً ثم ذكر قريباً عرفاً أتمها وسجد ولو خرج من المسجد ، فان لم يدكر حتى قام فعليه ان يجلس ليهض الى الاتيان مما بقى عن جلوس مع النية . وان لم يدكر حتى شرع في صلاة غيرها قطعها ، وان كان سلامه ظناً ان صلاته قد انقضت فكذلك لان سلم من رباعية يظنها جمعة أو فخراً أو التراويح وتعدم في البية^(١) فان طال الفصل أو أحدث أو تكلم لغير مصلحتها كقوله يا غلام اسقى ومحوه بطلت ، وان تكلم يسيراً لمصلحتها لم تبطل : والمقح بلى : ككلامه في صلها ولو مكرها لا ان تكلم معلوماً على الكلام . مثل ان سلم سهواً أو نام فتكلم أو سبق على لسانه حال قراءته كلمة لأم القرآن أو غلبه سعال أو عطاس أو ثأوب فبان حرفان ، وان قهقهه بطلت ولولم يدكر حرفان لا ان تبسم^(٢) وان نفخ أو اتحب لا من خشية الله أو تمنع من غير حاجة فبان حرفان

(١) يريد قوله فكذلك أنه يرجع لتمامها اذا لم يبطل الفصل بخلاف ما اذا طهر حمة مثلاً وسلم فاتها تطل وقد عللوا ذلك بأنه قطع الية بمحروجه منها مع هذا الطل في حين أن استصحاب الية ركن في الصلاة ورعاً سبق الى الدمن أن هذه في معنى الأولى وإنه لا وجه للتعريق بينهما في الحكم والحواف عن ذلك أنه في الأولى خرج من الصلاة يعتقد أنه أداها كاملة . ولما لم يكن أتمها في الواقع اعتبر متلصبا بها واعتبرت نيته قائمة حيث لم يبطل الفصل بخلاف الثانية كما سبق . والله أعلم

(٢) دليل طلال الصلاة بالقبضة قوله صلى الله عليه وسلم القبضة تقض الصلاة ولا تنقص الوضوء اهـ

فكلام، ويكره استدعاء البكاء كالضحك ويأتى اذا لحن فى الصلاة
فى صلاة الجماعة

فصل : - من نسى ركعا غير التحريم لعدم انعقاد الصلاة بتركها
فذكره بعد شروع، فى قراءة التى بعدها بطلت التى تركه منها فقط،
فان رجع عالما عمدا بطلت صلاته، وان ذكره قلبه عاد لزوما فاتى به
وبما بعده نصا، فلو ذكر الركوع وقد جلس اتى به وبما بعده، وان
سجد سجدة ثم قام فان كان جلس للفصل سجد الثانية ولم يجلس والا
جلس ثم سجد، وان كان جلس للاستراحة لم يجزئه عن جلسته
للفصل كنيته بجלוسه نفلا، فان لم يعد عمدا بطلت صلاته وسهوا أو
جهلا بطلت الركعة فقط، فان علم بعد السلام فهو كتركه ركعة
كاملة يأتى بها مع قرب الفصل عرفا كما تقدم، فان كان المتروك تشهدا
اخيرا أو سلاما أتى به وسجد وسلم، وان نسى أربع سجعات من اربع
ركعات وذكر فى التشهد سجد فى الحال سجدة فصحت له ركعة
ثم أتى بثلاث ركعات وسجد للسهو وسلم، وان ذكر بعد سلامه
بطلت صلاته نصا، وان ذكر وقد قرأ فى الخامسة فهى أولاه،
وتشهده قبل سجدتى الاخيرة زيادة فعلية^(١) وقيل السجدة الثانية زيادة

(١) يريد ان التشهد قل السجود زيادة فعلية اهـ ليس هذا محل حلوس، فان
كان سهوا وحده سجود والا نطقت الصلاة به. وأما بين السجدتين فالسجود
لسهوه مسنون وعمده لا يبطل الصلاة لأن ما بين السجدتين محل حلوس مشروع فلم
يرد فيه غير ألعاف التشهد وهى ذكر مشروع فى الصلاة لا تنطل به فى غير محله

قولية ، وان نسي التشهد الاول وحده أو مع الجلوس له ونهض لزمه الرجوع والايان به مالم يستتم قائما ، ويلزم الماموم متابعتة ولو بعد قيامهم وشروعهم في القراءة ، وان استتم قائما ، لم يقرأ فعدم رجوعه أولى ويتابعه الماموم ولو علم تركه قبل قيامه ولا يتشهد ، وان رجع جاز وكره وان قرأ لم يجز له الرجوع . وعليه السجود لذلك كله وكذا حكم تسبيح الركوع والسجود ورب اغفر لي بين السجدين وكل واجب تركه سهوا ثم ذكره يرجع الى تسبيح ركوع قبل اعتدال لابعده . وان ترك ركنا لا يعلم موضعه بي على الاحوط فلو ذكر في التشهد انه ترك سجدة لا يعلم من الاولى أم من الثانية جعلها من الاولى وأتى بركعة ، وان ترك سجدين لا يعلم من ركعة أو من ركعتين سجد سجدة وحصلت له ركعة ، وان ذكره بعد شروعه في قراءة الثالثة لغت الأولتان ، وان ترك سجدة لا يعلم من اى ركعة أتى بركعة كاملة ، ولو جهل عين الركن المتروك بي على الاحوط أيضا ، فان شك في القراءة والركوع جعله قراءة ، وان شك في الركوع والسجود جعله ركوعا ، فان ترك آيتين متواليين من الفاتحة جعلهما من ركعة وان لم يعلم تواليهما جعلهما من ركعتين .

فصل . من شك في عدد الركعات بنى على اليقين ولو اماما وعنه يبنى امام على غالب ظنه ان كان الماموم اكثر من واحد والابن على اليقين احتاره جمع ، وياخذ ماموم عند شكه بفعل امامه اذا كان الماموم اثنين فاكثر وفي فعل نفسه يبنى على اليقين

فلو شك هل دخل معه في الأولى أو الثانية جعله في الثانية ، ولو أدرك الإمام راكعاً ثم شك بعد تكبيره هل رفع الإمام رأسه قبل إدراكه راكعاً لم يعتد تلك الركعة ، وسيثبني على اليقين فانه يأتي بما بقي عليه ، فان كان مأموماً أتى به بعد سلام امامه وسجد للسهو ، وان كان المأموم واحداً لم يقلد امامه كما لم يرجع عليه الصلاة والسلام لقول ذي اليمينين على اليقين ولا أثر لشكه بعد سلامه وكذلك سائر العبادات لو شك فيها بعد فراغها ، ومن شك في ترك ركن فهو كتركه ، ولا يسجد لشكه في ترك واجب ولا لشكه هل سها أو في زيادة الا اذا شك فيها وقت فعلها ولا لشكه اذا زال وتبين أنه مصيب فيها فعلة ، ولو شك هل سجد لسهوه أم لا سجد ، وليس على المأموم سجود سهو الا أن يسهوا امامه فيسجد معه ولو لم يتم التشهد تم يتمه ولو مسوقاً سواء كان سهواً امامه فيما أدركه معه أو قبله وسواء سجد امامه قبل السلام أو بعده ، فلو قام بعد سلام امامه رجع فسجد معه ، وان شرع في القراءة لم يرجع ، وان أدركه في إحدى سجدتي السهو الأخيرة سجد معه فاذا أسلم أتى بالثانية ثم قصى صلاته نصاً ، وان أدركه بعد سجود السهو وقبل السلام لم يسجد ويسجد مسبوق لسلامه مع امامه سهواً ولسهوه معه وفيما انفرد به حتى فيمن فارق لهذراً ، ولا يعيد السجود اذا سجد مع امامه لسهواً امامه ، وان لم يسجد معه سجدة آخر الصلاة ، وان لم يسجد الإمام سهواً أو عمداً لا اعتقاده عدم وجوبه سجد المأموم بعد سلامه والاياس من سجوده ، لكن يسجد المسوق اذا فرغ ، وسجود السهو لما يبطل عمده الصلاة

واجب سوى نفس سجود سهو قبل السلام فإلها تصح مع سهوه ، وتطل
 تركه عمدا ولا يجب السجود له وسوى ما إذا لم يحل يحل المعنى سهوا
 أو جهلا قاله المجد في شرحه ، والمذهب وجوب السجود ، ومحل ندبا
 قبل السلام إلا في السلام قبل إتمام صلاته إذا سلم عن نقص ركعة
 فأكثر وفيما إذا أبي الإمام على غالب ظنه أن قلنا به فعده ندبا أيضا ، وإن
 نسيه قبل السلام أو بعده أتى به ما لم يطل الفصل عرفا ، ولو انحرف عن
 القبلة أو تكلم ، فلو شرع في صلاة قضاء إذا سلم ، وإن طال الفصل أو
 حرج من المسجد أو أحدث لم يسجد وصحت . ويكفيه لجميع السهو
 سجدة واحدة ولو اختلف محلها . ويعاب ما قبل السلام . وإن شك في محل
 سجوده سجد قبل السلام . ومتى سجد بعد السلام كثر ثم سجد سجدة
 ثم جلس فتشهد وجوبا وتقدم في الباب قبله ، وإن سجد قبله سجد سجدة
 بلا تشهد بعدهما ، وسجود سهو وما يقول فيه وبعد الرفع منه كسجود
 صل الصلاة ، ومن ترك السجود الواجب عمدا لا سهوا ظلت بمقابل
 السلام لا بما بعده لانه مفرد عنها واجب لها كالأذان

باب صلاة التطوع

وهو شرعا طاعة غير واجبة ، وأفضله الجهاد ثم توابه من نفقة
 وغيرها ، فالنفقة فيه أفضل من النفقة في غيره ، ثم علم : تعدله وتعليمه
 من حديث وفقه وبحوهما ، ثم صلاة ونص أحمد أن الطواف لغريبت
 أفضل من الصلاة في المسجد الحرام ، ثم سائر ما تعدى نفعه من - عيادة
 مريض وقضاء حاجة مسلم وإصلاح بين الناس ونحوه ، وهو متفاوت

فصدقة على قريب محتاج أفضل من عتق ، وعتق أفضل من صدقة على اجنبي الا ز من غلاء وحاجة ، ثم حج ، ثم عتق ، ثم صوم — وقال الشيخ استيعاب عشر نوى الحجة بالعبادة ليلا ونهارا افضل من الجهاد الذي لم تذهب فيه نفسه وماله — وهي في غير العشر تعدل الجهاد — ولعل هذا مرادهم وقال تعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد وانه نوع من الجهاد وأكد صلاة التطوع صلاة الكسوف ثم الاستسقاء ثم التراويح ثم الوتر وكان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ستة فجر ثم ستة مغرب ثم سواء في رواتب ، ووقت الوتر بعد صلاة العشاء وسننها ، ولو في جمع تقديم الى طلوع الفجر الثاني ولا يصح قبل العشاء ، والا افضل فعله آخر الليل لمن وثق من قيامه فيه والا أوتر قبل أن يرقد ويقضيه مع شفعه اذا فات وأقله ركعة ولا يكره بها مفردة ولو بلا عذر من مرض أو سفر ونحوهما وأكثره احدى عشر ركعة يسلم من كل ركعتين ثم يوتر ركعة ، ويسن فعلها عقب الشفع بلا تأخير فصا ، وان صلاها كلها بسلام واحد بان سرد عشرًا وتشهد ثم قام فاتى بالركعة أو سرد الجميع ولم يجلس الا في الأخيرة جاز وكذا ما دونها . وان أوتر بتسع سردها ثمانية وجلس وتشهد ولم يسلم ثم صلى التاسعة وتشهد وسلم ، وان أوتر بسبع أو خمس لم يجلس الا في آخرهن وهو أفضل منهما ، وادنى الكمال ثلاث بسلامين ، وهو أفضل ويستحب ان يتكلم بين الشفع والوتر ، ويجوز بسلام واحد يكون سردا ، ويجوز فالمغرب يقرأ في الأولى سبع وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد ، ويسن أن يقنت فيها جميع السنة

بعد الركوع ، وان كبر ورفع يديه ثم قمت قلبه جاز فيرفع يديه الى صدره
يسطهما وبطنهما نحو السماء ، ومن أدرك مع الامام منهار كعتقان كان الامام
سلم من اثنتين أحزأ والاقضى كصلاة الامام ويقول في قنوته جهر ان كان
اماما أو منفردا نصا وقياس المذهب يخير المفرد في الجهر وعدمه كالقراءة
« اللهم انا نستعيك ونستعديك ونستغفرك وتوب اليك وثؤمن بك
وتوكل عليك وثنى عليك الخير كله ونشكرك ولا نكفرك ، اللهم
اياك بعد ولك نصلي ونسجد واليك سعى ونحمد رجو رحمتك ونخشى
عذابك ان عذابك الجدد بالكفار ملحق ، اللهم اهدنا فيمن هديت
وعافا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقما شر
ما قضيت انك سبحانك تقضى ولا يقضى عليك ايه لا يذل من واليت
ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت ، اللهم انا نعوذ برضاك من
سخطك وبغفوك من عقوبتك وبك منك لا تحصي ثناء عليك أنت كما
أثنت على نفسك ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا باس
وعلى آله ، ولا باس أن يدعو في قنوته بما شاء غير ما تقدم نصا . — قال أبو
بكر مهما دعا به جاز — ويرفع يديه اذا أراد السجود ويمسح وجهه
بيديه كحارج الصلاة ، والمأموم يؤمن بلا قنوت . ويفرد المفرد الضمير
واذا سلم سن قوله : سبحان الملك القدوس . ثلاثا : يرفع صوته في الثالثة ،
ويكره قنوته في غير الوتر ، فان اتم من يقست في العجر أو في النازلة
تتابعه وأمن ان يكاذر يسمع . وان لم يسمع دعا . فان نزل بالمسلمين نازلة غير
الطاعون سن لامام الوقت نجاسة واختار جماعة وبأيه — القنوت بما

يناسب تلك النازلة في كل مكتوب الا الجمعة ويرفع صوته في صلاة جهر
وان قنت في النازلة كل امام جماعة أو كل مصلى لم تبطل صلاته

فصل :- السنن الاربعة عشر وركعة الوتر فينا كد فعلها ويكره

تركها ولا تقبل شهادة من داوم عليه لسقوط عدالته — قال القاضي
ويأثم — الا في سفر فيخير بين فعلها وتركها ، الا سنة فجر ووتر فيعلان
فيه ، وفعلها في البيت أفضل ، ركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعدها ،
وركعتان بعد المغرب ، يقرأ في أولاهما بعد العاتحة قل يا أيها الكافرون
وفي الثانية قل هو الله أحد ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل الصبح ،
ويسن تخفيفهما والاضطجاع بعدهما على جنبه الايمن وان يقرأ فيهما
كسنة المغرب أو في الأولى قولوا آمنا بالله الآية وفي الثانية قل يا أهل
الكتاب تعالوا الآية ويجوز فعلهما راكبا ، ووقت كل راتنة مهاقبل
الفرض من دخول وقته الى فعله وما بعده من فعله الى آخر وقته ، ولا
سنة لجمعة قبلها وأقلها بعدها ركعتان وأكثرها ست وفعلها في المسجد
مكانه أفضل نصا ، وتجزى السنة عن تحية المسجد لا عكس ، ويسن
الفصل بين الفرض وسنته بكلام أو قيام . وللزوجة والأجير والولد
والعبد فعل السنن الرواتب مع الفرض ولا يجوز منعهم . ومن فاتته
شيء من هذه السنن سن له قضاؤه وتقدم اذا فانت مع الفرائض . وسنة
فجر وسنة ظهر الاولة بعدهما : قضاء . ويبدأ بسنة الظهر قلها اذا قضاها
قبل التي بعدها ويسن غير الرواتب : أربع قبل الظهر ، وأربع بعدها
وأربع قبل الجمعة ، وأربع قبل العصر ، وأربع بعد المغرب — وقال

الموفق: ست ، وأربع بعد العشاء — قال جماعة يحافظ عليهن — ويسن لمن شاء ركعتان بعد أذان المغرب قبلها وركعتان بعد الوتر جالسا

فصل :- التراويح عشرون ركعة في رة ضا يجهر فيها بالقراءة

وفعلها جماعة أفضل ولا يقص منها ، ولا بأس بالزيادة نصا ، يسلم من كل ركعتين ، وإن تعذرت الجماعة صلى وحده ، ينوي في أول كل ركعتين فيقول : أصلي ركعتين من التراويح المسنونة ، ويستريح بعد كل أربع بجلسة يسيرة ولا بأس بتركها ، ولا يدعو إذا استراح ولا يكره الدعاء بعد التراويح ، ووقتها بعد العشاء وستتها قبل الوتر الى طلوع المجر الثاني ، وفعلها في مسجد وأول الليل افضل ، ويوتر بعدها في الجماعة بثلاث ركعات ، فإن كان له تهجد جعل الوتر بعده والا صلاه . فإن أحب متابعة الامام قام اذا سلم الامام فشفعها باخرى . ومن أوتر ثم اراد الصلاة بعده لم ينقص وتره ركعة وصلى شفعا ما شاء الى طلوع الفجر الثاني ولم يوتر ، ويكره التطوع بين التراويح لا طواف بينها ولا بعدها ولا تعقيب وهو التطوع بعد التراويح والوتر في جماعة سواء طال ما بينهما أو قصر . ويستحب ألا ينقص عن ختمة في التراويح ولا ان يزيد الا ان يوتروا ، ويبتدئها أول ليلة بسوزة القلم بعد الفاتحة لانها أول ما نزل . فاذا سجد قام فقرأ من البقرة ، وعنه انه يقرأ بها في عشاء الآخرة — قال الشيخ وهو أحسن عما نقل عنه انه يبتدىء بها التراويح - ويختم آخر ركعة من التراويح قبل ركوعه ويدعو بدعاء

القرآن ويرفع يديه ويطيل ويعظ بعد الحتم ، وقيل له يختم في الوتر ويدعو؟ فسهل فيه ، قال في الحاوي الكبير لاباس به

فصل . يستحب حفظ القرآن اجماعا ، وحفظه فرض كفاية اجماعا وهو افضل من سائر الذكر وافضل من التوراة والانجيل ، وبعضه افضل من بعض ويجب منه مايجب في الصلاة ، ويبدأ الصبي وليه به قبل العلم فيقرأه كله الا ان يعسر ، والمكلف يقدم العلم بعد القراءة الواجبة كما يقدم الكبير نفل العلم على نفل القراءة في ظاهر كلام الامام والاصحاب ، ويسن ختمه في كل اسبوع ، وان قرأه في ثلاث فحسن ، ولا باس به فيما دونها احيانا وفي الاوقات الفاضلة كرمضان خصوصا الليالي الثلاثي تطلب فيها ليلة القدر والاماكن الفاضلة كمكة لمن دخلها من غير اهلها فيستحب الاكثار فيها من قراءة القرآن اغتاما للزمان والمكان . ويكره تاخير الحتم فوق اربعين بلا عذر . ويحرم ان خاف نسيانه - قال احمد ما اشد ما جاء فيمن حفظه ثم نسيه - ويستحب السواك والتعوذ قبل القراءة وحمد الله عند قطعها على توقيفه ونعمته وسؤال الثبات والاخلاص ، فان قطعها قطع ترك واهمال أعاد التعوذ اذا رجع اليها ، وان قطعها لعذر عازما على اتمامها اذا زال كتناول شيء أو اعطائه أو اجاب سائلا كهذه التعوذ الاول ، ويختم في الشتاء أول الليل وفي الصيف أول النهار ويجمع أهله وولده عند ختمه ويدعونها ويكره فقط لختمه آخر كل سورة من آخر الضحى ، ولا يكرر سورة الصمد ولا يقرأ الفاتحة وخمسا من البقرة عقب الحتم نصا ،

ويستحب تحسين القراءة وترتيبها واعرافها والمراد الاجتهاد على حفظ
اعرافها لا انه يجوز الاخلال به عمداً فان ذلك لا يجوز ويؤدب فاعله
لتغييره القراءة ذكره في الآداب الكبرى عن بعض الأصحاب ، والتفهم
في القرآن والتدبر بالقلب منه أفضل من ادراجه كثيراً بغير تفهم ،
ويمكن حروف المد واللين من غير تكليف - قال أحمد يحسن القارىء
صوته بالقرآن ويقرؤه بحزن وتندب : قال الشيخ تقي الدين : قراءة القرآن
أول النهار بعد الفجر أفضل من قراءته آخره - ، وقراءة الكلمة الواحدة
بقراءة قارىء - أى من السبعة - والأخرى بقراءة قارىء - أخرج جائزة ولو هي
الصلاة ما لم يكن فى ذلك حالة المعنى ، ولا بأس بالقراءة فى كل حال
قائماً وجالساً ومضطجعاً وراكباً ومشياً ولا تكره فى الطريق لصا ولا
مع حدث أصغر ونجاسة بدن وثوب ولا حال مس الذكر والزوجة
والسرية ، وتكره فى المواضع القذرة واستدامتها حال خروج الريح وجهره
بها مع الجنازة ولا تمتع بحجاسة القم القراءة ، وتستحب فى المصحف
والاستماع لها ويكره الحديث عندها بما لا فائدة فيه ، وكره أحمد
السرعة فى القراءة ، وتاولة القاضى إذا لم يبين الحروف ، وتركها أكمل
وكره أصحابنا قراءة الإدارة : وهى ان يقرأ قارىء ثم يقطع ثم يقرأ
غيره : وحكى الشيخ عن أكثر العلماء انها حسنة كالقراءة مجتمعين
بصوت واحد - وكره أحمد قراءة الإلحان وقال هى بدعة ، فان
حصل معها تغيير نظم القرآن وجعل الحركات حروفاً حرم - وقال
الشيخ التلحين النى يشبه العناء مكروه ، ولا يكره الترجيع ، وكره ان

عقيل القراءة في الاسواق يصيح اهلها فيها بالتداء والبيع - ويكره رفع الصوت بقراءة تغلط المصلين، ويجوز تفسير القرآن بمقتضى اللغة لا بالرأى من غير لغة ولا نقل، فمن قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتوا مقعده من النار واحطأ ولو أصاب، ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلا من الكلام مثل أن يرى رجلا جاء في وقته فيقول: ثم جئت على قدر يا موسى، ويلزم الرجوع الى تفسير الصحابي لا التابعي ولا يجوز النظر في كتب أهل الكتاب نصا. ولا كتب أهل البدع والكتب المشتملة على الحق والباطل ولا روايتها، وتقدم في نواقض الوصو. جملة من أحكام المصحف

فصل . تستحب النوافل المطلقة في جميع الاوقات الا اوقات الهى، وصلاة الليل سنة مرغوب فيها وهى أفضل من صلاة النهار وبعد اليوم أفضل لأن الناشئة لا تكون الا بعد رقة، والتهجد انما هو بعد النوم، فاذا استيقظ ذكر الله تعالى وقال ماورد بعد الاستيقاظ ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له. له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير، الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله، ثم ان قال اللهم اغفر لى أو دعا استجيب له، فان توشأ وصلى قبلت صلاته ثم يقول الحمد لله الذى احيانى بعد ما أماتنى واليه النشور لا اله الا أنت لا شريك لك سبحانه استعرك لى وأسألك رحمتك اللهم زدنى علما ولا تزغ قلبى بعد د هديتى وهب لى من لدنك رحمة انك أنت الوهاب، الحمد لله الذى رد على روحى وعافانى فى جسدى واخذ

لى بذكره، ثم يستاك وإذا توضأ وقام الى الصلاة من جوف الليل ان شاء استفتح باستفتاح المكتوبة وان شاء بغيره كقوله اللهم لك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت رب السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت ملك السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق ولقاؤك حق وقولك حق والجنة حق والنار حق والنيبون حق ومحمد حق والساعة حق، اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت واليك انبت وبك خاصمت واليك حاكت فاغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مى انت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله، وان شاء اذا افتتح الصلاة قال اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدنى لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدى من تشاء الى صراط مستقيم، ويس ان يفتح تهجده بركتين خفيفتين وان يقرأ حزنه من القرآن فيه وان يغنى بعد تهجده، والصف الاخير أفضل من الأول ومن الثلث الأوسط، والثلث بعد النصف أفضل نصا، وكان قيام الليل واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينسخ، ولا يقومه كله الا ليلة عيد وتكره مداومة قيامه كله. ويستحب التنفل بين العشاءين وهومن قيام الليل لانه من المغرب الى طلوع الفجر الثانى، ويستحب ان يكون له تطوعات يداوم عليها، واذا فاتت بقضيتها وان يقول عند الصباح

والمساء والنوم والانتداه وفي السفر وغير ذلك ماورد ، واستحب أحمد أن تكون له ركعات معلومة من الليل والنهار ، فإذا نشط طولها وإذا لم ينشط خففها وصلاة الليل والنهار مثنى مثنى . وإن تطوع في النهار باربع كالظهر فلا بأس . وإن سردهن ولم يحلس الا في آخرهن جاز وقد ترك الافضل ويعرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة . وإن زاد على أربع هارا أو اثنين ليلا ولو حاوز ثمانيا علم العدد أنسيه بسلام واحد كره وصح ، والتطوع في البيت أفضل . وإسراؤه اى عدم اعلانه افضل ان كان مما لا تشرع له الجماعة ، ولا بأس بصلاة التطوع جماعة ، ويكره جهره فيه هارا وليلا يراعى المصلحة ، فإن كان الجهر أنشط في القراءة او بحضرته من يستمع قراءته او ينفع بها فالجهر أفضل ، وإن كان بقربه من يتعبد او يستضر برفع صوته أو يخاف رياء فالإسرار أفضل ، وما ورد عن الى صلى الله عليه وسلم تخفيفه أو تطويله فالأفضل اتناعه ، وما عداه فكثرة الركوع والسجود فيه أفضل من طول القيام ، ويستحب الاستغفار بالسر والاكثار منه . ومن فاته تهجده قضاءه قبل الظهر وتقدم في سجود السهو ومن بوى عددا فزاد عليه . وصلاة القاعد على الصف من اجر صلاة القائم الا المعدور . ويسن ان يكون في حال القيام متربعا . فإذا بلغ الركوع فإن شاء قام فركع وإن شاء ركم من قعود لكن يثنى رجله في الركوع والسجود . ويجوز له القيام اذا ابتدأ الصلاة جالسا وعكسه ولا يصح من مضطجع لغير عنز وله يصح ويسجدان قدر عليه والا 'وما'

فصل . تس صلاة الضحى ، ووقتها من خروج وقت الهى الى قبيل الزوال ما لم يدحل وقت الهى وعدم المداومة عليها أفضل ، واستجبا جموع محققون وهو أصوب ، واختارها الشيخ لمن لم يقم من الليل ، والأفضل فعلها اذا اشتد الحر ، وأقلها ركعتان ، وأكثرها ثمان ويصح التطوع المطلق بفرد ركعة وبحوها كثلثات وخمس مع الكراهة ، وصلاة الاستخارة اذا هم بامر ، وظاهره ولو فى حج أو غيره من العبادات ، والمراد فى ذلك الوقت ان كان بلا غير كم ركعتين من غير العريضة تم يقول « اللهم انى استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب ، اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر — ويسميه بعينه — خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى أو فى عاجل أمرى وآجله فاقدره لى ويسره لى تم بارك لى فيه ، وان كنت تعلم ان هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى أو فى عاجل أمرى وآجله فاصرفه عى واصرفه عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به ، ويقول فيه مع العافية ، ولا يكون وقت الاستخارة عازما على الأمر أو عدمه فانه خيانة فى التوكل ، ثم يستشير فاذا ظهرت المصلحة فى شىء فعله وصلاة الحاجة الى الله أو الى آدمى : يتوضأ ويحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله وليصل على النى صلى الله عليه وسلم ثم ليقول « لا اله الا الله الحليم الكريم ، لا اله الا الله العلى العظيم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين ، أسألك

موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم، لا تدع لى ذنبا الا غفرته ولاهما الا فرجته ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها بأرحم الراحمين، وصلاة التوبة اذا أذنب ذنبا: يتطهر ثم يصلي ركعتين ثم يستغفر الله تعالى، وعند جماعة: وصلاة التيسيح - ونصه لا - أربع ركعات، يقرأ فى كل ركعة بالماتحة وسورة ثم يسبح ويحمد ويهلل ويكبر خمس عشرة مرة قل ان يركع ثم يقولها فى ركوعه عشرة ثم بعد رفعه منه عشرة ثم يقولها فى سجوده عشرة ثم بعد رفعه منه عشرة ثم فى سجوده عشرة ثم بعد رفعه قل أن يقوم عشرة، ثم كذلك فى كل ركعة يفعلها كل يوم مرة، فان لم يفعل فعلى كل جمعة مرة، فان لم يفعل فعلى كل شهر مرة فان لم يفعل فعلى كل سنة مرة فان لم يفعل فعلى العمر مرة، وصلاة تحية المسجد وتأتى ان شاء الله آخر الجمعة، وسنة الوضوء واحياء ما بين العشاءين وتقدم، وأما صلاة الرغائب والصلاة الالفية ليلة نصف شعبان فبدعة لا أصل لهما - قاله الشيخ، وقال: وأما ليلة الالف من شعبان ففيها فضل وكان فى السلف من يصلى فيها الكنى الاجتماع فيها لحياتها فى المساجد بدعة اه - وفى استحباب قيامها ما فى ليلة العيد، هذا معنى كلام ابن رجب فى اللطائف

فصل . سجدة التلاوة ستة مؤكدة للقارى والمستمع

وهو الذى يقصد الاستماع فى الصلاة وغيرها حتى فى طواف عقب تلاوتها ولو مع قصر فصل، ويتمم محدث ويسجد مع قصره أيضا ولا يتمم لها مع وجود الماء، والراكب يومى بالسجود حيث كان وجهه، ويسجد

الماشي بالأرض مستقبلاً، ولا يسجد السامع وهو الذي لا يقصد الاستماع ولا المصلي لقراءة غير امامه بحال، ولا مأموم لقراءة نفسه، ولا الامام لقراءة غيره، فإن فعل بطلت، وهي وسجدة شكر: صلاة، فيعتبر لهما ما يعتبر لصلاة نافلة من الطهارة وغيرها، وأن يكون القاري يصلح اماماً للستمع، فلا يسجد قدام القاري ولا عن يساره مع خلوي يمينه ولا رجل لتلاوة امرأة وخشي، ويسجد لتلاوة أمي وزمن وصي، وله الرفع من السجود قبل القاري في غير الصلاة، ويسجد من ليس في صلاة لسجود التالى في الصلاة، وإن سجد في صلاة أو خارجها استحب رفع يديه - وفي المغنى والشرح لا يرفعهما فيها^(١) - ويلزم المأموم متابعة امامه في صلاة الجهر فلو تركها عمد بطلت صلاته^(٢) ولا يقوم ركوع في الصلاة أو خارجها ولا سجودها الذي بعد الركوع عن سجدة التلاوة، وإذا سجد في الصلاة ثم قام فإن شاء قرأ ثم ركع، وإن شاء ركع من غير قراءة، وإن لم يسجد القاري لم يسجد المستمع، وهو أربع عشرة سجدة في الحج ثنتان وفي المفصل ثلاث وسجدة ص ليست من عزائم السجود بل سجدة شكر ويسجد لها خارج

(١) الخلاف في رفع المصلي يديه لسجود التلاوة على وجهين. ودليل القول بالرغم مارواه وأتلف حذر أن صلى الله عليه وسلم كان يكر في كل رفع وخص ويرفع يديه في التكبير. ودليل ما ذهب اليه صاحب المغنى والشرح قول ابن عمر. كان لا يفعل في السجود اه وصاحب الكشف رجع الثاني لأنه حاص بالسجود والاول عام في كل تكبير. والخاص مقدم على العام فيما ورد فيه

(٢) يريد أن المأموم يتبع امامه وحوماً في سجود التلاوة في الحرة وأما في السرية فيحير كما سيأتى

الصلاة وفيها تطل صلاة غير الجاهل والناسي وسجدة حم عند يسامون^(١) ويكبر إذا سجد بلا تكبيرة احرام وإذا رفع ، ويجلس في غير الصلاة ولعل جلوسه بدب ، ثم يسلم تسليمه واحدة عن يمينه ولا تشهد ، ويكفيه سجدة واحدة نصا الا إذا سمع سجدتين معا فيسجد لكل واحدة سجدة وسجوده لها والتسليم ركبا وكذا الرفع من السجود ، ويقول في سجودها ما يقول في سجود صلب الصلاة ، وان زاد غيره مما ورد فحسن ، ومنه اللهم اكتب لي بها عندك اجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذكرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود ، والأفضل سجوده عن قيام ، ويكره لامام قراءة سجدة في صلاة سر وسجوده لها ، فان فعل حير المأموم بين المتابعة وتركها والأولى السجود ، ويكره احتصار آيات السجود وهو أن يجمعها في ركعة واحدة يسجد فيها أو أن يسقطها من قراءته : ولا يقضى هذا السجود إذا طال الفصل كما لا يقضى صلاة كسوف واستسقاء ، وتستحب سجدة الشكر عند تجدد نعمة طاهرة أو رفع بقعة طاهرة عامتين أو في أمر يخصه نصا ولا فنعمة الله في كل وقت لا تحصى ولا يسجد له في الصلاة ، فان فعل بطلت لامن جاهل وناس ، وصفتها واحكامها كسجود التلاوة ، ومن رأى متلى في دينه

(١) ذكر من السجودات الأربع عشرة ست سجودات . ثنتان في الجمع وواحدة في الأحم . وواحدة في الانشقاق وواحدة في سورة اقرأ (وهذه الثلاث هي ما عاها بقوله وفي الفصل ثلاث) وواحدة في فصلت (وهي سجدة حم التي ذكرها) . والثمانية الباقية في الأعراف والرعد . والحل والأسراء . ومريم . والعنكبوت . والمل . والسجدة

سجد بحضوره وغيره وقال: الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، وإن كان في يده سجد وقال ذلك وكتمه منه ويسأل الله العافية — قال الشيخ: ولو أراد الدعاء فعرف وجهه لله في التراب وسجد له ليدعوه فيه فهذا سجود لأجل الدعاء ولا شيء يمتعه، والمكروه هو السجود بلا سبب^(١)

فصل . أوقات الصلوة خمسة ، بعد طلوع فجر ثمان الى طلوع الشمس ، وبعد طلوعها حتى ترتفع قيد رمح . وعند قيامها ولو يوم الجمعة حتى تزول ، وبعد فراغ صلاة عصر حتى تشرع في الغروب ولو جمعا في وقت الظهر^(٢) فمن صلى العصر : منع التطوع وان لم يصل غيره ، ومن لم يصل لم يمنع وإن صلى غيره ، والاعتبار بفروعها لا بالشروع فيها ، فلو أحرم بها ثم قلبها نفلا لم يمنع من التطوع حتى يصلها ، وتفعل سنة الفجر بعده وقبل الصبح ، وسنة الظهر بعد العصر في الجمع تقديماً أو تأخيراً ، وإذا شرعت في الغروب حتى تغرب ، ويجوز قضاء الفرائض وفعل المندورة ولو كان نذرهما فيها ، وفعل ركعتي طواف فرضا كان أو نفلا ، وإعادة جماعة إذا أقيمت وهو في المسجد ولو مع غير امام الحى . وسواء كان صلى جماعة أو وحده في كل وقت منها

(١) يريد تشفير الوجه ، الامالة به الى موضع السجود من الارض

(٢) معنى قوله ولو جمعا : لو فعلت صلاة العصر مع الظهر جمع تقديم فذلك لا يبعي الكراهة عن الوقت بعدها . وحاس الاوقات هو ما سيدكره بعد بقوله : وإذا شرعت في الغروب حتى تغرب

وتجوز صلاة جنازة في الوقتين الطويلين فقط وهما بعد الفجر والعصر لا في الاوقات الثلاثة الا ان يخاف عليها، وتحرم على قبر وغائب وقت هي فلا وفرضا، ويحرم التطوع بغيرها في شيء من الاوقات الخمسة وايقاع بعضه فيها كان شرع في التطوع قد دخل وقت الهى وهو فيها والاصل بقاء الاباحة حتى يعلم، وان ابتداء فيها لم ينقصد ولو جاهلا حتى داله سبب كسجود تلاوة وشكر وسنة راتبة وصلاة كسوف وتحية مسجد في غير حال خطبة الجمعة وفيها تفعل ولو كان وقت قيام الشمس قل الزوال بلا كراهة، ومكة كغيرها في اوقات الهى

باب صلاة الجماعة

أقلها اثنان: امام ومأموم، فتعقد بهما في غير جمعة وعيد ولو بانى أو عبء، فالأم عبء أو روحته كما جماعة لا بصغير في فرض، وهى واحدة وحب عين لا وجوب كفاية فيقاتل تاركها كاذان^(١) للصلوات الخمس المؤداة حضرا وسفرا حتى في خوف على الرجال الأحرار القادرين دون النساء والخنائى لا شرط لصحتها الا في جمعة

(١) يعنى بقوله كاذان ان وحب الجماعة ليس وجوب كفاية كالأذان وانما وحبها عيب وقد قام على وحبها من الأدلة ما يطول بنا سرده . ومن ذلك أن الله تعالى أمر نبيه عليه السلام بها أثناء الحرب والخوف بقوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) فوجبها في حال الأمن أولى ومنها أن رجلا أعمى جاء يعتذر الى النبي عن الحضور بأنه لم يجد قائدا فساله النبي صلى الله عليه وسلم هل تسمع النداء؟ فقال نعم فقال له فأجب اه

وعيد وتصح من مفرد ولو لغير عذر وفي صلاته فضل مع الاثم ،
وتفضل الجماعة على صلاته بسبع وعشرين درجة ولا ينقص أجره مع
العذر ، وتسنى في مسجد وله فعلها في بيته وصحراء وفي مسجد أفضل ،
وتستحب لنساء اذا اجتمعن مفردات عن الرجال سواء كان إمامهن منهن
أولا ، وبإباح لمن حضور جماعة الرجال تعلات غير مطيبات باذن
أزواجهن^(١) ويكره حضورها لحساء وبإباح لغيره وكذا مجالس
الوعظ وتأتى تتمته قريبا ، وإن كان بطريقه الى المسجد مكر كغناء لم
يدع المسجد وينكره ويأتى - قال الشيخ ولو لم يمكنه الا بمشييه في
ملك غيره فعل - فإن كان البلد ثغرا وهو المخوف فالأفضل لأهله الاجتماع في
مسجد واحد ، والأفضل لغيرهم الصلاة في المسجد الذى لا تقام فيه
الجماعة الا بحضوره أو تقام بدونه لكن في قصده لغيره كسر قلب امامه
أو جماعته قاله جمع ، ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جماعة ، ثم
الأبعد ، وفضيلة أول الوقت أفضل من انتظار كثرة الجمع ، وتقدم الجماعة
مطلقا على أول الوقت ، ويحرم أن يؤم في مسجد قبل امامه الراتب الا
بأذنه لابعده ، ويتوجه الا لمن يعادى الامام^(٢) فإن فعل لم تصح في ظاهر

(١) اتعل على وزن الفرج يستعمل في معنيين متضادين أحدهما تطيب المرأة
بالطيب والثاني تغيير رائحتها لعدم الطيب ومن قبل المعنى الثاني ما اراده في كلامه عن
تخرج للجماعة

(٢) الامامة في المسجد بعد الامام الراتب لا تكون اثباتا عليه ولا تنميرا منه
الا لمن عاد لامام وباواه بذلك فانه اذن معتات . وقوله بعد فان فعل بطلت بمعنى اذا
أم قبل الامام . وقد أحد فيه بمعتقد المذهب . وهاك قول بالصحة مع الكراهة

كلامهم الا ان يتأخر لعذر أو لم يظـل حضوره أو ظن ولكن لا يكره ذلك أو صاق الوقت فيصلون ، وإن لم يعلم عذره وتأخر عن وقته المعتاد انتظر ورود رسول مع قرنه وعدم المشقة وسعة الوقت ، وإن بعد أو شق صلوا ، وإن صلى ثم أقيمت الصلاة وهو في المسجد أو جاء غير وقت نهى ولم يقصد الاعادة وأقيمت استحـب اعادتها الا المغرب^(١) والأولى فرضه كاعادتها منفردا . فلا يـوى الثانية فرضا بل ظهرا معادة متلا ، وإن نواها نفلا صح . وإن أقيمت وهو خارج المسجد فإن كان في وقت هـى لم يستحب له الدخول ، وإن دخل المسجد وقت هـى يقصد الاعادة ابـنى على فعل ماله سبب ، والمسبوق في المعادة يتمها ، فلو أدرك من رباعية ركعتين : قضى ما فاتته منها ولم يسلم معه نصا ، ولا تـكره اعادة الجماعة في غير مسجدى مكة والمدينة فقط ، وفيهما تـكره الالعذر^(٢) وإن قصد المساجد للاعادة كره ، وليس للامام اعتياد الصلاة مرتين وجعل الثانية عن فاتئة أو غيرها ، والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة ذكره الشيخ وفي واضح نـ عقيل لا يجوز فعل ظهريـن في يوم^(٣) ولذا أقيمت الصلاة التى يريد الصلاة مع امامها فلا صلاة إلا المكتوبة في المسجد أو غيره ولو بيته ، فإن فعل لم تعتقد ، فإن جهل الإقامة فكجهل وقت

(١) لم تستحب اعادة المغرب لأن المعادة تطوع والتطوع لا يكون بوتر

(٢) علوا كراهة الاعادة في مسجدى مكة والمدينة بأن اطلاق الحوار يحمل

الناس على التواتى والتخلف عن الامام الراتب مـهما

(٣) يعنى على أنها فرض معا لا اذا كانت احدهما ندرا أو قضاء كما هو بـلهى

نهي^(١) وإن أقيمت وهو فيها ولو خارج المسجد أتمها خفيفة ولو فاتته ركعة ولا يزيد على ركعتين، فإن كان شرع في الثالثة أتمها أربعا، فإن سلم من ثلاث جاز نصابهما إلا أن يخشى فوات ما تدركه الجماعة فيقطعها، قال جماعة وهيئيلة التكبيرة الأولى لا تحصل إلا بشهود تحریم الامام وتقدم في المشي إلى الصلاة.

فصل . ومن كبر قبل سلام الامام التسليمة الأولى أدرك الجماعة ولو لم يحل، ومن أدرك الركوع معه قبل رفع رأسه غير شاك في ادراكه راكعا أدرك الركعة ولو لم يدرك معه الطمأنينة إذا اطمأن هو وأحزأنه تكبيرة الاحرام عن تكبيرة الركوع نصابا وإنه بها أفضل، فإن نواهما بالتكبيرة لم تنعقد، وإن أدركه بعد الركوع لم يكن مدركا للركعة وعليه متابعتها قولاً وفعلًا. وإن رفع الامام رأسه قبل أحرامه من دخوله معه وعليه أن يأني بالتكبيرة في حال قيامه وينحط مسبوق بلا تكبير له ولو أدركه ساجدا ويقوم للقضاء بتكبير ولو لم تكن ثانيته، فإن قام قبل التسليمة الثانية بلا عذر يبيح المارقة لزمه العود ليقوم بعدها، فإن لم يرجع انقلبت نفلا، وإن أدركه في سجود سهو بعد السلام لم يدخل معه، فإن فعل لم تنعقد صلاته، وما أدرك مع الامام فهو آخر صلاته، فإن أدركه فيما بعد الركعة الأولى لم يستفتح ولم يستعذ: وما يقضيه، أو لها: يستفتح له ويتعوذ ويقرأ السورة، لكن لو أدرك من رابعة أو مغرب ركعة تشهد عقب قضاء.

(١) وقد سبق القول بالخوار لأن الأصل الإباحة حتى يعلم الأمر.

أخرى نصاً كالرواية الأخرى ، ويخير في الجهر في صلاة الجهر بعد مفارقة امامه وتقدم في صفة الصلاة ، ويتورك مع امامه كما يتورك فيما يقضيه ، ويكرر التشهد الأول نصاً حتى يسلم امامه ، فإن سلم قبل اتمامه قام ولم يتمه وتقدم . وإن فاتته الجماعة استحب أن يصلي في جماعة أخرى . فإن لم يجد استحب لبعضهم أن يصلي معه ، ولا يجب فعل قراءة على مأموم فيتحمل عنه امامه ثمانية أشياء : الفاتحة . وسجود السهو والسترة قدامه . والتشهد الأول إذا سبقه ركعة ، وسجود تلاوة أتى بها في الصلاة خلفه وفيما إذا سجد الإمام لتلاوة سجدة قرأها في صلاة سر فإن المأموم أن شألم يسجد وتقدم في الباب قبله . وقول سمع الله لمن حمده . وقول ملء السموات بعد التحميد . ودعاء القنوت ، وتسبحة قراءة الفاتحة في سكتات الإمام ولولتنفس ، ولا يصير تفريقها وفيما لا يجهر فيه أو لا يسمعه لبعده ، فإن لم يكن للإمام سكتات يتمكن فيها من القراءة كره له أن يقرأ نصاً ، ومع الفاتحة سورة في أولي ظهر وعصر ، فإن سمع قراءة الإمام كرهت له القراءة ، فلو سمع مهمته ولم يفهم ما يقول لم يقرأ ومواضع سكتاته ثلاثة : بعد تكبيرة الاحرام . وبعد فراغ القراءة . وفراغ الفاتحة ، وتستحب هنا سكتة بقدر الفاتحة ، ويقرأ أطرش أن لم يشغل من إلى جنبه ، ويستحب أن يستفتح ويستعيد فيما يجهر فيه الإمام إذا لم يسمعه

فصل : - الأولى أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد شروع

امامه من غير تخلف ، فلو سبق الإمام بالقراءة وركع الإمام تبعه

وقطعها بخلاف التشهد اذا سلم ، وان وافقه كره ولم تبطل ، وفي أقوالها ان كبر للاحرام معه أو قبل سامة لم تنعقد . وان سلم معه كره وصحت وقبلة عمدا بلا عذر تطل لاسهوا في عيده بعده والابطالت ، والأولى أن يسلم المأموم عقب فراغ الامام من التسليمتين ، فان سلم الأولى بعد سلام الامام الأولى والثانية بعد سلامه الثانية حاز لا ان سلم الثانية قبل سلام الامام الثانية حيث قلنا بوجوبها ، ولا يكره سقه ولا موافقته بقول غيرهما ، ويحرم سقه بشئ من أفعالها ، فان ركع أو سجد ومحوه قبل امامه عمدا حرم ، ولم تطل ان رفع لياتي به معه ويدركه فيه ، فان لم يفعل عمدا علما بطلت صلاته ، وان فعله جهلا أو سهوا ثم ذكره لم تطل وعليه ان يرفع لياتي به معه ، فان لم يفعل عمدا حتى أدركه امامه فيه بطلت وان سقه ركن فعلي بان ركع ورفع قبل ركوع امامه علما عامدا بطلت نصا ، وان كان جاهلا أو ناسيا بطلت تلك الركعة اذا لم يأت بما فات مع امامه ، وان سبقه بركنين بان ركع ورفع قبل ركوعه وهوى الى السجود قبل رفعه علما عامدا بطلت صلاته وصحت صلاة جاهل وناس وبطلت الركعة — قال جمع ما لم يأت بذلك مع امامه — ، وان تخلف عنه ركن بلا عذر فكالسبق به ، ولعذر يفعله ويلحقه وتصح الركعة والا فلا ، وان تخلف عنه بركة فاكثر لعذر من نوم أو غفلة ومحوه تابعه وقضى بعد سلام امامه جمعة أو غيرها كمسبوق ، وان تخلف ركنين بطلت ، ولعذر كنوم وسهو وزحام ان أمن هوات الركعة الثانية أتى بما تركه وتبعه وصحت ركعته والا تبعه ولغت ركعته والتي تليها عوضا . ولو زال عذر من أدرك

ركوع الاولى وقد رفع امامه من ركوع الثانية تابعه في السجود فتم له
ركعة ماضقة من ركعتي امامه يدرك بها الجمعة فيأتي بعدد ركعة وتم
جمعه . ويسن للامام تحميم الصلاة مع اتمامها اذا لم يؤثر ماء يوم
التطويل فان آثروا كلهم استح ، وأب ير تل القراءة والتسبيح
والشهادة قدر ما يرى ان من حلقه من يشغل لسانه قد أنى به ، وان يتمكن
في ركوعه وسجوده قدر ما يرى ان الكبير والصغير والتفيل قد أنى
عليه ، ويسن له اذا عرض في الصلاة عارض لبعض المأمومين يقتضي
خروجه ان يخفف كما اذا سمع نكاحاً صي ونحو ذلك ، وتكره سرعة
تمتع مأموماً فعل ما يسن ، ويسن تطويل قراءة الركعة الاولى أكثر
من الثانية ، فان عكس فصه يحزنه وينبغي الا يفعل ، وذلك في كل
صلاة الا في صلاة خوف في الوجه الثاني كما يأتي فالثانية أطول ، وفي
صلاة الجمعة اذا قرأ تسح والغاشية ، ولعل المراد لا أثر لتفاوت يسير ،
وان احس بداخل وهو في ركوع أو غيره ولو من ذوى الهيئات
وكانت الجماعة كثيرة كره انتظاره لأنه يبعد الا يكون فيهم من يشق عليه
وكذلك ان كانت الجماعة يسيرة والانتظار يشق عليهم أو على بعضهم
وان لم يكن كذلك استح انتظاره ، وان استأذنت امرأة الى
المسجد ليلاً أو نهاراً كره لزوج وسيد منعها اذا خرجت تلفة غير
مزينه ولا مطيبة الا ان يخشى فتنة أو ضرراً وكذا اب مع ابنته وله
منعها من الانفراد ، فان لم يكن اب فاولياؤها المحارم ويأتي في الحضائنة ،
وتنهي المرأة عن تطيبها لحضور مسجد أو غيره ، فان فعلت كره كراهة

التحريم ولا تبدى زينتها الا لمن في الآية — قال احمد ظفرها عورة فاذا خرجت فلا تبين شيئا ولا خفها فانه يصف القدم ، و احب الى ان تجعل لسكرها زرا عند يدها وصلاتها في بيتها افضل — والجن مكلفون ، يدخل كافرهم النار ومؤمنهم الجنة : قال الشيخ وراهم فيها وهم لا يروننا وليس مهم رسول

فصل : — الأولى بالامامة الاجود قراءة الا فقه ، ثم الاجود قراءة الفقيه ، ثم الاقرأ ، ثم الاكثر قرآنا الا فقه ، ثم الاكثر قرآنا الفقيه ، ثم القارىء الا فقه ، ثم القارىء الفقيه ، ثم القارىء العارف فقه صلاته ، ثم الا فقه ، ومن شرط تقديم الاقرأ أن يكون عالما فقه صلاته حافظا للعامة ، ولو كان احد الفقيهيين أ فقه أو أعلم باحكام الصلاة قدم ، ويقدم قارىء لا يعلم فقه صلاته على فقيه أ مئى ، ثم الاسن ، ثم الاشرف ، وهو من كان قرشيا فتقدم مهم ينو هاشم على من سواهم ، ثم الاقدم هجرة بسقه الى دار الاسلام مسلما ، ومثله السق بالاسلام ، ثم الاتقى ، والاورع ، ثم من يحناره الجيران المصلون أو كان أعمر للمسجد ، ثم قرعة ، فان تقدم المفضول جاز وكره ، واذا أذن الا فضل للمفضول لم يكره نصا ، ولا باس ان يؤم الرجل أباه بلاكراهة ، وصاحب البيت وامام المسجد ولو عدا : ولا تكرامامته بالاحرار : احق بامامة مسجده وبيته من الكل اذا كان بمن تصح امامته ، وان كان غيرهما فضل مهمما فيحرم تقديم غيرهما عليهما بدون اذن ، ولهما تقديم غيرهما ولا يكره بل يستحب ان كان افضل مهمما ، ويقدم عليهما ذو سلطان وهو الامام

الا-ظم، ثم نواه كالقاضي. وكل ذي سلطان أولى من نواه، وسيد في بيت عده أولى منه، وحرأولى من عد ومن مبعوض. ومكاتب مبعوض أولى من عبد، وحاضر وبصير وحصري ومتوضي. ومعير ومستاجر أولى من ضدهم، فإن قصر امام مسافر قصي المقيم كسبوق ولم تكره امامته اذ كالعكس، وإن أتم كرهت^(١) وإن تابعه المقيم صحت ولو كان الاعمى اصم صحت امامته وكرهت، ولا يصح امامة فاسق بفعل أو اعتقاد ولو كان مستورا ولو بمثله علم فسقه ابتداء أو لا فيعيد اذا علم، وتصح الجمعة والعيد بلا اعادة ان تعذرت خلف غيره، وإن خاف اذى صلى خلفه واعاد بها، وإن نوى مأموم الانفراد ووافقه في افعالها صح ولم يعد حتى ولو جماعة صلوا خلفه، وتصح امامة العدل اذا كان نائباً لفاسق كصلاة فاسق حاف عدل. وتصح الصلاة خلف امام لا يعرفه، والاستحباب خلف من يعرفه. والفاسق من أتى كبيرة او داوم على صغيرة وتأتى له تنمة في شروط من تقلل شهادته، ومن صح اعتقادهم في الاصل فلا ناس بصلاة بعضهم حلف بعض ولو اختلفوا في الفروع ويأتى قريباً، ومن صلى باجرة لم يصل خلفه. قاله ابن تيميم، فإن رفع اليه شيء،

(١) كره للمسافر أن يتم اذا كان اماماً للمقيم حرو حاش الخلاف. وحاصله ان بعض العلماء يرى أن ما راد على الر كعتين من المسافر تعل والكثير على انه متى كان ماويا للاتمام بكل صلاته فرص. فراءة لذلك الخلاف قيل بالكرهه هكذا يقول الكشاف وعدا أن الكراهة اعدول المسافر عن الترحص بالقصر اذ أن الاحتمال رخص مستحب وترك المستحب مكروه في مثل هذا

بغير شرط فلا بأس نصا ، ولا تصح خلف كافر ولو بدعة مكفرة ولو أسره ، ولو صلى خلف من يعلمه مسلما فقال بعد الصلاة هو كافر لم يؤثر في صلاة المأموم ، ولو قال من جهل حاله بعد سلامه من الصلاة هو كافر وإنما صلى تهزئا أعاد مأموم فقط كمر ظل كفره أو حدثه فإن بخلافه أو أنه حتى مشكل فإن رجلا ، ولو علم من إنسان حال ردة وحال اسلام وحال فاقة وحال جنون كره تقديمه ، فإن صلى خلفه ولم يعلم في أي الحالين هو أعاد ، وإن صلى خلف من يعلم أنه كافر فقال بعد الصلاة كنت اسلمت وفعلت ما يجب للصلاة فعليه الاعادة ، ولا سكران^(١) وإن سكر في أثناء الصلاة بطلت ، ولا خلف أحرس ولو بمثله نصا ، ولا خلف من به سلس بول ونحوه أو عاجز عن ركوع أو رفع منه كاحدب أو سجد أو قعود أو عن استقبال أو اجتناب نجاسة أو عن الأقوال الواجبة ونحوه من الأركان أو الشروط الابتملة ، ولا حلف عاجز عن القيام إلا امام الحي : وهو كل امام مسجد راتب : المرجوز والعلته ، ويصلون وراه ووراء الامام الاعظم جلوسا ، فإن صلوا قياما نصححت ، والا فضل له أن يستخلف اذا مرض والحالة هذه ، وإن ابتدأ بهم الصلاة قائما ثم اعتل فجلس اتموا حلقه قياما ولم يجز الجلوس نصا ، وإن ترك الامام ركنا أو واجبا أو شرطا عنده وحده أو عده وعند المأموم علما أعادا ، وإن كان عند المأموم وحده فلا ، ومن

(١) إنما قلنا بالاعادة في الصور المتقدمة لاعتقاد المأموم بطلان صلاة امامه

أو شك في صحتها ومراده بقوله ولا سكران أنه لا تصح الصلاة حله.

ترك ركنا أو شرطاً مختلفاً فيه بلا تأويل ولا تقليد^(١) وتصح خلف من خالف في فرع لم يفسق به ، ومن فعل ما يعتقد تحريمه في غير الصلاة مما اختلف فيه ككنكاح بلا ولي وشرب نبيذ ومحوه : فإن دوام عليه فسق ولم يصل خلفه ، وإن لم يداوم فقال الموفق هو من الصغائر ولا ناس بالصلاة خلفه ولا انكار في مسائل الاجتهاد ، ولا تصح امامة امرأة ولا خشي مشكل برجال ولا بخثائي ، فإن لم يعلم الا بعد الصلاة أعاد ، وتصح بنساء ويقفن خلفه ، وإن صلى خلف من يعلمه خشي لكن يجهل صلى اشكاه ثم بان بعد الصلاة رجلاً فعليه الاعادة ، وإن صلى خلفه وهو لا يعلم بان بعد الفراغ رجلاً فلا اعادة عليه ، ولا امامة يميز لبائع في فرض وتصح في نفل وبمثله . ولا امامة محدث ولا نجس يعلم ذلك . ولو جهله ماموم فقط . فإن جهله هو والمأمومون كلهم حتى قضوا الصلاة صحّت صلاة ماموم وحده الا في الجمعة اذا كانوا اربعين بالامام فاما لا تصح : وكذا لو كان احد المأمومين محدثاً فيها وتقدم حكم الصلاة بالنجاسة جاهلاً ولا امامة امي . نسبة الى الام . بقارى . ، والامى من لا يحسن الفاتحة او يدغم مها حرفاً لا يدغم وهو الارث او يلحن لحناً يحيل المعنى كفتح همزة اهدنا وضم تاء اعمت . وإن اتى به مع القدرة على اصلاحه لم تصح صلاته كما يأتى . وإن عجز عن اصلاحه قرأه في فرض القراءة ، وما زاد عنها تطل الصلاة بعمره . ويكفران اعتقد امامته ، وإن كان لجهل او نسيان أو آفة لم تبطل ولم تمنع امامته .

(١) يعنى وكذا بعيد من ترك ركنا الخ

وان أم امي وقارثا فان كانا عن يمينه او الامي فقط صحت صلاة
الامام والامي وبطلت صلاة القاري. وان كانا خلفه أو القاري. وحده عن
يمينه فسدت صلاة الكل. ولا يصح اقتداء العاخر عن الصف الاول من
الفاتحه بالعاجز عن الصف الأخير ولا بالعكس ، ولا اقتداء من يدل حرفا
مها بمن يدل حرفا غيره ، ومن لا يحسن الفاتحة ويحس غيرها من القرآن
بقدرها لا يصح أن يصلي خلف من لا يحسن شيئا من القرآن . وإذا
أقيمت الصلاة وهو في المسجد والامام ممن لا يصلح : فان شاء صلى
خلفه وأعاد وان شاء صلى ومعه جماعة أو وحده وواقفه في افعاله ولا
اعادة ، وان سق لسانه الى تعبير نظم القرآن مما هو منه على وجه يحيل معناه
كقوله ان المتقين في ضلال وسعر ونحوه لم تطل ولم يسجد له ، وحكم من
أبدل بها حرفا يحرف لا يبدل كالالتغ الذي يحل الرأ غينا ونحوه حكم من
لحن فيها لحنًا يحيل المعنى ، الاضاد المغضوب والضالين نظا . فتصح كثره
لان كلا منها من أطراف اللسان وبين الاسان ، وكذلك مخرج
الصوت واحد — قال الشيخ في شرح العمدة : وان قدر على اصلاح
ذلك لم تصح ، و تكره وتصح امامة كثيرة اللحن الذي لا يحيل المعنى . ومن
يصرع او تضحك رؤيته : ومن احتاف في صحة امامته . وأقلف واقطع يدين
أو احداهما : أو رحلي أو احداهما — قال ابن عتيل أو انف —
والفأفام الذي يكرر الماء والتمائم الذي يكرر التاء ، ولا من لا يصح بعض
الحروف ، وان يؤم اتى أحدية فأكثر لارحل معهن ، ولا ناس بذوات
محارمه ، ويكره أن يؤم وما أكثرهم يكرهه نصا بحق لخلل في دينه أو فضله .

فإن كرهه بعضهم لا يكرهه — قال الشيخ إذا كان بينهما معادات من جنس معادات أهل الأهواء والمذاهب لم ينغ أن يؤمهم لعدم الائتلاف — ولا يكره الائتام به لأن الكراهة في حقه ، وإن كرهوه لديه وسنته فلا كراهة في حقه ، ولا بأس بإمامة ولد زنا ولقيط ومنفى بلعان وحصى وحدي وأعراني إذا سلم دينهم وصلحوا لها . ويصح ائتمام من يؤدي الصلاة . ن يقضيها وعكسه وقاضي ظهر يوم بآخر ومتوضي متميم وماسح على حائل بعاسل ومتمل بمعترض ومن عدم الماء والتراب من تطهر باحدهما ولا معترض متمل إلا إذا صلى بهم في خوف صلاتين ولا يصح ائتمام من يصلي الطهر عن يصلي العصر أو غيرهما ولا عكسه

فصل . السنة وقوف المأمومين خلف الإمام إلا إمام العراة وإمامة النساء فوسط وحيث في الأولى واستحبابا في الثانية ، فإن وقفوا قدمه ولو باحرام لم تصح صلاتهم ، أو غير داخل الكعبة في نفل إذا تقابلا أو جعل ظهره إلى ظهر إمامه لا أن جعل ظهره إلى وجهه كتقدمه عليه ، وفيما إذا استدرك النصف حولها فلا بأس بتقديم المأموم إذا كان في الجهة المقابلة للإمام فقط وفي شدة الخوف إذا أمكن المتابعة ، وإن وقفوا معه عن يمينه أو من جانبيه صح . وإن كان المأموم واحدا وقف عن يمينه ، فإن بان عدم صحة مصافقته تصح ، فإن وقف خلفه أو عن يساره وصلى ركعة كاملة بطلت وإذا وقف عن يساره أحرم . أولا : سن للإمام أن يديره من ورائه إلى يمينه ولم تبطل تحريمته ، وإن كبر وحده خلفه ثم تقدم عن يمينه أو جاء آخر فوقف معه أو تقدم إلى الصف بين يديه أو كانا اثنين فكبر

احدهما وتوسوس الآخر ثم كبر قبل رفع الامام رأسه من الركوع
صحت صلاتهم ، فان وقف عن يمينه وأخر عن يساره أخرهما خلفه ، فان
شق أو لم يمكن تأخيرهما تقدم الامام . فان تأخر الايمن قبل احرام
الداخل ليصلي حلقه جاز كتفاوت احرام اثنين خلفه ، ثم ان بطلت
صلاة احدهما تقدم الآخر الى الصف أو الى يمين الامام أو جاء آخر
فوقف معه خلف الامام والا نوى المارقة . وان ادركهما جالسين
احرم ثم جلس عن يمين صاحبه أو عن يسار الامام ولا تأخر اذن
للمشقة ، والاعتبار في التقدم والمساواة بمؤخر قدم وهو العقب والالم
يضر كطول المأموم عن الامام لأنه لم يتقدم رأسه في السجود ، فلو
استويا في العقب وتقدمت اصابع المأموم لم يضر ، وان تقدم عقب
المأموم عقب الامام مع تأخر اصابعه لم تصح ، وكذا لو تأخر
عقب المأموم فان صلى قاعدا فالاعتبار بمحل القعود وهو الآلية لو مد
رجليه وقدمهما على الامام لم يضر . وان أم حتى وقف عن يمينه ، وان
أم رجل أو حتى امرأة وقفت حلقه ، فان وقفت عن يمينه أو عن
يساره فكرحل في ظاهر كلامهم ، ويكره لها الوقوف في صف
الرجال ، فان فعلت لم تطل صلاة من يليها ولا من خلفها ولا امامها ولا
صلاتها . وان أم رحلا وصليا استحب ان يقف الرجل عن يمينه والصبي
عن يساره أو رحلا امرأة وقف الرجل عن يمينه والمرأة خلفه ، ولا
بأس بقطع الصف عن يمينه أو حامه ، وكذا ان بعد الصف منه نسا
وأقربيه منه افضل وكذا توسطه ، وان انقطع عن يساره فقال ابن حامد

ان كان بعد مقام الثلاثة رجال بطلت صلاته . وان اجتمع انواع : سن
تقديم رجال احرار : ثم عبيد الافضل ثم الافضل ثم صبيان كذلك :
ثم حنثي : ثم نساء ، ويقدم من الجنائز الى الامام والى القبلة في قبر واحد
حيث جاز : رجل حر : ثم عبد بالغ : ثم صبي كذلك ثم حنثي : ثم امرأة
حرة : ثم أمة وتأتى تمتته . ومن لم يقف معه الا امرأة أو كافر أو
مجنون أو حنثي أو محدث أو نجس يعلم مصافاة ذلك فقد . وكذا صبي
في فرض وامرأة مع نساء . وان لم يعلم المحدث حدث نفسه فيها ولا
عليه مصافاة فليس نقد^(١) . ومن وقف معه متفل أو من لا يصح ان يؤمه
كالأمي والاحرس والعاهز وناقص الطهارة والفاسق وبحوه فصلاتهما
صحيفة . ومن جاء فوجد فرحة أو وجده غير مرصوص دخل فيه ، فان
متى الى الفرحة عرضا بين يدي بعض المأمومين كره ، فان لم يجد وقف
عن يمين الامام ان أمكنه ، فان لم يمكنه فله أن يئنه بكلام أو بنحنة
أو أشار من يقوم معه ويتبعه ويكره بحذبه نضا . ولو كان عبده أو ابنه ،
فان صلى فذا ركعة ولو امرأة حلفت امرأة أو عن يساره ولو جماعة مع خلوي يمينه
لم تصح . ولو كان حلقه صف من كبر ثم دخل في الصف طمعا في ادراك
الركعة أو وقف معه آخر قبل الركوع فلا بأس . وان ركع فذا ثم دخل في
الصف أو وقف معه آخر قبل رفع الامام صحت ، وكذا ان رفع الامام
وأم يسجد ، لا ان سجد . وان فعله لغير عذر لا يخاف فوت الركعة لم
يصح . ولو زح في الركعة الثانية من الجمعة فاخرج من الصف وبقي فذا

(١) معنى هذه - المعطوفة - عدم مصافاة المحدث فصلاته صحيفة ومن ذلك يظهر

ان كل هذه مصافاة حاله من تصدير المفعول أو تمييز محمول عنه وهو أطم

فإنه ينوي مفارقة الإمام ويتمها جمعة ، وإن أقام على متابعة إمامه ويتمها معه فذا صحت جمعته

فصل : إذا كان المأموم يرى الإمام أو من وراءه ، وكان في المسجد صحت ولولم تتصل الصفوف عرفا ، وكذا إن لم ير أحدهما إن سمع التكبير . والأفلا ، وإن كانا خارجين عنه أو المأموم وحده وأمكن الاقتداء صحت إن رأى أحدهما ولو بما لا يمكن الاستطراق منه كشاك ومحوه ، وإن لم ير أحدهما والحالة هذه لم يصح ولو سمع التكبير ، وتكفي الرؤية في بعض الصلاة ، وسواء في ذلك الجمعه وغيرها ، ولا يشترط اتصال الصفوف أيضا إذا حصلت الرؤية المعتبرة وأمكن الاقتداء ولو حاوز ثلاثمائة ذراع ، وإن كان بينهما هر تجرى فيه السس أو طريق ولم تتصل فيه الصفوف عرفا إن صحت فيه أو اتصلت فيه وقلنا لا تصح فيه أو انقطعت فيه مطلقا لم تصح ، ومثله في ذلك من بسينة وإمامه في أخرى غير مقرونة بها في غير شدة خوف . ويكره أن يكون الإمام أعلى من المأموم كثيرا وهو ذراع فأكثر ، ولا بأش يسير كدرجة مسير ونحوها ، ولا بأش بعلو مأموم ولو كثيرا أيضا ، ويباح اتخاذ المحراب نصا ، ويكره للإمام الصلاة فيا إذا كان يجمع المأموم مشاهدته إلا من حاجة كضيق المسجد ، لا سجوده فيه ، ويقف الإمام عن بين المحراب إذا كان المسجد واسعا نصا ، ويكره تطوعه في موضع المكتوبة بعدها بلا حاجة ^(١) وترك مأموم له أولى . وتكره إطالة القعود للإمام بعد الصلاة

(١) لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يصلي الإمام في مقامه الذي صلى فيه

لضيق المسجد مستقبل القبلة ان لم يكن نساء ولا حاجة . فان أطل انصرف
ماموم اذن . والا استحب له الا يصرف قبله ، ويستحب للنساء قيامهن
عقب سلام الامام ، وثبوت الرجال قليلا وتقدم في صفة الصلاة .
ويكره اتخاذ غير الامام مكانا بالمسجد لا يصلي فرضه الا فيه ولا
باس به في العمل ، ويكره للمؤمنين الوقوف بين السواري اذا
قطعت صفوفهم عرفا بلا حاجة ولا يكره للامام ^(١) ولو امت امرأة
امرأة واحدة أو أكثر لم يصح وقوف امرأة واحدة منهن خلفها مفردة
وتقدم ، ومن الأدب وضع الامام نعله عن يساره . وماموم بين يديه
ثلاثا يؤذى غيره .

فصل . ويعذر في ترك الجمعة والجماعة مريض ، وخائف حدوثه
أو زيادته أو تباطؤه ، فان لم يتضرر باتيانہ راكبا أو محمولا أو تبرع
احد به لزمته الجمعة دون الجماعة ان لم يكن في المسجد ، ومن هو ممنوع من
فعلها كالمحوس ومن يدايع الاخشين ، او احدهما أو بحضرة طعام يحتاج اليه
وله الشئ ، او خائف من ضياع ماله كغلة في يادها ^(٢) ودواب
انعام لا حافظ لها غيره وبحوه ، او تلفه كخبز في تنور وطبيع على نار
وبحوه ، او فواته كالضائع يدل به في مكان كمن صاع له كيس ، او ابق له

المكتونة حتى يتحى عنه وأيضا ليعاير الامام ليس موقعه في الامامة وفي غيرها فلا
يتطره من لم يصل

(١) 'سوارى جمع سارية وهي عمود المسجد أو غيره

(٢) "يادر جمع يدر وهو اسم المعروف لذيها الحزن

عبد وهو يرجو وجوده أو قدم به من سهر ان لم يقف لأخذه ضاع .
 — لكن قال المجد : الأفضل ترك ما يرجو وجوده ويصلي الجمعة والجماعة —
 أو ضرر فيه أو في معيشة يحتاجها أو اطلق الماء على زرعه أو بستانه
 يخاف ان تتركه فسادا وكان مستحفظا على شيء يخاف عليه ان ذهب
 وتركه كما طور بستان ونحوه ^(١) أو كان عريانا ولم يجد سترة أو لم
 يجد الا مايستر عورته فقط ونحوه ، أو كان عريانا ولم يجد سترة أو لم
 يجد الا مايستر عورته فقط ونحوه في غير جماعة عراه ، أو خائف
 موت رفيقه أو قريبه ولا يحضره . أو لتريضهما ان يكن عنده من يقوم
 مقامه ، أو خائف على حريمه أو نفسه من ضرر أو سلطان ظالم أو
 سعي أولص أو ملازمة غريم أو حبسه بحق لا وفاء له ^(٢) أو فوات رفيقه
 مسافر سفرا مباحا منشأ أو مستديما أو غلبه نغاس يخاف معفوتهما في
 الوقت أو مع الامام ، والصبر والتجلد على دفع النغاس ويصلي معهم
 افضل ، أو تطويل امام أو من عليه قود ان رجا العفو ، ومثله حد
 قذف ، ومن عليه حد لله فلا يعذر به ، أو متاذ بمطر أو وحل أو ثلج
 أو جليد أو ريح باردة في ليلة مظلمة ولولم تكن الريح شديدة والزلزلة
 عذر — قاله ابو المعالي ، قال ابن عقيل ومن له عروس تجلي عليه —

(١) الباطور . حارس البستان

(٢) المحر عن وفاء الحق عدريوح الطرة والحس عليه ظلم والحالة هذه
 ولذلك كان من الاعذار المسقطه للآثم عن تحلف عهبا

والمنكر في طريقه ليس عنرا ايضا ولا العمی مع قدرته ، فان عجز
فتبرع قائد لزمه ، ولا الجهل بالطريق ان وجد من يهديه ويكره حضور
مسجد « ولو خلا المسجد من آدمي لتأذى الملائكة : والمراد حضور
الجماعة حتى ولو في غير مسجد او غير صلاة ، لمن اكل ثوما او بصلا أو
فجلا ونحوه حتى يذهب ريحه ، وكذا جزاء له رائحة منتنة ومن له صان
وكذا من به برص أو جذام يتأذى به

باب صلاة اهل الأعذار

يجب ان يصلي مريض قائما اجماعا في فرض ولو لم يقدر الا كصفة ركوع
الصحيح ^(١) ولو اعتمد على شيء أو مستندا الى حائط ولو باجرة ان قدر
عليها سوى ما تقدم ^(٢) فان لم يستطع أو شق عليه مشقة شديدة لضرر من زيادة
مرض أو تاخر برء ونحوه حيث جاز ترك القيام فقاعدا متربعا دببا ، وكيف
قعد جاز ويثني رجله في ركوع وسجود كتفل ، فان لم يستطع أو شق
عليه ولو بتعديه بضرب ساقه ونحوه كتعديها بضرب بطنها حتى نفست كما
سبق فعلى جنب والايمن أفضل ^(٣) ويصح على ظهره ورجلاه الى القبلة

(١) معنى قوله . ولو لم يقدر الا كصفة ركوع الخ ان القيام واجب ولو لم يمكن
الا على صفة الركوع كما هو واجب على الصحيح

(٢) يشر بقوله سوى ما تقدم الى ما ذكره عد الكلام على القيام مما يجوز
من الصلاة للقاعد

(٣) يريد بقوله ولو بتعديه أن الحر عن القيام يكون عنرا ولو كان العاجز
هو المتسبب به بضرب ساقه أو بضرب الحامل بطنها حتى تحيض

مع المقدرة على جنبه مع الكراهة ، فان تعذر تعين الظهر ، ويلزمه الأيما
بركوعه وسجوده برأسه ما أمكنه ، ويكون سجوده اخفض من ركوعه ،
فان عجز أو ما بطرفه ونوى بقلبه : كاسير عاجز لحوفه ، ويأتى ، فان عجز
فقلبه مستحضرا القول والفعل ، ولا تسقط الصلاة حينئذ مادام عقله
ثابتا - قال ابن عقيل : الاحدب يحدد للركوع نية لكونه لا يقدر عليه
كرياض لا يطبق الحركة يحدد لكل فعل وركن قصدا (كفلك في
العربية للواحد والجمع بالنية) ^(١) وان سجدا ما أمكنه بحيث لا يمكنه
الانحطاط أكثر منه على شيء رفعه كره واجزا ، ولا باس بسجوده على
وسادة ومحوها ولا يلزمه ، فان قدر على القيام أو التعود ونحوه بما عجز
عنه من كل ركن أو واجب في أثناء الصلاة انتقل اليه وأتمها ، لكن
ان كان لم يقرأ قام فقرا ، وان كان قد قرأ قام وركع بلا قراءة
وينبى على إيما ، وينبى عاجز فيها ، ولو طرأ عجز قائم الفاتحة في انحطاطه
أجزأ : لا من يرى قائما في ارتفاعه ، ومن قدر على القيام وعجز عن
الركوع والسجود أو ما بالركوع قائما وبالسجود قاعدا ، ولو قدر
على القيام منفردا وفي جماعة جالسا لزمه القيام - قدمه ابو المعالى قال
في الانصاف : قلت وهو الصواب ، لان القيام ركن لاتصح الصلاة
الابه مع القدرة ، وهذا قادر ، والجماعة واجبة تصح الصلاة بدونها وقدم

(١) الاحدب هو نفوس الظهر ولما كان رداء لا يتم من اعتداله سبب
ذلك اعتبرت منه نية للركوع ونية للسجود حتى تتم أعمال الصلاة من بعضها قدر
ما يمكن ومثل المصنف لما ياء عن غيره بالنية مثال العوى هو لفظ فلك الخ

في التنفيع أنه بخير — ولو قال: ان أفطرت في رمضان قدرت على الصلاة قائما وان صمت صليت قاعدا ، أو قال: ان صليت قائما لحقني سلس البول أو امتعت على القراءة ، وان صليت قاعدا امتنع السلس ، فقال ابو المعالي: يصلي قاعدا فيهما ، وان قدر أن يسجد على صدغيه لم يلزمه وإذا قال طيب مسلم ثمة حاذق فطن لمريض: ان صليت مستلقيا أمكن مداواتك: فله ذلك ولو مع قدرته على القيام ، ويكفى من الطيب غلبة الظن ، ونصره يفطر بقول واحد أن الصوم بما يمكن العلة ، وتصح صلاة فرض على راحلة ، واقفة ، أو سائرة ، خشية تاذ يوحل أو مطر وبحوه وعليه الاستقبال وما يقدر عليه ، وفي شدة خوف كما يأتي ، فان قدر على النزول ولا ضرر لزمه ، والقيام ، والركوع أو ما بالسجود ، ولا تصح عليها لمريض: لكن ان خاف هو أو غيره بنزوله انقطاعا عن رفقته ، أو عجزا عن ركعه صلى عليها كخائف بنزوله على نفسه من عدو وبحوه ، ومن أتى بالماثور من كل ركن وبحوه للصلاة وصلى عليها بلا عذر ، أو في سفينة ونحوها ولو جماعة: من أمكنه الخروج منها واقفة أو سائرة نحت^(١) ، ولا تصح فيها من قاعد مع القدرة على القيام ، وكذا عجلة ومحنة ونحوهما ، ومن كان في ماء وطين أو ماء: كصلوب ومربوط ، والغريق يسجد على متن الماء.

فصل: — في القصر ، من ابتدأ سفرا واحبا ، أو مستحبا:

كسفر الحج والجهاد والهجرة والعمرة ، ولزيارة الاخوان وعيادة المرضى — وزيارة احد المسجدين والوالدين ، أو مباحا ولو لنزهة أو فرجة ، أو

(١) قوله: من أمكنه ، فاعل فعل مقدر هو معلق قوله في سعية وتقدير ذلك

الفعل: أو صلى في سعية من أمكنه الحج

تاجرا ولو مكثرا في الدنيا، او مكرها : كاسير ، أو زان مغرب ، أو قاطع
 مشرد ولو محرما مع مغربة ، يبلغ سفره ذهابا ستة عشر فرسخا تقريبا
 برا او بحرا ، وهي يومان قاصدان في زمن معتدل ، بسير الأثقال وديب
 الأقدام ، أربعة رد ، والبريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة امبال
 هاشمية ، وبامبال بنى أمية ميلان ونصف ، والميل اثنا عشر الف قدم :
 ستة آلاف ذراع ، والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضة معتدلة : كل
 اصبع ست حبات شعير بطون بعضها الى بعض ، عرض كل شعيرة ست
 شعرات برزون — فله قصر الرابعة خاصة الى ركعتين ، اجماعا ، وكذا
 الفطر ، ولو قطعها في ساعة واحدة ، ومتى صار الاسير يلبدهم . أتم نسا
 وامرأة وعبد وجندى تبع لزوج وسيد وأمير في نيته وسفره ، وان كان
 العبد لشريكين ترجح إقامة أحدهما ، ولا يترخص في سفر معصية
 بقصر ، ولا فطر ، ولا اكل ميتة نسا ، فان خاف على نفسه ان لم يأكل كل قليل
 له : تب رطل ، ولا في سفر مكروه للهى عنه ، ويترخص ان قصد مشهدا
 او قصد مسجدا ولو غير المساجد الثلاثة . او قصد قبر نبي او غيره ،
 او عصى في سفره الجائز : كأن شرب فيه مسكرا ونحوه . ويشترط قصد
 موضع معين ولا ، فلا قصر لهائم وتائه وسائح لا يقصد مكانا معينا .
 والسياحة لغير موضع معين مكروهة ، والسياحة المذكورة في القرآن
 غير هذه ، ويقصر من المباح اكثر قصده : كمن قصد معصية ومباحا
 او تاب في اثائته وفد بقى مسافة قصر ، لا اذا استويا أو كان الحظر
 اكثر . ولو انتقل من سفره المباح الى محرم امتنع القصر ، ولو قام من
 له القصر الى ثلاثة عمدا أنهم . وان سلم من ثلاث عمدا بطلت ، وان قام

سهوا قطع ، فلو نوى الاتمام أتم ، وأتى بما بقى سوى ما سها عنه فإنه يلغو ولو كان الساهى اماما بمسافر تابعه إلا أن يعلم سهوه فيسبح به : فإن رجع والا فارقه مأموم ، وتبطل صلاته بمتابعته ، اذا فارق خيام قومه او بيوت قريته العامرة : سواء كانت داخل السور أو خارجه ، بما يقع عليه اسم المفارقة بوع من البعد عرفا ، لا الخراب ان لم يله عامر ، فان وليه اعتبر مفارقة الجميع : كما لو جعل مزارع وبساتين يسكنه أهله ، ولو فى فصل التزهة ، ولو رزوا المكان لقصد الاجتماع ثم بعد اجتماعهم ينشئون السفر من ذلك المكان فلهم القصر قبل مفارقتها فى ظاهر كلامهم ، خلافا لآبى المعالى . ويعتبر فى سكان قصور وبساتين ومخوم مفارقة ما نسبوا اليه عرفا ، والا يرجع الى وطئه ولا ينويه قريبا ، فان رجع لم يترخص حتى يفارقه ثانيا ، ولو لم ينو الرجوع لكن بداله لحاجة لم يترخص فى رجوعه بعد نية عوده حتى يفارقه أيضا : الا أن يكون رجوعه سفرا طويلا والمعتبر نية المسافة لا وجود حقيقتها ، فمن بوى ذلك قصر ، ولو رجع قبل استكمال المسافة لم يلزمه إعادة ما قصر نصا ، وان رجع ثم بداله العود الى السفر لم يقصر حتى يفارق مكانه ، فان شك فى قدر المسافة او لم يعلم قدر سفره : كمن خرج فى طلب آبق أو ضال ناويا أن يعود به اين وجده لم يقصر حتى يجاوز المسافة ، ويقصر من له قصد صحيح وان لم تلزمه الصلاة كخائض وكافر ومجنون وصبي - تطهر ، ويسلم ، ويفيق ، ويبلغ ، ولو بقى دون مسافة قصر . ولو مر بوطنه او ببلده فيه امرأة او تزوج فيه أتم ، وأهل مكة ومن حولهم اذا ذهبوا الى عرفة ومزدلفة ومنى فليس

لم قصر ولا جمع ، فهم في المسافة كغيرهم ، لكن قال احمد فيمن كان مقبياً بمكة ثم خرج الى الحج وهو يريد ان يرجع الى مكة فلا يقيم بها : فهذا يصلي ركعتين بعرفة ، لانه حين خرج من مكة أنشأ السفر الى بلده والقصر رخصة ، وهو افضل من الاتمام نصاً ، وان أتم جاز ولم يكره . وان احرم مقبياً في حضر ، او دخل عليه وقت صلاة فيه ثم سافر ، أو احرم بها في سفر ثم أقام كراكب سفينة ، أو ذكر صلاة حضر في سفر ، او عكسه ، او اتم بمقيم او بمن يلزمه الاتمام ، او بمن يشك فيه ، او بمن يغلب على ظنه انه مقيم ولو بان مسافراً ، او بصلاة يلزمه اتمامها ففسدت واعادها : كمن يقتدى بمقيم فيحدث ، او لم ينو القصر عند دخوله الصلاة او شك في الصلاة هل نوى القصر أم لا ، ولو ذكر بعد ذلك انه كان نواه ، او تعد ترك صلاة او بعضها في سفر حتى خرج وقتها ، او عزم في صلاته على ما يلزمه به الاتمام من الاقامة وسفر المعصية ، أو تاب منه فيها — لزمه أن يتم ، وان نوى مسافر القصر حيث يحرم عالماً : كمن نواه خلف مقيم عالماً ، او قصر معتقداً تحريم القصر — لم تعتد كنية مقيم القصر ، ونية مسافر وعد الظهر خلف امام الجمعة نصاً ، ولو اتم من له القصر جاهلاً حدث نفسه بمقيم ثم علم حدث نفسه فله القصر

فصل : — تشترط نية القصر ، والعلم بها عند الاحرام ، وان امامه إذن مسافر ، ولو بامارة وعلامة كهيئة لباس : لأن امامه نوى القصر عملاً بالظن ، فلو قال : ان اتم أتممت ، وان قصر قصرت لم يضر ، وان صلى مقيم ومسافر خلف مسافر أتم المقيم إذا سلم امامه ، ويسن أن

يقول الامام للمقيمين: أتموا فأناسفر، ولو قصر الصلاتين في وقت أو لاهما ثم قدم قبل دخول وقت الثانية اجزأه، ولو نوى القصر ثم رخصه ونوى في الصلاة الاتمام أتم، ولو نوى القصر ثم أتم سهواً فقصه الركعتان والزيادة سهو يسجد لها ندباً، ومن لم يطريقان: بعيد وقريب، فسلك البعيد ليقصر الصلاة فيه، أو لغير ذلك، أو ذكر صلاة سفر فيه، أو في سفر آخر، ولم يذكرها في الحضر - قصر، ولو نوى إقامة مطلقة في بلد، ولو البلد الذي يقصده بدار حرب، أو اسلام، أو في بادية لا يقام بها، أو كانت لا تقام فيها الصلاة، أو أكثر من عشرين صلاة، أو شك في نيته هل نوى ما يمنع القصر أم لا أتم، والاقصر، ويوم الدخول ويوم الخروج يحسبان من المدة، وإن أقام لقضاء حاجة بلانية إقامة تقطع حكم السفر ولا يعلم قضاء الحاجة قل المدة، ولو ظننا أو حس ظلمنا، أو حبسه، أو طرأ مرض ونحوه - قصر أبداً، فإن علم أنها لا تنقضي في أربعة أيام لزمه الاتمام، ومن رجع إلى بلد أقام به ما يمنع القصر قصر حتى فيه نصاً وإن عزم على إقامة طويلة في رستاق ينتقل فيه من قرية إلى قرية لا يجمع على الإقامة بواحدة منها مدة تبطل حكم السفر قصر، وإن نوى إقامة بشرط كأن يقول: إن لقيت فلاناً في هذا البلد أقمت فيه وإلا فلا: فإن لم يلقه فله حكم السفر، وإن لقيه به صار مقيماً، إن لم يكن فسخ نيته الأولى قبل لقائه، أو حال لقائه، وإن فسح النية بعد لقائه فهو كمسافر نوى الإقامة المانعة من القصر ثم بداله السفر قبل تمامها فليس له أن يتصر في موضع إقامته حتى يشرع في السفر، والملاح الذي معه أهله في

السفينة — اولا اهل له وليس له نية الإقامة ببلد، لا يترخص، فان كان له اهل وليسوا معه ترخص، ومثله مكار، وراع، وفيج — وهو رسول السلطان — ويريد، ونحوهم، نصا وعرب البدو الذين حيث وجدوا المرعى رعوه يصلون تماما لأنهم مقيمون في أوطانهم، فان كان لهم سفر من المصيف الى المشتى، ومن المشتى الى المصيف: كما للترك فانهم يقصرون في مدة هذا السفر، وكل من جاز له القصر جاز له الجمع والفطر، ولا عكس، لأن المريض ونحوه لا مشقة عليه في الصلاة، وقد ينوى المسافر مسيرة يومين ويقطعها من الفجر الى الزوال مثلا فيفطر وان لم يقصر، قال الاصحاب: الاحكام المتعلقة بالسفر الطويل اربعة: القصر والجمع، والمسح ثلاثا، والفطر

فصل: — في الجمع: وليس بمستحب، بل تركه افضل، غير جمعي عرفه ومزدلفة: يجوز بين الظهر والعصر والعشاءين في وقت احدهما لمسافر يقصر، فلا يجمع من لا يقصر: ككي ونحوه بعرفة ومزدلفة ولمريض يلحقه بتركه مشقة وضعف، ولمرضع لمشقة كثرة الجاسة، ولعاجز عن الطهارة او التيمم لكل صلاة، او عن معرفة الوقت كاعشى او ما اليه احد، والمستحاضة ونحوها، ولمن له شغل او عذر يبيع ترك الجمعة والجماعة، واستثنى جمع العاس، وفعل الجمع في المسجد جماعة اولى من ان يصلوا في بيوتهم، بل ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة مخالفة للسنة، اذ السنة ان تصلي الصلوات الخمس في المساجد جماعة وذلك اولى من الصلاة في البيوت مفرقة باتفاق الائمة الذين يجوزون الجمع:

كذلك والشافعي واحد قاله الشيخ ، ويجوز بين العشامين لا الظهرين لمطربيل الثياب — زاد جمع أو النعل أو البدن — وتوجد معه مشقة لا الطل ، والثلج وبرد وجليد ووحل وريح شديدة باردة ، حتى لم يصل في بيته أو في مسجد طريقه تحت ساباط ، ولمقيم في المسجد ونحوه ولو لم ينله إلا يسير ، وفعل الارقق به من تأخير وتقديم أفضل بكل حال ، سوى جمعي عرفه ومزدلفة فيقدم في عرفة ، ويؤخر في مزدلفة ، فإن استويا فالأخير أفضل ، سوى جمع عرفة

ويشترط للجمع في وقت الأولى ثلاثة شروط : نية الجمع عند إحرامها وتقديمها على الثانية في الجمعين ، والترتيب بينهما كالترتيب في الفوائت يسقط بالنسيان : والموالة ، فلا يهرق بينهما إلا بقدر إقامة ووضوء خفيف ، ولا يضر كلام يسير لا يزيد على ذلك من تكبير عيد أو غيره ولو غير ذكر ، فإن صلى السنة الراتبة أو غيرها بينهما : لا سجود السهو بطل الجمع : وإن يكون العذر موجودا عند افتتاح الصلاتين وسلام الأولى ، فلو أحرم بالأولى مع وجود مطر ثم انقطع ولم يعد : فإن حصل وحل والابطل الجمع ، وإن شرع في الجمع مسافر لأجل السفر فزال سفره ، ووجد وحل ، أو مرض ، أو مطر بطل الجمع ، ولا يشترط دوام العذر إلى فراغ الثانية في جمع مطر ونحوه ، بخلاف غيره كسفر ومرض فلو انقطع السفر في الأولى بنية إقامة ونحوها بطل الجمع والقصر كما تقدم ويتمها وتصح ، وإن انقطع في الثانية بطلا أيضا ، ويتمها نقلا ، ومريض كسافر فيها إذا برى في الأولى أو الثانية

وان جمع في وقت الثالثة : كفاه نية الجمع في وقت الاولى ما لم يضق عن فعلها ، فان ضاق لم يصح الجمع وأتم بالتأخير : واستمرار العذر الى دخول وقت الثانية ، ولا أثر لزواله بعد ذلك ، ولا تشترط الموالاة ، فلا بأس بالتطوع بينهما نصا ، ولا يشترط في الجمع اتحاد امام ولا مأموم ، فلو صلى الاولى وحده ، ثم الثانية إماما أو مأموما ، أو صلى امام الاولى وإمام الثانية ، أو صلى مع الامام مأموم الاولى ، وآخر الثانية ، أو نوى الجمع خلف من لا يجمع ، أو ممن لا يجمع — صح

فصل : — في صلاة الخوف وتأثيره في تغيير هيئات الصلاة وصفاتها ، لا في تغيير عدد ركعاتها

ويشترط فيها ان يكون القتال مباحا : كقتال الكفار والغاة والمحاربين ، قال الامام احمد : صححت عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة اوجه أو سبعة ، كلها جائزة ، فمن ذلك اذا كان العدو في جهة القبلة وخيف هجومه صلى بهم صلاة عسكان : فيصفهم خلفه صفين فاكثر حضرا كان أو سفرا ، وصلى بهم جميعا الى ان يسجد ويسجد معه الصف الذي يليه ، ويحرس الآخر حتى يقوم الامام الى الثانية ، ويسجد ويلحقه ثم الاولى تاخر الصف المقدم ، وتقدم المؤخر ، فاذا سجد في الثانية سجد معه الصف الذي يليه — وهو الذي حرس اولا — وحرس الآخر حتى يجلس للتشهد ، فيسجد ويلحقه فيتشهد ، ويسلم بهم

ويشترط فيها الا يخافوا كينا ولا يخفى بعضهم عن المسلمين ، وان حرس كل صف مكانه من غير تقدم أو تاخر . او جعله صفا واحدا

وحرص بعضه وسجد الباقيون ، او حرص الاول في الاولى والثاني في الثانية فلا بأس ، ولا يجوز ان يحرص صف واحد في الركعتين

الثاني اذا كان العدو في غير جهة القبلة ، او في جهتها ولم يروهم او رأوهم وأحبوا فعلها ، كذلك ، صلى بهم صلاة ذات الرقاع : فيقسمهم طائفتين تكفي كل طائفة العدو ، ولا يشترط في الطائفة عدد ، فان فرط في ذلك او ما فيه حظ لائمه ، ويكون صغيرة لا يقدح في الصلاة ان قاربها ، وان تعم ذلك فسق ، وان لم يتكرر : فالمودع والوصى والأمين اذا فرط في الحفظ — طائفة تحرص ، وطائفة يصلي بهاركة ، تنوى مفارقتها اذا استتم قائما ، ولا يجوز قبله ، وتنوى المفارقة وجوبا لأن من ترك المتابعة ولم ينو المفارقة تبطل صلاته ، وأتمت لانفسها أخرى بالحمد وسورة ثم تشهدت وسلمت ومضت تحرص ، وتسجد لسهو إمامها قبل المفارقة بعد فراغها ، وهي بعد الممارسة منفردة : فقد فارقتها حسا وحكما ، وثبت قائما : يطيل قراءته حتى تحضر الأخرى فتصلي معه الثانية ، يقرأ اذا جاؤا بالفاتحة وسورة ان لم يكن قرأ ، فان كان قرأ قرأ بعده بقدرهما ، ولا يؤخر القراءة الى مجيئها استحبابا ، ويكفي ادراكها لركوعها ، ويكون الامام ترك المستحب ، وفي الفصول : فعل مكروها — يعني حيث لم يقرأ شيئا بعد دخولها معه اما ادركته ركعا — فاذا جلس للتشهد أتمت لانفسها أخرى ، وتفارقه حسا لاحكام : فلا تنوى مفارقتها ، تسجد معه لسهوه لا لسهوهم ، ويكرر الامام التشهد ، فاذا تشهدت سلم بهم لانها مؤتمة به حكما ، وان كانت الصلاة معربا صلى بالاولى ركعتين ، وبالثانية ركعة ،

ولا تشهد معه عقها ، ويصح عكسها نصا وان كانت رباعية غير مقصورة صلى بكل طائفة ركعتين ، ولو صلى بطائفة ركعة وبالأخرى ثلاثا صح ، وتفارقه الاولى في المغرب والرباعية عند فراغ التشهد ، وينتظر الامام الطائفة الثانية جالسا يكرر التشهد : فاذا أتت قام ، فاذا جلس للتشهد الاخير تشهدت معه التشهد الاول كالمسبوق ، ثم قامت وهو جالس فاستفتحت وانمت صلاحها ، فاذا تشهد سلم بهم ، وتم الاولى بالحمد لله في كل ركعة والأخرى تم بالحمد لله وسورة ، وان فرقهم أربعا فصلى بكل طائفة ركعة صحت صلاة الاولين وبطلت صلاة الامام والاخرين ان علمتا بطلان صلاته ، فان جهلناه والامام صحت كحدثه

والثالث أن يصلى بطائفة ركعة ثم تمضى الى العدو ، ثم بالثانية ركعة ثم تمضى ، ويسلم وحده ، ثم تاتى الاولى فتتم صلاتها بقراءة ، ثم تاتى الاخرى فتتم صلاتها بقراءة ، وهذه الصفة ليست مختارة ، ولو قضت الثانية ركعتها وقت مفارقة امامها وسلبت ومضت وأتت الاولى فانمت صح ، وهو الوجه الثانى وهو المختار

الرابع : ان يصلى بكل طائفة صلاة ويسلم بها

الخامس : ان يصلى الرباعية المقصورة تامة وتصلى معه كل طائفة ركعتين بلا قضاء ، فتكون له تامة ولهم مقصورة ، ولو قصر الجائز قصرها وصلى بكل طائفة ركعة بلا قضاء فنع الاكثر صحة هذه الصفة وهو السادس

وتصلى الجمعة في الخوف حضرا : بشرط كون كل طائفة أربعين فاكثر

فيصلي بطائفة ركعة بعد حضورها الخطبة ، فان أحرم بالتي لم تحضرها لم تصح حتى يخطب لها ، وتقضى كل طائفة ركعة بلا جهر ، ويصلي استسقاء ضرورة : فالمكتوبة ، والكسوف ، والعيد آكد منه ، فيصلحها ويستحب له حمل سلاح في الصلاة يدفع به عن نفسه . ولا يثقله : كسيف وسكين ، ونحوهما ، ما لم يمنعها اكالمها : كمغفر سانخ على الوجه : وهو زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، يلبس تحت القلنسوة ، وماله اثف او يثقله حمله : كجوشن ، وهو التور الحديد ونحوه ، او يؤذى غيره كرمح وقوس ، اذا كان به متوسطا فيكره . فان احتاج الى ذلك ، او كان في طرف الناس لم يكره ، ويجوز حمل نحس في هذه الحالة ، وما يخل ببعض اركان الصلاة للحاجة ، ولا اعادة

فصل : - واذا اشتد الخوف صلوا وجوبا ، ولا يؤخرونها . رجالا وركبانا ، الى القبلة ، وغيرها ، يومنون بإيماء على قدر الطاقه ، وسجودهم أخفض من ركوعهم ، وسواء وجد قلبها ، أو فيها ، ولو احتاج عملا كثيرا ، وتعتقد الجماعة نصا ، وتجب : لكن يعتبر امكان المتابعة ، ولا يضر تاخر الامام ، ولا كر ، ولا فر ، ونحوه لمصلحة ، ولا تلاويث سلاحه بدم ، ولا يزول الخوف الا بانهزام الكل ، ولا يلزمهم افتتاحها الى القبلة ولو أمكهم ، ولا السجود على الدابة ، وكذا من هرب من عدو هربا ماسحا ، أو من سيل ، أو سبع ونحوه : كنار ، او غريم ظالم ، أو خاف على نفسه أو أهله أو ماله ، أو ذنب عنه أو عن غيره ، أو طلب عدو ويخاف فوته ، أو خاف فوت وقت وقوف بعرة ، ومن خاف

كينا ، أو مكيدة ، أو مكر وهاصل صلاة خوف ، وكذلك الأسير إذا خافهم على نفسه أن صلى ، والمختفى في موضع يخاف أن يظهر عليه صلى كل منهما كيفما أمكنه : قاله ، وقاعدا ، ومضطجعا ، ومستلقيا ، إلى القبلة وغيرها بالإيماء حضرا وسفرا ، ومن أمن في الصلاة أو خاف أن يقتل وبني ، ومن صلى صلاة الخوف لسواد ظنه عدوا فلم يكن ، أو كان وثم مانع أعاد ، وإن بان أنه عدو لكن يقصد غيره ، أو خاف من التخلف عن الرفقة عدوا فصلى سائرا ثم بان سلامة الطريق - لم يعد ، وإن خاف هدم سور أو طم خندق أن صلى آمنا صلى صلاة خائف ، ما لم يعلم خلافه . وصلاة النفل منفردا يجوز فعلها كالقرض

باب صلاة الجمعة

وهي صلاة مستقلة ، لعدم انعقادها بنية الظهر بمن لا تجب عليه ولجوازها قبل الزوال لا أكثر من ركعتين ، ولا تجمع في محل يسبح الجمع ، وأفضل من الظهر ، وفرضت بمكة قبل الهجرة ، وقال الشيخ : فعلت بمكة على صفة الجواز ، وفرضت بالمدينة انتهى ، وليس لمن قلها أن يؤم في الصلوات الخمس ، ولا لمن قل الصلوات الخمس أن يؤم فيها ولا من قل أحدهما أن يؤم في عيد وكسوف واستسقاء ، إلا أن يقلد جميع الصلوات فتدخل في عمومها ، وهي فرض عين ، على كل مسلم بالغ عاقل ، ذكر ، حر ، مستوطن ببناء يشمل اسم واحد ، ولو تفرق يسيرا فإن كان في البلد الذي تقام فيه الجمعة لزمته . ولو كان بينه وبين موضعها

فراشح، ولو لم يسمع النداء، وإن كان خارج البلد كن هو في قرية لا يبلغ عددهم ما يشترط في الجمعة، أو كان مقيماً في خيام ونحوها، أو مسافراً دون مسافة قصر وبينه وبين موضعها من المنارة نصاً أكثر من فرسخ تقريباً: لم تجب عليه، وإلا لزمته بغيره، إن لم يكن عذر، ولا تجب على مسافر سفر قصر، ما لم يكن سفره معصية، فلو أقام ما يمنع القصر لشغل أو علم ونحوه ولم ينو استيطاناً لزمته بغيره، ولا يؤم فيها من لزمته بغيره، ولا الجمعة بمنى وعرفة نصاً، ولا على عبد، ولا معتق بعضه ولو كان بينه وبين سيده مهايأة، وكانت الجمعة في نوبته، ولا على مكاتب ومدير ومعلق عتقه بصفة وهي أفضل في حقهم، وحق المميز، ومن لا تجب عليه لمرض أو سفر — من الظهر، ولا على امرأة وخشي، ومن حضرها مهم أجزأته، ولم تتعده، فلا يحسب من العدد المعتبر، ولا يؤم فيها، ومن سقطت عنه لعذر كمرض وخوف ومطر ونحوها — غير سفر — إذا حضرها وجبت عليه، وانعقدت به، وأم فيها، فلو حضرها إلى آخرها ولم يصلها، أو انصرف لشغل غير دفع ضرورة — كان عاصياً أما لو اتصل ضرره بعد حضورها فاراد الانصراف لدفع ضرره جاز عند الوجود المسقط للمسافر، ومن صلى الظهر بمن يجب عليه حضور الجمعة قبل صلاة الإمام أو قل فراغها، أو شك هل صلى قبل الإمام أو بعده: لم تصح صلاته، وكذا لو صلى الظهر أهل بلد مع بقاء وقت الجمعة، الأفضل لمن لا تجب عليه التأخير حتى يصلي الإمام، فإن صلوا قبله صحت، ولو زال عذرهم، فإن حضروا الجمعة بعد ذلك كانت نقلاً، إلا

الصبي إذا بلغ فلا يسقط فرضه ، ولا يكره لمن فاتته الجمعة أو لمن لم يكن من أهل وجوبها صلاة الظهر جماعة ، ما لم يخف قسه ، فإن خاف أخفاها ، ولا يجوز لمن تلزمه السفر في يومها بعد الزوال حتى يصلها إلا أن يخاف فوت رفقته ، ويجوز قبله مع الكراهة ، أن لم يات بها في طريقه فيهما

فصل : — يشترط لصحتها أربعة شروط

أحدها : الوقت ، فلا تصح قبله ، ولا بعده ، وأوله أول وقت صلاة العيد نصا ، وتفعل فيه جوازا ورخصة ، وتجب بالزوال ، وفعلها بعده أفضل ، وآخره آخر وقت صلاة الظهر ، فإن خرج وقتها قبل فعلها امتنعت الجمعة وصلوا ظهرا ، وإن خرج وقد صلوا ركعة أتموا الجمعة ، وإن خرج قبل ركعة بعدا لتحريمه استأنفوا ظهرا ، والمذهب يتمونها جمعة ، فلو بقي من الوقت قدر الخطبتين والتحريمه أو شكوا في خروج الوقت لزمهم فعلها

الثاني أن تكون بقرية مجتمعة الباء بها جرت العادة بالبناء به : من حجر ، أو لبن ، أو طين ، أو قصب ، أو شجر يستوطنها أربعون بالامام من أهل وحوها ، استيطان إقامة لا يظعنون عنها صيما ولا شتاء ، فلا تجب ولا تصح من مستوطن بغير بناء كبيوت الشعر والخيام والأخراكي ونحوها ولا في بلد يسكنها أهلها بعض السنة دون بعض ، أو بلد فيها دون العدد المعتبر . أو متفرقة بها لم تجر العادة به ، ولو شملها اسم واحد وإن خربت ، القرية أو بعضها وأهلها مقيمون بها عازمين على إصلاحها

فحكمها باق في اقامة الجمعة بها ، وان عزموا على النقلة عنها لم تجب عليهم الجمعة لعدم الاستيطان، وتصح فيها قارب البنيان من الصحراء ولو بلا عذر، لا فيما بعد ، ولا يتم عدد من مكائين متقاربين ، ولا يصح تجميع كامل في ناقص مع القرب الموجب للسعي ، والأولى مع تمة العدد فيهما تجميع كل قوم ، وان جمعوا في مكان واحد فلا باس ، ولا يشترط للجمعة المصير

الثالث: حضور أربعين فاكثر من أهل القرية بالامام ، ولو كان بعضهم خرسا أو صملا لا ان كان الكل كذلك ، ولا تعتقد باقل مهم ، وان قرب الاصم وبعد من يسمع لم تصح ، ولورأى الامام اشتراط عدد في المأمومين فنقص عن ذلك لم يجز ان يؤمهم ، ولزمه استخلاف أحدهم ، ولورأه المأمومون دون الامام لم يلزم واحدا منهما ، فان نقصوا قبل اتمامها استأنفوا ظهر انصا ، ان لم يمكن فعل الجمعة مرة أخرى ، وان نقصوا ونفى العد المعتبر أنموا الجمعة سواء سمعوا الخطبة أو لحقوهم قبل نقصهم ، وان أدرك مسبوق مع الامام منها ركعة أنمها الجمعة ، وان أدرك أقل من ركعة أنمها ظهرا ، اذا كان قد نوى الظهر ودخل وقتها والا انعقدت نفلا ، ولا يصح اتمامها الجمعة ، وان احرم مع الامام ثم زحم عن السجود أو نسيه ثم ذكر لزمه السجود على ظهر انسان أو رجله او متاعه ، ولو احتاج الى موضع يديه وركبتيه لم يجوز وضعها على ظهر انسان أو رجله ، فان لم يمكنه سجد إذا زال الزحام ، وكذا لو تخلف لمرض او نوم أو نسيان ومحوه ، فان غلب على ظنه فوات الثانية تابع

إمامه في ثانيته وصارت أولاه وأتمها جمعة ، فإن لم يتابعه عالما بتحريم ذلك بطلت صلاته ، وإن جهله وسجد ثم أدرك الإمام في التشبهاتي بركة أخرى بعد سلامه ، وصحت جمعته ، فإن لم يدركه حتى سلم استأنف ظهرا ، سواء زحم عن سجودها أو ركوعها أو عهما ، وإن غلب على ظنه الفوت فتابع إمامه فيها ثم طول أو غلب على ظنه عدم الفوت فسجد فبادر الإمام فركع لم يضره فيهما ، ولو زال عذر من أدرك ركوع الأولى وقد رفع إمامه من ركوع الثانية تابعه في السجود ، فتتم له ركعة مملقة من ركعتي إمامه : يدرك بها الجمعة

الرابع : أن يتقدمها خطبتان ، بعد دخول الوقت ، من مكلف عدل وهما بدل ركعتين من الظهر ، ولا بأس بقراءتهما من صحيفة ، ولو لم يحسنهما : كقراءة من مصحف ، ومن شرط صحة كل منهما : حمد الله بلفظ الحمد لله : والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم بلفظ الصلاة . ولا يحج السلام عليه مع الصلاة : وقراءة آية ولو من جنب ، مع تحريمها ولا بأس بالزيادة عليها ، وقال أبو المعالي وغيره : لو قرأ آية لا تستقل بمعنى أو حكم كقوله « ثم نظر » أو « مدهامتان » لم يكف : والوصية بتقوى الله تعالى ، قال في التلخيص : ولا يتعين لفظها ، وأقلها اتقوا الله وأطيعوا الله ونحوه : انتهى ، وموالاته بهما وبين أحزائهما وبين الصلاة . ولهذا يستحب قرب المنبر من المحراب لئلا يطول الفصل بينهما وبين الصلاة فتستحب البداية بالحمد ، ثم بالتسليم وهو مستحب . ثم بالصلاة . ثم بالموعظة ، فإن بكس أجرأه : والنية ، ورفع الصوت بحيت

يسمع العدد المعتبر إن لم يعرض مانع ، فإن لم يسمعوا خفض صوته أو بعده لم تصح ، وإن كان نلوم أو غفلة أو مطر ونحوه صحت ، وإن كانوا كلهم طرشا ، أو عجماء ، وهو سميع عرنى لا يفهمون قوله صحت ، وإن انفضوا عن الخطيب سكت ، فإن عادوا قريبا بنى ، وإن كثر التفرق عرفا أو فات ركن منها استأنف الخطبة ، ولا تصح الخطبة بغير العربية مع القدرة : كقراءة ، وتصح مع العجز : غير القراءة ، فإن عجز عنها وجب بدلها ذكر ، وحضور العدد ، وسائر شروط الجمعة للقدر الواجب من الخطبتين ، وتبطل بكلام محرم ولو يسيرا ، ولا تشترط لها الطهارتان ولا ستر عورة وإزالة نجاسة ، ولا أن يتولاهما من يتولى الصلاة ، ولا حضور النائب الخطبة ، وهو الذى صلى الصلاة ولم يخطب ، ولا أن يتولى الخطبتين واحد ، بل يستحب ذلك

فصل : — ويسن أن يخطب على منبر أو موضع عال ، ويكون المنبر عن يمين مستقبل القبلة ، وإن وقف على الأرض وقف عن يسار مستقبل القبلة ، بخلاف المنبر ، وإن يسلم على المأمومين إذا خرج عليهم ، وإذا أقبل عليهم ، ورد هذا السلام وكل سلام مشروع فرض كفاية على المسلم عليهم ، وأبداؤه سنة ، ثم يجلس إلى فراغ الأذان ، وإن يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة حدا ، قال جماعة : بقدر سورة الاحلاص ، فإن أبى أو خطب حالسا فصل بسكته ، ويخطب قائما ، ويعتمد على سيف ، أو قوس ، أو عصا ، باحدى يديه ، وبالأخرى على حرف المنبر . أو رسلها ، وإن لم يعتمد على شيء أمسك شماله يمينه

أو أرسلهما عند جنبيه ، وسكهما ، ويقصد تلقاء وجهه ، فلا يلتفت يمينا ولا شمالا ، وان يقصر الخطبة ، والثانية أقصر من الأولى ، ويرفع صوته حسب طاقته ، ويعرهما بلا تمطيط ، ويكون متعظا بما يعظ الناس به ، ويستقبلهم وينحرفون اليه ، فيستقبلونه ، ويتربعون فيها ، وان استدبرهم فيها كره ويدعو للمسلمين ، ولا باس به لمعين حتى السلطان والدعاء له مستحب في الجملة ، ويكره للامام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة ، ولا باس أن يشير بأصبعه فيه ، ودعاؤه عقب صعوده لأصل له ، وان قرأ سجدة في أثناء الخطبة ، فان شاء نزل فسجد ، وان أمكنه السجود على المنبر سجد عليه ، وان ترك السجود فلا حرج ، ويكره ان يسند الانسان ظهره الى القبلة ، ولا باس بالحجوة فصا ، وبالقرفصاء وهي الجلوس على أليته رافعا ركبتيه الى صدره مفضيا باخمس قدميه الى الأرض ، وكان الامام احمد يقصد هذه الجلسة ، ولا جلسة أخشع منها ، ولا يشترط لصحة الجمعة اذن الامام ، فاذا فرغ من الخطبة نزل عند قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، ويستحب ان يكون حال صعوده على تودة ، واذا نزل نزل مسرعا قاله ان عقيل وغيره

فصل : - وصلاة الجمعة ركعتان ، يسن جهره فيهما بالقراءة ، يقرأ في الأولى بالجمعة ، وفي الثانية بالمنافقين بعد الفاتحة ، او بسبح ، ثم الغاشية . فقد صح الحديث بهما ، وان يقرأ في فجر يومها بألم : السجدة وفي الثانية هل آتى ، قال الشيخ : ويكره تحريمه سجدة غيرها ، والسنة اكملها ، وتكره مداومتها فصا ، وتكره في عشاء ليلتها بسوردة اخمة

زاد في الرعاية، والمباشرين، وتجاوز اقامتها في أكثر من موضع من البلد
 لحاجة: كضيق، وخوف فتنة، وبعد، ونحوه، فتصح السابقة، واللاحقة
 وكذا العيد، فإن حصل العي باثنين لم تجز الثالثة، وكذا ما زاد، ويحرم
 لغير حاجة، واذن امام فيها أذن، فإن فعلوا الجمعة الامام التي باشرها
 او اذن فيها هي الصحيحة، وإن كانت مسوقة، فإن استويا في الاذن
 وعدمه فالثانية باطلة، ولو كانت في المسجد الأعظم، والاخرى في مكان
 لا يسمع الناس، او لا يقدر على اختصاص السلطان وجنده به،
 أو كانت المسوقة في قسبة البلد، والاخرى في أقصاه، والسبق يكون
 بتكبيرة الاحرام. وإن وقعتا معا بطلتا، وصلوا الجمعة ان أمكن، وإن
 جهلت الاولى، أو جهل الحال، أو علم ثم انسى، صلوا ظهرا ولو أمكن
 فعل الجمعة، وإذا وقع عيد يوم الجمعة فصلوا العيد والظهر جاز، وسقطت
 الجمعة عن حضر العيد اسقاط حضور، لا وجوب: كمرض، ونحوه
 لا لمسافر، وبعد. والافضل حضورها الا الامام، فلا يسقط عنه، فإن
 اجتمع معه العدد المعتبر اقامها، والا صلوا ظهرا، وأما من لم يصل
 العيد فيلزمه السعي الى الجمعة: بلغوا العدد المعتبر أولا، ثم ان بلغوا انفسهم
 او حضر معهم تمام العدد لزمهم الجمعة، والا تحقق عذرهم، ويسقط
 العيد بالجمعة ان فعلت قبل الروال، او بعده، فإن فعلت بعده اعتبر
 العزم على الجمعة لترك صلاة العيد، وأقل السعة بعد الجمعة ركعتان،
 وأكثرها ست نوا، ويسر مكانه في المسجد، وإن يفصل بينهما وبين

الجمعة بكلام ، او انتقال ومحوه ، وليس لها قبلها سنة راتبة نصابل يستحب أربع ركعات وتقدم

فصل : — يسن أن يغتسل للجمعة ، وتقدم ويتنظف بقص

شاربه ، وتقليم اظفاره ، وقطع الروائح الكريهة ، يتطيب بما يقدر عليه ولو من طيب أهله ، وان يلبس أحسن ثيابه ، وأفضلها البياض ، ويكره اليها : غير الامام ، بعد طلوع الفجر ، ماشيا ان لم يكن عنده فان كان فلا بأس بركوبه ذهابا وايابا ، ويجب السعي بالنساء الثاني بين يدي الخطيب ، لا بالاول ، لانه مستحب ، والأفضل من مؤذن واحد ولا بأس بالزيادة الا من بعد منزله ففي وقت يدرها اذا علم حضور العدد على أحسن هيئة بسكينة ، ووقار مع خشوع ، ويدنو من الامام ويستقل القلة ، ويشغل بالصلاة الى خروج الامام ، فاذا خرج خفها ولو نوى اربع اصيل ركعتين ، ويحرم ابتداء نافلة اذن غير تحية مسجد : وبالدكر ، وأفضله قراءة القرآن ، وسورة الكهف في يومها ، وليلتها ، ويكثر الدعاء في يومها ، رجاء اصابة ساعة الاجابة ، وأرجاها آخر ساعة من النهار ، يكون متطهرا منتظرا صلاة المغرب ، فان من انتظر الصلاة وهو في صلاة ، ويكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . ويكره ان يتخطى رقاب الناس : الا ان يكون اماما ، فلا للمحاجة ، او يرى فرجة لا يصل اليها الا به ، ويحرم ان يقيم غيره فيجلس مكانه ، ولو عمده ، او ولده الكبير ، او كانت عادته الصلاة فيه حتى المعلم ، ومحوه : الا الصغير . وقواعد المذهب تقتضى عدم الصحة . الا من جلس بموضع يحفظه

له بأذنه ، او دونه ، ويكره ايثاره بمكانه الافضل كالصف الاول ، ونحوه
لا قبوله ، فلو آثر زيدا ، فسبقه اليه عمر وحرم ، وان وجد مصلي مفروشا
فليس له رفعه : ما لم تحضر الصلاة ، ولا الجلوس ، ولا الصلاة عليه ، فله
فرشه . ومنع منه الشيخ لتحجره مكانا من المسجد ، ومن قام من موضعه
لعارض لحقه ثم عاد اليه قريبا فهو أحق به : ما لم يكن صديا قام في صف
فاضل ، لو في وسط الصف ، فان لم يصل اليه الا بالتخطي ، جاز : كالفرجة
وتكره الصلاة في المقصورة التي تحمي نصا ، ومن دخل والامام يخطب
لم يجلس حتى يركع ركعتين موجزتين تحية المسجد ان كان في مسجد
ولم يخف فوت تكبيرة الاحرام مع الامام ، ولا تجوز الزيادة عليهما ،
وتسن تحية المسجد ركعتان فاكثر لكل من دخله قصد الجلوس أولا
غير حطوب دخل لها ، وقيمه لتكرار دخوله ، وداخله لصلاة عيد او
والامام في مكتوبة او بعد الشروع في الاقامة ، وداخل المسجد الحرام
وتجزى راتبة وفريضة ولو فائتين عنها وان نوى التحية والعرض
فظاهر كلامهم حصولها ، فان جلس قبل فعلها قام فأتى بها ان لم يطل
الفصل ، ولا تحصل باقل من ركعتين ، ولا بصلاة جنازة ، وتقدم اذا
دخل وهو يؤذن ، ويحرم الكلام في الخطبتين والامام يخطب ، وله ان
غير عدل ، ان كان منه بحيث يسمعه ، ولو في حالة تنفسه ، لانه في حكم
الخطبة الا له او لمن كلبه لمصلحة ، ولا باس به قبلهما وبعدهما نصا ،
وبين الخطبتين اذا سكت ، وليس له تسكيت من تكلم بكلام ، بل بإشارة
فيضع اصبعه على فيه ، ويجب لتحذير ضرير ، وغافل ، عن بشر وهلكه

ومن يخاف عليه نارا، أو حية، ونحوه، ويباح إذا شرع في الدعاء ولو في دعاء غير مشروع، وتباح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذكر سرا: كاللعملة اتفاقا، قاله الشيخ، وقال: رفع الصوت قدام بعض الخطباء مكروه، أو محرم اتفاقا. ولا يرفع المؤذن، ولا غيره صوته بصلاة، ولا غيرها، ولا يسلم من دخل، ويجوز تأمينه على الدعاء، وحمده خفية إذا عطس نسا، وتشميت عاطس، ورد سلام، نطقا، وإشارة أخرس مفهومة: ككلام، ويجوز لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال بالقراءة، والذكر، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خفية، وفعله أفضل نسا فيسجد للتلاوة، وليس له أن يرفع صوته، ولا اقرأ القرآن ولا المذاكرة في الفقه، ولا أن يصلي، أو يجلس في حلقة، ولا يتصدق على سائل وقت الخطبة، لأنه فعل مالا يجوز، فلا يعينه، قال أحمد «وان حسب السائل كان أعجب إلى، ولا يناوله، فإن سال قبلها ثم جلس لها جاز، وله الصدقة على من لم يسأل، وعلى من سالها الإمام له، والصدقة على باب المسجد عند دخوله، أو خروجه، أولى، ويكره العبث حال الخطبة، وكذا الشرب: ما لم يشتد عطشه، ومن نعى سن انتقاله من مكانه أن لم يتخط، ولا باس بشرائه ماء الطهارة بعد أذان الجمعة أو ستره وتأتى أحكام البيع بعد النداء

باب صلاة العيدين

وهي فرض كفاية، إن تركها أهل بلد قاتلهم الإمام، وكره أن ينصرف

من حضر ويتركها، ووقتها كصلاة الضحى: لا بطلوع الشمس، فإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال، أو أخرها لغير عذر خرج من الغد فصلى بهم قضاء ولو أمكن في يومها، وكذا لومضى أيام، ويسن تقديم صلاة الأضحية: بحيث يوافق من بمنى في ذبحهم وتأخير صلاة الفطر والأكل فيه قبل الخروج إليها تمرات وترا. وهو آكد من الإمساك في الأضحية والإمساك في الأضحية حتى يصلي ليا كل من أضحيته، والاولى من كبدها إن كان يضحي، والآخر، ويسن العسل للعيد في يومها، وتبكير مأمون إليها بعد صلاة الصبح ماشيا إن لم يكن عذر ودنوه من الإمام، وتأخر امام إلى الصلاة، ولا بأس بالركوب في العود على أحسن هيئة من لس وتطيب ونحوه، والإمام بذلك آكد، غير معتكف، فإنه يخرج في ثياب اعتكفه ولو الإمام، وإن كان المعتكف فرغ من اعتكافه قبل ليلة العيد استحبه له المبيت ليلة العيد في المسجد والخروج منه إلى المصلى، والتوسعة على الأهل والصدقة، وإذا غدا من طريق سرجوعه في أخرى وكذا الجمعة، ويشترط لحوها شروط الجمعة، ولصحتها استيطان، وعدد الجمعة: لا إذن امام، فلا تقام إلا حيث تقام ويعملها المسافر والعبد والمرأة والمنفرد تبعا، لكن يستحب أن يقضها من فاتته: كما يأتي، ولا بأس بحضورها النساء: غير مطيات، ولا لابسات ثياب زينة أو شهرة ويعتزلن الرجال، ويعتزل الحيض المصلى بحيث يسمعن، وتسكن في صحراء قريبة عرفا، ويستحب للإمام أن يستخلف من يصلي بضعة الناس في المسجد ويخطبهم إن شأوا، وهو المستحب، والاولى ألا يصلوا قبل

الامام ، وان يصلوا قبله فلا بأس ، وأيهما سقى سقط الفرض به وجازت التضحية وتنويه المسبوقه نقلا وتكره في الجامع بلا عذر : الا بمكة فتسن في المسجد ويبدأ بالصلاة قبل الحطة ، فلو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها فيصلى ركعتين يكبر تكبيرة الاحرام ثم يستفتح ثم يكبر ستا زوائد قبل التعوذ ثم يتعوذ عقب السادسة بلا ذكر ، ثم يشرع في القراءة ويكبر في الثانية بعد قيامه من السجود وقبل قراءتها خمسا زوائد يرفع يديه مع كل تكبيرة ويقول بين كل تكبيرتين : الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ، وصلى الله على محمد السلي وآله وسلم تسليما كثيرا . وإن أحب قال غيره ، اذ ليس فيه ذكر مؤقت ، ولا يابى بعد التكبيرة الأخيرة في الركعتين بذكر ، وإن نسي التكبير او شيئا منه حتى شرع في القراءة لم يعد اليه ، وكذا ان أدرك الامام قائما بعد التكبير الزائد او بعضه ولم يأت به ، يقرأ في الاولى بعد الفاتحة بسبح ، وفي الثانية بالفاشية ويجهر بالقراءة ، فاداسلم خطبهم خطبتين يحاسن يديهما ويجلس بعد صعوده المرقلها ليستريح وحكمهما كحطة الجمعة حتى في الكلام الا التكبير مع الخاطب ، ويسن ان يفتح الاولى قائما بتسعين تكبيرات متواليات والثانية سبع كذلك ، يحثهم في خطبة المطر على الصدقة ويبين لهم ما يحرحون وعلى من تجب والى من تدفع ، ويرغهم في الاضحية في الاصحى ويبين لهم حكمها والسكيات الروائد والذكر بينها والخطتان سنة لا يجب حضورهما ولا استماعهما ويكره التسل في موضعها قبلها وبعدها وقضا فائنة قبل مفارقتها اما ما كان او ماموما في صحرا .

فعلت او في مسجد ، ولا باس به اذا خرج او فارقه ثم عاد اليه نصا ، ومن
كبر قبل سلام الامام صلى ما فاتته على صفته ، ويكبر مسبوق ولو بنوم
او غفلة في قضاء بمذهبه لا بمذهب امامه ، وان فاتته الصلاة سن قضاؤها
فان ادركه في الخطبة جلس فسمعها ثم صلاها متى شاء قبل الزوال او بعده
على صفتها ، ولو منفردا ، لأنها صارت تطوعا ، ويسن التكبير المطلق
في العدين ، واطهاره في المساجد ، والمنازل ، والطرق حضرا ، وسفرا
في كل موضع يجوز فيه ذكر الله ، والجهر به لغير اثنى ، في حق كل من
كان من أهل الصلاة ، من مميز ، وبالغ ، حرا ، أو عبدا ، ذكرا ، أو أنثى
من اهل القرى ، والامصار ، ويتأكد من ابتداء ليلتي العيدين ، وفي
الخروج اليهما ، الى فراغ الخطبة فيهما ، ثم يقطع ، وهو في الفطر أكد
نصا ، ولا يكبر فيه اذبار الصلوات ، وفي الاضحى يتبذى المطلق من
ابتداء عشر ذي الحجة ، ولولم ير بهيمة الانعام ، الى فراغ الخطبة يوم
النحر ، والمقيد فيه يكثر من صلاة فجر يوم عرفة ان كان محلا ، وان كان
محرم ما فمن صلاة ظهر يوم النحر ، الى العصر من آخر أيام التشريق
فيهما ، فلورمى جرة العقبة قبل الفجر ، فعموم كلامهم يقتضى انه لا
فرق ، حملا على الغالب ، يؤيده لو أخر الرمي الى بعد صلاة الظهر ، فانه
يجتمع في حقه التكبير والتلبية ، فيبدأ بالتكبير ، ثم يلي نصا ، ومن كان
عليه سجود سهو اتى به ، ثم كبر عقب كل فريضة ، في جماعة ، واثى
كذكر ، ومسافر فقيم ، ولولم يأتهم بمقيم ، ويكبر ماموم نسيه امامه
ومسبوق بعد قضائه ، ومن قضى فيها فاتة من ايامها ، او من غير ايامها

في عامه ، لا بعد ايامها ، لأنها سنة ، فات محلها ، ولا يكبر عقب نافلة ولا من صلى وحده ، ويأتى به الامام مستقبل الناس ، وايام العشر : الايام المعلومات . وايام التشريق : الايام المعدودات ، وهى ثلاثة ايام بعد يوم النحر ، تليه ، ومن نسى التكبير قضاء ولو بعد كلامه مكانه ، فان قام ، او ذهب ، عاد فجلس ، ثم كبر ، وان قضاءه ما شيا فلا باس : ما لم يحدث او يخرج من المسجد ، او يطل الفصل ، ولا يكبر عقب صلاة عيد الاضحى : كالفطر ، وصفة التكبير شفعا : الله أكبر الله أكبر ، لا إله الا الله ، الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، ويجزى مرة واحدة ، وان زاد فلا باس ، وان كرره ثلاثا فحسن ولا باس بتهنئة الناس بعضهم بعضا بما هو مستفيض بينهم من الادعية ، ومنه بعد الفراغ من الخطبة قوله لغيره : يقبل الله منا ومنك : كالجواب ، ويتعرفه عشية عرفة بالامصار من غير تلية ، ويستحب الاجتهاد في عمل الخير ايام عشر ذى الحجة من الذكر ، والصيام ، والصدقة ، وسائر أعمال البر ، لأنها أفضل الايام

باب صلاة الكسوف

وهو ذهاب ضوء أحد النيرين ، او بعضه . واذا كسف احدهما فرعوا الى الصلاة ، وهى سنة مؤكدة ، حضرا وسفرا ، حتى للنساء ، وللصبيان حضورها ووقتها من حين الكسوف الى حين التجلي جماعة وفردا ، ويسن ايضا ذكر الله ، والدعاء ، والاستغفار ، والتكبير ، والصدقة ، والعق ، والتقرب الى الله تعالى بما استطاع ، والغسل لها ، وفعلها

جماعة في المسجد الذي تقام فيه الجمعة أفضل . ولا يشترط لها اذن الامام . ولا الاستسقاء : كصلتهما منفرداً^(١) ولا خطبتها ، وان فاتت لم تقض : كصلاة الاستسقاء ، وتحية المسجد ، وسجود الشكر ، ولا تعاد ان صليت ولم ينجل ، بل يذكر الله ، ويدعوه ، ويستغفره ، حتى ينجلي . وينادي لها الصلاة جامعة ، ندباً ، ويجزى . قول : الصلاة فقط ثم يصلي ركعتين ، يقرأ في الاولى بعد الاستفتاح والتعوذ : الفاتحة ثم بالبقرة ، او قدرها جهراً ، ولو في كسوف شمس ، ثم يركع ركوعاً طويلاً ، فيسبح ، قال جماعة : نحو مائة آية ، ثم يرفع ، فيسمع ، ويحمد ثم يقرأ الفاتحة ، ودون القراءة الاولى ، ثم يركع ، فيطيل وهو دون الركوع الاول ، نسته الى القراءة كنسبة الاول منها^(٢) ثم يرفع ، ولا يطيل اعتداله . ثم يسجد سجدتين طويلتين ، ولا تجوز الزيادة عليهما لانه لم يرد ولا يطيل الجلوس بيدهما ، ثم يقوم الى الثانية ، فيفعل مثل ذلك من الركوعين وغيرهما لكن يتون دون الاول في كل ما يفعله فيها ومهما قرأ به جاز ، ثم يتشهد ، ويسلم . وان تحلى الكسوف فيها اتمها خفيفة

-
- (١) يريد أن يسه على أن صلاة الكسوف والاستسقاء جماعة لا تتوقفان على اذن الامام كما توقف عليه صلاة الجمعة عند تعدد المساجد . بل الامر في الجماعة في هاتين الصلاتين ظاهر لو أدبنا في غير جماعة حيث لا حاجة الى الادب في القل
- (٢) يعنى ان نسبة الركوع الثاني الى قراءته كنسبة الركوع الاول الى قراءته فاذا عرفت ان القراءة كانت في الاول بالبقرة وان الركوع كان مقدار قراءة مائة آية عرفت ان القراءة الثانية تكون مثل آل عمران وان الركوع فيها يكون بالتسبيح مقدار سبعين آية ويهدير قال بعض علماء المذهب

على صفتها . وان شك في التجلي اتمها من غير تخفيف ، فيعمل بالتلاجل في بقاءه ووجوده ، وان تجلي السحاب عن بعضها فراؤه صافيا صلوا .
وان تجلي قلبها ، او غابت الشمس كاسعة ، او طلعت ، او العجر والقمر خاسف ، لم يصل ، ولا عبرة بقول المنجمين ، ولا يجوز العمل به .
وان وقع في وقت هي دعا ، وذكر بلا صلاة ، ويجوز فعلها على كل صفة وردت : ان شاء اتي في كل ركعة ركوعين كما تقدم ، وهو الافضل وان شاء ثلاث ، او أربع ، او خمس ؛ وان شاء فعلها كسافة . والركوع الثاني وما بعده سنة لا تترك به الركعة . وان اجتمع مع كسوف جنازة قدمت ، فتقدم على ما يقدم عليه ولو مكتوبة ، وبصه على فجر ، وعصر فقط ، وتقدم على جمعة ان أمن فوتها ولم يشرع في خطتها ، وكذا على عيد ومكتوبة ان أمن الفوت ، وعلى وتر ولو خيف فوته ، ومع تراويح وتعذر فعلها تقدم التراويح ، ولا يمكن كسوف الشمس الا في الاستسرار آخر الشهر اذا اجتمع اليران ، قال بعضهم : في الثامن والعشرين ، او التاسع والعشرين ، ولا خسوف القمر الا في الادار : وهو اذا تقابلا قال الشيخ : اخرى الله العادة ان الشمس لا تنكسف الا وقت الاستسرار وان القمر لا يحسف الا وقت الادار ، وقال : من قال الفقهاء ان الشمس تنكسف في غير وقت الاستسرار فقد غلط وقال ما ليس له به علم ، وخطا الواقدى في قوله : ان اراهيم مات يوم العاشر وهو الذي انكسفت فيه الشمس ، وهو كما قال الشيخ ، فعلى هذا يستحيل كسوف الشمس وهو بعرفة ويوم العيد ، ولا يمكن ان يعيب القمر ليلا . وهو

خاسف والله اعلم ، ولا يصلى لشيء من سائر الآيات : كالصواعق ، والرياح الشديدة والظلمة بالنهار ، والضياء بالليل ؛ الا الزلزلة الدائمة فيصلى لها كصلاة الكسوف

باب صلاة الاستسقاء

وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة ، وهي ستة مؤكدة حضرا وسفرا ، فاذا اجذبت الارض : وهو ضد الخصب ، وقحط المطر وهو احتباسه : لاعتن ارض غير مسكونة ولا مسلوكة — فزع الناس الى الصلاة حتى ولو كان القحط في غير ارضهم ، أو غار ماء عيون وضر ذلك ، ولو نذر الامام الاستسقاء زمن الجذب وحده . او هو والناس لزمه في نفسه ، والصلاة ^(١) وليس له ان يلزم غيره بالخروج معه وان نذر غير الامام انعقد ايضا ، وان نذره زمن الخصب لم ينعقد ، وصفتها في موضعها واحكامها صفة صلاة العيد . ويسن فعلها أول النهار وقت صلاة العيد ، ولا تنقيد بزوال الشمس ، ويقرأ فيها بما يقرأ به في صلاة العيد ، وان شاء بانا ارسلنا نوحا ، وسورة اخرى ^(٢) واذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس ، وأمرهم بالتوبة من المعاصي ، والخروج من المظالم ، واداء الحقوق ، والصيام ، قال جماعة : ثلاثة ايام يخرجون في آخرها صياما ، ولا يلزمهم الصيام بامرهم : والصدقة ، وترك التشاحن ويعدهم يوما يخرجون فيه ، ويتنظف لها بالغسل والسواك وإزالة الرائحة

(١) قوله والصلاة معطوف على صمير الاستسقاء المستتر في لزمه

(٢) يريد في الركعة الثانية

ولا يتطيب ويخرج الى المصلى متواضعا في ثياب بذلة متخشعا متذللا متضرعا ، ويستحب ان يخرج معه اهل الدين والصلاح والشيوخ وكذا ميمز الصبيان ، ويباح خروج اطفال وعجائز ، وهائم ، ويؤمر سادة العيد باخراج عيدهم ، ويكره من النساء ذوات الهيئات ، ويكره لانا نخرج اهل الذمة ، ومن يخالف دين الاسلام ، وان خرجوا من تلقاء أنفسهم لم يكره ، ولم يمنعوا ، وأمروا بالانفراد عن المسلمين ، فلا يختلطون بهم ولا ينفردون بيوم ، وحكم نسائهم ورقيقهم وصياهم وعجائزهم حكمهم ولا تخرج منهم شاة : كالمسلمين ، فيصلى بهم ، ثم يخط خطبة واحدة يجلس قلبها اذا صعد المنبر جلسة الاستراحة ، ثم يفتحها بالتكبير تسعا ويكثر فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والاستغفار ، وقراءة آية فيها الامر به : كقوله « استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا » ويحوه ، ويسن رفع يديه وقت الدعاء ، وتكون ظهورهما نحو السماء ، فيدعوا قائما ، ويكثر منه ، ويؤمن مأموما . ويرفع يديه جالسا وأى شىء دعا به جاز ، والا فضل بالوارد دعاء النبي صلى الله عليه وسلم . ومه « اللهم اسقنا غيثا مغيثا ، هنيئا ، مريثا . مربعا ، غدقا ، مجللا سحا ، عاما ، طيقا ، دائما ، نافعا ، غير ضار ، عاجلا ، غير آجل ، اللهم اسق عبادك ، وهائمك ، واشتر رحمتك واحى بلدك الميت ، اللهم اسق العيت ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم سقيا رحمة ، لا سقيا عذاب ، ولا بلا . ولا هدم ، ولا غرق . اللهم ان بالعباد والبلاد من اللاؤاء والحبد والضنك مالا ننسكه الا اليك ، اللهم انبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع

واسقنا من بركات السماء ، وأنزل علينا من بركاتك ، اللهم ارفع عنا الجوع
والجهد ، والعري ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم
انا نستعمرك انك كنت غفارا ، فارسل السماء علينا مدرارا ، ويؤمنون ،
ويستحب ان يستقبل القبلة في أثناء الخطبة . ثم يحول رداءه فيجعل ما
على اليمين على اليسر ، وما على اليسر على اليمين ، ويفعل الناس
كذلك ويتكروبه حتى ينزعه مع ثيابهم ، ويدعوا سرا حال استقبال القبلة
فيقول : اللهم انك أمرتنا بدعائك ، ووعدتنا اجابتك ، وقد دعوك كما
أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا ، انك لا تخلف الميعاد ، فاذا فرغ من
الدعاء استقبلهم ، ثم حثهم على الصدقة والخير ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ، ويقرأ ما تيسر ، ثم يقول :
استغفر الله لي ، ولكم ، ولجميع المسلمين . وقد تمت الخطبة ، فان سقوا
والا عادوا في اليوم الثاني ، والثالث ، وألحوا في الدعاء ، وان سقوا قبل
خروجهم وكانوا قد تاهبوا للخروج خرجوا ، وصلوا اشكرا ، والالم
يخرجوا ، وشكروا الله ، وسالوه المزيد من فضله ، وان سقوا بعد
خروجهم صلوا . ويأدى لها : الصلاة جامعة ، ولا تشترط لها اذن
الامام في الخروج ولا في الصلاة ، ولا في الخطبة ، ولا باس بالتوسل
بالصالحين ، ونصه بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وان استقوا عقب صلواتهم
او في خطبة الجمعة ، اصابوا السنة ^(١) ويستحب ان يقف في أول

(١) يشير الى ان الاستسقا المسنون على ثلاثة هيئات احداها ما تقدم وصفا -

والثانية في خطبة الجمعة - والثالثة عقب الصلوات المعروضة

المطر ويخرج رحله وثيابه ليصيدها ، وهو الاستمطار ، ويغتسل في الوادي اذا سال ، ويتوضأ ، اللهم صيبنا نافعا . واذا زادت المياه لكثرة المطر خفيف منها استحب ان يقول : اللهم حوالينا ، ولا علينا ، اللهم على الضراب والآثام وبطون الاودية ^(١) ومنابت الشجر ، ربنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به - الآية ، وكذلك اذا زاد ماء النع بحيث يضر استحب لهم ان يدعوا الله تعالى ان يخففه عنهم ، ويصرفه الى اما كن ينفع ولا يضر ويستحب الدعاء عند نزول العيث وان يقول : مطرنا بفضل الله ورحمته ويحرم نوء كذا ^(٢) واصافة المطر الى دون الله اعتقادا كفر احماعا ، ولا يكره في نوء كذا ولم يقل برحمة الله ، ومن رأى سحابا او هبت الريح سال الله خيره ، وتعوذ من شره ، ولا يسب الريح اذا عصفت ، بل يقول اللهم اني اسالك خيرها وخير ما فيها ، وخير ما أرسلت به ، واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به ، اللهم اجعلها رحمة ، ولا تجعلها عذابا . اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا ، ويقول اذا سمع صوت الرعد والصواعق : اللهم لا تقتلنا بغضبك ، ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك ، سحاح من يسمع الرعد بحمده والملائكة من حفيته ، ويقول اذا انقض الكوكب : ماشاء الله ، لا قوة الا بالله ، واذا سمع هيق حمار او نباح كلب استعاذ بالله من الشيطان الرجيم . واذا سمع صياح الديكة سال الله من فضله . وورد في الآثار ان قوس قزح امان

(١) الصراب هي الرواق والآكام هي صغار الحال و بطون الاودية . المحمص

(٢) النوء هو الحمة . المراد ما حرمة اسناد المطر الى خير الله كما وصحه

لأهل الارض من الفرق ، وهو من آيات الله ، قال ابن حامد : ودعوى العامة ان غلبت حرته كانت الفتن والدماء ، وان غلبت خضرته كانت رخاء وسرورا — هذيان

كتاب الجنائز

ترك الدواء أفضل ، ولا ينج ولو ظن نفعه ، ويحرم بسم ، فان كان الدواء مسموما وغلب منه السلامة ، ورجى نفعه ايح لدفع ما هو أعظم منه : كغيره من الادوية ، ولا باس بالحمية ، ويحرم بمحرم أكلا وشربا وكذا صوت ملهاة ، وغيره ولو أمره أبوه بشرب دواء مخمر ، وقال : أمك طالق ثلاثا ان لم تشربه حرم شربه ، ويحرم التيممة : وهو عوذة ، او خرزة او خيط ونحوه يتعلقها ، ولا باس بكتب قرآن ، وذكر في اناه ثم يسقى فيه مريض وحامل لعسر الولد ، ويسن الاكثر من ذكر الموت ، والاستعداد له ، وعيادة المريض ، ونصه : غير المبتدع ، ومثله من جهر بالمعصية من أول مرضه ، وقال ابن حمدان : عيادته فرض كفاية قال الشيخ : الذي يقتضيه الص وحب ذلك ، واختار جمع والمراد مرة ، وظاهره ولو من وحم ضرر ، ورمد ، ودمل ، خلافا لآلئ المعالي بن المنجا ، وتحرم عيادة الذمي ، ويأتى ، ويساله عن حاله ، وينفس له في الأجل بما يطيب نفسه ، ولا يطيل الجلوس عنده ، وتكره وسط النهار نصا ، وقال : يعاد بكرة ، وعشيا . وفي رمضان ليلا ، قال جماعة

ويغيبها ، ويختر المريض بما يجده ، ولو لغير طبيب ، بلا شكوى بعد أن يحمد الله ، ويستحب له أن يصبر ، والصبر الجميل صبر بلا شكوى الى المخلوق ، والشكوى الى الخالق لا تنافيه ، بل مطاوعة ، ويحسن ظنه بربه ، قال بعضهم : وجهيا ، ويغلب الرجاء ، ونصه يكون خوفه ورجاؤه واحدا ، فإيهما غلب صاحبه هلك ، قال الشيخ : هذا العدل ، ويكره الابن ، وتمنى الموت لضر نزل به ، ولا يكره لضر يدينه ، وتمنى الشهادة ليس من تمنى الموت المنهى عنه ، ذكره في الهدى ، ويذكره التوبة والوصية والخروج من المظالم ، ويرغب في ذلك ولو كان مرصه غير مخوف ويدعو بالصلاح والعافية ، ولا بأس بوضع يده عليه ، وورقاه ، ويقول في دعائه « اذهب البأس رب الناس ، واشف ، انت الشافي ، لا شفاء الا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما » ويقول : اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك ، ويعافيك سبع مرات ، فاذا نزل به سن ان يليه ارفق أهله به ، وأعرفهم بمداراته ، واتقاهم الله ، ويتعاهد بل حلقه بهاء ، او شراب ويندى شفثيه بقطنة ، ويلقنه قول : لا إله الا الله ، مرة ، فان لم يجب ، او تكلم بعدها ، أعاد تلقيه بلطف ، ومدارة ، وقال ابو المعالى . يكره تلقين الورثة للمحضر بلا عذر . ويسن ان يقرأ عنده يس ، والفاتحة ، وتوجيهه الى القبلة قبل النزول به وتيقن موته وبعده ، وعلى جنبه الايمن ان كان المكان واسعا أفضل . والا على طهره وعه مستلقيا على قفاه . اختاره الأكثر ، قال حماعة : يرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة ويد السماء ، واسحب الموفق والله روح تطهير تياه قيل موته . فاذا مات س

تغميض عينيه ، ويكره من حنب ، وحائض ، وإن يقرباه ، وللرجل أن يغمض ذات محرمه وتعمض ذا محرما ، ويقول : بسم الله ، وعلى وفاة رسول الله ، ولا يتكلم من حضره إلا بخير ويشد لحية ، ويلين مفاصله عقب موته بالصاق ذراعيه بعضديه ، ثم يعيدهما ، والصاق ساقيه بفخذه وفخذه ببطه ثم يعيدها ، فإن شق ذلك عليه تركه ، وينزع ثيابه ، ويسجى بثوب أو يجعل على بطه مرآة من حديد ، أو طين ويحوه متوجها على جنه الأيمن ، منحدرًا نحو رحليه ولا يدعه على الأرض ، ويجب أن يسارع في قضاء دينه ، وما فيه إبراء ذمته من إخراج كفارة وحب نذر وغير ذلك ، ويسن تعريق وصيته ، كل ذلك قبل الصلاة عليه ، فإن تعذر إيفاء دينه في الحال استحب لوارثه أو غيره أن يتكفل به عنه ويسن الأسراع في تجهيزه أن مات غير فجأة ، ولا بأس أن ينتظر به من يحضره من ولوي وكثرة جمع أن كان قريبا : مالم يخشى عليه ، أو يشق على الحاضرين وفي موت فجأة بصعقة أو هدم أو خوف من حرب أو سبع أو ترد من جبل أو غير ذلك ، وفيما إذا شك في موته حتى يعلم بأنه خساف صدغيه وميل أنفه وإفصال كفيه وارتحاء رحليه وغيوبة سواد عينيه في البالغين وهو أقواها ، لاحتمال أن يكون عرض له سكتة ونحوها ، وقد يفيق بعد ثلاثة أيام ولياليها ، وقد يعرف موت غيره بهذه العلامات أيضا وغيرها ويكره النعي : وهو النداء بموته ، ولا بأس أن يعلم به أقاربه وأخوانه من غير نداء ، قال الآخري فيمن مات عشية : يكره في بيت وحده بل يبيت معه أهله ، ولا بأس بتقبيله والظر إليه ولو بعد تكفينه

فصل - غسل الميت المسلم، وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه متوجها الى القبلة، وحمله فرض كفاية، ويكره اخذ اجرة على شئ من ذلك، ويأتى فلو دفن قبل الغسل من أمكن غسله لزم نبشه ان لم يخف تفسخه، أو تغيره، ومثله من دفن غير متوجه الى القبلة، أو قبل الصلاة عليه، أو قبل تكفينه، ولو كفن بحرير فالأولى عدم نبشه^(١) ويجوز نبشه لغرض صحيح: كتحصين كفنه، ودفنه في بقعة خير من بقعته، ومجاورة صالح: إلا الشهيد، حتى لو نقل رد اليه، لان دفته في مصرعه سنة، ويأتى. وحمل الميت الى غير بلده لغير حاجة مكروه، ويجوز نبشه اذا دفن لعذر بلا غسل، ولا حوط، وكأفراد في قبر عن دفن معه، والحائض والجنب اذا ماتا كغيرهما في الغسل، يسقط غسلهما بغسل الموت، ويشترط له ماء طهور، واسلام غاسل، ونيتة، وعقله، ويستحب ان يكون ثقة، آمينا، عارفا باحكام الغسل، ولو جنسا، وحائضا من غير كراهة، وان حضره مسلم ونوى غسله وأمر كافرا بباشرة غسله فغسله نائباً عنه فظاهر كلام احمد لا يصح. وقدم في المروءة الصحة. ويجوز ان يغسل حلال محرما، وعكسه: لكن لا يكفره لأجل الطيب ان كان، ويكره ويصح من يميز. وأولى الناس بغسل الميت وصيه ان كان عدلا، ثم أبوه وان علا. ثم ابه وان نزل، ثم الاقرب فالأقرب من عصباته نساء، ثم نعمة، ثم ذوو أرحامه: كإيراث، ثم الاجاب، ويقدم

(١) المدفن في تحرير حرام كإيراث. وسكن لو دفن الميت المكفر به فلا يش

الاصدقاء منهم، ثم غيرهم: الادين، الاعرف، الاحرار في الجميع، والاجانب
أولى من زوجة، وهى أولى من أم ولد. وأجدية أولى من زوج وسيد
والسيد أحق بغسل عبده، ويأتى، ولا حق للقاتل في غسل المقتول ان لم
يرثه: عمدا كان القتل، أو خطأ، ولا في الصلاة، والدفن، وغسل المرأة
أحق الناس به بعد وصيتها على ما سبق أمها وان علت، ثم بنتها وان
نزلت، ثم القربى فالقربى كليات، ويقدم منهن من يقدم من الرجال
وعمتها وخالتها سواء: كينت أخيها وبنت اختها، ثم الاجنيات، ولكل
واحد من الزوجين ان لم تكن الزوجة ذمية غسل صاحبه ولو قبل
الدخول ولو وضعت عقب موته او بعد طلاق رجعى: ما لم تتزوج، لا
من ابائها ولو في مرض موته، وينظر من غسل مهما صاحبه غير العورة
وسيد وأمه: وطئها أو لا وأمولده — كالزوجين، ويغسل مكاتبته ولو لم
يشترط وطئها، وتفلسه ان شرطه والا فلا ولا يغسل أمته المزوجة ولا
المعتدة من زوج، ولا المعتق بعضها، ولا من هي في استبراء واجب، ولا
تغسله. وان مات له أقارب دفعة واحدة هدم ونحوه ولم يمكن تجهيزهم
دفعة واحدة استحب أن يبدأ بالاخوف، فالاحوف، فان استوا بدأ
بالآب، ثم بالابن، ثم بالأقرب، فالأقرب، فان استوا كالأخوة والاعمام
قدم أفضلهم، ثم أسهم، ثم بقرعة، ولرحل وامرأة غسل من له دون سبع
سنين ولو بلحظة، ومس عورته، ونظرها، وليس له غسل ابنة سبع
فاكثر، ولو محرما، ولا لها غسل ابن سبع ولو محرما: غير من تقدم
فيهما. وان مات رجل بين نسوة لارجل معهن، أو عكسه بمن لا يباح

لهم غسله ، أو خشي مشكل - يمين بحائل . ويحرم بدونه لغير محرم ،
ورجل أولى بتعميم خشي مشكل . وأزكانت له أمة غسلته

فصل : - وإذا أخذ في غسله ستر عورته وجوبا : لا من له
دون سبع ، ثم جرده من ثيابه ندبا : إلا النبي صلى الله عليه وسلم فلا ، ولو
غسله في قميص خفيف واسع الكمين جاز ، وستره عن العيون تحت ستر
أو سقف ومحوه ، ويكره النظر إليه لغير حاجة ، حتى الغاسل فلا ينظر
إلا مالا بدمه - قال ابن عقيل : لأن جميعه صار عورة ، فلهذا شرع ستر
جميعه - انتهى ، وإن يحضره غير من يعين في غسله : الأوليه ، فله الدخول
عليه كيف شاء ، ولا يغطي وجهه . ويستحب خضب لحية رجل ، ورأس
امرأة ولو غير شائبين بحناء ، ثم يرفع رأسه برفق ، في أول غسله إلى قريب
من جلوسه ولا يشق عليه ، ويعصر بطن غير حامل يده عصرا رفيقا
ويكثر صب الماء حيثنذ ، ويكون ثم يخور ، ثم يلف على يده خرقة خشنة
أو يدخلها في كيس فيسجى بها أحد فرجيه . ثم ثانية للفرج الثاني . ولا
يحل مس عورة من له سبع سنين فأكثر . ولا النظر إليها ، ويستحب
الأيمن سائر بدنه إلا مخرقة . ولا يجب فعل الغسل ، فلو ترك تحت
ميزاب ومحوه ، وحضر أهل لغسله وبوى . ومضى زمن يمكن غسله
فيه صح ، ثم ينوى غسله . ونيته فرض ، وكذا تعميم بدنه به ، ثم يسمى
وحكمها حكم تسمية وضوء وغسل حتى ، ثم يغسل كفيه ، ويعتبر غسل
ما عليه من نحاسة ، ولا يكفى مسحها ، ولا وصول الماء إليها . ويستحب
أن يدخل أصبعيه السانة والابهام عليهما خرقة خشنة مبلوثة بالماء

بين شفتيه ، فيمسح أسنانه ، ومنخريه ، وينظفهما ولا يدخله فيهما ،
ويتبع ماتحت أظفاره بعد أن لم يمكن قلبها . ويسن للغاسل أن يوضه
في أول غسلاته : كوضوء حدث : ما خلا المضمضة ، والاستنشاق : أن
لم يخرج منه شيء ، فإن خرج أعيد وضوءه ، ويأتي حكم غسله ، ويجزى
غسله مرة ، وكذا لو نوى وسعى وغمسه في ماء كثير مرة واحدة ،
ويكره الاقتصار عليها ، ويسن ضرب صدر ومحوه ، فيغسل برغوته
رأسه ، ولحيته فقط ، وبدنة بالثمل ويقوم الخطمى ونحوه مقام الصدر
ويكون الصدر في كل غسلة ، ويسن تيامنه فيغسل شقه الايمن من نحو
رأسه الى نحو رجليه ، يبدأ بصفحة عنقه ، ثم الى الكتف ، ثم الى الرجل
ثم الايسر كذلك ، ويقبله على جنبه مع غسل شفتيه ، فيرفع جابه الايمن
ويغسل ظهره ووركه ، وفخذه ، ويعمل بجانه الايسر كذلك ، ولا يكبّه
على وجهه ، ثم يفيض الماء القراح على جميع بدنه ، فيكون ذلك غسلة
واحدة يجمع فيها بين الصدر والماء القراح ، يعمل ذلك ثلاثا : الا أن
الوضوء في الاولى فقط ، يمر في كل مرة يده على بطنه ، فإن لم يبق بالثلاث
غسله الى سبع ، فإن لم يبق بسبع فالاولى غسله حتى ينقى ، ويقطع على
وتر من غير إعادة وضوء ، وإن خرج منه شيء بعد الثلاث أعيد وضوءه
ووجب غسله كلها خرج الى سبع ، وإن خرج منه شيء من السيلين
أو غيرهما بعد السبع غسلت الحاسة ، ووضئ ، ولا غسل : لكن
يحشوه بالقطن . أو يلحم به كما تفعل المستحاضة فإن لم يمسكه ذلك حشى
بالطين الحر الذي له قوة يمسك المحل ، ولا يكره حشو المحل أن لم يستمسك

وان خيف خروج شيء من منافذ وجهه فلا باس ان يحشى بقطن ، وان خرج منه شيء بعد وضعه في أكفانه ولفها عليه حمل ، ولم يعد غسل ولا وضوء : سواء كان في السابعة ، او قبلها . ويسن ان يجعل في الاخرة كافورا وسدرا ، وغسله بالماء البارد أفضل ، ولا باس بغسله بماء حار وخلال . والاولى أن يكون من شجرة لينة : كالصفصاف ونحوه مما ينقى ولا يجرح ، وان جعل على رأسه قطا لحسن ويزيل ما بانفقه وصماخيه من اذى ، فاشنان ان احتيج اليهن ^(١) والاكره في الكل . وان كان الميت شيئا أوبه حذب أو نحو ذلك وأمكن تمديده بالتلين والماء الحار فعل ذلك وان لم يمكن الا بعسف — تركه بحاله ، فان كان على صفة لا يمكن تركه على التعش الا على وجه يشهر بالمثلثة ترك في تابوت او تحت مكة : كما يصنع بالمرأة ، ويأتي في فصل الحمل . ولا باس بعسله في حمام وبمخاطته له حال غسله نحو : انقلب يرحمك الله . ولا يقتل غاسله بفضل ماسحن له ، فان لم يجد غيره تركه حتى يرد ويقص شارب غير محرم ويقلم أظفاره ان طال ، ويأخذ شعر ابطيه ، ويجعل ذلك معه كعضو ساقط ويعاد غسله لانه جزء منه كعضو ، والمراد يستحب . وان كان الميت مقطوع الرأس ، او اعضاؤه مقطعة لفق بعضها الى بعض بالتقييط والطير الحرقى لا يتبين تشويهه ، فان فقد منها شيء لم يجعل له شكل من طين ولا غيره . وان كان في أسنانه شيء يتحرك وخيف سقوطه تركه ولم ينزع . ونص انه يربط بذهب فان سقط لم يربط به ، ويؤخذ ان لم يسقط . ويحرم حلق شعر عاتته ورأسه ،

(١) الصديقي قوله : "أي يرد راجع الى المد كورات من الماء الحار والخل والابيض"

وختنه، ولا يسرح شعره، قال القاضي: يكره، ويبقى عظم نجس جبر به مع مثله، وتزال اللصوق لغسل واجب، فيغسل ماتحتها فان خيف من قلعها مثله مسح عليها، ولا يبقى خاتم ونحوه، ولو بيرة: كحلقة في اذن امرأة لا أنف ذهب، ويأتي آخر الباب، ويسن ضمير شعر المرأة ثلاثة قرون أى ضمائر: قرنيها وناصيتها، ويسدل حلقها، قيل لأحمد في العروس تموت فتحلى، فأكره شديدا، فإذا فرغ من غسله نشفه بثوب نديا، ولا يتنجس ما شفى به، ومحرم ميت: كهو حي، فيجنب ما ينجب في حياته لبقاء الاحرام لكن لا يجب العداء على الفاعل به ما يوجب القدية لو فعله حيا، ويستتر على نعشه بشيء، ويكفن في توبه نصا، وتجوز الزيادة كبقية كف حلال فيغسل بماء وسدر، ولا يلبس ذكر المخيط ويغطى وجهه ورجلاه، وسائر بدنه، لا رأسه، ولا وجهه اثنى، ولا يقرب طيبا، ولا تمنع منه معتدة ماتت، ولا يوقف بعرقه ان مات قبله، ولا يطاف به

فصل: — ومحرم غسل شهيد المعركة المقتول بأيديهم ولو غير مكلف، أو غالا: رجلا. أو امرأة الا أن يكون جبا، أو حائضا أو نفساء. طهرتا أولا^(١) فيعسل عسلا واحدا، وان اسلم، ثم استشهد قبل غسل الاسلام لم يعسل. وان قتل وعليه حدث أصغر لم يوضأ وتغسل نجاسته، ويجب بقاء دم لانجاسته معه، فان لم تزل الا بالدم غسلا، وينزع عنه السلاح، والجلود، ومخوفة، وخف، ويجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها، وظاهره ولو كانت حريرا، فلا يزايفها، ولا

(١) يريد: اسطع دمهما أولا

ينقص ولولم يحصل المسنون ، فان كان قد سلبها كفن بغيرها . ويستحب دفنه في مصرعه . وان سقط من شاطئ ، او دابة . لا بفعل العدو ، او رفته فمات ، او مات حتف انفه ، او عاد سهمه عليه ، او سيفه او وجد ميتا ، ولا أثر به ، او حمل بعد جرحه فاكل ، او شرب ، او نام اوبال ، او تكلم ، او عطس ، او طال بقاؤه عرفا — غسل ، وصلى عليه وجوبا ، ومن قتل مظلوما حتى من قتله الكفار صبوا في غير الحرب الحق بشهيد المعركة . والشهداء غير شهيد المعركة بضعة وعشرون — المطعون ، والمطون ، والغريق ، والشرقي ، والحريق ، وصاحب الهدم وذات الجنب ، والسل وصاحب اللقوة ^(١) والصابر في الطعون ، والمتري من رؤس الجبال ومن مات في سبيل الله . ومن طلب الشهادة بنية صادقة وموت المراتب ، وامناء الله في الارض . والمجنون ، والنفساء ، والديغ ومن قتل دون ماله ، او أهله ، او ديه ، أو دمه ، او مظلته ، وفريس السبع ، ومن خر عن دابته . ومن أغربها موت الغريب وأغرب منه العاشق اذا عاف وكنتم ، ذكر تعدادهم في غاية المطلب . وكل شهيد غسل صلى عليه وجوبا ، ومن لا فلا . والشهيد بغير قتل : كغريق ونحوه مما تقدم ذكره يغسل ويصلى عليه ، وذا ولد السقط لاكثر من أربعة أشهر غسل صلى عليه ولولم يستهل . ويستحب تسميته ، ولو ولد قبل اشهر ، وان حمل اذكر أم انثى اسمى بصالح لهما : كطلحة ، وهمة الله ولو كان السقط من كافرين ، فان حكم باسلامه وكمسلم ، والا فلا . ويصلى

(١) اللقوة بفتح اللام من امرأس الوجه المخرطه

على طفل حكم بإسلامه ، ومن تعذر غسله لعدم ماء ، أو عذر غيره —
 يم ، وكفن ، وصلى عليه ، وإن تعذر غسل بعضه يم له ، وإن أمكن
 صب الماء عليه بلا عرك صب عليه ، وترك عركه ، ثم إن يم لعدم الماء
 وصلى عليه ثم وجد الماء قبل دفنه رجب غسله ، وإن وجد فيها بطلت
 الصلاة ، ويلزم الوارث قبول ما وهب للميت : لا ثمنه ، ويجب على
 الغاسل ستر قبيح رآه . كطبيب ، ويستحب اظهاره إن كان حسنا ، قال
 جمع محققون : إلا على مشهور بدعة مضلة ، أو قلة دين ، أو فجور
 وبحوه ، ويستحب اظهار شره ، وستر خيره ، ولا نشهد إلا لمن شهدله
 النبي صلى الله عليه وسلم ^(١)

فصل : — في الكفن . يجب كفن الميت ، ومؤنة تجهيزه : غير
 حوط ، وطيب ، ويأتي — في ماله لحق الله تعالى وحق الميت : ذكرنا
 كان أو اثني ، ثوب واحد يستر جميع البدن ، ولو وصى بأقل منه لم تسمع
 وصيته . ويشترط ألا يصف البشرة . ويجب ملبوس مثله في الجمع ،
 والاعباد : ما لم يوص بدونه مقدما هو . ومؤنة تجهيزه على دين ولو برهن
 وارتس حناية ، ووصية . وميراث وغيرها ، ولا ينتقل إلى الوارث من
 مال الميت إلا ما فضل عن حاجته الأصلية وإن أوصى في آتواب ثمنية
 لا تليق به لم تصح . والجديد أهمل من العتيق ، ما لم يوص بغيره ، ولا
 بأس باستعداد الكفن لحل أو لعادة فيه ، قبل لاحد : يصلى فيه ، أو
 يحرم فيه ، ثم يغسله ، ويضعه اسكبه ، فراه حسنا ، ويجب كفن الرقيق
 على مالكه ، فإن لم يكن للميت مال يعي من تلزمه نفقته ، وكذلك دفنه

وما لا بد للبيت منه . الا الزوج ^(١) ثم من بيت المال ان كان مسلما
 ثم على مسلم عالم به ، ويكره في رقيق يحكى هيئة البدن ، وبشعر وصوف
 مع القدرة على غيره ، ومزعره ، ومعصره ولولا امرأة حتى المقوش . قطنا
 كان او غيره ويحرم بجلود وحرير ومذهب ولولا امرأة وصى ويجوز
 فيهما ضرورة ، ويكون ثوبا وحدا . فان لم يجد ما يستر جميعه ستر العورة
 ثم رأسه ، وما يليه ، وجعل على باقيه حشيش أو ورق ، فان لم يوجد الا
 ثوب واحد ووحيد جماعة من الاموات جمع في الثوب ما يمكن جمعه
 فيه . وأفضل الا كفان الياض . وأفضله القطن ، ويستحب تكفين رجل
 في ثلاث لفائف بيض من قطن . وحسبها أعلاها ليظهر للباس كعادة
 الحى وتكره الزيادة وتعميمه ويكفن صغير في ثوب ويجوز في ثلاثة
 وان ورثه غير مكلف لم تجز الزيادة على ثوب لانه تبرع ، قاله المجد ، وقال
 ابن عقيل « ومن أخرج فوق العادة فاكثر للطيب والحوائح وأعطى المقربين
 بين يدي الجنائز وأعطى الجمالين والحقارين زيادة على العادة على طريق
 المروءة لا بقدر الواجب — ففترع ، فان كان من التركة فن نصيبه ، انتهى
 وتكفن الصغيرة الى بلوغ في قميص ولفافتين ، وخنثى : كاتى فتبسط
 اللفائف فوق بعض ويحمرها بالعود بعد رشها بماء ورد أو غيره ليعلق
 به ثم يوضع عليها مستلقيا ويجعل الخنوط : وهو اخلاط من طيب فيما
 بينها : لا على ظهر العليا ولا على الثوب الذى على العنق ويحمل منه في

(١) يريد استشاء الروح من يحب عليهم يحيز الميت وان كانت هذه الروح

أيام حياتها كانت عليه

قطن يجعل بين اليديه ويشد فوقه خرقة مشقوقة الطرف : كالتبان^(١) تجمع اليديه ومثاته، وكذلك في الجراح النافذة ويحلل الباقي على منافذ وجهه ومواضع سحوده ومعابنه : كطى ركبتيه، وتحت باطنه، وكذا سترته، ويطيب رأسه ولحيته . وان طيب ولو بمسك بغير ورس وزعفران سائر بدنه غير داخل عينيه كان حسنا، ويكره داخل عينيه وبورس وزعفران، ويكره طليه بصبر ليمسكه وبغيرة : مالم يقل، قاله المجد، والطيب والحنوط غير واجبين بل مستحبان ثم يرد طرف اللقافة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن، ثم طرفها الأيمن على الأيسر، ثم الثانية والثالثة كذلك ويجعل ماعد رأسه أكثر مما يعد رجله لشرفه والفاضل عن وجهه ورجليه عليهما بعد جمعه، ثم يعقدها ان خاف انتشارها، ثم تحل العقدة في القبر، يزاد أبو المعالي وغيره ولو نسي يعد تسوية التراب قريبا لأنه سنة ولا يحل الأزار، ولا يخرق الكفن ولو خيف نبشه، وكرهه أحمد. وان كفن في قبص نكمن ودخا ريص وأزار ولقافة — جاز من غير كراهة، وظاهره ولو لم تتعدر اللقائف، ويحلل المنزر مما يلي جسده، ولا يزر عليه القميص ويدفن في مقبرة مسجلة نقول بعض الورثة لأنه لأمنة، وعكسه الكفن والمؤنة . ولو بذله بعض الورثة من نفسه لم يلزم بقتهم قبوله، لكن ليس للقيّة نقله وسلبه من كفنه بعد دفنه بخلاف مبادرته إلى ملك الميت لا تقال له، لكن يكره . ويس تكفين امرأة في خمسة أثواب يرض أزار . وحرار ثم قبص : وهو الذرع، ثم لفاقتين، ونصه وجزم به جماعة حرقته تشد بها فخذها . ثم منزر . ثم قبص . ثم خمار، ثم لقافة،

(١) - - - - - على ورس ومثاله "سرو" على ورس العورتين حسب اه قاموس

ولا باس ان تقب ، وتسئ تغطية نعش بابيض ، ويكره بغيره ، وان مات مسافر كفنه رفيقه من ماله ، فان تعذر فنه ، وياخذه من تركته أو بمن تلزمه نفقته ان نوى الرجوع ولا حاكم ، فان وجد حاكم واذن فيه رجع وان لم ياذن ونوى الرجوع رجع^(١) وان كان للميت كف ، وثم حي مضطر اليه لبرد ونحوه فالحي احق به ، قال به المجد وغيره ان خشي التلف وان كان لحاجة الصلاة فيه فاليت احق بكفنه ، ولو كان في لفاقين ، ويصلي الحي عليه . وان نشر وسرق كفنه كف من تركته ثانيا ، وثالثا ولو قسمت ، مالم تصرف في دين أو وصية ، وان أكله سقم ، أو أحذه سيل وبقي كفنه ، فان كان من ماله فتركة ، وان كان من متبرع به فهو له لا لورثة الميت ، وان جى كفنه فما فضل فلربه ان علم ، فان جهل فقى كفن آخر ، فان تعذر تصدق به ولا يحجى كفن لعدم ان ستر بحشيش

فصل : - في الصلاة على الميت ، ويسقط فرضها بواحد : رجلا رجلا كان ، أو امرأة ، أو حتى كفسله ، وتس لها الجماعة ولو النساء : الا على الى صلى الله عليه وسلم فلا ، احتراماً له وتعظيماً . ولا يطاف بالحنازة على أهل الآما كن يصلوا عليها ، فهي كالامام يقصد ولا يقصد والاولى بها بعد الوصى السلطان ، ثم نائبه الامير ، ثم الحاكم ، وهو القاضي : لكن السيد أولى برقيقه بها من السلطان . ويغسل ويدفن ، ثم أقرب العصبه . ثم ذوارحامه ، ثم الزوج . ومع المساوى يقدم الاولى لا امامة ، فان اسنوا في الصعات اقرع . ويقدم الحر البعيد على العبد القريب ، ويهدم العبد المكلف على الصبي والمرأة ، فان اجمع

(١) يرد رجع على " تركه أو من يرمه نفسه

أولياء موتى قدم الأولى بالامامة ، تم قرعة ، ولولى كل ميت أن يفرد بصلاته على ميتة أن أمن فسادا . ومن قدمه ولى فهو بمنزلة ، فان بدر اجبى وصلى بغير اذن ، فان صلى الولى خلفه صار اذنا ، والا فله أن يعيد الصلاة . لاها حقه . واذاسقط فرضها سقط التقديم الذى هو من أحكامها وليس للوصى ان يقدم غيره ولا تصح الوصية بتعيين ما موم لعدم الفائدة ويستحب للامام ان يصفهم ، وان يسوى صفوفهم والا يقصم عن ثلاثة صفوف والفد ها كغيرها . ويسن أن يقوم امام عند صدر رجل ووسط امرأة وبين ذلك من خشى ، فان اجتمع رجال موتى فقط ، أو حائى فقط - سوى بين رؤسهم . ومنفردا امام ويقدم الى الامام من كل نوع أفضلهم ، فان تساوا قدم أكبر ، فان تساوا فسبق ، فان تساوا فقرعة ، ويقدم الأفضل من الموتى امام المفضولين فى المسير ، ويجعل وسط المرأة حذاء صدر الرجل وحتى بينهما ، وجمع الموتى فى الصلاة عليهم افضل من الصلاة عليهم مفردين والأولى معرفة ذكر ريته وانوثيته واسمه وتسميته فى دعائه ، ولا يعتبر ذلك ولا باس بالاشارة حال الدعاء للبيت ثم يحرم كما سبق فى صفة الصلاة ويضع يمينه على شماله ويتعوذ قبل الماتحة ولا يستنح ، ويكر تكبيرات ، يقرأ فى الأولى الماتحة فقط سرا ولوليللا ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فى الثانية : كما فى التشهد ولا يزيد عليه ويدعو فى الثالثة سرا باحسن ما يحضره ولا توقيت فيه . ويسن بالمأثور فيقول : اللهم اغفر حيا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنانا انك تعلم متقلنا ومثوانا وانت على كل شىء قدير

اللهم من احبته منا فاحيه على الاسلام، ومن توفيته ما فتوفه على الايمان
 اللهم اغفر له وارحمه، وعافه، واعف عنه، واكرم زله، وأوسع مدخله
 واعسله بالماء، والثلج والبرد، ونقه من الدنوب والخطايا كما ينقى الثوب
 الابيض من الدس، وابدله دارا حيرا من داره، وزوجا خيرا من زوجته
 وادخله الجنة. أعذه من عذاب القبر وعذاب النار، وأمسح له في قبره
 ونور له فيه، اللهم انه عندك ان امتك نزل بك وأنت خير مزيل به ولا
 أعلم الا حيرا، اللهم ان كان محسنا فحازه باحسانه، وان كان مسيئا فتجاوز
 عنه، اللهم لا تحرمنا اخره. ولا تفتنا بعده. وان كان صغيرا ولواثي. او بلغ
 محنونا واستد. جعل مكان الاستعمار له اللهم اجعله ذرا لوالديه وفرطا
 وأحرا وتضيعا مجابا، اللهم ثقل به موازينهما، واعظم به اجورهما، والحقه
 بصالح سامع المؤمنين، واجعله في كفالة اراهم، وقه رحمتك عذاب الجحيم
 وان لم يعرف اسلام والديه دعاه لواليه، ويقول في دعائه لامرأة: اللهم ان
 هذه امك ابنة امك نزلت بك وأنت خير مزيل به ولا يقول ابداها
 زو حاحيرا من زوجها في ظاهر كلامهم ويقول في ختي: هذا الميت
 ونعوه. وان كان يعلم من الميت غير الخير فلا يقول ولا أعلم الا حيرا
 ويقف بعد الرأفة قليلا، ولا يدنو ولا يتشهد ولا يسبح بعدها ولا قلها
 ولا باس تائه، ويسلم وحدة عن تيمه. يخبر بها الامام، ويجوز تلقاه
 وجهه ويجوز ثابته عن يساره ويرفع يديه مع كل بكيرة وبسن وقوفه
 مكانه حتى ترفع.

والواحد من ذلك - العيم : ان كانت الصلاة فرضا . ولا
 تصح من قاعد، ولا ر' - ١ - ، التكبيرات الاربع ، فان ترك منها عمدا

بطلت وسهوا يكبر : ما لم يطل الفصل ، فان طال او وجد مناف من كلامه ونحوه
استأنف — والفا تحة على امام منفرد — والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
— ودعوة للميت ، ولا يتعين الدعاء للميت في الثالثة ، بل يجوز في الرابعة
ويتعين غيره في محاله — وتسليمة ، ولو لم يقل ورحمة الله أجزأ ، وتقدم
في صفة الصلاة — وجميع ما يشترط لمكتوبة مع حضور الميت بين يديه
قبل الدفن : الا الوقت ، فلا تصح على جنازة محمولة ، لأنها كامم ، ولا
من وراء حائل قبل الدفن : كحائط ، ونحوه . ويشترط اسلام ميت ، وتطهيره
بماء ، او تراب لعذر ، ولا يجب أن يسامت الا امام الميت . فان لم يسامته
كره ، قاله في الرعاية ، ولا يشترط معرفة عين الميت ، فينوى على الحاضر
وان نوى أحد الموتى اعتبر تعيينه ، فان بان غيره فجزم ابو المعالي انها لا
تصح ، وقال : ان نوى على هذا الرجل فبان امرأة أو عكس فالقياس
الاجزاء ، ولا تجوز الزيادة على سبع تكبيرات ، ولا النقص عن اربع
والاولى ألا يزيد على الاربع ، فان زاد امام تابعه ماموم الى سبع : ما لم
تظن بدعته ، او رفضه فلا يتابع ، ولا يدعو بعد الرابعة في المتابعة أيضا
ولا يتابع فيما زاد على السبع ، ولا تبطل بمجالزتها ولو عمدا ، وينبغي
أن يسبح بعدها به : لا فيما دونها ، ولا يسلم قبله ، ومنفرد كامم في الزيادة
وان كبر على جنازة ثم جىء باخرى كبر ثانية ونواهما ، فان جىء بثالثة
كبر الثالثة ، ونوى الجنائز الثلاث فان جىء برابعة كبر الرابعة ، ونوى
الكل ، فيصير مكبرا على الاولى اربعا ، وعلى الثانية ثلاثا ، وعلى الثالثة
اثنتين ، وعلى الرابعة واحدة ، فيأتي بثلاث تكبيرات أخر . فيتم سبعا

يقرأ في الخامسة ، ويصلي في السادسة ، ويدعو في السابعة ، فيصير مكبرا على الاولى سبعا ، وعلى الثانية ستا ، وعلى الثالثة خمسا ، وعلى الرابعة اربعا ، فان جرى بخامسة لم ينوها بالتكبير ، بل يصلي عليها بعد سلامه وكذا لو جرى بثانية عقب التكبيرة الرابعة لانه لم يبق من السبع اربع فان اراد أهل الجنازة الاولى رفعها قبل سلام الامام لم يجز ، وفي الكافي يقرأ في الرابعة الفاتحة ويصلي في الخامسة ، ويدعوا لهم في السادسة ، ومن سبق يعص الصلاة كبر ، ودخل مع الامام ولو بين تكبيرتين ندبا ، أو بعد تكبيره الرابعة قبل السلام ، ويقضى ثلاث تكبيرات ، ويقضى مسبوق ما فاتته على صفته بعد سلام الامام ، فان ادركه في الدعاء تابعه فيه ، فاذا سلم الامام كبر ، وقرا الفاتحة ، ثم كبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم كبر وسلم ، فان خشي رفعها تابع بين التكبير من غير ذكر ، ولا دعاء : رفعت أم لا ، فان سلم ولم يقض صبح ، ومتى رفعت بعد الصلاة لم توضع لاحد ، فظاهره يكره ، ومن لم يصل استحب له اذا وضعت ان يصلي عليها قبل الدفن ، أو بعده ، ولو جماعة على القبر وكذا غريق ونحوه ، الى شهر من دفنه ، وزيادة يسيرة ، ويحرم بعدها وان شك في انقضاء المدة صلى عليه حتى يعلم فراغها ، ويصلي امام وغيره على غائب عن البلد ولو كان دون مسافة قصر ، او في غير جهة القبلة بالنية الى شهر : لا في أحد جانبي البلد ، ولو كان كبيرا . ولو لمشقة مطر أو مرض ، ولا يصلي كل يوم على كل غائب . ومن صلى كره له اعادة الصلاة : الاعلى من صلى عليه بالية اذا حضر ، أو وجد بعض ميت

صلى على جملته ، قُتسَنَ فيهما ، ويأتى أو صلى عليه بلا اذن من هو اولى منه مع حضوره فتعاد تبعا

فصل :- ويحرم أن يغسل مسلم كافرا ولو قريبا ، أو يكفنه أو يصلى عليه ، أو يتبع جنازته ، أو يدفنه : الا الا يجد ما يواريه غيره فيواري عند العدم ، فان أراد المسلم ان يتبع قريبالله كافرا الى المقبرة ركب دابته ، وسار امامه ، فلا يكون معه . ولا يصلى على ما كول في بطن سبع ومستحيل باحراق ونحوهما ، ولا يسن للامام الاعظم ، وامام كل قرية وهو واليا في القضاء - الصلاة على غال : وهومن كتم غنيمة ، او بعضها وقتل نفسه عمدا ، ولو صلى عليهما فلا باس بكبكية الناس ، وان ترك ائمة الدين الذين يقتدى بهم الصلاة على قاتل نفسه زجرا لغيره هذا أحق ويصلى على كل عاص : كسارق ، وشارب خمر ، ومقتول قصاصا ، او حدا أو غيرهم ، وعلى مدين لم يخلف وفاء . ولا يغسل ، ولا يصلى على كل صاحب بدعة مكفرة نصا ، ولا يورث ، ويكون ماله فيثا ، قال احمد الجهمية والرافضة لا يصلى عليهم ، وقال : اهل البدع ان مرضوا فلا تعودوهم وان ماتوا فلا تصلوا عليهم . وان وجد بعض ميت تحقيقا : غير شعر وظفر وسن - غسل . وكفن ، وصلى عليه ، ودفن وجوبا ، يوى ذلك البعض فقط : ان لم يكن صلى على جملته ، والا سنت الصلاة ولم تجب ، ثم ان وجد الباقي صلى عليه . ودفن بجنبه ، ولم يبتس ، ولا يصلى على ما بان من حى كيد سارق ونحوه ، ولا يجوز ان يدفن المسلم في مقبرة الكفار ، ولا بالعكس ، ولو جعلت مقبرة الكفار المدرسة مقبرة

للمسلمين جاز، فان بقي عظم دفن بموضع آخر، وغيرها أولى ان أمكن لا العكس. وان اختلط من يصلى عليه بمن لا يصلى واشتبه: كسلم وكافر صلى على الجميع ينوى من يصلى عليه بعد غسلهم، وتكفينهم، ودفنوا منفردين ان أمكن، والا فمع المسلمين. وان وجد ميت فلم يعلم أمسلم هو أم كافر؟ ولم يتميز بعلامة من ختان، وثياب، وغير ذلك، فان كان في دار اسلام غسل وصلى عليه، وان كان في دار كفر لم يغسل ولم يصل عليه، وتباح الصلاة عليه في مسجد ان أمن تلويثه، والاحرم. وان لم يحضره غير نساء صليين عليه وجوبا جماعة، ويقدم منهن من يقدم من الرجال وتقف في صفين: مكتوبة. وأما اذا صلى الرجال فانهم يصليين فرادى. وله بصلاة الجنائز قيراط: وهو امر معلوم عند الله، وله بتأديتها قيراط آخر بشرط أن يكون معهما من الصلاة حتى تدفن

فصل : — حمله ودفنه من فروض الكفاية، وكذا مؤتمتا، ولا يختص ان يكون العاقل من أهل القرية، فهذا يسقط بكافر، ويكره أخذ الأجرة على ذلك، وعلى الغسل، فيوضع الميت على العنق مستلقيا، ويستحب ان كان امرأة ان يستر بمكة فوق السرير، تعمل من خشب، أو جريد، أو قصب مثل القنة، فوقها ثوب، ويسن أن يحمله أربع، لأنه يسن التربع في حمله، وكرهه الآجرى، وغيره مع الازدحام، وهو أفضل من الحمل بين العمودين وصفته: ان يضع قائمة العنق اليسرى المقدمة على كتفه اليمنى، ثم ينتقل الى المؤخرة، ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى، وينتقل الى المؤخرة. وان حمل

بين العمودين كل عمود على عاتق كان حسنا ، ولم يكره . ولا بأس بحمل
 طفل على يديه ، وحمل الميت باعمدة للحاجة ، وعلى دابة لغرض صحيح
 كعبد ونحوه ، ولا بأس بالدفن ليلا ، ويكره عند طلوع الشمس ،
 وغروبها ، وقيامها . ويسن الاسراع بها دون الحبيب : ما لم يخف عليها
 منه ، واتباعها سنة ، وهو حق للميت ، وأهله ، وذكر الأجرى ان من
 الخير ان يتبعها لقضاء حق أخيه المسلم ، ويكره لامرأة ، ويستحب كون
 المشاة أمامها ، ولا يكره خلفها ، وحيث شاؤا ، والركبان وله في سفينة
 خلفها ، فلو ركب وكان أمامها كره ، ويكره ركوب إلا الحاجة ، ولعود ،
 والقرب منها افضل ، فان بعد أو تقدم إلى القبر فلا بأس ، ويكره ان
 يتقدم إلى موضع الصلاة عليها ، وأن تتبع بنار إلا الحاجة ضوء ، وان
 تتبع بماء ورد ونحوه ، ومثله التبخير عند خروج روحه ، ويكره جلوس
 من تبعها حتى توضع بالأرض للدفن إلا لمن بعد عنها ، وان جاءت وهو
 جالس أو مرت به كره قيامه لها ، وكان أحمد إذا صلى على جنازة هو
 ولها لم يجلس حتى تدفن ، ونقل حنبل : لا بأس بقيامه على القبر حتى
 تدفن جبرا وإكراما ، ويكره رفع الصوت والضجة عند رفعها ، وكذا
 معها ولو بقراءة أو ذكر ، بل يسن سرا ، ويسن ان يكون متخشعا
 متفكرا في مآله ، متعظا بالموت وبما يصير اليه الميت ، ويكره التبسم ،
 والضحك أشد منه ، والتحدث في امر الدنيا ، وكذا مسح يديه أو بشيء
 عليها تبركا ، وقول القائل مع الجنازة استغفروا له ونحوه بدعة ، وحرمة
 ابو حفص ، ويحرم ان يتبعها مع منكر وهو عاجز عن إزالته نحو طبل

ونياحة ولطم نسوة وتصفيق ورفع اصواتهن ، فان قدر تبع وازاله لزوما
فلو ظن ان اتبعها ازيل المنكر لزمه ، وضرب النساء بالدف منكر منهى
عنه ، اتفاقا ، قاله الشيخ

فصل : — ويسن ان يدخل قبره من عند رجله ، إن كان اسهل
عليهم ، والا من حيث سهل ، ثم سواء ، ولا توقيت في عدد من يدخله
من شفيع او وتر ، بل بحسب الحاجة ، ويكره ان يسجد قبر رجل إلا
لعذر مطر او غيره ، ويسن لامرأة ، ومن مات في سفينة وتعذر خروجه
إلى البر ثقل بشيء بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ، وألقى في البحر
سلا كادخاله القبر ، وان مات في بئر اخرج ، فان تعذر طمت عليه ، ومع
الحاجة اليها يخرج مطلقا ، واولى الناس بتكفين ودفن اولاهم بغسل ،
والاولى للآحق أن يتولاه بنفسه ، ثم بنائه ، ثم من بعدهم بدفن رجل
الرجال الأجانب ، ثم محارمه من النساء . ثم الأجنيات ، ودفن امرأة
محارمها الرجال ، ثم زوجها ، ثم الرجال الأجانب ، ثم محارمها النساء ،
ويقدم من الرجال ختى ثم شيخ ، ثم أفضل ديننا ومعرفة ، ومن بعد
عهده بجماع أولى بمن قرب ، ولا يكره للرجال دفن امرأة ، وثم محرم ،
واللحد أفضل — وهو أن يحفر في أرض القبر مما يلي القبلة مكانا يوضع
فيه الميت — ويكره الشق — وهو أن يبنى جانبا القبر بلبن أو غيره أو
يشق وسطه فيصير كالخوض ، ثم يوضع الميت فيه ويسقف عليه بيلاط
أو غيره — فان كانت الأرض رخوة لا يثبت فيها اللحد شق فيها للحاجة ،
ويسن تعميقه وتوسعة بلاحد ، وقال الأكثر : قامة وسطا وبسطة —

وهي بسط يده قائمة — ويكفي ما يمنع الراحة والسباع ، ويصب عليه اللبن نصبا وهو أفضل من النصب ، ويجوز بيلاط ، ويسد ما بين اللبن أو غيره بطين لثلا يهار عليه التراب ، ويكره دفنه في تابوت ولو امرأة ويكره ادخاله خشبا إلا لضرورة ، وما مسته نار ، ويستحب قول من يدخله عند وضعه : بسم الله وعلى ملة رسول الله ، وإن أتى عند وضعه والحلادة بذكر أو دعاء يليق فلا بأس ، ويستحب الدعاء له عند القبر بعد دفنه واقفا ، واستحب ألاكثر تلقينه بعد دفنه : فيقوم الملقن عند رأسه بعد تسوية التراب عليه ، فيقول : يا فلان بن فلانة ثلاثا ، فإن لم يعرف اسم أمه نسبه إلى حواء ، اذكر ما حرحت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأنت رضىت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ، وبالقرآن إماماً ، وبالكعبة قلة ، وبالمؤمنين إخواناً ، وإن الجنة حق ، وإن النار حق ، وإن البعث حق ، وإن الساعة آتية لا ريب فيها ، وإن الله يبعث من في القبور — قال أبو المعالي : لو انصرفوا قبله لم يعودوا ، وهل يلحق غير المكلف ؟ متى على زول الملكين إليه ، المرحح الزول ، وصححه الشيخ ، قال ابن عدوس : يسأل الأطفال عن الإقرار الأول حين النزية ، والكبار يسألون عن معتقدهم في الدنيا وإقرارهم الأول ، ويس وضعه في لحده على حبه الآمن ، ووضع لبنة أو حجر أو شيء مرتفع كما يصنع الحى تحت رأسه ، وتكره مخدة ، والمصوص ومضربة وقطيفة تحته ، ونصه لآباس من علة ، ويسند خلفه وإمامه بتراب لثلا يسقط ، ويجب استقباله القبلة ويس لكل من

حضر ان يحثو التراب فيه من قبل راسه او غيره ثلاثا باليد ، ثم يمال عليه التراب

فصل : - ويستحرف القبر قدر شبر ، ويكره فوقه ، وتسنيمه افضل من تسطيحه ، الا بدار حرب اذا تعذر نقله : فالاولى تسويته بالارض واخفاؤه ، ويسن ان يرش عليه الماء ويوضع عليه حصي صفار محلله ليحفظ تراه ، ولا ناس تطيينه وتعليمه بحجر او خشبة او نحوهما ويكره البناء عليه : سواء لاصق البناء الارض اولا ، ولو في ملكه من قبة او غيرها ، للهى عن ذلك ، وقال ابن القيم في اغانة اللهعان : يحب هدم القباب التي على القبور ، لانها اسست على معصية الرسول انتهى ، وهو في المسئلة اشد كراهة ، وعنه منع الساء في وقف عام ، قال الشيخ : هو فاصب ، قال ابو حفص : تحرم الحجرة بل تهدم ، وهو الصواب ، وكره احمد الفسطاط والخيمة على القبر ، وتغشية قور الانبياء والصالحين — لى : سترها بغاشية — ليس متروعا في الدين ، فله الشيخ ، وقال في موضع آخر في كسوة القبر بالثياب . اتفق الائمة على أن هذا مسكر اذا فعل بقبور الانبياء والصالحين ، فكيف بغيرهم ، وتكره الزيادة على تراب القبر من غيره ، الا ان يحتاج اليه ، ويكره المبيت عنده وتخصيصه وتزيينه وتخليعه^(١) وتقبيله والطواف به وتبخيره ، وكتابة الرافع اليه ودسها في الانقاب ، والاستشفاء بالتربة من الاسقام ، والكتابة عليه ، والجلوس والوطء عليه ، قال بعضهم : الالحاح ، والاتكاء عليه ، ويحرم التخلي عليها ويدها ، والدم في صحراء افضل : سوى النبي صلى الله عليه وسلم

(١) يريد جعله على شكل خلقة المدم كما يفعل العوام في دورهم

واختار صاحبه الدفن معه تسرفاً وتبركاً ، ولم يزد عليهما ، لان الخرق يتسع والمكان ضيق ، وجاءت اخبار تدل على دفنهم كما وقع ، ذكره المجد وغيره ، ويحرم اسراجها ، واتخاذ المسجد عليها وبينها ، وتعين ازالتهما ، وفي كتاب الهدى : لو وضع المسجد والقبر معالم يحجز ولم يصح الوقف ولا الصلاة ، وتقدم في اجتناب النجاسة ، ويكره المشي بالعل فيها حتى التمشك — بضم التاء والميم وسكون الشين — لانه نوع منها ، لا يخف ، ويسن خلع النعل اذا دخلها الا خوف نجاسة او شوك ونحوه ، ومن سبق الى مسبلة قدم ، ويقرع ان جامعا ، ولا باس بتحويل الميت ونقله الى مكان آخر بعيد لغرض صحيح كبقعة شريفة ومجاورة صالح مع امن التغير الا الشهيد حتى ولو نقل رد اليه ، ويجوز نبشه لغرض صحيح كتحسين كفنه وبقعة خير من بقعته كافراده عن دفن معه ، وتقدم ، ويستحب جمع الاقارب في البقاع الشريفة ، وما كثر فيه الصالحون ، ويحرم قطع شيء من اطراف الميت واتلاف ذاته واحراقه ، ولو اوصى به ، ولا ضمان فيه ولوليه ان يحامى عنه ، وان آلتلك الى اتلاف المطالب فلا ضمان^(١) ومن امكن غسله فدفن قبله لزم نبشه وتغسيله ، وتقدم ، ودفن اثنين فاكثر في قبر واحد الا لضرورة او حاجة ان شاء سوى بين رموسهم وان شاء حفر قبر اطويلا وجعل رأس كل واحد عند رجل الآخر أو وسطه كالدرج ، ويجعل رأس المفضول عند رجل الفاضل ، ويسن حجزه بينهما بتراب ، والتقديم الى القبلة كالقديم الى الامام في الصلاة : فيس ، وتقدم في صلاة الجماعة ولا ينفش قبر ميت باق لميت آخر ، ومتى علم ، ومرادهم ظن ، أنه بلى وصار

(١) يريد : اذا كان النافع عن الميت يدعى الى اتلاف القاطع لخره من فلا صلا على المدايح

رميا جاز نبشه . ودفن غيره فيه ، وان شك في ذلك رجع الى قول اهل
 الخبرة : فان حفر فوجد فيها عظاما دفنها وحفر في مكان آخر ، واذا صار
 رميا جازت الزراعة وحرثه وغير ذلك ، والا فلا ، والمراد اذا لم يخالف
 شرط واقف لتعيينه الجهة ، ويجوز نبش قبور المشركين ليتخذ مكانها
 مسجدا ، او لمال فيها كقبر أبي رغال ، ولو وصى بدفنه في ملكه دفن مع
 المسلمين لانه يضر الورثة ولا باس بشرائه موضع قبره ، ويوصى بدفنه
 فيه ، ويصح بيع ما دفن فيه من ملكه ما لم يجعل أو يصير مقبرة
 ويحرم حفره في مسيلة قبل الحاجة اليه ، ودفنه في مسجد ونحوه ، وينبش
 وفي ملك غيره ، وللمالك الزام دافنه بنقله ، والاولى تركه ، ويحرم ان
 يدفن مع الميت حلى أو ثياب غير كفته كاحراق ثيابه وتكسير أو اتيه
 ونحوها ، وان وقع في القبر ماله قيمة عرفا أو رماه ربه فيه نبش وأخذ
 وان كفن بثوب غضب ، او بلغ مال غيره بغير اذنه وتبقى ماله ككفاته
 وطلبه ربه لم ينش ، وغرم ذلك من تركته ، فمن غضب عبدا فابق تجب
 قيمته لاجل الحيلولة ، فان تعذر العرم لعدم تركته ونحوه نبش وأخذ
 الكفن في الاولى وشق جوفه في الثانية ، وأخذ المال ان لم يبذل له
 قيمته ، وان بلبه باذن ربه اخذ اذا بلى ، ولا يعرض له قبله ، ولا يضمه
 وان بلغ مال نفسه لم ينبش قبل أن يبلى الا أن يكون عليه دين ، ولو
 مات وله أنف ذهب لم يقلع : لكن ان كان بائعه لم ياخذ ثمه أخذه من
 تركته ، ومع عدم التركة ياخذه اذا بلى ، ولومات حامل بمن ترجى حياته
 حرم شق بطنها ، وتسطو عليه القوايل فيخرجنه ، فان لم يوجد نساء لم

يسقط الرجال عليه ، فان تعذر ترك حتى يموت ، ولا تدفن قبله ، ولا يوضع عليه ما يموت به ، ولو خرج بعضه حيا شق حتى يخرج ، فلو مات قبل خروجه أخرج وغسل ، وان تعذر خروجه ترك وغسل ما خرج منه وأجزأ وما بقى ففي حكم الباطن لا يحتاج الى التيمم من أجله ، وصلى عليه معها وان ماتت ذمية حامل بمسلم دفنها مسلم وحدها ان امكن ، والا فمع المسلمين وحمل ظهرها الى القبلة على جنبها الأيسر ولا يصلى عليه لأنه غير مولود ولا سقط ، ويصلى على مسلمة حامل وحملها بعد مضي زمن تصويره ، والا عليها دونه ، ويلزم تمييز قور أهل الذمة ، ويأتى ، ولا تكره القراءة على القبر وفي المقبرة ، بل يستحب ، وكل قرية فعلها المسلم وجعل ثوابها أو بعضها كالنصف ونحوه لمسلم حتى أوميت جاز ، ونفعه لحصول الثواب له حتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم : من تطوع ، وواجب تدخله النيابة : كحج ونحوه ، أولا : كصلاة ، وكدعاء ، واستغفار ، وصدقة وأضحية ، واداء دين ، وصوم ، وكذا قراءة وغيرها ، واعتبر بعضهم اذا نواه حال الفعل او قبله ، ويستحب اهدائك فيقول : اللهم احل ثواب كذا لفلان ، قال ابن تيمم : والاولى ان يسأل الاجر من الله تعالى ثم يجعله له فيقول : اللهم انى رحمتك على ذلك واجعل ثوابه لفلان ، ويسن ان يصلح لأهل الميت طعام يبعث به اليهم ثلاثا ، لا لمن يجتمع عندهم فيكره ، وبكره فعلهم ذلك للناس ، قال الموفق وغيره : الا من حاجة : كأن يجيئهم من يحضر منهم من أهل القرى البعيدة ويبيت عندهم فلا يمكنهم الا أن يطعموه ، ويكره الاكل من طعامهم ، قاله فى النظم ، وان كان من

التركة وفي الورثة محجور عليه حرم فعله والاكل منه ، ويكره الذبح عند القبر والاكل منه ، قال الشيخ : والتضحية ، ولو نذر ذلك ناذر لم يكن له ان يوفي به ، فلو شرطه واقف لكان شرطا فاسدا . وأكر من ذلك أن يوضع على القبر الطعام والشراب لياخذه الناس ، واحراج الصدقة مع الجنازة بدعة مكروهة ، وفي معنى ذلك الصدقة عند القبر

فصل : — يس لذكر زيارة قبر مسلم بلا سفر ، وتباح لقبر كافر ولا يسلم عليه ، بل يقول له : انشرب البار ، ولا يمنع كافر من زيارة قريبه المسلم ، وتكره للنساء ، فان علم انه يقع مهن محرم حرمت : غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه فيسن ، وان اجتازت امرأه بقبر في طريقها فسلمت عليه ودعت له فحسن ، ويقف الزائر امام القبر ويقرب منه ولا باس بلبسه باليد ، وأما التمسح به والصلاة عنده او قصده لأجل الدعاء عنده معتقدا ان الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره او النذر له او نحو ذلك ، قال الشيخ : فليس هذا من دين المسلمين ، بل هو مما احدث من البدع القبيحة التي هي من شعب الشرك ، ويسن اذا زارها او مر بها ان يقول معرفا : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وانا ان شاء الله بكم لاحقون ، يرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم ، ونحوه ويحيرين تعريفه وتذكيره في سلامه على الحى ، وانتدائه سنة ، ومن جماعة سنة كفاية ، والافضل السلام من جميعهم ، فلو سلم عليه جماعة فقال وعليكم السلام وقصد الرد عليهم جميعا جاز وسقط العرض في

حق الجميع ، ورفع الصوت بانتداء السلام سنة ليسمعه المسلم عليه سماعا محققا ، وان سلم على ايقاظ عندهم نيام ، او على من لا يعلم هل هم ايقاظ او نيام خفض صوته بحيث لا يسمع الا ايقاظ ولا يوقظ اليام ، ولو سلم على انسان ثم لقيه على قرب سن أن يسلم عليه ثانيا وثالثا وكثرا ، ويسن أن يبدأ بالسلام قبل كل كلام ، ولا يترك السلام اذا كان يغلب على ظنه ان المسلم عليه لا يرد ، وان دخل على جماعة فيهم علماء سلم على الكل ثم سلم على العلماء سلاما ثانيا ، ورده فرض عين على المنفرد ، وكفاية على الجماعة فورا ، ورفع الصوت به واجب قدر الابلاغ ، وتزاد الواو في رد السلام وجوبا ، ويكره أن يسلم على امرأة أجنبية الا أن تكون محجوزا او برزة ، ويكره في الحمام ، وعلى من يا كل او يقاتل ، وفيمن يا كل نظر ، وعلى تال وذا كر وملب ومحدث وخطيب وواعظ ، وعلى من يسمع لهم ، ومكررقه ، ومدرس ، وعلى من يبحثون في العلم ، وعلى من يؤذن أو يقيم ، وعلى من هو على حاجته ، او يتمتع باهله ، او مشغول بالقضاء ونحوهم ، ومن سلم في حالة لا يستحب فيها السلام لم يستحق جوابا ، ويكره أن يخص بعض طائفة لقيهم بالسلام ، وان يقول سلام الله عليكم ، والحر المنهى عنه يزول بالسلام ، ويسن السلام عند الانصراف ، واذا دخل على أهله ، فادخل بيتا خاليا أو مسجدا خاليا قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، واذا ولج بيته فليقل : اللهم اني اسالك خير المولج وخير المخرج ، باسم الله ولجنا وباسم الله خرجنا وعلى الله ربنا توكلنا ثم يسلم على أهله ، ولا بأس به على الصبيان تاديبا لهم ، وان سلم على

صبي لم يجب رده ، وأن سلم على صبي وبالغ رده البالغ ولم يكف رد الصبي لأن فرض الكفاية لا يحصل به ، وإن سلم صبي على بالغ وجب الرد في وجهه ، وهو الصحيح ، ويجزى في السلام : السلام عليكم ، ولو على منفرد ، وفي الرد : وعليكم السلام ، وتسن مصافحة الرجل الرجل والمرأة المرأة ، ولا بأس بمصافحة المردان لمن وثق من نفسه وقصد تعليمهم حسن الخلق ولا يجوز مصافحة المرأة الأجنبية الشابة ، وأن سلمت شابة على رجل رده عليها ، وإن سلم عليها لم ترده ، وأرسال السلام إلى الأجنبية وأرسالها إليه لا بأس به للصلحة وعدم المحذور ، ويسن أن يسلم الصغير والقليل والمأشئ والراكب على ضدهم ، فإن عكس حصلت السنة هذا إذا تلاقوا في طريق ، أما إذا وردوا على قاعد أو قعود فإن الوارد يبدأ مطلقاً ، وإن سلم على من وراء جدار أو الغائب عن البلد رسالة أو كتابة وجبت الإجابة عند البلاغ ، ويستحب أن يسلم على الرسول فيقول : وعليك وعليه السلام ، وإن بعث معه السلام وجب بتبليغه أن تحمله ، ويستحب لكل واحد من المتلاقيين أن يحرص على الابتداء بالسلام ، فإن التقيا وبدأ كل واحد منهما صاحبه معاً فعلى كل واحد منهما الإجابة ، ولو سلم على أصم جمع بين اللفظ والإشارة كرده سلامه ، وسلام الآخرس وجوابه بالإشارة ، وآخر السلام ابتداء ورداً وبركانه ، ويجوز أن يزيد الابتداء على الرد وعكسه ، وسلام النساء على النساء كسلام الرجال على الرجال ، ولا ينزع يده من يد من صافحه حتى ينزعها إلا الحاجة كحياته ونحوه ، ولا بأس بالمعانقة وتقبيل الرأس واليد لأهل العلم والدين

ونحوهم ، ويكره تقبيل فم غيره زوجته وجاريتته ، واذا تئاب كظم ما استطاع ، فان غله الثاؤب عطى فمه بكمه او غيره ، واذا عطس خمر وجهه وغض صوته ولا يلتفت يمينا ولا شمالا ، وحمد الله حبرا بحيث يسمع جلسه ليشمته ، وتشميته فرض كفاية ، فيقول له : يرحمك الله او يرحمكم الله ويرد عليه العاطس فيقول : يهديكم الله ويصلح بالكم ويكره ان يشمت من لم يحمد الله ، وان نسي لم يذكركم لكن يعلم الصغير أن يحمد الله وكذا حديث عهد باسلام ونحوه ولا يستحب تشميت الدمى ، فان قيل لفيهديكم الله — جاز ، ويقال للصبي اذا عطس نورك فيك وحررك الله ، وتشمت المرأة المرأة ، والرجل الرجل ، والمرأة العجوز البرزة ، ولا يشمت الشابة ولا تشمته ، فان عطس تاليا سمته وتالئا سمته وراعا دعاله بالعافية ولا يشمت الا اذا لم يكن سمته قبلها ولا يجيب المتجسبي بتي ، فان حمد قال : هنيئا مريئا وهاك الله وأمرالك ، ويحب الاستئذان على كل من يريد الدخول عليه من أقارب واجانب ، فان اذن والارجع ، ولا يزيد على ثلاث ، الا ان يظن عدم سماعهم

فصل : — ويستحب تعزية اهل المصيبة بالميت قبل الدفن أو بعده حتى الصغير والصدیق ونحوه ، ومن شق توبه ، لزوال المحرم وهو الشق ، وان ماهه حسن ويكره استدامة لسه الى ثلاث ، وكرها جماعة بعدها لاذن الشارع في الاحداد فيها ، ويكره تكررها ، فلا يعزى عند القبر من عزى قبل ذلك ، ويكره الجلوس لها ، والميت عدهم ، وفي الفصول : يكره الاجتماع بعد خروح الروح لتهيجه الحزن وتكره لشابة

أجبية ، ولا باس بالجلوس بقرب دار الميت ليتبع جنازته أو يخرج وليه فيعزيه ، ومعنى التعزية : التسلية والحث على الصبر بعد الاجرو والدعاء للميت والمصاب ، ولا تعين فيما يقوله ، ويختلف باختلاف المعزين : فان شاء قال في تعزية المسلم بالمسلم : أعظم الله أجرك ، واحسن عزاءك ، وغفر لميتك وفي تعزيته بكافر : اعظم الله أجرك واحسن عزاءك ، وتحرم تعزية الكافر ، ويقول المعزى : استجاب الله دعائك ورحمنا الله وإياك ، ولا يكره أخذه يد من عزاء ، ولا باس ان يجعل المصاب عليه علامة يعرف بها ليعزى ، ويسن ان يقول : إنا لله وإنا اليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبي ، واخلف لي خيرا منها ، ويصلى ركعتين ، ويصبر ويجب منه ما يمنعه من محرم ، ويكره له تغيير حاله : من خلع ردائه ونعله وغلق حائوته وتعطيل معاشه ونحوه ، ولا يكره البكاء على الميت قبل الموت وبعده ، ولا يجوز الدب : وهو البكاء مع تعديد محاسن الميت ولا النياحة : وهى رفع الصوت بذلك رنة ، ولا شق الثياب ، ولطم الخدود وما شبه ذلك : من الصراخ ، وختش الوجه وتنف الشعر ، ونشره ، وحلقه وفي الفصول : يحرم الحبيب والتعداد واظهار الجرع ، لان ذلك يشبه الظلم من الظالم ، وهو عدل من الله تعالى ، وساح يسير الندبة الصدق اذا لم يخرج مخرج الوح ، ولا قصد ظلمه بحو قوله : يا أبتاه ، يا ولداه ، نحو ذلك — وجاءت الأخبار الصحيحة بتعذيب الميت بالنياحة والبكاء عليه ، وما هيى المصيبة من وعظ أو انشاد شعر فن النياحة

كتاب الزكاة

وهي أحد أركان الاسلام ، وفرضت بالمدينة : وهي حق واجب ، في مال مخصوص ، لطائفة مخصوصة ، في وقت مخصوص ، وتجب في السائمة من بهيمة الاتعام — والخارج من الأرض ، وما في حكمة من العسل ، — والاثمان وعروض التجارة ، ويأتي بيانها في أبوابها ، وتجب في متولد بين وحشى وأهلى تغليا واحتياطا ، فتضم الى جنسها الأهلى ، وتجب في بقر وحش وغنمه ، واختار الموفق وجمع لا تجب ، ولا تجب في سائر الأموال إذا لم تكن للتجارة : حيوانا كان كالرقيق والطيور والخيل والبغال والحمير والظباء — سائمة كانت أولا — أو غير حيوان كاللآلى . والجواهر والثياب والسلاح وأدوات الصنائع وأثاث البيوت والأشجار والنبات والأواني والعقار من الدور والأرضين للسكنى وللكراء ، ولا تجب إلا بشروط خمسة : — الاسلام — الحرية ، فلا تجب — بمعنى الأداء — على كل كافر ولو مرتدا ، ولا تعد لأنه لا يملك بتملك ولا غيره ، وزكاة ما يده على سيده ولو مدرا أو أم ولد ، ولا على مكاتب لنقص ملكه ، بل معتق بعضه فيزكى ماملوك محريته ، ولو اشترى عبدا ووهبه شيئا ثم ظهر أن العبد كان حرا فله أن يأخذ منه ما وهبه له ويتركه ، فإن تركه زكاه الآخذ له ، وتجب في مال الصى والمجون ، ولا تجب في المال المنسوب الى الجنين — الثالث : ملك نصاب ، هي أثمان وعروض تقريب

فلا يضر نقص حبتين ، وفي ثموزرع تحديد ، وقيل تقريب ، فلا يؤثر
نحو رطلين ومدين ، ويؤثر ان على الأول ، وعليهما لا اعتبار بنقص
يتداخل في المكييل كالأوقية ، وتجب فيما زاد على النصاب بالحساب ،
الا في السائمة فلا زكاة في وقصها - الرابع : - سام الملك ، فلا زكاة في
دين الكتابة ، ولا في السائمة وغيرها الموقوفة على غير معين كالمساكين
أو على مسجد ورباط ونحوهما : كمال موصى به في وجوه بر ، أو يشتري
به ما يوقف ، فإن اتجر به وصى قبل مصرفه فريج فريحه مع اصل
المال فيما وصى فيه ، ولا زكاة فيها ، وإن خسر ضمن النقص ، وتجب في
سائمة وغلة أرض وشجر موقوفة على معين ، ويخرج من غير السائمة : فإن
كانوا جماعة وبلغ نصيب كل واحد من غلته نصابا وجبت ، وإلا فلا ،
ولا في حصة مضارب قبل القسمة ، ولو ملك بالظهور فلا ينعقد عليها
الحول قبل استقرارها ، ويذكرى رب المال حصته منه كالأصل للملكه
بظهوره ، ولو دفع الى رجل ألما مضاربة على أن الربح بينهما نصفين فحال
الحول وقد ربح ألفين فعلى رب المال زكاة ألفين ، فإن أداها منه حسب
من المال والربح فينقص ربع عشر رأس المال ، والمال الموصى به
يزكيه من حال الحول وهو على ملكه ، ولو وصى بفتح نصاب سائمة
زكاها مالك الأصل ، ومن له دين على ملي باذل : من قرص ، أو دين
عروض تجارة ، أو مبيع لم يقبضه بشرط الخيار أولا ، أو دين سلم
ان كان للتجارة ولم يكن أتماما ، أو ثمن مبيع ، أو رأس مال سلم قبل
قبض عوضهما ولو انفسخ العقد ، أو صداق ، أو عوض خلع ، أو أجرة

بالعقد قبل القبض ، وإن لم تستوف المنفعة ، وكذا كل دين لا في مقابلة مال ، أو مال غير زكوى كوصى به مومر ووثن مسكن ومحو ذلك — جرى في حول الزكاة من حين ملكة عيننا كان أو ديناً من غير هيمة الأنعام لا منها ، لا شرائط السوم ، فإن عينت زكيت كغيرها ، وكذا الدية الواجبة لا تزكى لأنها لم تتعين مالاً زكواً — زكاه إذا قبضه أو شيئاً منه ^(١) فكلما قبض شيئاً أخرج زكاته ولو لم يبلغ المقبوض نصاباً ، أو أرامه لما مضى : قصد ببقائه عليه الفرار من الزكاة أولاً ، ويجزى إخراجها قبل قبضه ، ولو كان في يده بعض نصاب وبأقيه دين أو غصب أو ضال زكى ما يسه ، ولعله فيما إذا ظن رجوعه ، وكل دين سقط قبل قبضه لم يتعوض عنه كنصف صداق قل قبضه بطلاق ، أو كله لانفساخه من جهتها فلا زكاة فيه ، وإن أسقطه ربه زكاه ، وإن أخذ به عوضاً أو أحال ، أو احتال زكاه كعين وهبها ، وللبائع إخراج زكاة مبيع فيه خيار منه : فيطل البيع في قدره ، وإن زكت صداقها كله ثم تنصف بطلاق رجع فيما بقى بكل حقه ولا تجزئها زكاتها منه بعد طلاق لانه مشترك ، ومتى لم تزكه رجع بنصفه كاملاً وتزكية هي ، وتجب أيضاً في دين على مليء ، وعلى بمأطل ، وفي مؤجل وبحودبينة أولاً ، وفي مغصوب في جميع الأحوال أو بعضه ، ويرجع المغصوب منه على الغاصب بالزكاة لقصده يده : كتله ، وتجب في ضائع كل نقطة فحول التعريف على ربها ، وما بعده على ملتقط : فإن أخرج الملتقط زكاتها عليه مها ثم أخذها رجع عليه بما أخرج ، وتجب على مسروق ومدفون منسى في داره أو غيرها أو مذكور جهل عند من هو ، وفي

(١) قوله . زكاه ، حواب عن قوله ساقاً ومن له دين

موروث ومرهون ويخرجها الراهن منه ان أذن له المرتهن أو لم يكن له مال يؤدي منه ، والا فن غيره ، وتحب في مبيع ولو كان فيه خيار قبل القبض : فيزكى بآتع مبيعا غير متعين ولا متميز ، ومشتري يزكى غيره ، وتحب في مال مودع ، وليس للمودع اخراجها منه بغير اذن مالئها ، وفي غائب مع عبده أو وكيله ، ولو أسرب المال أو حبس ومنع من التصرف في ماله لم تسقط زكاته ، ولا زكاة فيمن عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ولا يجد ما يقضيه به سوى النصاب أو ما لا يستغنى عنه ، ولو كان الدين من غير جنس المال حتى دين خراج وأرش جنانية عبيد التجارة ، وما استدانه لمؤنة حصاد وجذاذ ودياس وكراء أرض ونحوه : لا ديننا بسبب ضمان فيمنع وجوها في قدره : حالا كان الدين أو مؤجلا في الأموال الباطنة : كالائمان وقيم عروض التجارة والمعدن والظاهرة : كالملوإشى والحبوب والثمار ، ومعنى قولنا يمنع قدره : أناسقط من المال بقدر الدين كأنه غير مالك له ، ثم يزكى ما بقى ، فلو كان له مائة من الغنم وعليه ما يقابل ستين فعليه زكاة الأربعين ، فان قابل احدى وستين فلا زكاة عليه لانه ينقص النصاب ، ومن كان له عرض قية يباع لو أفلس يفى بماعليه من الدين جعل في مقابلة مامعه فلا يزكىه ، وكذا من يئد ألف وله على مليء ألف وعليه ألف ، ولا يمنع الدين خمس الركا، ومتى رى المدين أو قضى من مال مستحدث ابتداء حولا ، وحكم دين الله من كفارة وزكاة ونذر مطلق ودين حج ونحوه كدين آدمى ، فان قال : لله على أن أتصدق بهذا أو هو صدقة ، فحال الحول فلا زكاة فيه ، وإن قال : لله على أن أتصدق بهذا

النصاب إذا حال عليه الحول وجبت الزكاة ، وتجزئة الزكاة منه . ويرأ بقدرها من الزكاة والنذر إن نواهما معا ، وكذا لو نذر الصدقة ببعض النصاب .

الخامس : — مضى الحول ، على نصاب تام ، ويعفى عن نحو ساعتين الا في الخارج من الأرض ، فإذا استفاد مالا ولو من غير جنس ما يملكه فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول : الاتاج السائمة وربح التجارة ، فإن حوله حول أصله ان كان أصله نصابا ، وان لم يكن نصابا فحوله من حين كمل النصاب ، ويضم المستفاد الى نصاب يده من جنسه او في حكمه ويزكى كل مال اذا تم حوله ، ولا يعتبر النصاب في المستفاد وان كان من غير جنس النصاب ولا في حكمه فله حكم نفسه : فلا يضم الى ما عنده في حول ولا نصاب ، ولا تنى فيه ان لم يكن نصابا ، ولا يبنى وارث على حول موروث بل يستأنف حولا ، وان ملك نصابا صغارا انعقد عليه الحول من حين ملكه : فلو تغذت باللين فقط لم تجب لعدم السوم ، ولا ينقطع بموت الامات والنصاب تام بالتاج ، ولا بيع فاسد ، ومتى نقص النصاب في بعض الحول او باعه أو ابدله بغير جنسه أو ارتد ماله انقطع الحول ، الا في ابدال ذهب بفضة وعكسه ، وعروض تحارة وأموال الصيارف ، ويخرج مما معه عند وجوب الزكاة ، ولا ينقطع الحول فيما ابدله بحبسه مما تجب الزكاة في عينه : حتى لو ابدل نصابا من السائمة بنصاين زكاهما ، ولو ابدل نصاب سائمة بمثله ثم ظهر على عيب بعد ان وجبت الزكاة فله الرد ،

ولا تسقط الزكاة عنه ، فان اخرج من النصاب فله رد ما بقى ، ويرد قيمة المخرج والقول قوله فى قيمته ، وان ابدله بغير جنسه ثم رد عليه بغير ونحوه استأنف الحول . ومتى قصد بيع ونحوه الفرار من الزكاة بعد مضى أكثر الحول حرم ولم تسقط ويزكى من جنس المبيع لذلك الحول ؛ وان قال لم أقصد الفرار ، فان دلت قرينة عليه والا قبل قوله واذا تم الحول وجبت الزكاة فى عين المال لا من عينه ، فاذا مضى حولان فاكثر على نصاب لم يؤد زكاته فزكاة واحدة وان كان أكثر من نصاب نقص من زكاته لكل حول بقدر نقصه ، الا ما كان زكاته الغنم من الابل فى الذمة ، وتكرر بتكرار الاحوال فى خمسة وعشرين بعيرا لثلاثة احوال لاول حول بنت مخاض ، ثم بمان شياه : لكل حول اربع شياه ، فلو لم يكن له الا خمس من الابل امتنعت زكاة الحول الثانى لكونها ديناً ، ولو باع النصاب كله تعلقت الزكاة بذمته وصح البيع ، ويأتى قريباً ، وتعلق الزكاة بالنصاب كتعلق ارش جنانية : لا كتعلق دين برهن ، ولا بمال محجور عليه لفسل ولا تعلق شركة : فله اخراجها من غيره ، والنماء بعد وجوبها له ، ولو أتلفه لزمه ما وجب فى التالف لاقيمته ، ويتصرف فيه ببيع وغيره ، ولا يرجع بائع بعد لزوم بيع فى قدرها ، ويخرجها ، فان تعذر فسخ فى قدرها ان صدقه مشتر ، ولمشتر الخيار فتجب بمضى الحول ، ولا يعتبر فى وجوبها إمكان الاداء ، لكن لو كان النصاب غائباً عن البلد لا يقدر على الاخراج منه لم يلزمه إخراج زكاته حتى يتمكن من الاداء منه ، ولو تلف المال بعد الحول قبل التمكن ضمنها ، ولا تسقط بتلف المال إلا الزرع

والثمر إذا تلف بجائحة قبل حصاد وجذاذ، ويأتى، ومالم يدخل تحت اليد كالديون وتقدم معناه، وديون الله تعالى من الزكاة والكفارة والنذر غير المعين ودين حج سواء، فإذا مات من عليه منها زكاة أو غيرها بعد وجوبها لم تسقط، وأخذت من تركته: فيخرجها وارث، فإن كان صغيرا فوليه، فإن كان معها دين آدمى وضاق ماله اقتسموا بالحصص، إلا إذا كان به رهن فيقدم، وتقدم أضحية معينة عليه، ويقدم نذر بمعين على الزكاة وعلى الدين، وكذا لو أفلس حى

باب زكاة بهيمة الأنعام

ولا تجب الا فى السائمة للدر والغسل: وهى التى ترعى مباحا كل الحول أو أكثره: طرفا أو وسطا، فلو اشترى لها مائة أو جمع لها ما تاكل أو اعتلفت بنفسها أو علفها غاصب أو ربها، ولو حراما فلا زكاة، ولا تجب فى العوامل أكثر السنة، ولو لاجارة، ولو كانت سائمة، نصا كالابل التى تكرى، ولو نوى بالسائمة العمل لم تؤثر نيته مالم يوجد العمل، ولو سامت بعض الحول وعلفت بعضه فالحكم للاكثر، وتجب فى متولد بين سائمة ومعلوفة، ولا يعتبر للسوم والعلف نية: فلو سامت بنفسها أو أسامها غاصب وجبت كعصبه حيا وزرعته فى أرض ربه، فيه العشر على مالكة كما لو نبت بلا زرع

وهى ثلاثة أنواع: أحدها: الابل، فلا زكاة فيها حتى تبلغ خمسا، فتجب فيها شاة بصفة الابل جودة ورداءة، فإن كانت الابل معينة فالشاة

صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل ، فان أخرج شاة معية او بعيرا لم
يجزئه : كبقرة وكصفي شاتين ، وفي العشر شاتان ، وفي خمس عشرة
ثلاث شياه ، وفي العشرين أربع شياه ، فان كانت الشاة من الضان اعتبر ان
يكون لها ستة اشهر فاكثر ، وان كانت من المعز فسنة فاكثر ، وتكون
أشئ فلا يجزئ. الذكر ، وكذلك شاة الجبران ، وأيهما أخرج أجزاءه ، ولا
يعتبر كونها من جنس غنمه ولا جنس غنم البلد ، فإذا بلغت خمساً وعشرين
ففيها بنت مخاض لها سنة ، سميت بذلك لأن أمها قد حملت غالباً وليس بشرط
والمخاض : الحامل ، فان كانت عده هي أعلى من الواجب خير بين إخراجها
وبين شراء بنت مخاض بصفة الواجب ، فان عدتها — أي ليست في ماله
أو فيه لكن معية — أجزاءه ابن لبون أو خنثى ولد لبون ، وهو الذي له
سنتان ولو نقصت قيمته ، ويجزئ . ايضاً مكاتها حق ، أو جذع ، أو ثني
وأولى ، لزيادة السن ولا جبران ، ولو وجد ابن لبون ، فان عدم ابن
لبون لزمه شراء بنت مخاض ، ولا يجبر فقد الانثوية بزيادة سن الذكر
المخرج في غير بنت مخاض ، فلا يخرج عن بنت لبون حفا اذا لم تكن في
ماله ، ولا عن الحقة جذعا ، وفي ست وتلاثين بنت لبون ، لها سنتان
سميت به لأن أمها وضعت فهي ذات لبن ، وفي ست وأربعين حقة لها
ثلاث سنين سميت بذلك لأنها استحققتان تركب ويحمل عليها ويطرقها
الفحل ، وفي إحدى وستين حذقة ، لها أربع سنين سميت بذلك لاسقاط
سها ، وتجزئ عنها ثنية لها خمس سنين بلا جبران ، سميت بذلك لأنها
ألفت ثنيها ، وفي ست وسعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان

الى عشرين ومائة ، فان زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون ، ثم تستقر
 القريضة : ففي كل اربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ولا أثر
 لزيادة بعض بعير أو بقرة أو شاة ، فاذا بلغت مائتين اتفق الفرضان
 ان شاء اخرج اربع حقا ، وان شاء اخرج خمس بنات لبون ، الا ان
 يكون النصاب كله بنات لبون أو حقا فيخرج منه ولا يكلف غيره ،
 ويكون مال يتيم أو مجنون فيتعين إخراج ادون مجزئ ، وكذا الحكم
 في اربعائة ، وان أخرج منها من النوعين بلا تشقيص كاربعة حقا وخمس
 بنات لبون ، أو عن ثلاثائة حقتين وخمس بنات لبون صح ، أما مع الكسر
 فلا : كحقتين وبنات لبون ونصف عن مائتين ، وان وجد احد الفرضين
 كاملا والآخر ناقصا لا بد له من جبران : مثل أن يجد في المائتين خمس
 بنات لبون وثلاث حقا فيتعين الكامل وهو بنات اللبون ، وان كان كل
 واحد يحتاج الى جبران : مثل ان يجد أربع بنات لبون وثلاث حقا
 فهو مخير أيهما شاء أخرج مع الجبران ، فان بذل حقة وثلاث بنات لبون
 مع الجبران لم يجزئه لعدوله عن الفرض مع وجوده الى الجبران ، وان
 لم يجد الا حقة وأربع بنات لبون أداها وأخذ الجبران ، ولم يكن له دفع
 ثلاث بنات لبون وحقة مع الجبران ، وان كان الفرضان معدومين أو
 معيين فله العدول عنهما مع الجبران : فان شاء أخرج اربع جذعات وأخذ
 تمان شياء أو ثمانين درهما ، وان شاء أخرج خمس بنات مخاض ومعا
 خمس شياء أو مائة درهم ، ولا يجوز أن يخرج بنات المخاض عن الحقا
 هنا ويضعف الجبران ، ولا الجذعات عن بنات اللبون ويأخذ الجبران

مضاعفا ، ولا أن يخرج أربع بنات لبون مع جبران ، ولا خمس حقائق
وياخذ الجبران ، وليس فيما بين الفريضتين شيء ، وهو الأوقاص ، فهو
عقولا تتعلق به الزكاة بل بالنصاب فقط ، ومن وجبت عليه سن فعدمها
خير المالك في الصعود والنزول : فإن شاء أخرج سنا أسفل منها ومعها
شائتان أو عشرون درهما ، وإن شاء أخرج أعلى منها وأخذ مثل ذلك من
الساعي ، إلا ولى يتيم ومجنون فيتعين عليه إخراج أدون مجزئ : ويعتبر
كون ما عدل اليه فى ملكه ، فإن عدمها حصل الاصل ، فإن عدم ما يليها
انتقل الى الأخرى وضاعف الجبران ، فإن عدمه أيضا انتقل الى ثالث
كذلك ، وحيث جاز تعدد الجبران جاز جبران غنما ، وجبران دراهم ،
ويجزئ إخراج جبران واحد وثمان وثالث : النصف دراهم والنصف
شياه ، فلو كان النصاب كله مراضا وهدمت الفريضة فيه فله دفع السن
السفل مع الجبران ، وليس له دفع الأعلى وأخذ جبران بل بجانا ، فإن كان
المخرج ولى يتيم أو مجنون لم يجزله أيضا النزول لانه لا يجوز له أن
يعطى الفضل من ماله ، فيتعين شراء العرض من غير المال ، ولا مدخل
للجبران فى غير الابل ، فمن عدم فريضة البقر أو الغنم ووجد دونها
حرم إخراجها ، وإن وحد أعلى منها فدفعها بغير جبران قبلت منه ،
وإن لم يفعل كلف شراءها من غير ماله

فصل : — النوع الثانى : البقر ، ولا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثين

فيجب فيها تبيع أو تبيعة ، لكل مهما سنة قد حازى قرنه أدته غالبا وهو
جذع البقر ، ويجزئ إخراج مسن عنه ، وفى أربعين مسنة ، وهى ثنية

البقر ألقت سنا غالبا ، لها ستان ، ويجوز اخراج اثني أعلى منها بدلها
لا اخراج مسن عنها ، وفي الستين تبيعان ، ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل
اربعين مسنة : فاذا بلغت مائة وعشرين انفق الفرضان : فيخير بين ثلاث
مسنات ؛ ولربعة اتبعة ، ولا يجرى الذكر في الزكاة غير التبيع في زكاة
البقر ، وابن لبون أو ذكر اعلى منه مكان بنت مخاض اذا عدما وتقدم
الا ان يكون النصاب كله ذكورا فيجرى فيه ذكر في جميع انواعها ، ويؤخذ
من الصغار صغيرة في غم دون ابل وبقر فلا يجرى اخراج فصلان
ومعاجيل ، فيقوم النصاب من الكبار ويقوم فرضه ثم تقوم الصغار
ويؤخذ عنها كبيرة بالقسط والتعديل بالقيمة مكان زيادة السن ، ولو
كانت دون خمس وعشرين من الابل صغارا وجب في كل خمس شاة
كالكبار ، وتؤخذ من المراض مريضة ، فان اجتمع صغار وكبار وصحاح
ومعيات وذكور واناء لم يؤخذ الا اثني صحيحة كبيرة على قدر قيمة
المالين ، الا اذا لزمه شاتان في مال كله معيب الا واحدة : كمائه واحد
وعشرين شاة الجميع معيب الا واحدة ، أو كانت المائة واحد وعشرون
سبخالا الا واحدة كبيرة فيخرج في الاولى الصحيحة ومعية معها وفي
الثانية الشاة وسخلة معها ، فان كانت نوعين كالخاني والعراب والبقر
والجواميس والضأن والمعز والمتولد بين وحشي وأهلي — أخذت
الفريضة من أحدهما على قدر قيمة المالين ، فان كان فيه كرام ولثام
وسمان ومهازيل وجب الوسط بقدر قيمة المالين ، وان اخرج عن

النصاب من غير نوعه ما ليس في ماله منه جاز ان لم تنقص قيمة المخرج
عن النوع الواجب

فصل : — النوع الثالث : الغنم ، ولا زكاة فيها حتى تبلغ أربعين
فتجب فيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين
فاذا زادت واحدة فهي ثلاث شياه الى اربعمائة ، فيجب فيها اربع شياه
ثم في كل مائة شاة شاة ، ويؤخذ من معز تى ، ومن ضأن جذع هنا وفي
كل موضع وجبت فيه شاة ، على ما يأتى بيانه فى الاضحية ، وتقدم بعضه
ولا يؤخذ تيس الا فحل ضراب لخيره برضاربه : حيث يؤخذ ذكر
ويحزى ، ولا هرمة ، ولا ذات عوار — وهى المعية بذهاب عضو او
غيره عيبا يمنع التضحية بها — الا أن يكون النصاب كله كذلك ، ولا
الربى — وهى التى لها ولد تربيته — ولا حامل ، ولا طروقة الفحل ،
لأنها تحمل غالبا ، ولا خيار المال ، ولا الاكولة — وهى السمينة —
ولاسن من جنس الواجب أعلى منه الا برضا ربه : كبنت لبون عن بنت
مخاض ، ولا يحزى اخراج القيمة : سواء كان حاجة او مصلحة او فى
الفطرة أولا ، وان أخرج سوا أعلى من الفرض من جسده أحرأ ، فيحزى
مسن عن تبيع ، وأعلى من المسنة عنها ، وبنت لبون عن بنت مخاض ،
وحقة عن بنت لبون ، وجذعة عن حقة ، ولو كان الواجب عنده ، وتقدم
بعض ذلك ، ونحزى ثنية وأعلى منها عن جذعة ولا حبران

فصل : — الخلطة فى المواسى لها تأثير فى الزكاة ايجابا واسقاطا :
فتصير الاموال كالمال الواحد فى نصاب الزكاة دون الحول ، فاذا اختلط

نفسان أو أكثر من أهل الزكاة في نصاب من الماشية حولا لم يثبت لها حكم الانفراد في بعضه، فحكهما في الزكاة حكم الواحد، سواء كانت خلطة اعيان: بأن يملك ما لا مشاعا بارث أو شراء أو هبة أو غيره: أو خلطة أوصاف بأن يكون مال كل منهما متميزا؛ فلو استاجر لرعى غنمه بشاة منها فخال الحول ولم يفردها فهما خليطان، ولو كانت لأربعين من أهل الزكاة أربعون شاة مختلطة لهم شاة، ومع انفرادهم لا يلزمهم شيء، ولو كان لثلاثة أنفس مائة وعشرون لكل واحد أربعون شاة لزمهم شاة واحدة ومع انفرادهم ثلاث شاة، ويوزع الواجب على قدر المال مع الوقص: فسته ابعة مختلطة مع تسعة يلزم رب الستة شاة وخمس شاة، ويلزم رب التسعة شاة وأربعة أخماس شاة

ويشترط في خلطه أو صاف اشتراكهما في مراح — بضم الميم، وهو المبيت والماوى أيضا — ومسرح: وهو مكان اجتماعهما لتذهب إلى المرعى، ومشرب: وهو مكان الشرب فقط، ومحلب: وهو موضع الحلب، وخل وهو عدم اختصاصه في طريقه بأحد المالكين أن اتحد النوع فإن اختلف كالضأن والمعز والجاموس والبقر لم يضر اختلاف الفحل للضرورة، ومرعى: وهو موضع الرعى ووقته، وراع على منصوص أحمد والحديث، ويظهر أن اتحاده كما في الفحل، ولا تعتبرية خلطة كالأوصاف والاعيان، ولا خلط اللبن، ولا أثر لخلطة من ليس من أهل الزكاة كالكافر والمكاتب والمدين، ولا فيما دون نصاب ولا خلطة الغاصب بمعصوب، فإن اختلف شرطها أو ثبت لها حكم الانفراد في

بعض الحول: كأن اختلطا في أثناء الحول في نصابين بعد انفردهما زكاة المفردين فيه ، وفيما بعده زكاة الخلطة، وإن ثبت لاحدهما حكم الانفرد وحده: مثل أن يكون لرجل نصاب وآخر دونه ثم اختطا في أثناء الحول فإذا تم حول الأول فعليه شاة ، وإذا تم حول الثاني فعليه زكاة الخلطة ، أو يملك نفسان كل واحد أربعين شاة فخلطاهما في الحال من غير مضى زمن إن أمكن ثم باع أحدهما نصيبه أجيبا أو يكون لاحدهما نصاب منفرد فيشتري الآخر نصابا ويخلطه به في الحال كما تقدم فإن المشتري ملك أربعين مختلطة لم يثبت لها حكم الانفرد فإذا تم حول الأول لزمه زكاة انفرد شاة ، وإذا تم حول الثاني وهو المشتري لزمه زكاة خلطة: نصف شاة إن كان الأول أخرجها من غير المال ، وإن كان أخرجها منه لزم الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاة ، ثم يزكيان فيما بعد ذلك الحول زكاة الخلطة: كلها تم حول أحدهما فعليه بقدر ماله منهما ، وأين من هذين المثالين لو ملك نصابين شهراً ثم باع أحدهما مشاعاً كما يأتي قريباً ، ومن كان بينهما نصاب خلطة ثابون شاة فباع كل منهما غنمه بغنم صاحبه واستداما الخلطة لم ينقطع حولهما ، ولم يزل خلطهما ، وكذا لو تبايعا البعض البعض قل أو كثر ، ولو ملك رجل نصاباً شهراً ثم باع أحدهما مشاعاً ثبت للبائع حكم الانفرد ، وعليه عند تمام حوله زكاة منفرد ، ولو كان المال ستين في هذه المسئلة والمبيع ثلثها زكى البائع بشاة ، وإذا ملك نصاباً شهراً ثم ملك آخر لا يتغير به الفرض ، مثل أن يملك أربعين شاة في المحرم

ولربعين في صفر فعليه زكاة الأول عند تمام حوله ، ولا شيء عليه في الثاني ، وإن كان الثاني يتغير به الفرض : مثل أن يكون مائة شاة فعليه زكاته إذا تم حوله ، وقدرها بأن تنظر إلى زكاة الجميع فتسقط منها ما وجب في الأول ، ويحب الساقى في الثاني وهو شاة ، وإن كان الثاني يتغير به الفرض ولا يبلغ نصابا : مثل أن يملك ثلاثين من البقر في المحرم وعشرا في صفر فعليه في العشر إذا تم حولها زكاة خلطة : ربع مسنة ، وإن ملك مالا يبلغ نصابا ولا يغير الفرض كخمس فلا شيء فيها ، ومثله لو ملك عشرين شاة بعد أربعين ، أو ملك عشرا من البقر بعد أربعين منها ، فلا شيء فيها ، وإذا كان بعض مال الرجل مختلطاً وبعضه الآخر مفرداً أو مختلطاً مع مال لرجل آخر فإنه يصير ماله كله كالمختلط : إن كان مال الخلطة نصاباً ، وإلا لم يثبت حكمها ، وإذا كان لرجل ستون شاة كل عشرين منها مختلطة بعشرين لآخر فعلى الجميع شاة نصفها على صاحب الستين ونصفها على خلطائه على كل واحد سدس شاه ضمما لمال كل خليط إلى مال الكل ، فيصير كالواحد ، وإن كان كل عشر منها مختلطة بعشر لآخر فعليه شاة ولا شيء على خلطائه لأنهم لم يختلطوا في نصاب ، وإذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدتين فأكثر لا تقصر بينهما الصلاة فهي كالمجتمعة ، وإن كان بينهما مسافة قصر فلكل مال حكم نفسه ، كما لو كان لرجلين ، ولا تؤثر تفرقة البلدان في غير الماشية ولا الخلطة في غير السائمة ، وللساعي أخذ الفرض من مال أى الخليطين شاء مع الحاجة وعدمها ، ولو بعد قسمة في خلطة أعيان وقد وجبت الزكاة

مع بقاء التعيين ، ويرجع المأخوذ منه على خليطه بقيمة حصته يوم أخذت ، فإذا أخذ الفرض من مال رب الثلث رجع بقيمة ثلثي المخرج على شريكه ، وإن أخذه من الآخر رجع بقيمة ثلثه ، فإن اختلفا في قيمة المأخوذ فقول المرجوع عليه مع يمينه ، إذا احتمل صدقه وعدمت اليقينة ، وإذا أخذ الساعي أكثر من الفرض بلا تأويل كإخذه عن أربعين محتاطة شاتين من مال أحدهما ، أو عن ثلاثين بعيرا : جذعة رجع على خليطه في الأولى بقيمة نصف شاة ، وفي الثانية بقيمة نصف بنت مخاض ، ولم يرجع بالزيادة لأنها ظلم فلا يرجع بها على غير ظالمه ، وإذا أخذه بتأويل كإخذ صحيحة عن مراض ، أو كبيرة عن صغار ، أو قيمة الواجب - رجع عليه ، ويجزى - ولو اعتقد المأخوذ منه عدم الاجزاء ومن بذل الواجب لم قبوله ولا تبعه عليه ، ويجزى - إخراج بعض الخطأ بدون إذن بقيتهم مع حضورهم وغيبتهم ، والاحتياط بأذهنهم ، ومن أخرج منهم فوق الواجب لم يرجع بالزيادة

باب زكاة الخارج من الأرض

تجب الزكاة في كل مكمل مدخر : من قوت وغيره ، فتجب في كل الحبوب : كالحنطة ، والشعير ، والسلت - وهو نوع من الشعير لونه لون الحنطة وطبعه طبع الشعير في البرودة - والنرة ، والقطنيات : كالإقلاق ، والحمص ، واللوي ، والعدس ، والماش ، والترمس . حب عريض أصفر من البقل ، والدخن ، والأرز ، والهرطان ، وهو الجلابة

والكرسة ، والحلة ، والخشخاش ، والسسم ، ولا يجزى الاخراج
من شيرجه ، وكبزر البقول كلها كالهندبا ، والكرفس ، والبصل ، ووزر
قطونا ، ونحوها ، ووزر الرياحين جميعا ، وأبازير القدر : كالكرزة ،
والكمون ، والكرأويا ، والشونيز ، وكذا حب الرازيانج ، وهو الشمر
والانيسون ، والشهدانج : وهو حب القنب ، والخردل ، ووزر الكتان
والقطن ، واليقطين ، والقرطم ، والقثاء ، والخيار ، والبطيح ، والرشاد ،
والفجل ، ووزر البقلة الحمقاء ، ونحوه ، وتجب في كل ثمر يكال ويدخر
كالثمر ، والزبيب واللوز ، والفسق ، والبندق ، والسماق ، لا في عناب
وزيتون ، وقطن وكتان وقنب وزعفران وورس ونيل وفوة وغيره
وحناء ونارجيل وجوز ، وسائر الفواكه كالتين والمشمش والتوت ،
والاظهر وجوبها في العناب والتين والمشمش والتوت ، ولا تجب في التفاح
والانجاص والخوخ والكمثرى والسفرجل والرومان والنبق والزعرور
والموز ، ولا في قصب السكر والخضر كبطيخ وقثاء وخيار وباذنجان
ولفت — وهو السلجم — وسلق وكرنب وقنييط وبصل وثوم وكراث
وجزر وفجل ونحوه ، ولا في البقول كالهندبا والكرفس والعناب والرشاد
وبقلة الحمقاء والقرظ والكرزة والجرجير ونحوه ، ولا في المسك والزهر
كالورد والبنفسج والزرجس واللينور والخيري — وهو المشور — ونحوه !
ولا في طلع الفحال — بضم أوله — وتسد يد ثانيه : وهو ذكر النخل — ولا في
السعف وهو أغصان النخل ، ولا في الخوص وهو ورقه ، ولا في قشور
الحب والتبن والحطب والخشب وأغصان الخلاف ، وورق التوت

والكلأ والقصب الفارسي ولبن الماشية وصوفها ونحو ذلك ، وكذا
الحرير ودود القز ، وتجب الزكاة في صعتر وأشنان وحب ذلك ، وكل
مقصود كورق سدر وخطمي وآس وهو المرسين

فصل : — ويعتبر لوجوبها شرطان : أحدهما ان يبلغ نصابا قدره
بعد التصفية في الجبوب والجفاف في الثمار خمسة أوسق ، والوسق ستون
صاعا ، والصاع : خمسة أرتال وثلث بالعراقي ، فيكون النصاب في الكل
الفا وستمائة رطل عراقي ، وهو ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلا
وأربعة أسباع رطل مصري ، وما وافقه ، وثلاثمائة واثنتان وأربعون
رطلا وستة أسباع رطل دمشقي ، وما وافقه ، ومائتان وخمسة
وثمانون رطلا وخمسة أسباع رطل حلي ، وما وافقه ، ومائتان وسبعة
وخمسون رطلا وسبع رطل قدسي ، وما وافقه ، ومائتان وثمانية
وعشرون رطلا وأربعة أسباع رطل بعلي ، وما وافقه ، والوسق والصاع
والمد : مكايل نقلت الى الوزن ، لتحفظ وتنقل ، والمكيل يختلف في
الوزن : فمنه ثقيل ، ومتوسط : كبير وعدس ، وخفيف : كشعير وذرة ،
فالا اعتبار في ذلك بالمتوسط نصابا ، ومثل مكياله من غيره ، وان لم يبلغ
الوزن نصابا : فمن اتخذ وعاء يسع خمسة أرتال وثلثا عراقية من جيد البر
ثم كال به ماشاء عرف ما يبلغ حد الوجوب من غيره ، فان شك في بلوغ
قدر النصاب ولم يجد ما يقدره به احتاط وأخرج ، ولا يجب ، ونصاب
علس ؟ وهو نوع من الحنطة وارض يدخران في قشريهما عادة لحفظهما
عشرة أوسق اذا كان يبلد قد خبره اهله وعرفوا انه يخرج منه مصفى

النصف لأنه يختلف في الخفة والثقل فيرجع الى اهل الخبرة، ويؤخذ بقدره، وان صفيا فنصاب كل منهم خمسة اوسق، فان شك في بلوغهما نصابا خير بين ان يحتاط ويخرج عشرة قبل قشره، وبين قشره واعتباره بنفسه كمخشوش اثمان، ولا يجوز تقدير غيره من الحنطة في قشره ولا اخراجه قبل تصفيته، وتضم ثمرة العام الواحد زرع بعضها الى بعض في تكميل النصاب، ولو اختلف وقت اطلاقه وادراكه بالفصول، وسواء تعدد البلد اولا، فان كان له نحل تحمل في السنة حملين ضم احدهما الى الآخر كزرع العام الواحد، ولا تضم ثمرة عام واحد ولا زرعه الى آخر، وتضم انواع الجنس بعضها الى بعض في تكميل النصاب بما سلت نوع من الشعير فيضم اليه، والعلس نوع من الحنطة فيضم اليها، ولا يضم جنس الى آخر كاجناس التمار والماشية، ولا تضم الاثمان الى شيء منها الا الى عروض التجارة، ويأتي في الباب بعده — الثاني: ان يكون النصاب بمال كاله وقت وجوب الزكاة، فتجب فيما ثبت بنفسه مما يزرعه الادمي: كمن سقط له حب في أرضه أو أرض مباحة، ولا تجب فيما يكتسبه للقاط أو يوهب له أو يأخذه اجرة لحصاده ودياسه ويحوه، ولا فيما يملك من زرع وثمره بعد بدو صلاحه بشراء أو ارث أو غيرها، ولا فيما يجتنيه من مساح كبطم وزعبل — وهو شعير الجبل — وبزر قطونا، وكزبرة، وعفص، واشنان، وسماق وغيره، سواء اخذه من موات أو ثبت في أرضه لأنه لا يملك الا يأخذه

فصل : — ويجب العشر : واحد من عشرة فيما سقى بغير مؤنة كالغيث : وهو المطر ، والسيوح كالانهار والسواقي ، وما يشرب بعروقه وهو البعل ، ولا يؤثر حفر الانهار والسواقي وتنقيتها ، وسقى ، في نقص الزكاة لقلة المؤنة ، وكذا من يحول الماء في السواقي لانه كحراث الارض وان اشترى ماء بركة او حفيرة وسقى به سيحاً فالعشر ، وكذا ان جمعه وسقى به ، ويجب نصف العشر فيما سقى بكلفة كالدوالي : جمع دالية وهي الدولاب تديره البقر ، والناعورة : يديرها الماء ، والساقية والنواضح واحدها ناضح وناضحة : وهما البعير يستقى عليه وما يحتاج في ترقية الماء الى الارض الى آلة من غرب او غيره — وقال الشيخ : وما يديره الماء من النواخير ونحوها مما يصنع من العام الى العام او في اثناء العام ولا يحتاج الى دولاب يديره الدواب يجب فيه العشر لان مؤنته خفيفة فهي كحراث واصلاح طرق الماء ، فان سقى بكلفة وبغير كلفة سواء وجب ثلاثة ارباع العشر ، فان سقى باحدهما أكثر اعتبر أكثرهما ، فان جهل المقدار وجب العشر ، والاعتبار بالاكثر نفعا ونموا لا بالعدد والمدة ، ومن له حائطان أو أرضان ضماني تكميل النصاب ولكل منهما حكم نفسه في سقيه بمؤنة أو بغيرها ، ويصدق المالك فيما سقى به بلايين ، واذا اشتد الحب ونداصلاح التمرة : ففي فسق وبدق ونحو انعقاد لبه ، وفي غيره كبيع — وجبت الزكاة ، فان قطعها قبله لغرض صحيح كال بيع أو تصفيف أو تحسين بقيتها فلا زكاة فيه ، وان فعله فراراً من الزكاة أثم ولزمته ، ولو باعه أو وهبه خرص أم لا فزكاته عليه لاعلى

لا على المشتري والموهوب له ، ولومات وله ورثة لم تبلغ حصة واحد منهم نصابا لم يؤثر ذلك ، ولو ورثه من عليه دين لم يمنع دينه الزكاة ، ولو كان ذلك قبل صلاح الثمر واشتداد الحب انعكست الاحكام ، ولو باعه وشرط الزكاة على المشتري صح ، فان لم يخرجها المشتري وتعدر الرجوع عليه ألزم بها البائع . ويفارق اذا استثنى زكاة نصاب ماشية للجهالة ، أو اشترى مالم يبد صلاحه باصله فانه لا يجوز شرط المشتري زكاته على البائع ، ولا يستقر الوجوب الا بجعلها في جرين ويسدر ومسطاح ، فان تلفت قبله بغير تعد منه سقطت الزكاة : خرست أو لم تخصص ، وان تلف البعض زكى الباقي ان كان نصابا ، والا فلا ، وان تلفت بعد الاستقرار لم تسقط ، وان ادعى تلفها قبل قوله بغير يمين ولو اتهم ، الا أن يدعيه بجائحة ظاهرة تظهر عادة فلا بد من بينة ، ثم يصدق في قدر التالف ويجب اخراج زكاة الحب مصفى والثمر يابساً فلو خالف وأخرج سنبلا ورطبا وعنبا لم يجزئه ، ووقع نفلا ، فلو كان الآخذ الساعى فان جففه وصفاه وجاء قدر الواجب أجزأ والا رد الفضل ان زاد وأخذ القصد ان نقص ، وان كان بحاله رده ، وان تلف رد بدله ، وان احتيج الى قطع ثمر يجيء منه ثمر وزبيب مثلاً بعد بدو صلاحه وقبل كماله لضعف أصل وتحوه كخوف عطش أو تحسين بقيته جاز وعليه زكاته يابساً كما لو قطع لغرض البيع بعد خرصه ، ويحرم قطعه مع حضور ساع الا باذنه ، وان كان رطبا لا يجي منه ثمر او عنبا لا يجي منه زبيب وجب قطعه ، وفيه الزكاة ان بلغ نصابا يابساً من

غيره: تمرا أو زيبيا مقدرا بغيره خرصا، والا فستحيل أن يخرج من عينه تمر أو زيبب اذ لم يجيء تمر أو زيبب، أو يخرج منه رطباً وعنباً اختاره القاضي وجماعه، وله أن يخرج الواجب منه مشاعاً أو مقسوماً بعد الجذاذ وقبله بالحرص فيخير الساعى بين مقاسمته بالمال الثمرة قبل الجذاذ فيأخذ نصيب الفقراء شجرات مفردة وبين مقاسمته بعد جذاذها بالكيل وله يعها منه أو من غيره، والمذهب أنه لا يخرج عنه الا يابسا، فإن تلف النصاب ربه بقيت الزكاة في ذمته: تمرا أو زيبيا، وظاهره ولو لم يتلفه، فإن لم يجدهما بقيا في ذمته، فيخرجه اذا قدر عليه، والمذهب أيضا أنه يحرم ولا يصح شراؤه زكاته ولا صدقته، وسواء اشتراها بمن أخذها منه أو من غيره، وإن رجعت اليه بارث أو هبة أو وصية أو أخذها من دينه أو ردها له الامام بعد قبضه منه لكونه من أهلها كما ياتي

فصل:— ويسن أن يبعث الامام ساعيا خارصا اذا بدأ صلاح الثمر، ويعتبر ان يكون مسلما أمينا خيرا غير متهم، ولو عبدا، ويكفى خارص واحد وأجرته على رب النخل والكرم، فيحرص ثمرها على أربابه، ولا تحرص الحبوب ولا ثمر غيرهما، والحرص حزر مقدار الثمرة في رؤس النخل والكرم وزنا بعد أن يطوف به ثم يقدره تمرا ثم يعرف المالك قدر الزكاة ويخيره بين أن يتصرف بما شاء ويضمن قدرها وبين حفظها الى وقت الجفاف، فإن لم يضمن وتصرف صح تصرفه وكره، وإن حفظها الى وقت الجفاف زكى الموحد فقط وافق قول الخارص أولا، وسواء اختار حفظها ضمنا: بان يتصرف، أو أمانة

وان اتلفها المالك أو تلفت بتفريطه ضمن زكاتها بخرصها تمرا ، وان ترك الساعي شيئا من الواجب أخرجه المالك ، فان لم يبعث ساعيا فعلى رب المال من الخرص ما يفعله الساعي ان أراد التصرف ليعرف قدر الواجب قبل تصرفه ، ثم ان كان انواع الزم خرص كل نوع وحده لاختلاف الانواع وقت الجفاف ، وان كان نوعا واحدا فله خرص كل شجرة وحدها ، وله خرص الجميع دفعة واحدة ، وان ادعى رب المال غلط الخارص غلطا محتملا قبل قوله بغير يمين ، كما لو قال : لم يحصل في يدي غير كذا ، وان فحش لم يقبل ، وكذا ان ادعى كذبه عمدا ، ويجب ان يترك في الخرص لرب المال الثلث أو الربع فيجهد الساعي بحسب المصلحة ولا يكمل بهذا القدر المتروك الصاب ان أكله ، وان لم يأكله كمل به ثم يأخذه زكاة الباقي سواء بالقسط ، وان لم يترك الخارص شيئا فلو رب المال الا كل هو وعياله بقدر ذلك ولا يحتسب به عليه ، ويا كل هو من حبوب ما جرت به العادة كفريك ونحوه وما يحتاجه ولا يحتسب به عليه ، ولا يهدى ، ولا يأكل من زرع وتمر مشترك شيئا الا باذن شريكه ، ويأخذ العشر من كل نوع على حدته بخصته ، ولو شق لكثرة الانواع واختلافها ولا يجوز اخراج جنس عن جنس آخر : فان اخرج الوسط عن جيد وردى بقدر قيمتي الواجب مهما ، او اخرج الرديء عن الجيد بالقيمة لم يجزئه ، ويجب العشر على المستأجر والمستعير دون المالك ، والخراج عليه دونهما ، ولا زكاة في قدر الخراج اذا لم يكن له مال يقابله ، لانه كدين

آدمي ، ولأنه من مؤنة الأرض : كنفقة زرعه ، وإذا لم يكن له سوى غلة الأرض وفيها ما فيه زكاة ، وما لا زكاة فيه كالخضر — جعل الخراج في مقابلته لأنه أحوط للفقراء ، ولا يقص النصاب بمؤنة الحصاد والدياس وغيرهما منه ، لسبق الوجوب ذلك ، وتلزم الزكاة في المزارعة العائدة من حكم بالزرع له ، وإن كانت صحيحة فعلى من بلغت حصته منهما نصابا العشر ، ومتى حصد غاصب الأرض زرعه استقر ملكه وزكاته ، وإن تملكه رب الأرض قبل اشتداد الحب زكاه ، وكره الإمام أحمد الحصاد والجذاذ ليلا ، ويجتمع العشر والخراج في كل أرض خراجية : فالخراج في رقبتهما والعشر في غلتها إن كانت لمسلم — وهي : ما فتحت عنوة ولم تقسم — وما جلا عنها أهلها خوفا منا : — وما صولحوا عليها على أنها لنا ونقرها معهم بالخراج ، والأرض العشرية لاخراج عليها — وهي : الأرض المملوكة التي أسلم أهلها عليها كالمدينة ومحورها — وما أحياء المسلمون واختطوه بالبصرة — وما صالح أهلها على أنها لهم بخراج يضرب عليها كالبين — وما أقطعها الخلفاء الراشدون إقطاع تملك — وما فتح عنوة وقسم : كنصف خير — وللإمام إسقاط الخراج على وجه المصلحة ويأتي ، ويجوز لأهل النعمة شراء أرض عشرية من مسلم : كالخراجية ولا عشر عليهم كالسائمة ، وغيرها لا زكاة فيها ، لكن يكره للمسلم بيع أرضه من ذمي وأجارتهما نصا ، لأفضائه إلى إسقاط عشر الخارج منها إلا لتغلي فلا يكره ذلك ، ولا شيء على ذمي فيما اشتراه من أرض خراجية ولا فيما استأجره أو استعاره من مسلم إذا زرعه ، ولا فيما إذا جعل داره

بستانا أو مزرعة ، ولا فيما اذا رضح الامام له أرضا من الغنيمة أو
أحيا مواتا

فصل: - وفي العسل العشر: سواء أخذه من موات أو من ملكه
أو ملك غيره لأنه لا يملك بملك الارض كالصيد ، ونصابه عشرة أفراق
كل فرق - بفتح الراء - ستة عشر رطلا عراقية : فيكون مائة وستين
رطلا ، ولا تتكرر زكاة معشرات ولو بقيت أحوالا ، ما لم تكن للتجارة
ولا شيء في المن ، والترجيل ، والشيرخشك ، ونحوه مما ينزل من
السماء : كاللائن ، وهو طل وندى ينزل على نبت تا كاله المعزى فتعلق
الرطوبة بها فيؤخذ ، وتضمن أموال العشر والخراج باطل ، وعمله في
الاحكام السلطانية وغيرها بان ضمها بقدر معلوم يقتضى الاقتصار عليه
في تملك ما زاد وغرم ما نقص ، وهذا مناف لموضوع العمالة وحكم الأمانة
فصل - في المعدن ، وهو كل متولد في الارض من غير جنسها

ليس نباتا : فمن استخرج من اهل الزكاة من معدن في أرض مملوكة له
أو مباحة أو مملوكة لغيره ان كان جاريا ولو من داره - نصاب ذهب
أو فضة أو ما يبلغ قيمة احدهما من غيره ، بعد سكه وتصفيته منطعما
كان كصفر وورصاص وحديد ، أو غير منطبع كياقوت وعقيق وبنفس
وزرجد ، وموميا^(١) ونورة ، وبشم ، وزاج ، وفيروزج ، وبلور ، وسبج
وكحل ، ومغرة ، وكبريت ، وزفت ، وزئبق ، وزجاج ، وملح ، وقار
وسندروس ، ونقط ، وغيره مما يسمى معدنا : ففيه الزكاة في الحال

(١) معدن في قوة القار - الرفع

ربع العشر من قيمتها ، أو من عينها ان كانت اثمانا . وما يجده في ملكه او موات فهو احق به ، فان استبق اثنان الى معدن في موات فالسابق اولى به مادام يعمل ، فان تركه جاز لغيره العمل فيه ، وما يجده في مملوك يعرف مالكة فهو لمالك المكان ان كان جامدا ، واما الجاري فباح على كل حال ، ولا يمنع الذمي من معدن ولو بداربا ، ولا زكاة فيما يخرج منه كالمكاتب للمسلم لاهما ليسا من اهل الزكاة ، وياتي ذكر المعادن في بيع الاصول ، ووقت وجوبها بظهوره ، واستقرارها باحرازه : سواء استخرجه في دفعة او دفعات لم يترك العمل بينها ترك اهمال ، وحده ثلاثة ايام ان لم يكن عنر ، فان كان فزواله ، فلا اثر لتركه لاصلاح آلة ومرض وسفر يسير واستراحة ليلا او نهارا ما جرت به العادة ، او اشتغاله بتراب خرج بين النيلين ، أو هرب عبده او اجيره ويحويه ، فيضم الجنس الواحد بعضه الى بعض ولو من معادن في تكميل نصاب ، ولا يضم جنس الى آخر غير نقد ، ولو كانت متقاربة كقار ونفط وحديد ونحاس ولو من معدن واحد ، ولا ضم مع الاهمال ، ولا يجوز اخراجها اذا كانت اثمانا الا بعد سبك وتصفية . فان وقت الاخراج عقهما ، فان أخرج قبل ذلك لم يجز ، ورد عليه ان كان باقيا ، او قيمته ان تلف ، فان اختلفوا في القيمة او القدر فالقول قول القابض مع يمينه ، فان صفاه آخذه فكان قدر الواجب أحزأ ، وان نقص فعلى المخرج النقص وان زاد رد الزيادة عليه الا ان يسمح به ، ولا يرجع بتصفيته ، ومؤنة تصفيته وسبكه على مستخرجه : مؤنة استخراجه ، فلا يحتسب بذلك

كالحبوب ، فان كان ذلك ديناً احتسب عليه كما يحتسب بما أنفق على الزرع ولا تكرر زكاته اذا لم يقصده التجارة الا أن يكون نقداً ، وان استخرج أقل من نصاب فلا شيء فيه ، ولا زكاة فيما يخرج من البحر من اللؤلؤ والمرجان والعنبر وغيره ، والحيوان كصيد بر ، وان كان المعدن بدار حرب ولم يقدر على اخراجه الا بقوم لهم منعة فغنيمة : بخمس بعد ربع العشر

فصل : - ويجب في الركاز الخمس ، في الحال ، أى نوع كان من المال ، ولو غير نقد ، قل او كثر ، ويجوز اخراج الخمس من غيره ويصرف مصرف الفى المطلق للصالح كلها ، ويجوز للامام رد خمس الركاز أو بعضه لو اجدته بعد قبضه وتركه لمقبل قبضه : كالخراج ، وبإياله رد خمس الفى والغنيمة له ايضا رد الزكوات على من اخذت منه ان كان من أهلها ، لأنه اخذ بسبب متجدد كارثتها وقبضها عن دين ، كما تقدم في الباب ، فان تركها له من غير قبض لم يبرأ ، ويجوز لو اجدته تفرقة بنفسه ، وبأبيه له ، ولو ذمياً ومستائماً بدارنا ومكاتباً وصغيراً ومجنوناً ، ويخرج عنهما الولي إلا أن يكون واجده أجيراً فيه لطالبه فليستاجره ، ولو استؤجر لحفر بئر أو هدم شيء فوجده فهو له لا لمستاجره ، وان رجه عبد فهو من كسبه لسيده ، وان وحده واجده من موات أو شارع أو أرض لا يعلم مالكها أو على وجه هذه الأرض أو في طريق غير مسلك أو خربة أو في ملكه الذي أحياه - وان علم

مالكها - أو كانت مستقلة اليه فهو له أيضا ^(١) إن لم يدعه المالك لأن الركاز لا يملك بملك الأرض: فلو ادعاه بلا يينة ولا وصف فله مع يمينه، وإن اختلف الورثة فادعى بعضهم أنه لمورثهم وأنكر البعض فحكم من أنكر في نصيبه حكم المالك الذي لم يعترف به، وحكم المدعين حكم المالك المعترف، وإن وجد فيها لقطة فواجدها أحق من صاحب المالك، وكذا حكم المستاجر والمستعير يجد في الدار ركازا أو لقطة، فإن ادعى كل منهما أنه وجده أولا أو دفنه فقول مكتر لزيادة اليد، إلا أن يصفه أحدهما فيكون له مع يمينه، والركاز: ما وجد من دفن الجاهلية، أو من تقدم من كفار في الجيلة، في دار إسلام، أو عهد، أو دار حرب، وقدر عليه وحده أو بجماعة لا منعة لهم، فإن لم يقدر عليه في دار الحرب إلا بجماعة لهم منعة فغنيمة: عليه أو على بعضه علامة كفر فقط، فإن كان عليه أو على بعضه علامة المسلمين أو لم تكن عليه علامة كالأواني والحلى والسبائك فهو لقطة

باب زكاة الذهب والفضة

وحكم التحلي

تجب زكاتها، ويعتبر النصاب. فنصاب الذهب هترون مثقالا وزنة المثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، ولم تتغير في جاهلية ولا إسلام، وهو ثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة، وقيل: ثنتان وثمانون حبة

(١) أي فهو لواحد في جميع هذه الصور

وثلاثة أعشار حبة من الشعير المطلق ، ولاتنافي بينهما ، وزنة العشرين مثقالا بالدراهم ثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم ، وبدينار الوقت الآن الذي زنته درهم وثمان درهم خمسة وعشرون دينارا وسبعا دينار وتسعه ، ونصاب الفضة مائتا درهم ، والمثاقيل مائة واربعون مثقالا وفيهما ربع العشر ، مضروبين او غير مضروبين ، والاعتبار بالدرهم الاسلامي الذي زنته ستة دوايق ، والعشرة دراهم سبعة مثاقيل ، فالدرهم نصف مثقال وخمسه ، وكانت الدراهم في صدر الاسلام صنفين : سوداء وهي الغلية ، نسبة إلى ملك يقال له راس البغل : الدرهم منها ثمانية دوايق والطبرية نسبة إلى طبرية الشام : الدرهم منها اربعة دوايق ، فجمعتهم ابنو امية وحعلوها درهمين متساويين : كل درهم ستة دوايق ، فيرد ذلك كله إلى المثقال والدرهم الاسلامي ، ولا زكاة في مغشوشهما حتى يبلغ قدر مافيه من الخالص نصابا ، فان شك هل فيه نصاب خالص خير : بين سبكه واخراج قدر زكاة نقده ان بلغ نصابا ، ويزن استظهاره واخراج زكاته ييقن ، وان وجبت الزكاة وشك في زيادة استظهر . قالف ذهب وفضة مختلطة : ستمائة من احدهما ، واشتبه عليه من ايها ، وتعذر التمييز — زكي ستمائة ذهبا واربعائة فضة ، وان اراد ان يزكي المغشوشة منها وعلم قدر الغش في كل دينار جاز والا لم يجزئه الا ان يستظهر فيخرج قدر الزكاة ييقن ، وان اخرج مالا غش فيه فهو افضل ، ويعرف قدر غشه حقيقة بان يدع ماء في اناء ثم يدع فيه ذهبا خالصا زنة المغشوش ويعلم علو الماء ، ثم يرفعه ويدع بدله فضة خالصة زنة المغشوش ويعلم علو الماء ، وهو أعلى من الاول ، لأن الفضة

اضخم من الذهب ، ثم يرفعها ويدع المغشوش ويعلم علو الماء ، ثم يمسح
ما بين العلامة الوسطى والعليا ، وما بين الوسطى والسفلى ، فان كان المسووحان
سواء فصصف المغشوش ذهب ونصفه فضة ، وان زاد او نقص فبحسابه
فعلى هذا لو كان ما بين العليا الى الوسطى ثلثي ما بين العلامتين وما بين
السفلى الى الوسطى ثلثه كانت الفضة ثلثين والذهب ثلث ، وبالعكس
الذهب الثلثان ، والاولى ان يكون الاناء ضيقا ، ويتعين ان يكون
علاه واسفله فى السعة والضيق سواء : كقصة ونحوها ، ولا زكاة
فى غشها الا ان يكون فضة : فيضم الى مامعه من القدر فضة كان او
ذهبا ، ويكره ضرب نقد مغشوش واتخاذ ، نص عليه . ويجوز المعاملة
به مع الكراهة اذا اعلم بذلك . وإن جعل قدر الغش ، قال الشيخ
الكيمياء غش وهى تشبيه المصوغ من ذهب أوفضة بالخلق ، باطله فى
العقل ، محرمة بلا نزاع بين علماء المسلمين ، ولو ثبتت على الرواى ،
ويقترب بها كثيرا السيمياء التى هى من السحر ، ومن طلب زيادة المال
بها حرمه الله عوقب بنقيضه كالمراى ، وهى أشد تحريما منه ، ولو كانت
حقا مباحا لوجب فيها خمس او زكاة ، ولم يوجب عالم فيها شيئا . والقول
بان قارون عملها باطل ، ولم يذكرها او يعملها الا فيلسوف او اتحادى
او ملك ظالم ، وقال : ينبغي للسلطان ان يضرب لهم فلوسا تكون
بقيمة العدل فى معاملتهم من غير ظلم لهم ، ولا يتجرذو السلطان فى
الفلوس بان يشتري نحاسا فيضربه فيجرفه ، ولا بان يحرم عليهم
الفلوس التى بايديهم ويضرب لهم غيرها . بل يضرب بقيمة من غير

ريح فيه للمصلحة العامة ، ويعطى اجرة الصانع من بيت المال
فإن التجارة فيها ظلم عظيم من ابواب ظلم الناس واكل اموالهم
بالباطل ، فانه اذا حرم المعاملة بها صارت عرضا ، واذا ضرب لهم
فلوسا اخرى افسد ما كان عندهم من الاموال بنقص اسعارها ،
فظلهم فيما يضره باغلاء سعرها ، وفي السن عنه صلى الله عليه
وسلم : انه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم ، الا من باس ،
فاذا كانت مستوية الاسعار بسعر النحاس ولم يشتر ولى الامر النحاس
والفلوس الكاسدة ليضرها فلوسا وتجر فى ذلك حصل المقصود من
الثنية ، وكذلك الدراهم اتى ، ولا يضر لغير السلطان . قال أحمد :
لا يصلح ضرب الدراهم الا فى دار الضرب باذن السلطان ، لأن الناس
إن رخص لهم ركوا العظائم ، ويخرج عن جيد صحيح وردي من
جنسه ، ومن كل نوع بحصته ، وإن أخرج بقدر الواجب من الأعلى كان
أفضل ، وإن أخرج عن الأعلى مكسرا او بهرجا -- وهو الرديء -- زاد
قدر ما بينهما من الفضل وأجزأ ، وإن أخرج من الأعلى بقدر القيمة دون
الوزن لم يجزئه : ويجزئ قليل القيمة عن كثيرها مع الوزن ، ويجزئ
مغشوش عن جيد ، ومكسر عن صحيح ، وسود عن بيض ، مع الفضل
بينهما ، ولا يلزم قبول رديء عن جيد فى عقد وغيره ، ويتب الفساد ،
ويضم احد التقدين الى الآخر فى تكميل النصاب ، ويخرج عنه ، ويكون
الضم بالاحزاء لا بالقيمة ، فعشرة مثاقيل ذها نصف نصاب ، ومائة
درهم نصف ، فاذا ضما كل النصاب ، وإن بلغ احدهما نصابا ضم اليه

ما نقص عن الآخر، ولا يجزئ اخراج الفلوس عنهما، وتضم قيمة العروض الى كل منهما واليهما، ويضم جيد كل جنس ومضروبه الى رديته وتبره

فصل : - ولا زكاة في حلي مباح لرجل وامرأة، من ذهب وفضة، معد لا استعمال مباح او إعاره ولو لم يعرف أو يلبس، او بمن يحرم عليه كرجل يتخذ حلي النساء لا عارتهن، و امرأة تتخذ حلي الرجال لا عارتهن، لا فارا منها، وان كان الحلي ليتيم لا يلبسه فلوليه إعارته، فان فعل فلا زكاة، والا ففيه الزكاة نصا، فأما الحلي المحرم كطوق الرجل وسواره وخاتمه الذهب وحلية مراكب الحيوان ولباس الخيل كاللحم والسروج وقلائد الكلاب وحلية الركاب والمرأة والمنشط والمسكحة والميل والمرجة والمروحة والمسربة والمدھنة والمسعط والمجمرة والملعقة والقنديل والآنية وحلية كتب العلم والنوافذ المقننة وما اعد لسكراه كحلي المماشط نصا: حل له لبسه اولا، او اعد للتجارة: كحلي الصيارف، او قنية او ادخار، او نفقة اذا احتاج اليه، او لم يقصد به شيئا - ففيه الزكاة، ولا زكاة في الجوهر واللؤلؤ وان ثلث قيمته او كان في حلي، الا ان يكون لتجاره فيقوم جميعه، ندعا لقد، والفلوس كمعرض التجارة فيها زكاة القيمة، قال المجد: وان كانت النفقة ولا، والاعتبار في نصاب الكل بوزنه: إلا المباح المعد للتجارة ولو نقدا فالاعتبار بقيمته نصا، فيقوم النقد بنقد آخر إن كان احظ للمفراء او بقص عن نصاب لأنه عرض، وان انكسر الحلي وامكن لبسه كاشقاقه ونحوه فهو كالصحيح، وان لم يمكن

لبسه فان لم يحتج في اصلاحه الى سبك وتجديد صنعة. ونوى اصلاحه فلا زكاة فيه ، وإن نوى كسره او لم ينو شيئا ففيه الزكاة ، وإن احتاج الى تجديد صنعة زكاه ، والاعتبار في الاخراج من الحلى المحرم بوزنه ، وإن كان للتجارة او كان مباح الصناعة ووجبت زكاته لعدم استعماله ولعدم إعاره ونحوه فالاعتبار في الاخراج بقيمته ، فإن أخرج مشاعا ومثله وزنا ما يقابل جودته زيادة الصنعة جاز ، وإن أراد كسره لم يجز ، لأن كسره ينقص قيمته ، ويباح للذكر من الفضة خاتم ، ولبسه في خنصر يسار أفضل ، ويجعل فضه مما يلي كفه ، ولا باس بجعله مثقالا فاكثر ، ما لم يخرج عن العادة ، وجعل فضه منه او من غيره ، ولو من ذهب ان كان يسيرا ، ويكره لبسه في سبابة ووسطى ، وظاهره لا يكره في الابهام والبصر ، ويكره ان يكسب عليه ذكر الله من القرآن او غيره ، ويحرم ان ينقش عليه صورة حيوان ، ويحرم لبسه وهي عليه ، ويباح التخم بالعقيق ، ويكره لرجل وامرأة خاتم حديد وصفر ونحاس ورصاص ، وكذا دملح ، ويباح له من الفضة قبيعة سيف ، وحلية منطقة ، وجوشن ، وبيضة — وهي الخوذة — وخف ران — وهو شيء يلبس تحت الخف — وحائل ونحو ذلك : كالمغفر والنعل ، ورأس الرمح ، وشعيرة السكين ، والتركاش ، والكلايب بسير ، ونحو ذلك ، ولو اتخذ لنفسه عدة خواتيم او مناطق فالأظهر جوازه وعدم زكاته ، وجواز لس خاتمين فاكثر جميعا ، وتحرم حلية مسجد ومحراب بنقد ، ولو وقف على مسجد ونحوه فتدليل من ذهب او فضة لم يصح ، ويحرم ، وقال الموفق : هو بمنزلة الصدقة فيكسر ويصرف

في مصلحة المسجد وعمارته ، ويحرم تمويه سقف وحائط بذهب او فضة ، وتجب إزالته وزكاته ، وان استهلك فلم يجتمع منه شيء له استدامته ولا زكاة فيه ، لعدم المالية ، ولا يباح من الفضة إلا ما استثناه الاصحاب على ما تقدم : فلا يجوز لذكر وخثنى لبس منسوج بذهب او فضة او بموه باحدهما ، وتقدم في ستر العورة ، ويباح له من الذهب قبعة السيف وذكر ابن عقيل ان قبعة سيف النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية مثاقيل وما دعت اليه ضرورة : كاف ، وربط سن ، او اسنان به ، ويباح للنساء من الذهب والفضة ما جرت عادتهن بلبسه : كطوق ، وخلخال ، وسوار ، ودملج ، وقرط ، وعقد — وهو القلادة — وتاج ، وخاتم ، وما في الخاق والمقالد من حرائز وتعاويز وأكر ، وما أشبه ذلك : قل او كثر ولوزاد على الف مثقال ، حتى دراهم ودنانير معراة ، او في مرسلة ، ويباح للرجل والمرأة التحلي بالجواهر ومحوه ، ولو في حلي ، ولا زكاة فيه ، الا ان يعد فيه للكراء او للتجارة ، كما تقدم ، ويحرم تشبه رجل بامرأة ، وامرأة برجل . في لباس ، وغيره ، ويجب انكلوه ، وتقدم

باب زكاة عروض التجارة

وهي : ما يعد لبيع وشراء ، لاجل ربح ، غير النقدين غالبا تجب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت قيمتها نصابا ، ويؤخذ منها لانها محل الوجوب ، لا من العروض ، ولا تصير للتجارة الا ان يملكها بفعله ، بنية التجارة حال التملك ، بان يقصد التكب بها : اما ما عاوضة لمحضة : كالبيع

والاجارة والصلح عن المال بـالو الأخذ بالشفعة والهبة المقتضية للثواب ،
أو استرد ما باعه ، أو غير محضة: كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد ،
أو بغير معاوضة: كالهبة المطلقة والعنينة والوصية والاحتشاش والاحتطاب
والاصطياد ، فإن ملكها بـارث أو ملكها بفعله بغير نية ثم نوى التجارة بهالم
تصر للتجارة إلا أن يكون اشتراها بعرض تجارة فلا يحتاج إلى نية ، وإن
كان عنده عرض للتجارة فنواه للنية ، ثم نواه للتجارة لم يصر للتجارة إلا حلى
اللبس إذا نوى التجارة فيصير لها بمجر دالنية ، لأن التجارة أصل فيه ، وتقوم
العروض عند الحول بالاحظ لأهل الزكاة وجوبا: من عين أو ورق ،
سواء كان من نقد البلد وهو الأولى أولا ، وسواء بلغت قيمتها بكل منهما
نصابا أو بأحدهما ، ولا يعتبر ما اشتريته ، ولا عبء بنقصه بعد تقويمه
ولا زيادته: إلا المعنية فتقوم ساذجة ، ولا عبء بقيمة آنية ذهب أو فضة
ويقوم الخصى بصفته ، وإن اشترى عرضا بنصاب من الأثمان أو من
العروض بى على حوله ، وإن اشتراه بنصاب من السائمة أو باعه بنصاب
منها لم يبن على حوله ، وإن اشترى نصاب سائمة لتجارة بنصاب سائمة
لقنية - بى ، وإن ملك نصاب سائمة لتجارة فحال الحول - والسوم ونية
التجارة موجودان - فعليه زكاة تجارة ، دون سوم ، ولو سق حول سوم وقت
وجوب زكاة التجارة مثل أن ملك أربعين شاة قيمتها دون مائتي درهم ثم
صارت قيمتها فى نصف الحول مائتي درهم - زكاها زكاة تجارة إذا تم
حولها ، لانه انفع للفقراء ، فإن لم تبلغ قيمتها نصاب التجارة فعليه زكاة
السوم ، ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة استأنف

حولا ، وان اشترى ارضا لتجارة بزرعها ، او زرعها يذرتجارة ، او اشترى شجرا لتجارة تجب في ثمره الزكاة فائده واتفق حولاهما بان يكون بدو الصلاح في الثمرة واشتداد الحب عند تمام الحول وكانت قيمة الاصل تبلغ نصاب التجارة زكى الجميع زكاة قيمة ، ولو سبق وحب العشر ، ولا عشر عليه ما لم تكن قيمتها دون نصاب ، كما تقدم ، فان كانت دون نصاب فعليه العشر ، ولو زرع بذر القنية في ارض التجارة فواجب الزرع العشر وواجب الارض زكاة القيمة ، وان زرع بذر التجارة في ارض القنية زكى الزرع زكاة قيمة ، ولو كان الثمر ما لا زكاة فيه كالسفرجل والتفاح ونحوهما ، او كان الزرع لا زكاة فيه كالخضروات ، او كان لعقار التجارة وعبيدها اجرة — ضم قيمة الثمرة والخضروات والاجرة الى قيمة الاصل في الحول كالريح ، ولو اكثر من شراء عقار فارا من الزكاة زكى قيمته ، ولا زكاة فيما أعد للكرام من عقار وحيوان وغيرهما ولو اشترى شقصا للتجارة بالف فصار عند الحول بالفين زكاهما واحده الشفيع بالف ، ولو اشتراه بالفين فصار عند حوله بالف زكى الف ، واخذه الشفيع بالفين ، وان اشترى صاغ ما يصنع به ويبقى كزعفران ونيل وعصفر ونحوه فهو عرض تحارة ، يقوم عد حوله لاعتياضه عن صغ قائم بالثوب : ففيه معنى التجارة ، ومثله ما يشتريه دباغ ليدبغ به كعفص وقرظ ، وما يدهن به كسمن ، وملح ولا زكاة فيما لا يبقى له أثر كما يشتريه قصار : من حطب ، وقل ، ونورة ، وصابون ، وأشتان ، ونحوه ، ولا زكاة في آلات الصناعات وأمتعة التجار وقوارير العطار والسمان ونحوهم

الا ان يريد بيعها بما فيها ، وكذا آلات الدواب ان كانت لحفظها ، وان كان يبيعها معها فهي مال تجارة ، ولو لم يكن ملكه عين مال بل منفعة عين وجبت الزكاة ، ولو قتل عبد تجارة خطأ او عمدا فصالح سيده على مال صار للتجارة ، ولو اتخذ عصيرا للتجارة فتخمر ثم تخلل عاد حكم التجارة ، ولو اشترى عرض تجارة بعرض قنية فرد عليه ببيع المقطع الحول ، واذا اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في اخراج زكاته فاخرجاها معاد او جهل السبق ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه ، لانه انعزل حكما ، ولانه لم يبق عليه زكاة ، وان اخرج احدهما قبل الآخر ضمن الثاني نصيب الاول : علم او لم يعلم ، لا ان أدى ديننا بعد أداء موكله ولم يعلم ، ويرجع الموكل على القابض بما قبض من الوكيل ، ولو اذن غير شريكين كل واحد منهما للآخر في اخراج زكاته فكالشريكين فيما سبق ، ولا يجب اخراج زكاته أولا ، بل يستحب ، ويقبل قول الموكل انه اخرج زكاته قبل دفع وكيله الى الساعي ، وقول من دفع زكاة ماله اليه ثم ادعى انه كان اخرجها ، وتؤخذ من الساعي ان كانت يده ، فان تلفت او كان دفعها الى الفقير او كانا دفعا اليه فلا ، ومن لزمه نذر وزكاة قدم الزكاة ، فان قدم النذر لم يصير زكاة ، وله الصدقة تطوعا قبل اخراج زكاته

باب زكاة الفطر

وهي : صدقة ، تجب بالفطر من رمضان ، طهرة للصائم من اللغو

والرفث، ومصرفها كزكاة، وهي واجبة، وتسمى قرضا، على كل مسلم حر، ولو من أهل البادية، ومكاتب ذكر وأثنى كبير وصغير ولوليتما ويخرج عنه من مال وليه، وسيد مسلم عن عبده المسلم، وإن كان للتجارة لا الكافر، وتجب في مال صغير تلزمه مؤنة نفسه، وفي العبد المرهون والموصى به على مالكم وقت الوجوب، وكذا المبيع في مدة الخيار، فإن لم يكن للراهن شيء غير العبد يبيع منه بقدر الفطرة، إذا فضل عنده عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته صاع، ويعتبر كون ذلك فاضلا بعد ما يحتاجه لنفسه ولمن تلزمه مؤنته من مسكن، وخادم، ودابة، وثياب بذلة، ودار يحتاج إلى أجرها لنفقته، وسائمة يحتاج إلى نمائها، وبضاعة يحتاج إلى ربحها ونحوه، وكذا كتب يحتاجها للنظر والحفظ، وحلى المرأة: للبسها أو لكرام يحتاج إليه، وتلزم المكاتب فطرة زوجته وقريبه ممن تلزمه مؤنته، ورقيقه، وإن لم يفضل إلا بعض صاع لزمه إخراجها عن نفسه، فإن فضل صاع وبعض صاع أخرج الصاع عن نفسه، وبعض الصاع عن تلزمه نفقته، ويكمله المخرج عنه، ويلزم المسلم فطرة من يموه من المسلمين، حتى زوجة عبده الحرة، ومالك تقع قن فقط وخادم زوجته إن لزمته نفقته، ولا تلزم الزوج لبائن حامل، لأن النفقة للحمل لا لها، ولا من استاجر أجيرا أو ظئرا بطعامه وكسوته؛ كضيف ولا من وجبت نفقته في بيت المال كعبد الغنيمة قبل القسمة والنفي. وبحو ذلك، ولا من تلزمه نفقة زوجته الأمة إيلًا فقط بل هي على سيدها وترتيبها كالنفقة، فإن لم يجد ما يؤدي عن جميعهم بدأ لزوما بنفسه، ثم

بأمراته ولو أمة ، ثم برقيقه ، ثم بامه ، ثم بانيه ، ثم بولده ، ثم على ترتيب الميراث : الأقرب فالأقرب ، وإن استوى اثنان فأكثر ولم يفضل غير صاع - أفرع ، ولا تجب عن حنين بل تستحب ، ومن تبرع بمؤنة مسلم شهر رمضان كله لزمته فطرته : لا أن ماله جماعة ، وإذا كان رقيق واحد بين شركاء ، أو بعضه حر أو قريب ، أو تلزم نفقته اثنين ، أو ألحقت القافة واحدا باثنين فأكثر - فعليهم صاع واحد ، ولا تدخل الفطرة في المهايأة فيمن بعضه حر ، فإن كان يوم العيد نوبة العبد المعتق نصفه مثلاً - اعتبر أن يفضل عن قوته نصف صاع ، وإن كانت نوبة السيد لزم العبد أيضاً نصف صاع ، ومن عجز منهم عما عليه لم يلزم الآخر سوى قسطه : كشريك ذمي ، وإن عجز زوجه المرأة عن فطرتها فعليها أن كانت حرة ، وعلى سيدها أن كانت أمة ، ولا ترجع الحرة والسيد بها على الزوج إذا أيسر ، ومن له عبد آبق أو ضال أو مغضوب أو محبوس كاسير فعليهما فطرته ، إلا أن يشك في حياته فتسقط ، فإن علم حياته بعد ذلك أخرج لما مضى ، ولا يلزم الزوج فطرة ناشز وقت الوجيب ، ولو حاملاً ولا من لا تلزمه نفقتها كعير المدخول بها إذا لم تسلم إليه ، والصغيرة التي لا يمكن الاستمتاع بها ، وتلزمه فطرة مريضة ونحوها لا تحتاج إلى نفقة ومن لزم غيره فطرته فأخرج عن نفسه بغير إذنه اجزأ كما لو أخرج باذنه لأن الغير متحمل لا أصيل ، ولولم يخرج من تلزمه فطرة غيره مع قدرته لم يلزم الغير شيء ، وله مطالبته بالخراج ، ولو أخرج العبد بغير إذن سيده لم يجزئه ، وإن أخرج عن لا تلزمه فطرته باذنه اجزأ ، والإفلا

ولا يمنع الدين وجوب الفطرة، الا ان يكون مطالبا به
وتجب بغروب شمس ليلة الفطر؛ فمن أسلم بعد ذلك، او تزوج
او ولد له ولد، او ملك عبدا، او كان معسرا وقت الوحوب ثم أيسر
بعده - فلا فطرة، وان وجد ذلك قبل الغروب وجبت، وان مات
قبل الغروب، او أعسر، أو أبان الزوجة، او اعتق العبد، ونحوه -
لم تجب، ولا تسقط بعد وجوبها بموت ولا غيره، ويجوز تقديمها
قبل العيد يوم أو يومين فقط، وآخر وقتها غروب الشمس يوم الفطر
فان اخرها عه أثم، وعليه القضاء، والأفضل اخراجها يوم العيد قبل
الصلاة او قدرها، ويجوز في سائره مع الكراهة، ومن وجبت عليه
فطرة غيره اخراجها مكان نفسه، ويأتي

فصل : - والواجب فيها : صاع عراقى، من البر، او مثل مكيله
من التمر، او الزبيب - ولو منزوعى العجم - او الشعير، وكذا الاقط
ولو لم يكن قوته ولم تعدم الأربعة، او من جمع من ذلك، ولو لم يكن
المخرج قوتاله، ولا عبرة بوزن تمر وغيره مما يخرجه: سوى البر^(١) فاذا بلغ
صاعا بالبر أجزأه وان لم يبلغ الوزن، ويحتاط فى الثقيل فيزيد على الوزن
شيئا يعلم انه قد بلغ صاعا، ليسقط الفرض ييقين، ولا يجزى نصف
صاع من بر، ويجزى صاع دقيق وسويق ولو مع وجود الحب
والسويق: بر أو شعير يحمص ثم يطحن، وصاع الدقيق وزن حبه
ويجزى بلانخل، والاقط: لبن جامد يجفف بالمصل، يعمل من اللبن
المخيض، ولا يجزى غير هذه الاصناف الخمسة مع قدرته على تحصيلها

(١) يريد لا يحرى - اخراج المقدار وربما، بل المقيس عليه ذلك هو مقدار الصاع من البر

ولا القيمة ، فان عدم المنصوص عليه اخرج ما يقوم مقامه : من حب وتمريقات اذا كان مكبلا : كالذرة ، والدخن ، والماش ، ونحوه ، ولا يجزىء اخراج حب معيب : نسوس ، ومبلول وقديم تغير طعمه ، ونحوه ولا خبز ، فان خالط المخرج مالا يجزىء وكثر لم يجزئه ، وان قل زاد بقدر ما يكون المصفي صاعا واحب احمد تنقية الطعام وافضل مخرج تمر ، ثم زبيب ، ثم بر ، ثم انفع ، ثم شعير ، ثم دقيق بر ، ثم دقيق شعير ، ثم سويقهما ، ثم اقط ، ويجوز ان يعطى الجماعة ما يلزم الواحد ، لكن الافضل ألا ينقصه عن مدر ، أو نصف صاع من غيره ، وان يعطى الواحد ما يلزم الجماعة ، وفقير اخراج فطرة وزكاة عن نفسه الى من أخذتاه ، ما لم يكن حيلة ، وكذا الامام اوثابه اذا حصلتا عنده فقسهما ردهما الى من أخذتا منه ، وتقدم بعض ذلك ، وكان عطاء يعطى عن بويه صدقة القطر حتى مات ، وهو تبرع استحسنه احمد

باب اخراج الزكاة

وما يتعلق به من حكم القل والتعجيل ونحوه

لا يجوز تاخيرها عن وقت وجوبها ، مع امكانه ، فيجب اخراجها على الفور كنذر مطلق وكفارة ، ويأتى ، الا ان يخاف ضررا كرجوع ساع ، أو خوفه على نفسه ، أو ماله ونحوه ، أو كان فقيرا محتاجا الى زكاته تختل كفايته ومعيشته باخراجها ، وتؤخذ منه عند يساره ، أو اخرها ليعطيها لمن حاجته أشد ، أو لقريب ، أو جار ، أو لتعذر

اخراجها من النصاب لغية ونحوها ، ولو قدر على الاخراج من غيره
وتقدم في كتاب الزكاة ، او لغية المستحق ، او الامام عند خوف رجوعه
وكذا للامام والساعي التأخير عند ربه لعذر قحط ونحوه ، فان جحد
وجوبها جهلا به — ومثله يجمله — كقريب عهد باسلام ، او نشئ يادية
بعيدة يخفى عليه — عرف ذلك ، ونهى عن المعاودة ، فان اصر او كان عالما
بوجوبها كفر ^(١) واخذت منه ان كانت وجبت عليه ، واستتيب ثلاثة
أيام وجوبا ، فان لم يتب قتل كفرا وجوبا ، ومن منعها بخلاؤها ، او
تهاونا اخذت منه وعززه امام عدل فيها ، او عامل زكاة ؛ ما لم يكن جاهلا
وان فعله لكون الامام غير عدل فيها لا يضعها مواضعها لم يعزر . وان
غيب ماله ، او كتمه وأمكن اخذها اخذت منه من غير زيادة ، وان لم يمكن
اخذها استتيب ثلاثة أيام وجوبا ، فان تاب اخرج والا قتل حدا ،
واخذت من تركته ، وان لم يمكن اخذها الا بقتال وجب على الامام
قتاله ان وضعها مواضعها ، ولا يكفر بقتاله له . ومن طوب بها فادعى
ما يمنع وجوبها من نقصان الحول ، او النصاب ، او انتقاله في بعض
الحول ونحوه : كادعائه ادلهما ، او تجدد ملكه قريبا أو ان ما يده لغيره

(١) اما حكم تكفيره لان حوده تكذيب لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم فيما ورد
من نصوص الكتاب والسنة ما يحاها . ومن ذلك تعهم ان حوده لما لم يرد فيه نص قاطع
لا يكون كفرا ، ومثال الاخير ان يحسد الزكاة في مال الصغير او يحسد وجوبها في العسل
أو اى نوع من الحبوب سوى الر والشعير والتمر والربيب وأما هذه الآية فالس
فيها قطعى . وسيأتى لذلك بقية

اوانه منفرد ، او محتلط — قبل قوله بغير عيين . وان أقر بقدر زكاته ولم يخبر بقدر ماله اخذت منه بقوله ، ولم يكلف احضار ماله . والصبي والمجنون يخرج عنهما وليهما في مالهما : كنفقه اقرارهما ، وزوجاتهما وارث جنائياتهما . ويستحب للانسان تفرقة زكاته وفطرته بنفسه بشرط امانته ، وهو أفضل من دفعها الى امام عادل ، وللدفعها الى الساعي ، والى الامام ولو ظسقا يضعها في مواضعها ، والاحرم . ويجوز كتبها اذن ويبرأ مدفعها اليه — ولو تلفت في يده او لم يصرفها في مصارفها . ويجزى دفعها الى الخوارج والبعثة ، نص عليه في الخوارج اذا غلبوا على بلد ، وأخذوا منه العشر وقع موقعه . وكذلك من اخذها من السلاطين قهرا ، او اختيارا : عدل فيها او جار ، ويأتى في قتال أهل البغي . وللإمام طلب الذر ، والكفارة ، وطلب الزكاة من المال الظاهر ، والباطن ان وضعها في أهلها ، ولا يجب الدفع اليه اذا طلبها ، وليس له ان يقاتل على ذلك : اذا لم يمنع اخراجها بالكلية

فصل : — ولا يجزى اخراجها الا بنية مكلف ، وغير المكلف ينوى عنه وليه ، فينوى الزكاة او الصدقة الواجة ، او صدقة المال او الفطر ، ولو لم ينو او نوى صدقة مطلقة — لم يجز عما في ذمته حتى ولو تصدق بجميع المال : كصدقة بغير النصاب من جنسه^(١) والاولى مقارنتها للدمع وتجوز قبله : كصلاة ، ولا تعتبر نية الفرض ولا تعيين المال المزكى عنه ولو كان له مالان ، غائب . وحاضر فنوى زكاة احدهما لا بعينه أحزأ عن أيهما شاء ، بدليل ان من له اربعون دينارا اذا اخرج نصف دينار عنها

(١) كان يتصدق عن صاحب الرضيع ، ولو قال : كان يتصدق عن صاحب من

صح. ووقع عن عشرين ديناراً منها غير معينة . ولو كان له خمس من الابل واربعون من الغنم فقال : هذه الشاة عن الابل او العنم — اجزأته عن احدهما . ولو نوى زكاة ماله الغائب فان كان تالفاً فعن الحاضر — اجزأ عنه ان كان الغائب تالفاً . ولو نوى ان هذه زكاة مالى ان كان سالماً والا فهو تطوع مع شك في سلامته فان سالماً — اجزأت ولو نوى عن الغائب بان تالفاً لم يكن له صرفه الى غيره^(١) فان قال : هذا زكاة مالى او نفل او قال : هذا زكاة ارثي من مورثي ان كان مات — لم يجزئه^(٢) وان اخذها الامام قهراً لامتاعه كفت نية الامام ، دون نية رب المال واجزأته ظاهراً لابطانها . ومثل ذلك لو دفعها رب المال الى مستحقها كرها وقهراً . وان اخذها الامام او الساعي لغية رب المال او تعذر الوصول اليه بحبس ومحوه احزأته ظاهراً وباطناً . وان دفعها الى الامام طوعاً تاوياً ، ولم ينو الامام حال دفعها الى الفقراء جاز . وان طال ، لانه وكيل الفقراء : لا ان نواها الامام دونها ، او لم ينوياها ، وتقع نفلاً ، ويطالبها ولا باس بالتوكيل في اخراجها ويعتبر كون الوكيل ثقة مسلماً فان دفعها

(١) لم يكن له في هذه الصورة ان يصرفية الزكاة الى غير العائى لانه حصر الية فيه بخلاف ما تقدم في الصورة التى نوى فيها عن العائى ان كان سالماً والا فعن المحاصر حيث لم يقصر الية على احدهما بخصوصه ، والية في تعلم شرط في وقوع الزكاة موقعها

(٢) لم تحزته الزكاة مع ذكر العمل لعدم تمحيص الية للعرض ، وفي تعليقها على موت المورث لانه لم يس على أصل الوحد وهو العلم بالملك ، وكأنه يورث مالا ير افرضا

الى وكيله احزات النية من موكل مع قرب زمن الاخراج، ومع بعده لا بد من نية الموكل حال الدفع الى الوكيل ونية الوكيل عند الدفع الى المستحق، ولا تجزى نية الوكيل وحده . وان اخرج زكاة شخص او كفارته من ماله باذنه صح، وله الرجوع عليه ان فواه، وان كان بغير اذنه لم يصح كما لو اخرجها من مال المخرج عنه بلا اذنه ولو وكله في اخراج زكاته ودفع اليه مالا وقال : تصدقه ، ولم ينو الزكاة فاخرجها الوكيل من المال الذي دفعه اليه ونواها زكاة — اجزأت، ولو قال : تصدق به نقلا، او عن كفارتي ، ثم نوى الزكاة قبل ان يتصدق اجزا عنها ، لان دفع وكيله كدفعه، ويصح توكيل المميز في دفع الزكاة . ومن اخرج زكاته من مال غصب لم يجزئه ، ولو اجازها ربه : ويستحب ان يقول المخرج عند دفعها : اللهم اجعلها مغنما ، ولا تجعلها مغرما ، ويحمد الله على توفيقه لادائها ، وأن يقول الآخذ — سواء كان الفقير ، أو العامل او غيرهما ، وفي حق العامل أكد — آجرك الله فيما اعطيت ، وبارك لك فيما ابقيت ، وجعله لك طهورا . واظهار اخراجها مستحب سواء كان بموضع يخرج أهله الزكاة أم لا ، وسواء نفى عنه ظن السوء باظهار اخراجها أم لا . وان علم ان الآخذ أهل لاخذها كره اعلامه بانها زكاة قال احمد : لم ييكته ؟ يعطيه ، ويسكت . وان علمه اهلا — والمراد ظنه ويعلم من عادته انه لا ياخذها فاعطاه ، ولم يعلمه ، لم يجزئه ، وله نقل زكاة الى دون مسافة قصر، وفي فقراء بلده أفضل ، ولا يدفع الزكاة الا لمن يظنه اهلا ، فلو لم يظنه من هله فدفع اليه ، ثم بان من أهله لم يجزئه . ولا

يجوز نقلها عن بلدها الى ما تقصر فيه الصلاة ، ولو لرحم وشدة حاجة أو لاستيعاب الاصناف ، فان خالف وفعل اجزأه . وان كان بيادية ، أو خلا يبلده عن مستحق لها - فرقها ، او ما بقى منها بعدهم في أقرب البلاد اليه . والمسافر بالمال يفرقها في موضع أكثر إقامة المال فيه . وله نقل كفارة ، ونذر ، ووصية مطلقة ، ولو الى مسافة قصر : لأمقيدة ، لفقراء مكان معين ، وان كان في بلد وماله في آخر ، أو أكثر - اخرج زكاة كل مال في بلده ، اى بلد المال : متفرقا كان ، أو مجتمعاً ، الا في نصاب سائمة في بلدين ، فيجوز الاخراج في أحد البلدين ، لثلايفضى الى تشيعيص زكاة الحيوان . ويخرج فطرة نفسه وفطرة من يمويه - في بلد نفسه ، وان كانوا في غيره ، وتقدم ، وحيث جاز النقل فاجرتة على رب المال كاجرة كيل ، ووزن ، واذا حصل عند الامام ماشية استحب له رسم الابل والبقر ، في اخذها ، والغنم في آذانها ، فان كانت زكاة - كتب : لله ، او زكاة ، وان كانت جزية كتب : صغاراً ، او جزية ، لتمييز

فصل . - ويجوز تعجيل الزكاة ، وتركه افضل ، لحولين مائل فقط ، بعد كمال النصاب ، لاقبله ، ولا قبل السوم ، فلو ملك بعض نصاب فعجل زكاته ، او زكاة نصاب - لم يجزئه ، ولو ظن ماله الف الفعجل زكاته فبان خمسمائة ، اجزأه عن عامين . وان أخذ الساعى فوق حقه حسبته من حول ثان ، قال احمد : يحسب ما أهده للعامل من الزكاة أيضاً ، وليس لولى رب المال ان يعجل زكاته . وان عجل عن النصاب وما ينمى في حوله اجزأ عن النصاب ، دون الهاء . ويجوز تعجيل زكاة الثمر بعد ظموره

وبعد طلوع الطلع قبل تشققه ، والزرع بعد ناته ، او ظهوره كالنصاب
 وادراكه كحولان الحول^(١) فان عجل قبل طلوع الطلع ، الحصرم
 ونبات الزرع — لم يجزئه ، وان عجل ركة النصاب قم الحول وهو ناقص
 قدر ما عجله — اجزأ ، اذا المعجل في حكم الموجود . وان عجل عن
 اربعين شاة شاتين من غيرها ، او شاة منها ، وأخرى من غيرها —
 اجزأ عن الحولين ، وشاتين منها لا يجزىء عهما ، وينقطع الحول ،
 وكذا لو عجل شاة عن الحول الثاني وحده لأن ما عجله منه للحول الثاني
 زال ملكه عنه ، فيقصربه . وان ملك شاة استأنف الحول من الكمال .
 وان عجل ركة المساتين فتجت عند الحول سخلة لرمته تالفة . وان عجل
 عن مائة وعشرين واحدة ، تم تجت قبل الحول أخرى لرمه اخراج ثانية
 ولو عجل عن خمس عشرة من الابل وعن نتاجها بنت مخاض فتجت
 مثلها لم تجزئه ، ويلزمه بنت مخاض ، ولو عجل مسة عن ثلاثين من البقر
 ونتاجها ، فتجت عشرا اجزأت عن ثلاثين فقط ، ويخرج للعشر ربع
 مسنة ، وان عجل عن اربعين شاة شاة ، ثم ألد لها بمثلها ، او تجت اربعين
 سخلة ثم ماتت الامات — اجزأ المعجل عن البدل والسخال ، ولو عجل
 شاة عن مائة شاة ، او تديعا عن ثلاثين بقرة ، ثم تجت الامات مثلها ثم
 ماتت — اجزأ المعجل عن التاج ، ولو نتج نصف الشياه مثلها ثم ماتت

(١) يريد ان يقول تعجيل ركة الررع صحيح كتصحيح زكاة السائمة ويكون أدراك
 الررع فيما عدا ما يشه محولان الحول على السائمة ، والمدار في ذلك على وجود السب
 الذي هو نبات الررع وعلى كمال ضوحو واستقرارها فيه والا فهي هل

امات الاولاد أجزأ المعجل عنها ، ولو نتج نصف البقر مثلها أجزأ المعجل
ولو عجل عن احد نصايه وتلف — لم يصرفه الى الآخر : كما لو عجل
شاة عن خمس من الابل فتلفت ، وله اربعون شاة لم يجزئه عنها . ولو
كان له الف درهم فعجل حسين ، وقال : ان ربحت الف قبل الحول فهي
عنها ، والا كانت للحول الثاني — جاز . وان عجلها فدفعتها الى مستحقها
فبات قابضها ، او ارتد ، او استغنى بها او من غيرها — أجزأت
عنه . وان دفعها الى غنى ، او كافر يعلم غناه أو كفره فافتقر عند الوجوب
او اسلم — لم يجزئه . وان عجلها تم هلك المالك . او ارتد قبل الحول
لم يرجع على المسكين : سواء كان الدافع رب المال ، او الساعي : اعلمه
انها زكاة معجلة ، اولا . فان كانت بيد الساعي وقت التلف رجع . ولا
يصح تعجيل زكاة معدن محال ، ولا ما يجب في ركاز . وللامام ونائبه
استسلاف زكاة رضا رب المال ، لا اجباره على ذلك ، فان استسلفها
فتلفت بيده لم يضمنها ، وكانت من ضمان الفقراء : سواء ساله ذلك الفقراء
او رب المال ، او لم يساله احد ، لان له قبضها كولى اليتيم . وان تلفت
في يد الوكيل قل ادائها فن ضمان رب المال ، ويشترط لملك الفقير
لها واجزاؤها عن ربا قضه لها ، فلا يجزى غداء الفقراء ، ولا عشاؤهم
ولا يقضى بها دين ميت غرم لمصلحة نفسه ، او غيره ، لعدم اهليته
لقبولها كما لو كفنه بها ، ولا يكفي اراء المدين من دينه بنية الزكاة : سواء
كان المخرج عنه ديناً ، او عينا ولا تكفى الحوالة بها . وان اخرج زكاته
فتلفت قبل ان يقضها الفقير لزمه بدلها ، ولا يصح تصرف الفقير قبل

قبضها ، ولو قال الفقير لرب المال : اشترى بها توباً ولم يقبضها منه لم يجزئه ، ولو اشتراه كان للمالك . وإن تلف كان من ضمانه : ولا يجزى .
 إخراج قيمة زكاة المال ، والفطرة ، طائعا ، أو مكرها ، ولو للحاجة :
 من تعذر العرض ، ونحوه أو لمصلحة ، ويجب على الإمام أن يبعث
 السعاة قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر ، ويجعل حول الماشية
 المحرم . وإن أخر الساعي قسمة زكاة عنده بلا عذر : كاجتماع الفقراء
 أو الزكاة . لم يجز ، ويضمن ما تلف ، لتفريطه : كوكيل في إخراجها
 يؤخره ، وإن وجد الساعي مالا لم يحل حوله ، ولم يعجلها ربه ، وكل
 ثقة في قبضها عند وجوبها ، وصرفها في مصرفها . ولا بأس بجعله إلى
 رب المال إن كان ثقة . فإن لم يجد ثقة أخرجها ربه إن لم يخف
 ضررا ، وإلا أخرها إلى العام الثاني ، وإذا قبض الساعي الزكاة فرقها
 في مكانه وما قاربته ، فإن فضل شيء حمله ، وإلا فلا . وله بيع الزكاة من
 ماشية وغيرها لحاجة : كخوف تلف ومؤنة ، ومصلحة ، وصرفه في الإحاطة
 للفقراء ، أو حاجتهم حتى في اجرة مسكن . وإن باع لغير حاجة ومصلحة
 لم يصح ، لعدم الإذن ، ويضمن قيمة ما تعذر ، قال أحمد : إذا أخذ
 الساعي زكاته كتب له به براءة ، لأنه ربما جاء ساع آخر فيطالبه ،
 فيخرج تلك البراءة فتكون حجة له

باب ذكر أهل الزكاة وما يتعلق بذلك

من بيان شروطهم وقدر ما يعطاه كل واحد وصدة التطوع

وهم ثمانية أصناف ، لا يجوز صرفها الى غيرهم ، وسئل الشيخ عن ليس معه ما يشتري به كتباً يشتغل فيها ، فقال : يجوز أخذه ما يحتاج اليه من كتب العلم التي لا بد لمصلحة دينه ودنياه منها .

أحدهم ، الفقراء : وهم أسوأ حالا من المساكين ، والفقير : من لا يجد شيئا البتة ، أو يجد شيئا يسيرا من الكفاية ، دون نصفها ، من كسب أو غيره ، مما لا يقع موقعا من كفايته — الثاني المساكين ، والمسكين : من يجد معظم الكفاية ، أو نصفها ، ومن ملك نقدا ، ولو خمسين درهما فاكثر ، أو قيمتها ، من الذهب أو غيره ، ولو كثرت قيمته ، لا يقوم بكفايته ليس بغنى ، فيأخذ تمام كفايته سنة ، ولو كان في ملكه عروض للتجارة ، قيمتها ألف دينار ، أو أكثر لا يرد عليه ربحها قدر كفايته ، أو له مواش تبلغ نصابا ، أو زرع يبلغ خمسة أوسق لا يقوم بجميع كفايته — جاز له أخذ الزكاة ، قال أحمد : إذا كان له ضيعة أو عقار يستغلها عشرة آلاف . أو أكثر لا تكفيه — يأخذ من الزكاة وقيل له : يكون له الزرع القائم ، وليس عنده ما يحصده ، أي يأخذ من الزكاة ؟ قال : نعم ، قال الشيخ : وفي معانها يحتاج اليه لأقامته مؤنته ، وإن لم ينفقه بعينه في المؤنة ، وكذا من له كتب يحتاجها للحفظ ، والمطالعة أو لها حلي للبس ، أو كراء تحتاج اليه . وإن تفرغ قادر على التكسب للعلم ، وتغذر الجمع أعطى : لأن تفرغ للعبادة . واطعام الجائع ونحوه واجب مع أنه ليس في المال حق سوى الزكاة . ومن أبيع له أخذه شيء . أبيع له سؤاله ، ويحرم السؤال ولما يبيع به ولا بأس بمسئلة شرب الماء والاستعارة ، والاستقراض ، ولا بسؤال

الشيء اليسير: كشسع النعل. وإن أعطى مالا من غير مسئلة، ولا استشراف
نفس مما يجوز له أخذه وجب أخذه. وإن استشرفت نفسه: بأن قال:
سيعث لي فلان، أو لعله يبعث لي، فلا باس بالرد^(١) وإن سال غيره
لمحتاج غيره، في صدقة، أو حج، أو غزو، أو حاجة - فلا باس،
والتعريض أعجب إلى أحمد. ولو ساله من ظاهره الفقر أن يعطيه شيئا
قل قول البائع في كونه قرضا: كسؤاله مقدرا: عشرة دراهم. وإن قال
أعطى شيئا أنى فقير - قبل قوله في كونه صدقة. وإن أعطى مالا ليفرقه
جاء أخذه وعدمه، والأولى العمل بما فيه المصلحة - الثالث العاملون
عليها: كجباب، وكاتب، وقاسم، وحاشر المواشى، وعدادها، وكيال،
ووزان، وساع، وراعي، وحمال، وجمال، وحاسب، وحافظ، ومن
يحتاج إليه فيها: غير قاض. ووال، ويأتى، وأجرة كيلها ووزنها في أخذها
ومؤنة دفعها على المالك: - ويشترط كونه مسلما، أمينا، مكلفا، كافيا
من غير ذوى القربى: - ويشترط عليه بإحكام الزكاة أن كان من عمال
التفويض، وإن كان منفذا وقد عين له الإمام ما يأخذه جاز ألا يكون
علما، قاله القاضى. ولا يشترط حرته، ولا فقره. واشترط ذكوريته
أولى، وما يأخذه العامل أجرته. ويجوز أن يكون الراعى، والحمال
ونحوهما كافرا، أو عبدا، وغيرهما، ممن منع الزكاة لأن ما يأخذه أجره
لعمله لا لعمالته، وإن وكل غيره في تفرقة زكاته لم يدفع إليه من سهم العامل

(١) يريد. فلا بأس أن يرفض ذلك المستشف قول ما يعطى له وكذلك

لأمانع من قوله ولو كان مجموعا من سؤاله

ويأتي ، وإن تلف المال بيده بلا تفريط لم يضمن وأعطى أجرته من بيت المال ، وإن لم تلف فيها ، وإن كان أكثر من ثمنها ، وإن رأى الإمام إعطائه أجرته من بيت المال أو يجعل له رزقا فيه ولا يعطيه منها شيئا فعل ، ويخير الإمام في العامل : إن شاء أرسله من غير عقد ولا تسمية شيء ، وإن شاء عقد له اجارة ، ثم إن شاء جعل له أخذ الزكاة وتفريقها أو أخذها فقط ، وإن أذن له في تفريقها أو أطلق فله ذلك ، والأفلا ، وإذا تأخر العامل بعد وجوب الزكاة تشاغلا بأخذها من ناحية أخرى أو عنر غيره انتظره أرباب الأموال ولم يخرجوا ، والا أخرجوا بانفسهم باجتهاد أو تقليد ، ثم إذا حضر العامل وقد أخرجوا وكان اجتهد مؤديا إلى إيجاب ما أسقط رب المال أو الزيادة على ما أخرجه رب المال نظر : فإن كان وقت مجيئه باقيا فاجتهاد العامل امضى ، وإن كان فاتئا فاجتهاد رب المال انفذ ، وإن أسقط العامل أو أخذ دون ما يعتقده المالك لزمه الإخراج فيما بينه وبين الله تعالى ، وإن ادعى المالك دفعها إلى العامل وانكر — صدق المالك في الدفع ، وحلف العامل وبرى — ، وإن ادعى العامل دفعها إلى الفقير فانكر — صدق العامل في الدفع ، والفقير في عدمه ويقبل إقراره بقبضها ، ولو عزل ، وإن عمل إمام أو نائبه على زكاة لم يكن له أخذ شيء منها ، لأنه يأخذ رزقه من بيت المال ، ويقدم العامل بأجرته على غيره من أهل الزكاة ، وإن أعطى فله الأخذ وإن تطوع بعمله ، لقصة عمر ، وتقبل شهادة أرباب الأموال عليه في وضعها غير موضعها ، لا في أخذها مهم ، وإن شهد به بعضهم لبعض قبل التناكر والتخاصم قبل ،

وغرم العامل ، والا فلا ، وان شهد اهل السهمان له او عليه لم يقبل ، ولا يجوز له قبول هدية من ارباب الاموال ، ولا اخذ رشوة وياتى عندهدية القاضى ، وما خان فيه اخذه الامام لا ارباب الاموال ، قال الشيخ : ويلزمه رفع حساب ما تولاه اذا طلب منه

الرابع : المؤلفة قلوبهم ، وحكمهم باق ، وهم رؤساء قومهم ، : من كافر يرجى اسلامه ، او كف شره ، ومسلم يرجى بعطيته قوة ايمانه ، او اسلام نظيره ، او نصحه في الجهاد ، او الدفع عن المسلمين ، او كف شره كالخوارج ومحوم ، او قوة على جباية الزكاة ممن لا يعطيها ، الا ان يخوف ويهدد كقوم في طرف بلاد الاسلام اذا اعطوا من الزكاة جبوها منه ، ويقل قوله في ضعف اسلامه ، لا انه مطاع في قومه الابينة ، ولا يحل للثوالمف المسلم ما ياخذنه ان اعطى ليكف شره كالحدية للعامل ، والا حل

الخامس . الرقاب ، وهم المكاتبون المسلمون الذين لا يجدون وفاة ما يؤدون ولو مع القوة والكسب ، ولا يدفع الى من علق عتقه على محي المال ، وللمكاتب الاخذ قبل حلول نجم ، ولو تلفت بيده اجزات ، ولم يغرمها ، سواء عتق ام لا ، ولو دفع اليه ما يقضى به دينه لم يحزله ان يصرفه في غيره ، وياتى قريبا ، ولو عتق تبرعا من سيده او غيره فسامعه منها له في قول ، ولو عجز او مات ويده وفاة او اشترى بالزكاة شيئا ثم عجز والعوض بيده فهو لسيده ، ويجوز الدفع الى سيده بلا اذنه ، وهو الاولى فان رق لعجزه اخذت من سيده ، ويجوز أن يفدى بها أسيرا مسلما في أيدي الكفار ، قال ابو المعالى : ومثله لو دفع الى فقير مسلم غرمه سلطان

مالا ليدفع جوره ، ويجوز أن يشتري بها رقبة يعتقها ، لا من يعتق عليه
بالشراء كرحم محرم . ولا اعتاق عبده أو مكاتبه عنها ، ومن أعتق من
الزكاة فارجع من ولاته ردفي عتق مثله في رواية ^(١) وما أعتقه الساعي
من الزكاة فولأؤه للمسلمين ، وأما المكاتب فولأؤه لسيده ، ولا يعطى
المكاتب لجهة الفقر لأنه عبد

السادس : الغارمون ، وهم المدينون المسلمون ، وهم ضربان : أحدهما
من غرم لاصلاح ذات البين ولو بين أهل ذمة ، وهو من تحمل بسبب
اتلاف نفس أو مال أو يهب دية أو مالا لتسكين فتنة وقعت بين
طائفتين ، ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك ، فيدفع اليه ما يؤدي
حمالته ، وإن كان غنيا أو شريفا ، وإن كان قد أدى ذلك لم يكن له أن
ياخذ ، لأنه قد سقط الغرم ، ومن تحمل بضمان أو كفالة عن غير مالا
فحكمه حكم من غرم لنفسه ، فإن كان الاصيل والحميل معسرين جاز
الدفع الى كل منهما ، وإن كانا موسرين أو أحدهما لم يجز ، ويجوز الاخذ
لقضاء دين الله تعالى ، ويأتي ، الثاني : من غرم لاصلاح نفسه في مباح
حتى في شراء نفسه من الكفار . فياخذ إن كان عاجزا عن وفاء دينه ،
وياخذه ومن غرم لاصلاح ذات البين ولو قبل حلول ديتهما ، وإذا دفع
اليه ما يقضى به دينه لم يجز صرفه في غيره وإن كان فقيرا ، وإن دفع الى
الغارم لفقره جاز أن يقضى به دينه ، فالمنهزم أن من أخذ بسبب يستقر
الأخذ به - وهو الفقر والمسكنة والعالة والتالف - صرفه فيما شاء كسائر
ماله ، وإن لم يستقر صرفه فيما أخذه له خاصة لعدم ثبوت ملكه عليه من

(١) يريد : ما يرثه المعتق عن العتق بسبب الولاء يدفعه في عدد آخر يعتقه

كل وجه ، ولهذا يسترد منه اذا برى . أو لم يغزو . وان وكل العارم من عليه الزكاة قبل قبضها منه بنفسه أو نائبه في دفعها الى الغريم عن دينه جاز ، وان دفع المالك الى الغريم بلا اذن الفقير صح ، كما ان للامام قضاء الدين عن الحى من الزكاة بلا وكالة

السابع : في سبيل الله وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان ، فيدفع اليهم كفاية غزوهم وعودهم ولو مع غنهم : ومتى ادعى أنه يريد الغزو قبل قوله ، ويدفع اليه دفعامراعى ، فيعطى ثمن السلاح والعرس ان كان فارسا ، وحولته ودرعه وسائر ما يحتاج اليه ، ويتم لمن أخذ من الديوان دون كفايته من الزكاة ، ولا يجوز لرب المال أن يشتري ما يحتاج اليه الغازى ثم يصرفه اليه ، لأنه قيمة ، ولا شراؤه فرسا منها يصير حبيسا ، ولا دارا او ضيعة للرباط او يقفها على الغزاة ، ولا غزوه على فرس أخرجه من زكاته ، فان اشترى الامام بركة رجل فرسا فله دفعها اليه يغزو عليها كاله ان يرد عليه زكاته لفقره أو غرمه ، ولا يحج أحد بركة ماله ولا يغزو ، ولا يحج بها عنه ولا يغزى ، والحج من السبيل نصا . فيأخذ ان كان فقيرا ما يؤدى به فرض حج او عمرة ، او يستعين به فيه

الثامن ان السبيل وهو المسافر المقطع به في سفر طاعة او مباح دون المنشئ للسفر من بلده . وليس معه ما يوصله الى بلده أو منتهى قصده وعوده الى بلده ولو مع غناه ببلده ، فيعطى لذلك ولو وجد من يقرضه فان كان فقيرا في بلده أعطى لفقره ولكونه ان السبيل ما يوصله ، ولا

يقبل قوله انه ابن سيل الابينة؛ وان ادعى الحاجة ولم يعرف له مال في المكان الذي هو فيه او ادعى ارادة الرجوع الى بلده قبل قوله بغير بينة وان عرف له مال في المكان الذي هو فيه لم تقبل دعوى الحاجة الابينة ويعطى الفقير والمسكين تمام كفايتهما سنة، والعامل قدر أجره مثله ولو جاوزت الثمن، ويعطى مكاتب وغارم ما يقضيان به دينهما ولو دينا لله تعالى، وليس لها صرفه الى غيره كغاز وتقدم، والمؤلف ما يحصل به التاليف، والغازى ما يحتاج اليه لغزوه وان كثر، ولا يزداد أحد منهم ولا ينقص عن ذلك، ومن كان ذا عيال اخذ ما يكفيهم، ولا يعطى أحد منهم مع الغنى الا أربعة: العامل، والمؤلف، والغازى، والغارم لاصلاح ذات البين: ما لم يكن دفعها من ماله وتقدم، وان فضل مع غارم ومكاتب—حتى ولو سقط ما عليهما براءة أو غيرها—وغاز وابن سيل شيء بعد حاجتهم لزمهم رده: كما لو أخذ شيئاً لفكر رقبته وهضل منه، وان فضل مع المكاتب شيء عن حاجته من صدقة التطوع لم يسترجع منه، والباقون ياخذون أخذاً مستقراً فلا يردون شيئاً، ولو ادعى الفقر من عرف بغنى، او ادعى انسان انه مكاتب، او غارم لنفسه لم يقبل الابينة، بخلاف غاز، ويكفى اشتهار الغرم لاصلاح ذات البين، فان خفى لم يقبل الابينة به، والينة فيمن عرف بغنى ثلاثة رجال، وان صدق المكاتب سيده، او الغارم غريمه قبل واعطى وان ادعى الفقر من لم يعرف بالغنى قبل، وان كان حلدا وعرف له كسب لم يحز اعطاؤه ولم يملك شيئاً، فان لم يعرف وذكر أنه لا كسب له اعطاه من غير يمين اذا لم يعلم كذبه بعد ان يخبره وجوباً

في ظاهر كلامهم انه لاحظ فيها الغنى، ولا تقوى مكتسب، وان رآه متجملا قبل قوله ايضا: لكن ينبغي ان يخبره انها زكاة، والقدرة على اكتساب المال بالبيع ليس بغنى معتبر: فلا تمنع المرأة من أخذ الزكاة اذا كانت ممن يرغب في نكاحها وتقدر على تحصيل المهر بالنكاح، فلا تجبر عليه وكذا فلو افلست، او كان لها اقارب يحتاجون الى النفقة، وتقدم اذا تفرغ القادر لطلب العلم وتعدت الجمع أنه يعطى، فان ادعى أن له عيالا قلد وأعطى ومن غرم أو سافر في معصية لم تدفع اليه الا ان يتوب، وكذا لو سافر في مكروه أو نزهة، ولو أتلف ماله في المعاصي حتى افتقر دفع اليه من سهم الفقراء، ويستحب صرفها في الأصناف الثمانية كلها: لكل صنف ثمنها ان وجد، حيث وجب الاخراج، لأن في ذلك خروجا من الخلاف وتحصيلا للجزاء، ولا يجب الاستيعاب كما لو فرقها الساعى، ولا التعداد من كل صنف كالعامل، فلو اقتصر على صنف منها أو واحد منه أجزأه وان فرقها ربها، أو دفعها الى الامام الأعظم أو نائبه على القطر نيابة شاملة لقبض الزكوات وغيرها سقط سهم العامل، لاهما ياخذان كفايتهما من بيت المال على الامامة والنيابة، وتقدم، وليس لرب المال ولا لوكيله في تفرقها أخذ نصيب العامل لكوبه فعل وظيفه العامل، ومن فيه سيان كعارم فقير أخذ بهما، ولا يجوز أن يعطى عن أحدهما لابعينه لاختلاف أحكامهما في الاستقرار وغيره، وان أعطى بهما وعين لكل سبب قدر، وإلا كان بينهما نصفين، وتظهر فائدته لو وجد ما يوجب الرد ويستحب صرفها الى اقاربه الذين لا تلزمه مؤتهم، ويفرقها فيهم على قدر

حاجتهم ، ولو أحضر رب المال الى العامل من اهله من لا تلزمه نفقته
ليدفع اليهم زكاته دفعها قبل خلطها بغيرها ، وبعدهم كغيرهم ، ولا يخرجهم
منها ، ويجزى السيد دفع زكاته إلى مكاتبه وإلى غريمه ليقضى دينه : سواء
دفعها اليه ابتداء ، أو استوفى حقه ثم دفعها اليه ليقضى دين المقرض ،
مالم يكن حيلة نساء ، وقال أيضا : إن أراد احياء ماله لم يجز ، وقال القاضي
وغيره : معنى الحيلة أن يعطيه بشرط أن يردها عليه من دينه ، لأن من
شرطها تمليكاً صحيحاً ، فإذا شرط الرجوع لم يوحده ، وإن رد الغريم من نفسه
ما قبضه وفاء عن دينه من غير شرط ولا مواطاة جاز أخذه ، ويقدم
الاقرب والاحوج ، وإن كان الاجنبي أحوج فلا يعطى القريب ويمنع
البعيد ، بل يعطى الجميع ، ولا يعطى بها قريبه ، ولا يدفع بها مذمة ،
ولا يستخدم بسببها قريباً ، ولا غيره ، ولا يبقى ماله بها : كقوم عودهم
برا من ماله فيعطيه من الزكاة لدفع ما عودهم ، والجار أولى من غيره ،
والقريب أولى منه ، ويقدم العالم والدين على ضدهما ، وكذا ذو العائلة
فصل : — ولا يحوز دفعها إلى كافر ، مالم يكن مؤلفاً ، ولو زكاة
فطر ، ولا إلى عبد كامل الرق ، ولو كان سيده فقيراً ، وأما من بعضه حر
فياخذ بقدر حرته بنسبته من كفايته ، مالم يكن عاملاً ، ولا إلى فقيرة
لها زوج غنى ، ولا إلى عمودي نسبه في حال تجب نفقتهم فيه أولاً تجب
ورثوا أولاً يرثوا ، حتى ذوى الارحام منهم ولو في غرم لنفسه ، أو في
كتابة ، أو كان ابن سليل ، مالم يكونوا عمالاً ، أو مؤلفة ، أو غزاة ، أو
غارمين لذات البين ، ولا إلى الزوج ، ولا إلى الزوجة ولو لم تكن في مؤنته

كناشز ، وكذا عبده المصوب ، ولابني هاشم كالنبي صلى الله عليه وسلم
 وهم من كان من سلالة هاشم : فدخل فيهم آل عباس ، وآل علي ، وآل
 جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحرث بن عبد المطلب ، وآل أبي لهب ، مالم
 يكونوا غزاة ، او مؤلفة ، او غارمين لذات الدين ، واختار الشيخ وجمع
 جواز اخذهم ان منعوا الخمس ، ويجوز الى ولد هاشمية من غير هاشمي
 في ظاهر كلامهم ، وقاله القاضي اعتبارا بالاب ، ولا لموالي بني هاشم ،
 ويجوز لموالي مواليتهم ، ولهم الاخذ من صدقة التطوع — إلا النبي صلى الله
 عليه وسلم — ووصايا الفقراء ومن نذر لا كفارة ، ولا يحرم على ازواجه
 صلى الله عليه وسلم في ظاهر كلام احمد : كمواليتهم ^(١) ولا يجرى دفعها الى
 سائر من تلزمه مؤنته من اقاربه ، بمن يرثه : بفرض ، او تعصيب نسب ،
 او ولائ. كاخ وابن عم ، مالم يكونوا عمالا ، او غزاة ، او مؤلفة ، او مكاتين
 او أبناء سبيل ، او غارمين لذات الدين ، فلو كان احدهما يرث الآخر
 والآخر لا يرثه كعتيق ومعتقه واخوين لاحدهما ابن وبحوه —
 فالوارث مهما تلزمه مؤنته فلا يدفع زكاته الى الآخر وغير الوارث
 يجوز ، ولا الى فقير ومسكين مستغنيين بنفقة لازمة ،
 فان تعذرت النفقة من زوج أو قريب بغية أو امتناع أو غيره : كن
 غضب ماله أو تعطل منافع عقاره — جاز الاخذ ، ويجوز الى بني المطلب
 وله الدفع الى ذوى أرحامه : كعمته ، وبنت أحميه ، غير عمودى نسبه
 ولو ورتوا الضعف قرابتهم ، وان تبرع بنفقة قريب أو يتيم أو غيره ضمنه
 الى عياله جاز دفعها اليه ، وكل من حرمت عليه الزكاة بما سبق فله قبولها

(١) وفي قول آخر ان الزكاة محرمة على أرواح الى صلى الله عليه وسلم

هدية عن أخذها من أهلها، والذكر والآثي في اخذ الزكاة وعدمه سواء، والصغير ولو لم يأكل الطعام كال كبير، فيصرف ذلك في آجرة رضاعه وكسوته وما لا بد منه، ويقبل ويقبض له منها ولو مميذا، ومن هبة وكفارة من يلى ماله وهو وليه أو وكيل وليه الامين، وفي المغنى: يصح قبض المميز انتهى، وعد عدم الولي يقبض له من يلىه من ام وقريب وغيرهما نصا، ولا يجوز دفع الزكاة الا لمن يعلم أو يظنه من أهلها: فلو لم يظنه من أهلها فدفعها اليه ثم بان من أهلها لم يحزته، فان دفعها الى من لا يستحقها لكفر أو شرف أو كونه عبدا أو قريبا وهو لا يعلم ثم علم لم يحزته، ويستردها رها بزيادتها مطلقا، وان تلفت في يد القاض ضمنها لعدم ملكه هذا القبض، وهو قبض باطل لا يجوز له قبضه، وان كان الدافع الامام أو الساعي ضمن، الا اذا بان غيا، والكفارة كالزكاة فيما تقدم، ولو دفع صدقة التطوع الى غنى وهو لا يعلم لم يرجع، فان دفع اليه من الزكاة يظنه فقيرا فبان غنيا اجزأت

فصل: وصدقة التطوع مستحقة كل وقت وسرا أفضل، بطيب نفس، في الصحة، وفي رمضان، وأوقات الحاجة، وكل زمان أو مكان فاضل: كالعشر، والحرمين، وهي على ذى الرحم صدقة وصلة، لاسيما مع العداوة، فهي عليه ثم على جار الفضل، وتستحب بالفاضل عن كفايته، وكفاية من يمونه دائما، بمتجر، أو غلة ملك، أو وقف أو صعة، وان تصدق بما ينقص مؤنة من تلزمه مؤنته، أو اضر بنفسه أو بعريمه أو كفالاته أثم، ومن أراد الصدقة بماله كله — وهو

وحده — ويعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسئلة فله ذلك
 أى يستحب ، وإن لم يعلم ذلك حرم ، ويمنع منه ، ويحجر عليه ،
 وإن كان له عائلة ولهم كفاية أو يكفيهم بمكسبه جاز لقصة الصديق
 والأفلا ، ويكره لمن لا صبر له على الضيق أو لاعادة له به أن ينقص
 عن نفسه الكفاية التامة ، والفقر لا يقتض ويتصدق ، ووفاء
 الدين مقدم على الصدقة ، وتجوز صدقة التطوع على الكافر والغنى
 وغيرهما ، ولهم اخذها ، ويستحب التعفف ، فلا يأخذ الغنى صدقة
 ولا يتعرض لها ، فإن اخذها مظهرا للفاقة حرم ، ويحرم لمن بالصدقة
 وغيرها وهو كبيرة ويطل الثواب بذلك ومن اخرج شيئا يتصدق
 به أو وكل في ذلك ثم بداله استحب أن يمضيه ، ويتصدق بالجيد ، ولا
 يقصد الخبيث فيتصدق به ، وفضلها جهد المقل

كتاب الصيام

وهو شرعا امساك عن أشياء مخصوصة ، بنية ، في زمن معين ، من
 شخص مخصوص

صوم شهر رمضان أحد أركان الاسلام وفروضة ، فرض في
 السنة الثانية من الهجرة ، فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تسع رمضانات ، والمستحب قول شهر رمضان ، ولا يكره قول
 رمضان باسقاط شهر ويحب صومه برؤية هلاله ، فإن لم يرمع الصحو
 كملوا عدة شعبان ثلاثين يوما ، ثم صاموا ، وإن حال دون مظهره غيم

أو قتر أو غيرهما ليلة الثلاثين من شعبان لم يجب صومه قبل رؤية هلاله ،
أو إكمال شعبان ثلاثين ، نصا ، ولا تثبت بقية توابعه واختاره الشيخ
وأصحابه وجمع ، والمذهب يجب صومه بنية رمضان حكما ظنيا بوجوبه
احتياطا لا يقينا ، ويجزيه أن بان منه ، وتصلى التراويح ليلته اذن احتياطا
للسنة ، وتثبت بقية توابعه من وجوب كفارة بوطء فيه ، وبحوه ، مالم
يتحقق أنه من شعبان ، ولا تثبت بقية الأحكام من حلول الآجال ، ووقوع
المعلقات ، وغيرها ، وإن نواه بلا مستند شرعى كحساب ونجوم ، أو مع
صحوفان منه لم يجزئه ، ويأتى ، وكذا لو صام تطوعا فوافق الشهر لم
يجزئه لعدم التعيين . وإن رأى الهلال نهارا فهو ليلة المقتلة قبل الزوال
أو بعده أول الشهر أو آخره ، فلا يجب به صوم ، ولا يباح به فطر ،
وإذا ثبت رؤية الهلال بمكان قريبا كان أو بعيدا لزم الناس كلهم الصوم ،
وحكم من لم يره حكم من رآه ، ولو اختلفت المطالع ، نصا ، ويقبل
فيه قول عدل واحد ، لا مستور ، ولا يميز ، فى الغيم والصحو ، ولو فى
جمع كثير ، وهو خبر فيصام بقوله ، ويقبل فيه المرأة والعبد ، ولا يعتبر
لفظ الشهادة ، ولا يختص محاكم ، فيلزم الصوم من سمعه من عدل ،
قال بعضهم : ولو رد الحاكم قوله ، والمراد إذا لم ير الحاكم الصيام
بشهادة واحد وبحوه ، وتثبت بقية الأحكام من وقوع الطلاق ، وحلول
الآجال وغيرها تبعا ، ولا يقبل فى بقية الشهور إلا رجلان عدلان ،
وإذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما فلم يروا الهلال أفطروا ، لأن
صاموا بشهادة واحد ، وإن صاموا ثمانية وعشرين يوما ثم رأوا الهلال

قضوا يوما فقط نضا، وان صاموا لاجل غيم ونحوه لم يفطروا، فلو غم هلال شعبان ورمضان وجب أن يقدر رحب وشعبان ناقصين : ولا يفطروا حتى يروا الهلال أو يصوموا اثنين وتلائين يوما، وكذا الزيادة ان غم الهلال رمضان وشوال وأكملنا شعبان ورمضان وكانا ناقصين، قال الشيخ : قد يتوالى شهران وثلاثه وأكثر ثلاثين ثلاثين، وقد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر تسعة وعشرين يوما، وفي شرح مسلم للووى لا يقع النقص متواليا في أكثر من أربعة اشهر وقال الشيخ ايضا: قول من يقول ان رؤى الهلال صبيحة ثمان وعشرين فالشهر تام، وان لم يره ناقص، هذا بناء على ان الاستمرار لا يكون الا لثنتين وليس بصحيح، بل قد يسترلية تارة وثلاث ليال اخرى، ومن رأى هلال شهر رمضان وحده وردت شهادته لزمه الصوم، وجميع احكام الشهر من طلاق وعتق، وغيرهما، معلقين به، ولا يفطر الامع الناس، وان رأى هلال شوال وحده لم يفطر، وقال ابن عقيل . يجب الفطر سرا وهو حسن، والمنعرد برؤيته بمفازة ليس يقربه بلد يبنى على يقين برؤيته لانه لا يتيقن مخالفة الجماعة قاله المجد في شرحه، وينكر على من اكل في رمضان ظاهرا وان كان هناك عذر، قاله القاضي، وقيل لان عقيل يجب منع مسافر ومريض وحائض من الفطر ظاهرا لثلايتهم؟ فقال ان كانت أعذار خفية منع من اطهاره كمرريض لا اماراة له ومسافر لا علامة عليه، وان رآه عدلان ولم يشهدا عند الحاكم جاز لمن سمع شهادتهما الفطر اذا عرف عدالتهما، ولكل واحد منهما ان يفطر بقولهما اذا عرف

عدالة الآخر، وان شهدا عند الحاكِم فرد شهادتهما لجهله بحالهما فلينعلم عدتهما
 الفطر، لان رده ههنا ليس بحكم منه، انما هو توقف لعدم عليه فهو كالوقوف
 عن الحكم انتظارا للينة، ولهذا لو ثبتت عدتهما بعد ذلك حكم بها، وان
 لم يعرف احدهما عدالة الآخر لم يحزله الفطر، الا ان يحكم بذلك حاكم
 واذا اشتبهت الاشهر على اسير او مطمور او من بمفازة ونحوهم
 تحرى وجوبا وصام: فان وافق الشهر اجزاه، وكذا ما بعده ان لم يكن
 رمضان السنة القابلة، فان كان فلا يجزى عن واحد منهما، وان تبين
 ان الشهر الذى صامه ناقص ورمضان تمام لزمه قضاء النقص، ويأتى
 فى حكم القضاء، ويقضى يوم عيد وايام التشريق، وان وافق قبله لم يجزه
 وان تحرى وشك هل وقع قبله او بعده اجزاه، ولو صام شعبان
 ثلاث سنين متوالية ثم علم — صام ثلاثة أشهر شهرا على اثر شهر
 كالصلاة اذا فاتته، وان صام بلا اجتهاد فكمن خفيت عليه القبلة، وان
 ظن الشهر لم يدخل فصام لم يجزه ولو اصاب وكذا لو شك فى دخوله
 فصل ٠ — ولا يجب الصوم الا على مسلم، عاقل، بالغ، قادر عليه
 فلا يجب على كافر ولو مرتدا، والردة تمنع صحة الصوم، فلو ارتد فى
 يوم ثم اسلم فيه او بعده، او ارتد فى ليلته ثم اسلم فيه — فعليه القضاء
 ولا يجب على مجنون، ولا يصح منه. ولا على صغير، ويصح من يميز
 ويجب على وليه امره به اذا اطاقه وضربه حينئذ عليه اذا تركه ليعتاده
 واذا قامت البينة بالرؤية فى اثناء النهار لزمهم الامساك ولو بعد فطرهم والقضاء
 وان اسلم كافر او افاق مجنون، او بلغ صغير — فكذلك، وكل
 من أفطر والصوم يجب عليه كالفطر لغير عذر، ومن أفطر يظن ان

الفجر لم يطلع وقد كان طلع ، أو الشمس قد غابت ولم تغب ، أو الناس
النية ، أو طهرت حائض أو نفساء ، أو تعمدت الفطر تم حاضت ، أو
تعمده مقيم ثم سافر ، أو قدم مسافر ، أو برى مريض ، مفطرين —
فعلهم القضاء والامساك ، وإن بلغ الصغير سن أو احتلام صائما أتم
صومه ، ولا قضاء عليه إن نوى من الليل : كسدر أتمام نفل ، ولا يلزم
من أفطر في صوم واجب غير رمضان الامساك ، وإن علم مسافرا أنه
يقدم غدا لزمه الصوم نضا ، بخلاف صبي يعلم أنه يبلغ غدا لعدم تكليفه
ومن عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أفطر لعدم وجوبه
عليه ، وأطعم عن كل يوم مسكينا ما يجزى في كفارة ، ولا يجزى أن
يصوم عنه غيره ، وإن سافر أو مرض فلا فدية لأنه أفطر بعذر معتاد
ولا قضاء ، وإن قدر على القضاء فكمعضوب أحج عنه تم عوفى ، ولا
يسقط الاطعام بالعجز ، ويأتى قريبا ، والمريض إذا خاف ضرا زيادة
مرضه أو طوله ، ولو بقول مسلم ثقة ، أو كان صحيحا فرض في يومه ، أو
خاف مرضا لأجل عطش أو غيره — س فطره ، وكره صومه وإتمامه
فإن صام أجزاءه ، ولا يفطر مريض لا يتضرر بالصوم كن به جرب أو
وجع ضرس أو أصبع أو دمل ونحوه ، وقال الآجری : من صنعتة شاقة
فإن خاف تلفا أفطر وقضى ، فإن لم يضره تركها أتم ، وإلا فلا ، ومن قاتل
عدوا أو أحاط العدو ببلده والصوم يضعفه ساغ له الفطر بدون سفر
نضا ، ومن به شبق يخاف أن ينشق ذكره — جامع وقضى ولا يكفر نضا
وإن اندفعت شهوته بغيره كالاستماء بيده أو يد زوجته أو جاريتها ونحوه

لم يجز ، وكذا ان أمكنه ألا يفسد صوم زوجته المسلمة البالغة بان
يطأ زوجته أو أمته الكتائيتين أو زوجته أو أمته الصغيرتين أو دون
الفرج ، وإلا جاز للضرورة ، ومع الضرورة الى وطء حائض وصائمة
بالغ فوطء الصائمة أولى ، وان لم تكن بالغاً وجب اجتناب الحائض ،
وان تعذر قضاؤه لدوام شقه فككبر عجز عن الصوم على ما تقدم ، وحكم
المريض الذي ينتفع بالجماع حكم من خاف تشقق فرجه ، والمسافر سفر
قصر يسن له الفطر اذا فارق بيوت قرنته كما تقدم في القصر ، ويكره
صومه ولولم يجد مشقة ، ويجزئه ، لكن لو سافر ليفطر حرماً عليه ، ولا
يجوز لمريض ومسافر أبيع لها الفطر ان يصوما في رمضان عن غيره :
نقيم صحيح ، فيلغو صومه ، ولو قلب صوم رمضان الى نقل لم يصح له
النفل وبطل فرضه ، ومن نوى الصوم في سفر فله الفطر .
أشأه من
جماع وغيره ، لأن من له الأكل له الجماع ، ولا كفارة لحصول الفطر
بالنية قبل الفعل ، وكذا مريض يباح له الفطر ، وان نوى الحاضر صوم
يوم ثم سافر في أثنائه طوعاً او كرها فله الفطر : بعد خروجه ، لا قبله
والأفضل له الصوم ، والحامل والمرضع اذا خافتا الضرر على أنفسهما
أو ولديهما أبيع لها الفطر ، وكره صومهما ، ويجزىء ان فعلتا ، وان
أفطرتا قضتا ، ولا اطعام ان خافتا على أنفسهما : كريض ، بل ان خافتا
على ولديهما أطعمتا مع القضاء ، عن كل يوم مسكيناً ما يجزىء في الكفارة
وهو على من يمون الولد على الفور ، وان قبل الولد المرضع ثلثي غيرها
وقدرت تستاجر له أو له ما يستاجر منه — فعلت ولم تفطر ، وله صرف

الاطعام الى مسكين واحد جملة واحدة، وحكم الظئر كمرضع فيما تقدم فان لم تظفر فتغير لبنها او نقص خير المستاجر ، وان قصدت الاضرار أثمت ، وكان للحاكم الزامها بالفطر بطلب المستاجر ، ولا يسقط الاطعام بالعجز ، وكذا عن الكبير والمأبوس ، ولا اطعام من آخر قضاء رمضان وغيره ، غير كفارة الجماع ، وبأى ، ولو وجد آدميا معصوما في هلكة كغريق لزمه مع القدرة انقاذه ، وان دخل الماء في حلقه لم يفطر ، وان حصل له بسبب انقاذه ضعف في نفسه فافطر فلا فدية : كالمرضى ، ومن نوى الصوم ايلا ثم جن ، أو أغشى عليه جميع النهار لم يصح صومه وان أفاق جزأ منه صح ، ومن جن في صوم قضاء وكفارة ونحوهما قضاء بالوجوب السابق ، وان نام جميع النهار صح صومه ، ولا يلزم المجنون قضاء زمن جونه ، ويلزم المغنى عليه

فصل : — ولا يصح صوم واجب الابنية من الليل ، لكل يوم نية مفردة ، لأها عبادات ، ولا يفسد يوم بفساد آخر ؛ وكالقضاء ، ولو نوت حائض صوم غد وقد عرفت أنها تطهر ليلا صح . ولو نسي النية ، أو أغشى عليه حتى طلع الفجر ، او نوى سهارا صوم الغد — لم يصح ولو نوى من الليل ثم أتى بعد الية فيه بما يبطل الصوم لم تبطل ، ومن خطر بآله أنه صائم غدا فقد نوى ، والأكل والشرب بنية الصوم نية ، ويجب تعيين الية بان يعتقد انه يصوم من رمضان او من قضاائه أو نذره او كفارته ، ولا يجب معه نية الفريضة في فرضه ، ولا الوجوب في واجبه فلو نوى ان كان غدا من رمضان فهو عه ، ولا فغن واجب غيره وعينه

بنيته — لم يجزئه عن واحد منهما ، وإن قال : والافهونفل ، أو فأنافمطر لم يصح ، وإن قاله ليلة الثلاثين من رمضان صح ، ومن قال انا صائم غدا إن شاء الله : فإن قصد بالمشيئة الشك والتردد في العزم والقصد فسدت نيته والافلم تفسد ، اذ قصده ان فعله للصوم بمشيئة الله وتوفيقه وتيسيره ، كما لا يفسد الايمان بقوله انا مؤمن ان شاء الله غير متردد في الحال وكذا سائر العبادات ، وإن لم يردد نيته بل نوى ليلة الثلاثين من شعبان أنه صائم غدا من رمضان بلا مستند شرعى أو بمستند غير شرعى كحساب ونحوه لم يجزئه ، وإن بان منه ، ولا أثر لشك مع غيم وقر ، ولو نوى خارج رمضان قضاء ونفلا ، أو نوى الافطار من القضاء ثم نوى نفلا ، أو قلب نية القضاء الى النفل — بطل القضاء ، ولم يصح النفل لعدم صحة نفل من عليه قضاء رمضان قبل القضاء وإن نوى قضاء وكفارة ظهار ونحوه لم يصح ، لما تقدم ، ومن نوى الافطار أفطر ، فصار كمن لم ينو ، لا كمن أكل ، فلو كان فى نفل ثم عاد نواه صح ، وكذا لو كان من نذر أو كفارة فقطع نيته ثم نوى نفلا ، ولو قلب نية نذر الى النفل فكأن انتقل من فرض صلاة الى نفلها ، ولو تردد فى الفطر ، أو نوى أنه سيفطر ساعة أخرى ، أو أن وجدت طعاما أكلت والا أتممت ، ونحوه — بطل : كصلاة ، ويصح صوم نفل بنية من النهار قبل الزوال وبعده ، ويحكم بالصوم الشرعى المثاب عليه من وقت النية : فيصح تطوع حائض طهرت ، وكافر أسلم ، فى يوم ولم يا كلا ، بصوم بقية اليوم

باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

وما يتعلق بذلك

من أكل ولو ترانا ، أو مالا يغذى ولا يباع في الجوف : كالخصى
أو شرب ، أو استعط بدهن أو غيره ، فوصل إلى حلقه أو دماغه ، أو احتقن
أو داوى الجائفة ، أو جرحا بما يصل إلى جوفه ، أو اكتحل بكحل
أو صبر أو قطور أو ذرور أو اتمد ، ولو غير مطيب يتحقق معه وصوله
إلى حلقه — والافلا — أو استقاء فقاء طعاما ، أو مرارا ، أو بلغا ، أو دما
أو غيره ، ولو قل ، أو ادخل إلى جوفه أو مجوف في جسده كدماغه
وحلقه وباطن فرجها ، وتقدم في الاستطابة إذا ادخلت اصبعها ونحو
ذلك ، مما يعضد إلى معدته شيئا ، من أى موضع كان ولو خيطا ابتلعه كله
أو بعضه ، أو راس سكين ، من فعله أو فعل غيره بأذنه ، أو داوى المامومة
أو استمى فامنى أو مذى ، أو قبل أو لمس أو باشر دون الفرج فامنى ، أو
امذى ، أو كرر النظر فامنى لا إن امذى ، أو لم يكرر النظر فامنى ، أو حجم
أو احتجم وظهر دم ، لا أن جرح نفسه أو جرحه غيره بأذنه ولم يصل
إلى جوفه ، ولو بدل الحجامه . ولا يفصد وشرط ولا باخراج دمه رعا ف
— أى ذلك فعل عامدا ذا كرا لصومه مختارا ففسد صومه ، ولو جهل التحريم
فلا يفطر غير قاصد الفعل كمن طار إلى حلقه غبار ونحوه ، أو ألقى في ماء
فوصل إلى حوفه ، ولا ناس : فرضا كان الصوم أو نفلا ، ولا مكره سواء
أكرهه على الفعل حتى فعل ، أو فعل به : بأن صب في حلقه مكرها أو نائما

كما لو أحر المغمى عليه معالجة ، ويفطر بردة ، وموت ، فيطعم من تركته
 في نذر وكفارة ، ويأتي ، وإن دخل حلقه ذباب أو غبار طريق أو دقيق
 أو دخان من غير قصد أو قطر في أحليله ولو وصل مثاقته ، أو فكر فامنى
 أو مذى : كما لو حصل بفكر غالب ، أو احتلم أو انزل لغير شهوة كالذى
 يخرج منه المنى أو المذى لمرض أو سقطة أو خروجاً منه لميجان شهوة
 من غير أن يمس ذكره ، أو امنى نهاراً من وطء ليل أو ليلاً من مباشرته
 نهاراً ، أو ذرعه القىء ولو عاد إلى جوفه بغير اختياره ، لا إن عاد باختياره
 أو أصبح وفي فيه طعام فلفظه أو شق لفظه فبلعه مع ريقه بغير قصد ،
 أو جرى ريقه ببقية طعام تعذر رميه ، أو بلع ريقه عادة ، لا إن أمكن
 لفظه ببقية الطعام بأن تميز عن ريقه فبلعه عمداً ، ولو دون حمصة ، أو اغتسل
 أو تمضمض ، أو استنشق فدخل الماء حلقه فلا قصد ، أو بلع ما بقى من
 أجزاء الماء بعد المضمضة - لم يفطر ، وكذا إن زاد على الثلاث في
 أحدهما ، أو بالغ فيه ، وإن فعلهما لغير طهارة : فإن كان لنجاسة ونحوها
 فكالوضوء ، وإن كان عبثاً أو لحر أو عطش كره ، وحكمه حكم الزائد
 على الثلاث ، وكذا إن غاص في الماء في غسل غير مشروع أو اسراف
 أو كان عبثاً ، ولو أراد أن يأكل أو يشرب من وجب عليه الصوم في
 رمضان ناسياً أو جاهلاً وجب إعلامه على من رآه ، ولا يكره للصائم
 الاغتسال ولو للتبريد ، لكن يستحب لمن لزمه الغسل ليلاً من جنب
 وحائض ونحوهما أن يغتسل قبل طلوع الفجر الثاني ، فلو أخره واغتسل بعده
 صح صومه ، وكذا إن أخره يوماً ، لكن يائمه بترك الصلاة ، وإن كفر بالترك

بطل صومه : بان يدعى اليها وهو صائم فياني ، او بمجرد الترك من غير دعاء على قول الآجري ، وهو ظاهر كلام جماعة ، وان بصق نخامة بلا قصد من مخرج الحاء المهملة لم يفطر ، ومن أكل ونحوه شاكا في طلوع الفجر ودام شكه فلا قضاء عليه ، وان أكل يظن طلوعه فبان ليلا ولم يحدد نية صومه الواجب قضى ، وان أكل ونحوه شاكا في غروب الشمس ودام شكه ، لا ظانا ودام شكه ، ولو شك بعده ودام أو أكل يظن بقاء النهار قضى ، وان بان ليلا لم يقض ، وان أكل يظن أو يعتقد أنه ليل فبان نهرا في أوله أو آخره فعليه القضاء .

فصل — : واذا جامع في نهار شهر رمضان ، بلا عذر شبق ونحوه بذكر أصلى ، في فرج أصلى قبل كان او درا ، من آدمى او غيره ، حتى او ميت ، أنزل ام لا — فعليه القضاء والكفارة : عامدا كان أو ساهيا أو جاهلا أو مخطئا ، مختارا او مكرها ، نصا ، سواء أكره حتى فعل ، او فعل به من تأثم وغيره ، ولو أوجج بهرج أصلى او غير أصلى في غير أصلى فلا كفارة ، ولم يفسد صوم واحد منهما الا ان ينزل ، وان أوجج بغير أصلى في أصلى فسد صومها فقط ، لأن داخل فرجها في حكم الباطن فيفسد بادخال غير الأصلي كاصبعها واصبع غيرها وأولى ، وكلامهم هنا يخالفه ، إلا ان نقول داخل الفرج في حكم الظاهر والله أعلم ، والزعم جامع ، فلو طلع عليه الفجر وهو مجامع فزعم في الحال مع أول طلوع الفجر فعليه القضاء والكفارة : كما لو استدام ، ولو جامع يعتقد ليلا فبان نهرا وجب القضاء والكفارة ، ولا يلزم المرأة كفارة مع العذر كصوم او

إكراه ونسيان وجهل ، ويفسد صومها بذلك ، وتلزمها الكفارة مع عدم العذر ، ولو طأوعته أمته كفرت بالصوم ، ولو أكره زوجته عليه دفعته بالأسهل فالأسهل ، ولو أفضى ذلك إلى ذهاب نفسه : كالمارين يدي المصلي ، ذكره ابن عقيل ، واقتصر عليه في الفروع ، ولو استدخلت ذكرنا ثم أوصى أو مجنون بطل صومها ، ولا تجب الكفارة بقبلة ولمس ونحوهما إذا أنزل ، وإن جامع في يوم رأى الهلال في ليلته وردت شهادته فعليه القضاء والكفارة ، وإن جامع دون الفرح عامداً فأنزل ولو مذياً أو أنزل مجبوب أو امرأتان بمسابقة فسد الصوم ولا كفارة ، وإن جامع في يومين من رمضان واحد ولم يكفر فكفارتان : كما لو كفر عن اليوم الأول ، وكيومين من رمضانين ، وإن جامع ثم جامع في يوم واحد قبل التكفير فكفارة واحدة ، وإن جامع ثم كفر ثم جامع في يومه فكفارة ثانية ، وكذا كل من لزمه الإمساك يكفر لو طئه ، ولو جامع وهو صحيح ثم جن أو مرض أو سافر أو حاضت أو نفست بعد وطئها لم تسقط الكفارة ، ولو مات في أثناء النهار بطل صومه ، فإن كان نذراً وجب الإطعام من تركته ، وإن كان صوم كفارة تخيير وجبت الكفارة في ماله ، ومن نوى الصوم في سفره ثم جامع فلا كفارة ، وتقدم ، ولا تجب بغير الجماع كالمشرب ونحوهما ، في صيام رمضان أداء ، ويختص وجوب الكفارة بـرمضان لأن غيره لا يساويه : فلا تجب في قضاؤه ، والكفارة على الترتيب . فيجب عتق رقعة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فلو قدر على الرقعة في الصوم لم يلزمه الانتقال ، لا أن

قدر قلبه ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ، ولا يحرم الوطء هنا قبل التكفير ، ولا في ليالى صوم الكفارة ، فان لم يجد سقطت عنه : كصدقة فطر ، بخلاف كفارة حج وظهار وعيمين ونحوها ، وان كفر عنه غيره بآذنه فله أكلها ، وكذا لو ملكه ما يكفر به

باب ما يكره وما يستحب في الصوم وحكم القضاء
لا باس بالتلاع الصائم ريقه على حارى العادة ، ويكره أن يجمعه ويتلعه ، فان فعله قصدا لم يفطر ، ان لم يخرج به الى بين شفتيه فان فعل أو انفصل عن فمه ثم ابتلعه أو ابتلع ريق غيره أفطر ، وان اخرج من فيه حصاة أو درهما أو خيطا أو نحوه وعليه من ريقه ثم اعاده فان كان ما عليه كثير فبلعه أفطر ، لا ان قل ، لعدم تحقق انفصاله ، ولا ان اخرج لسانه ثم اعاده فبلغ ما عليه ، ولو كان كثيرا ، وتكره له المبالغة في المضمضة والاستنشاق ، وتقدم ، وان تجسس فمه ولو بخروج فيه ونحوه فبلعه أفطر ، وان قل ، وان بصق وبقي فمه نجسا فبلغ ريقه : فان تحقق انه بلغ شيئا نجسا أفطر ، والا فلا ، ويحرم بلع نخامة ويفطر بها : سواء كانت من جوفه أو صدره أو دماغه بعد ان تصل الى فمه ، ويكره له ذوق الطعام بلا حاجة ، وان وجد طعمه في حلقه أفطر ، ويكره مضغ العلك الذى لا يتحلل منه أحزاء ، فان وجد طعمه في حلقه أفطر ، ويحرم مضغ ما يتحلل منه أحزاء ، ولو لم يتبلع ريقه ، وتكره القيلة من تحرك شهوته وان ظن الانزال حرم ، ولا تكره من لا تحرك شهوته ، وكذا دواعي

الوطء كلها ، ويكره تركه بقية طعام بين أسنانه ، وشم ما لا يامن أن يجذبه نفسه إلى حلقة : كسحق مسك وكافور ودهن ونحوها ، ويجب احتساب كذب وغيبة وميعة وشم وفحش ونحوه ، كل وقت ، وفي رمضان ومكان فاضل أكد ، قال أحمد : ينبغي للصائم أن يتعاهد صومه من لسانه ، ولا يمارى ، ويصون صومه ولا يغترب أحدا ، ولا يعمل عملا يخرق به صومه : فيجب كف لسانه عما يحرم ويسن عما يكره ، ولا يفطر بغيبة ونحوها ، وإن شتم سن قوله جهرا في رمضان : أتى صائم ، وفي غيره سرا ، يزجر نفسه بذلك

فصل : - يسن تعجيل الإفطار إذا تحقق الغروب ، وله العطر بغلبة الظن ، وفطره قبل الصلاة أفضل ، وتأخير السحور ما لم يخش طلوع الفجر الثاني ، ويكره تأخير الجماع مع الشك في طلوعه ، لا الأكل والشرب ، قال أحمد : إذا شك في الفجر يأكل حتى يستيقن طلوعه قال الأجرى وغيره : ولو قال لعاملين : أرقا الفجر فقال أحدهما : طلع وقال الآخر : لم يطلع - أكل حتى يتفقا ، فتحصل فضيلة السحور بكل أو شرب وإن قل ، وتام الفضيلة بالأكل ، ويسن أن يفطر على رطب فإن لم يجد فعلى التمر ، فإن لم يجد فعلى الماء . وإن يدعو عند فطره فإن له عند فطره دعوة لا ترد ، ويقول : اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت سبحانك ومحمدك ، اللهم تقبل مني إنك أنت السميع ، العليم ، وإذا غاب حاجب الشمس الأعلى أفطر الصائم حكا ، وإن لم يطعم ، فلا يثاب على الوصال ، ومن فطر صائما فله مثل أجره ، وظاهره أى شيء كان ، وقال

الشيخ: المراد اشباعه، ويستحب في رمضان الا كثار من قراءة القرآن والذكر والصدقة، ويستحب الساج فوراً في قصائه ولا يجبان، الا اذا لم يبق من شعبان الا ما يتسع للقضاء فقط، ولا يكره القضاء في عشر ذي الحجة، ويجب العزم على القضاء في الموسم، وكذا كل عبادة متراخية

فصل: — ومن فاته رمضان كله: تاماً كان او ناقصاً لعذر وغيره

كالأسير والمطمور وغيرهما قضى عدد ايامه: ابتداءً من اول الشهر او من أثنائه كاعداد الصلوات، ويجوز ان يقضى يوم شتاء عن يوم صيف وعكسه، وان كان عليه معه صوم نذر لا يخاف فوته بدأ بقضائه رمضان ويجوز تاخير قصائه ما لم يفت وقته، وهو الى ان يهل رمضان آخر، فلا يجوز تاخيره الى رمضان آخر من غير عذر، ويحرم التطوع بالصوم قبله، ولا يصح، ولو اتسع الوقت، فان أخره الى رمضان آخر او رمضان قبله فعليه القضاء واطعام مسكين لكل يوم ما يجزى في كفارة، ويجوز اطعامه قبل القضاء، ومعه، وبعده والأفضل قبله، وان أخره لعذر فلا كفارة ولا قضاء ان مات، ومن دام عدره بين الرمضانيين ثم زال صام رمضان الذي أدركه ثم قضى ما فاتته، ولا اطعام، كما لو مات قبل زواله فان أخره لعذر فمات قبل رمضان آخر أطعم عنه لكل يوم مسكين ولا يصام عنه، لأن الصوم الواجب باصل الشرع لا يقضى عنه، والاطعام من رأس ماله اوصى به أولاً، ولا يجزى صوم عن كفارة عن ميت ولو اوصى به، لكن لومات بعد قدرته عليه وقلنا الاعتبار بحالة الوجوب — وهو المذهب — أطعم عنه ثلاثة مساكين، لكل

يوم مسكين ، ولو مات وعليه صوم شهر من كفارة أطعم عنه أيضا وكذا صوم متعة ، وإن مات وعليه صوم مندور في الذمة ولم يصم منه شيئا مع امكانه ففعل عنه أجزا عنه ، فإن لم يخلف تركة لم يلزم الولي شيء ، لكن يسئله فعله عنه لتفرغ ذمته : كقضاء دينه ، وإن خلف تركة وجب ، فيفعله الولي بنفسه استحيانا ، فإن لم يفعل وجب أن يدفع من تركته إلى من يصوم عنه عن كل يوم طعام مسكين ، ويجزى فعل غيره عنه بإذنه وبدونه ، وإن مات وقد أمكه صوم بعض ما نذره قضى عنه ما أمكه صومه فقط ، ويجزى صوم جماعة عنه في يوم واحد عن عدتهم من الأيام ، وإن نذر صوم شهر بعينه فمات قبل دخوله لم يصم ، ولم يقض عنه ، قال المجتهد : وهو مذهب سائر الأئمة ، ولا أعلم فيه خلافا ، وإن مات في أثناءه سقط باقيه ، فإن لم يصمه لمرض حتى انقضى ثم مات في مرضه فعلى ما تقدم فيما إذا كان في الذمة من أنه إن كان أمكنه فعله قبل موته فعل عنه ، ولا كفارة مع الصوم عنه ، أو الاطعام ، وإن مات وعليه حج مندور فعل عنه ، ولا يعتبر تمكه من الحج في حياته ، وكذا العمرة المندورة ، ويجوز أن يحج عنه حجة الاسلام ، ولو بغير إذن وليه ، وله الرجوع على التركة بما أتفق ، وإن مات وعليه اعتكاف مندور فعل عنه ، فإن لم يمكنه فعله حتى مات فكالصوم وإن كانت عليه صلاة مندورة فعلت عنه ، ولا كفارة معه ، وطواف مندور كصلاة ، وأما صلاة الفرض فلا تفعل عنه كقضاء رمضان

باب صوم التطوع ، وما يكره منه ، وذكر ليلة القدر

أفضله صوم يوم وافطار يوم ، ويسن صوم ثلاثة أيام من كل شهر والأفضل ان تكون أيام البيض ، وهى : الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، وهو كصوم الدهر ، أى يحصل له اجر صيام الدهر بتضعيف الاجر من غير حصول المفسدة ، والله اعلم ، وسميت ايضا لايبضاها ليل بالقمرونها بالشمس ، ويسن صوم الاثنين والخميس وستة ايام من شوال ولو متفرقة ، فمن صامها بعد أن صام رمضان فكأنما صام الدهر ، ولا تحصل الفضيلة بصيامها فى غير شوال وصوم التسع من ذى الحجة ، وآ كده التاسع وهو يوم عرفة اجماعا ، ثم الثامن - وهو يوم التروية - وصوم المحرم ، وهو أفضل الصيام بعد صيام شهر رمضان ، وأفضله يوم عاشوراء وهو العاشر ، ثم تاسوعاء وهو التاسع ، ويسن الجمع بينهما ، وان اشتبه علينا أول الشهر صام ثلاثة أيام ، ولا يكره إفراد العاشر بالصوم ، وهما آ كده ، ثم العشر ، ولم يجب صوم عاشوراء ، وعنه وجب تم نسخ ، اختاره الشيخ ومال اليه الموفق والشارح ، وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ، وما روى فى فضل الاكتحال والاختضاب والاعتسال والمصافحة والصلاة فيه فكذب ، وصيام يوم عرفة كفارة سنتين ، قال فى شرح مسلم عن العلماء : المراد كفارة الصغائر ، فان لم تكن رضى التخفيف من الكبائر ، فان لم تكن رفع له درجات ، ولا يستحب صيامه لمن كان بعرفة من الحاج ، بل فطره أفضل

الامتتع وقارن عدما الهدى، ويأتى، ويكره إفراد رجب بالصوم، وتزول الكراهة بفطره ولو يوماً أو بصومه شهراً آخر من السنة، قال المجد: وإن لم يله، ولا يكره إفراد شهر غيره، وكل حديث روى في فضل صوم رجب أو الصلاة فيه فكذب باتفاق أهل العلم، ويكره تعهد أفراد يوم الجمعة بصوم، وأفراد يوم السبت، إلا أن يوافق عادة ويكره صوم يوم الشك تطوعاً، ويصح، أو بنية الرضائية احتياطاً — وهو يوم الثلاثين من شعبان — إن لم يكن في السماء علة، ولم ير الهلال، أو شهد به من ردت شهادته إلا أن يوافق عادة، أو يصله بصيام قبله، أو يصومه عن قضاء أو نذر، ويكره إفراد يوم نيروز ومهرجان — وهما عيدان للكفار وكل عيد لهم، أو يوم يفردونه بتعظيم، إلا أن يوافق عادة، ويكره تقدم رمضان يوم أو يومين، ولا يكره أكثر من يومين ويكره الوصال إلا للنبي صلى الله عليه وسلم فباح له، وهو ألا يفطر بين اليومين، وتزول الكراهة باكل ثمرة ونحوها وكذا بمجرد الشرب، ولا يكره الوصال إلى السحر، ولكن ترك سعة — وهى تعجيل الفطر ويحرم صوم يومى العيدين، ولا يصح فرضاً ولا نقلاً، وكذا أيام التشريق إلا عن دمة متعة وقران، ويأتى، ويجوز صوم الدهر، ولم يكره إذا لم يترك به حقاً ولا خاف منه ضرراً ولم يصم هذه الأيام، فإن صامها فقد فعل محرماً، ومن دخل في تطوع غير حج وعمره استحبه له اتسامه ولم يجب لكن يكره قطعه بلا عذر، وإن أفسده فلا قضاء عليه. وكذا لا تلزم الصدقة ولا القراءة ولا الأذكار بالشروع وإن دخل في فرض كفاية

او واجب موسع كقضاء رمضان قبل رمضان الثانى والمكتوبة فى اول وقتها وغير ذلك ككدر مطلق وكفارة—حرم خروجه منه بلا عذر، بغير خلاف، وقد يجب قطعه لرد معصوم عن هلكة وانقاذ غريق ونحوه، واذا دعاه النبى صلى الله عليه وسلم فى الصلاة، وله قطعها بهرب غريمه وقلها نفلا وتقدم، وان افسده فلا كفارة، ولا يلزمه غير ما كان قبل شروعه، ولو شرع فى صلاة تطوع قائما لم يلزمه اتمامها قائما، وذكر القاضى وجماعة ان الطواف كالصلاة فى الاحكام الا فيما خصه الدليل

فصل: — ليلة القدر شريفة معظمة ترجى اجابة الدعاء فيها، وسميت ليلة القدر لانه يقدر فيها ما يكون فى تلك السنة، وهى باقية لم ترفع وهى مختصة بالعشر الاواخر من رمضان فتطلب فيه، وليالى الوتر أكد وارجاها ليلة سبع وعشرين نصا، وهى افضل الليالى حتى ليلة الجمعة، ويستحب أن ينام فيها مترعا مستندا إلى شئ نصا، ويذكر حاجته فى دعائه، ويستحب منه ما روت عائشة رضى الله عنها أنها قالت: يا رسول الله إن وافقتها فبم أدعو؟ قال: قولى: اللهم إنك عفوتوب العفو فاعف عني وتتنقل فى العشر الاخير لا أنها ليلة معينة، وحكى ذلك عن الأئمة الاربعة وغيرهم فيمن قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر: إن كان قبل مضى ليلة أول العشر وقع الطلاق فى الليلة الأخيرة، وإن مضى منه ليلة وقع الطلاق فى الليلة الأخيرة من العام المقبل، قال المجد: ويخرج حكم العتق واليمين على مسألة الطلاق، ومن نذر قيام ليلة القدر قام العشر الاخير كله، ونذره فى أثنائه كطلاق، وأفضل الشهور رمضان، قال

الشيخ: ليلة الاسراء في حق النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر وقال يوم الجمعة أفضل ايام الاسبوع، وقال: يوم الحرف أفضل ايام العام وظاهر ما ذكره ابو حكيم ان يوم عرفة أفضل، قال في المروع: وهو اظهر، وعشر ذى الحجة أفضل من العشر الاخير من رمضان، ومن اعشار الشهور كلها

باب الاعتكاف، واحكام المساجد

وهو: لزوم المسجد لطاعة الله على صفة مخصوصة، من مسلم، عاقل، ولوميزا، طاهر مما يوجب غسلا، واقله ساعة، فلو نذر اعتكافا واطلق أجزاته، ولا يكفى عبوره، ويستحب ألا ينقص عن يوم وليلة ويسمى جوارا، قاله ابن هبيرة، ولا يحل ان يسمى خلوة، قال في المروع ولعل الكراهة اولى، وهو سنة كل وقت إلا ان يذره فيجب على صفة مانذر، ولا يختص زمان، وآكده في رمضان، وآكده العشر الاخير منه، وان علقه او غيره من التطوعات بشرط فله شرطه، نحو: لله على ان اعتكف شهر رمضان إن كنت مقيا او معافا، فلو كان فيه مريضا او مسافرا لم يلزمه شيء، ويصح بغير صوم: الا ان يقول في نذره بصوم، وبه أفضل، فيصح في ليلة مفردة، وفي بعض يوم، وان كان مفطرا، واذا لم يشترط الصوم في نذره فصام ثم افطر عامدا بغير عذر لم يبطل اعتكافه، ولم يلزمه شيء، ومن بدر ان يعتكف صائما او يصوم معتكفا او باعتكاف او يعتكف مصليا او يصلي معتكفا لزمه الجمع: كنذر صلاة

بسورة معينة ، لكن لا يلزمه ان يصلي جميع الزمان اذا نذر ان يعتكف مصليا ، والمراد ركعة او ركعتان ، وان نذر اعتكاف عشر رمضان الاخير فقص اجزاه ، بخلاف نذره عشرة ايام من آخر الشهر فنقص فيقضى يوما ، وان نذر ان يعتكف رمضان فهاه لزمه شهر غيره ، ولا يلزمه الصوم ، ولا يجوز الاعتكاف للمرأة والعبد بغير اذن زوج وسيد فان شرعا فيه بغير اذن فلهما تحليلهما ، ولو كان نذرا ، فان لم يحللاهما صح واجزأ ، وان كان باذن فلهما تحليلهما إن كان تطوعا ، وان كان نذرا ولو غير معين فلا ، ولورجعا بعد الاذن قل الشروع حاز ، والاذن في عقد النذر اذن في فعله ان نذرا زمنا معينا بالاذن ، والا فلا ، وام الولد والمدير والمعلق عتقه بصفة كعبد ، وللمكاتب ان يعتكف بلا اذن سيده ، وله ان يصح بغير اذنه ما لم يحل نجم ، ولا يجمع من اتفاق المال في الحج ، ومن بعضه حر : إن كان بينهما مهايأة فله ان يعتكف ويحج في نوبته بلا اذنه ، والا فليسده منعه ، واذا اعتكفت المرأة استحجب لها ان تستتر بخباء ونحوه ، وتجعله في مكان لا يصلي فيه الرجال ، ولا باس ان يستتر الرجال ايضا ، ولا يصح الاعتكاف إلا بنية : فان كان فرضا لزمه نية الفرضية ، وان نوى الخروج منه أى نوى ابطاله بطل الحاقاله بالصلاة والصيام ، ولا يبطل باغماء ، ولا يصح من رجل تلزمه الصلاة جماعة الا في مسجد تقام فيه ، ولو من رحلين معتكفين ان أتى عليه فعل الصلاة زه ن اعتكافه ، والا صح في كل مسجد ، وان كانت تقام فيه في بعض الزمان حاز الاعتكاف فيها في ذلك الزمن فقط ، ولا يصح في

مسجد تقام فيه الجمعة دون الجماعة، وظهره ورجبته المحوطة وعليها باب نصا، ومنارته التي بابها فيه - منه، وكذا ما زيد فيه، حتى في الثواب في المسجد الحرام، وكذا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم عند الشيخ وابن رجب وجمع، وحكى عن السلف، وخالف فيه ابن عقيل وابن الجوزي وجمع. قال في الفروع: وهو ظاهر كلام أصحابنا، وتوقف أحمد. ولو اعتكف من لا تلزمه الجمعة في مسجد لا تصلي فيه بطل بخروجه إليها إن لم يشترط، والأفضل الاعتكاف في المسجد الجامع إذا كانت الجمعة تتخلله، وللرأى ومن لا تلزمه الجماعة كالمريض والمعدور ومن في قرية لا يصلي فيها غيره الاعتكاف في كل مسجد، إلا مسجد بيتها، وهو ما اتخذته لصلاتها، ومن نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد غير الثلاثة فله فعله في غيره، وإن نذره في أحد المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم، والمسجد الأقصى - لم يجزئه في غيرها، وله شد الرحل إليه، وأفضلها المسجد الحرام، ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم المسجد الأقصى، فإن عين الأفضل منها في نذره لم يجزئه فيما دونه، وعكسه بعكسه، وإن نذره في غير هذه المساجد وأراد الذهاب إلى ما عيه فإن احتاج إلى شد رحل خير، وإن دخل فيه ثم أهدم معتكفه ولم يمكن المقام فيه لزم أتمامه في غيره، ولم يبطل، ومن نذر اعتكاف شهر أو عشر يعينه ثالعشر الأخير من رمضان، أو أراد ذلك تطوعا - دخل معتكفه قبل ليلته الأولى وخرج بعد آخره، ولو نذر يوما معينا أو مطلقا دخل قبل فجره الثاني وخرج بعد غروب شمس، ولم

يجز تفريقه لساعات من ايام ، فلو كان في وسط النهار فقال : لله على ان اعتكف يوما من وقى هذا لزمه من ذلك الوقت الى مثله ، ولا يدخل الليل . وكل زمان معين يدخل قبله ويخرج بعده ، وان اعتكف رمضان أو العشر الاخير منه استحب ان يدبت ليلة العيد في معتكفه ويخرج منه الى المصلى ، وان نذر شهرا مطلقا لزمه شهر متتابع نصا ، وحكمه في دخول معتكفه وخروجه منه كما تقدم ، ويكفى شهر هلالى ناقص بلياليه أو ثلاثون يوما بلياليها ، وان استأد الثلاثين في اثناء النهار فتمامه في مثل تلك الساعة من الليلة الحادية والثلاثين ، وان نذر اياما او ليالى معدودة فله تفريقها ، إن لم ينو التتابع ، ونذر اعتكاف يوم لا تدخل ليلته ، وكذا عكسه ، وان نذر شهرا متفرقا فله متابعه ، وان نذر اياما او ليالى متتابعة لزمه ما يتخللها من ليل او هار ، وان نذر اعتكاف يوم يقدم فلان فقدم في بعض الهار لزمه اعتكاف الباقي منه ، ولم يلزمه قضاء دافات : كنذر اعتكاف زمن ماض ، وان قدم ليلا لم يلزمه شيء فان كان للنادر عذر يمنعه الاعتكاف عند قدوم فلان من حس او مرض قضى وكفر ، ويقضى بقية اليوم فقط

فصل : — من لزمه تتابع اعتكاف لم يجزله الخروج ، الا لما لا بد منه : كحاجة الانسان : من بول ، وغائط ، وقى بغتة ، وغسل متنجس يحتاجه ، والطهارة عن حدث ، لا التجديد ، وله تقديمها ليصلى بها اول الوقت ، ويتوضأ في المسجد بلا ضرر ، فاذا خرج فله المشى على عادته من غير عجلة ، وقصد بيته ان لم يجد مكانا يليق به لا ضرر عليه فيه ،

ولامنة : كسقاية لا يحتشم مثله منها ، ولا نقص عليه ، ويلزمه قصد اقرب منزله ، وان بذل له صديقه او غيره منزله القريب لقضاء حاجته لم يلزمه للشقة بترك المروءة والاحتشام ، ويخرج لياتي بها كول ومشروب يحتاجه ان لم يكن له من ياتيه به ، ولا يجوز خروجه لاجل أكله وشربه في بيته ، وله غسل يده فيه في اثناء من وسخ وزفر ونحوهما ليفرغ خارج المسجد ، ولا يجوز ان يخرج لغسلهما ، ويخرج للجمعة ان كانت واجبة عليه ، او شرط الخروج اليها ، وله التكبير اليها واطالة المقام بعدها ، ولا يلزمه سلوك الطريق الأقرب ، ويستحب له سرعة الرجوع بعد الجمعة ، وكذا ان تعين خروجه لاطفاء حريق وانتقاذ غريق ونحوه ، ولنغير متعين ان احتيج اليه ، ولشهادة تعين عليه أداؤها فيلزمه الخروج ، وخوف من فتنة على نفسه او حرمة او ماله نهيا وحريقا ونحوه ، وليرض يتعذر معه المقام ، اولا يمكنه الالبمشقة شديدة بان يحتاج الى خدمة او فراش ، ولا يبطل اعتكافه ، لا ان كان المرض كصداع وحمى خفيفة ، وان أكرهه السلطان او غيره على الخروج بان حمل واهرج ، او هده قادر فخرج بنفسه لم يبطل اعتكافه : كحائض ومريض ، وخائف ان ياخذ السلطان طلبا فخرج واختفى ، وان اخرجه لاستيفاء حق عليه : فان امكنه الخروج منه بلا عنربطل اعتكافه ، والا فلا ، لوجوب الخروج ، وان خرج من المسجد ناسيا لم يبطل ، وينى اذا زال العذر في الكل ، فان اخر الرجوع اليه مع امكانه بطل ماضى كمرض وحيض ، وتخرج المرأة لوجود حيض ونفاس وترجع الى بيتها

فإذا طهرت رجعت الى المسجد ، وان كان له رجة غير محوطة يمكنها
 ضرب خباء فيها بلا ضرر — سن ، ان لم تنحب تلويثا ، فإذا طهرت دخلت
 المسجد ، ولعدوقاؤه ونحوها مما يجب الخروج له ، ولا تمنع المستحاضة
 الاعتكاف ، ويجب عليها ان تحفظ وتلجم لثلا تلوث المسجد ، فان لم
 يمكن صيائه منها خرجت منه — ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا
 يجهزها خارج المسجد الا بشرط او وجوب ، وكذا كل قرية لا تعين
 كزيارة ، وتحمل شهادة ، وأدائها ، وتغسيل ميت ، وغيره ، وان شرط ماله منه
 بدوليس بقربة كالعشاء في منزله والميت فيه جاز له فعله : لا ان شرط
 الوطء ، او الفرجة ، او النزهة ، او الخروج للبيع والشراء للتجارة ، او التكسب
 بالصناعة في المسجد ، وان قال : متى مرضت ، او عرض لي عارض خرجت
 فله شرطه ، وله السؤال عن المريض والبيع والشراء في طريقه اذا خرج
 لمسا لا بد منه : ما لم يعرج او يقف لمسلته ، وله الدخول الى مسجد يتم
 اعتكافه فيه ان كان اقرب الى مكان حاجته من الاول ، وان كان ابعد او
 خرج اليه ابتداء بلا عنز يطل اعتكافه ، فان كان المسجد ان متلاصقين بحيث
 يخرج من احدهما فيصير في الآخر فله الانتقال من احدهما الى الآخر
 وان كان يمشي بينهما في غيرهما لم يجز له الخروج وان قرب ، وان خرج لما
 لا بد منه خروجا معتادا كحاجة الانسان وطهارة من الحدث والطعام
 والشراب والجمعة والحيض والنفاس فلا شيء فيه ، وان خرج لغير معتاد
 كنفير وشهادة واجبة وخوف من فتنة ومرض ونحو ذلك ولم يتناول
 فهو على اعتكافه ولا يقضى الوقت الفائم بذلك لكونه يسيرا ، وان تناول

فان كان الاعتكاف تطوعا خير بين الرجوع وعدمه، وان كان واجبا وجب عليه الرجوع الى معتكفه ، ثم لا يخلو من ثلاثة احوال : احدها : نذر اعتكاف ايام غير متتابعة ولا معينة ، فليزمه ان يتم ما بقى عليه، لكنه يبتدىء اليوم الذي خرج فيه من اوله ولا كفارة — الثاني : نذر اياما متتابعة غير معينة فيخير بين البناء على ماضى بان يقضى ما بقى من الايام وعليه كفارة يمين ، وبين الاستئناف بلا كفارة — الثالث : نذر اياما معينة كالعشر الأخير من رمضان فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين ، وان خرج جميعه لما له منه بد مختارا عمدا او مكرها بحق بطل وان قل ، ثم ان كان في متابع بشرط اونية استئناف ولا كفارة ، وان كان مكرها بغير حق او ناسيا فقد تقدم ، وان كان في معين متابع كنذر شعبان متابعا او في معين ولم يقيد بالتابع استئناف وكفر ، ويكون القضاء والاستئناف في الكل على صفة الأداء فيما يمكن ، ويحرم عليه الوطء فان وطئ في فرج ولو ناسيا فسد اعتكافه ، ولا كفارة للوطء بل لافساد نذره ، وان باشر دون الفرج لغير شهوة فلا باس ولشهوة حرم ، فان أنزل فكوطه فيفسد ، والا فلا ، وان سكر ولو ليلا ، او ارتد بطل اعتكافه ولا يبنى لانه غير معذور ، وان شرب ولم يسكر ، أو أتى كبيرة لم يفسد ويستحب للمعتكف التشاغل بفعل القرب ، واحتتاب مالا يعنيه من جدال ومراء وكثرة كلام وغيره ، لانه مكروه في غيره فقيه أولى ، ولا باس ان تزوره زوجته وتحدث معه وتصلح رأسه أو غيره مالم يلتذ بشيء منها ، وله ان يتحدث مع من ياتيه مالم يكثر ، ويامر بما يريد حفيضا

لا يشغله ، ولا يبيع ولا يشتري الا ما لا بد له منه : طعام او نحو ذلك ،
وليس الصمت من شريعة الاسلام ، قال ابن عقيل : يكره الصمت
الى الليل ، قال الموفق ، والمجد : ظاهر الاخبار تحريمه ، وجزم به في الكافي
وان نذر لم يف ، ولا يجوز ان يجعل القرآن بدلا من الكلام ، وتقدم
في صلاة التطوع ، وقال الشيخ : ان قرأ عند الحكم الذي انزل له أو ما
يناسبه فحسن ، كقوله لمن دعاه لئيب تاب منه : ما يكون لنا ان نتكلم بهذا
وقوله عند ما أهمله : انما اشكوتني وحزني الى الله ، ولا يستحب له اقراء
القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ومجالستهم وكتابة الحديث فيه
ونحو ذلك مما يتعدى نفعه ، لكن فعله لذلك افضل من الاعتكاف
لتعدى نفعه ، ولا باس ان يتزوج في المسجد ، ويشهد النكاح لنفسه
وغيره ، ويصلح بين القوم ، ويعود المريض ، ويصلي على الجنازة ،
ويهيى ، ويعزى ، ويؤذن ، ويقيم ، كل ذلك في المسجد ، ويستحب له ترك
لبس رفيع الثياب ، والتلذذ بما يباح له قبل الاعتكاف ، ولا ينام الا
عن غلبة . ولومع قرب الماء ، وألا ينام مضطجعا بل متربعا مستندا
ولا يكره شيء من ذلك ، ولا باس باخذ شعره واطفاره ، وان ياكل في
المسجد ويضع سفرة يسقط عليها ما يقع عنه لئلا يلوث المسجد ويكره
أن يتطيب

فصل : — يجب بناء المساجد في الامصار والقرى والمحال ونحوها

حسب الحاجة ، واحب البلاد الى الله مساجدها ، وابغض البلاد الى
الله أسواقها ، ومن بنى مسجدا لله بنى الله له بيتا في الجنة ، وعمارة المساجد

ومراعاة ابنتها مستحبة ، ويسن ان يصان كل مسجد عن كل وسخ وقذر وقذارة ومخاط وتقليم أظفار وقص شارب وحلق رأس وتنف ابط وعن رائحة كريهة من بصل وثوم وكراث ونحوها ، فان دخله آكل ذلك او من له صنان او بخر - قوى اخراجه ، وعلى قياسه اخراج الريح من دبره فيه ، ومن بزاق ولو في هوائه ، وهو فيه خطيئة ، فان كانت ارضه حصاء ونحوها فكفارتها دفنها ، والا مسحها بثوبه او غيره ، ولا يكفي تغطيتها بحصير ، وان لم يرها فاعلها لزم غيره ازالها بدفن او غيره ، فان بدره البزاق اخذه بثوبه وحكه ببعضه ، وان كان من حائطه وجب ايضا ازالها ، ويسن تخليق موضعه ، وتحرم زخرفته بذهب او فضة ، وتجب ازالته ويكره بنقش وصنع وكتابة وغير ذلك مما يلهى المصلى عن صلاته غالبا وان كان من مال الوقف حرم ووجب الضمان ، وفي الغنية : لا باس بتجسيصه انتهى ، اى : يباح تجسيص حيطانه أى : تبيضا ، وصححه الحارثى ، ولم يره احمد ، وقال : هو من زينة الدنيا ، ويصان عن تعليق مصحف وغيره فى قلته ، دون وضعه بالارض ، ويحرم فيه البيع والشراء والاجارة للعتكف وغيره ، فان فعل فاطل ، ويسن أن يقال له . لا أريح الله تجارتك ، ولا يجوز التكسب فيه بالصنعة كحياطة وغيرها قليلا كان او كثيرا الحاجة وغيرها ، ولا يطل بهن الاعتكاف ، فلا يجوز أن يتخذ المسجد مكانا للعباش ، وعود الصاع والفعلة فيه ينتظرون من يكرهم منزلة وضع البضائع فيه ينتظرون من يشتريها ، وعلى ولى الامر منعهم من ذلك ، وان وقفوا خارج أبوابه فلا باس ، قال احمد : لا أرى

لرجل اذا دخل المسجد الا ان يلزم نفسه الذكر والتسبيح ، فان المساجد
انما بنيت لذلك وللصلاة ، فاذا فرغ من ذلك خرج الى معاشه ، ويجب
ان يسان عن عمل صنعة ، ولا يكره السير لغير التكسب كرقع ثوبه
وخصف نعله : سواء كان الصانع يراعى المسجد بكس ونحوه او لم يكن
ويحرم للتكسب كما تقدم الا الكتابة ، فان احد سهل فيها ، ولم يسهل
فى وضع النعش فيه ، قال الحارثى : لان الكتابة نوع تحصيل للعلم فهى
فى معنى الدراسة ، ويخرج على ذلك تعليم الصبيان الكتابة فيه بشرط ان
لا يحصل ضرر بحبر وما اشبه ذلك ، ويسن ان يسان من صغير لا يميز
لغير مصلحة ، وعن مجنون حال جنونه ، وعن لفظ وخصومة وكثرة
حديث لاغ ، ورفع صوت بمكروه ، وظاهر هذا انه لا يكره اذا كان مباحا
او مستحبا ، وعن رفع الصبيان اصواتهم باللعب وغيره ، وعن مزامير
الشیطان : الغناء والتصفيق ، والضرب بالدفوف ، ويمنع فيه اختلاط
الرجال والنساء ، وايداء المصلين وغيرهم بقول أو فعل ، ويمنع السكران
من دخوله ، ويمنع نجس البدن من اللبث فيه ، وتقدم فى الغسل ، قال
ابن عقيل : ولا باس بالمناظرة فى مسائل الفقه والاجتهاد فى المساجد
اذا كان القصد طلب الحق ، فان كان مغالبة ومنافرة دخل فى حيز الملاحاة
والجدال فيما لا يعنى ، ولم يجز فى المساجد ، انتهى ، ويباح فيه عقد النكاح
والقضاء ، واللعان ، والحكم ، وانشاد الشعر المباح ، ويباح للمريض ان يكون
فى المسجد ، وان يكون فى خيمة ، وادخال البعير فيه ، ويسان عن حائض
ونفساء مطلقا ، والاولى ان يقال : يجب صونه عن جلوسهما فيه ، ويسن

ان يسان عن المرور فيه : بان لا يجعل طريقا الا الحاجة ، وكونه طريقا قريبا حاجة ، وكذا الجنب بلا وضوء ، ويباح للمعتكف وغيره النوم فيه قال الحارثي : وكذا ما لا يستدام كبيتوتة الضيف ، والمريض ، والمسافر وقيلولة المجتاز وبحر ذلك ، لكن لا ينام قدام المصلين ، ويسن صوته عن انشاد شعر محرم وقبيح ، وعمل سماع ، وانشاد ضالة ، ونشدانها ويسن لسامعه أن يقول : لا وجدتها ، ولاردها الله عليك ، ومن اقامة حد ، وسل سيف ، ونحوه ، ويكره فيه الخوض والفضول ، وحديث الدنيا ، والارتفاق به ، واخراج حصاه وترا به للتبرك به وغيره ، ولا يستعمل الناس حصره وقناديله في مصالحهم كالأعراس والاعزية وغير ذلك ، ومن له الأكل فيه فلا يلوث حصره ، ولا يلتقى العظام ونحوها فيه ، فان فعل فعليه تنظيف ذلك ، ولا يجوز ان يغرس فيه شيء ، ويقلع ما غرس فيه ولو بعد ايقافه ولا حفر بئر ويأتي آخر الوقف ، ويحرم الجماع فيه ، وقال ابن تيميم : يكره الجماع فوقه والتمسح بجائطه والبول عليه ، وجوز في الرعاية الوطء فيه وعلى سطحه ، وتقدم بعض ذلك ، ويحرم بوله فيه ولو في اناه وفصد وحجامة وقى ، ونحوه ، وان دعت اليه حاجة كبيرة خرج المعتكف من المسجد ففعله وان استغنى عنه لم يكن له الخروج اليه كالمرض الذي يمكن احتماله ، وكذا حكم نجاسة في هوائه كالقتل على نطع ودم ونحوه في اناه ، وان بال خارجه وجسده فيه دون ذكره كره ، ويباح الوضوء فيه والغسل بلا ضرر ، الا ان يحصل منه بصاق أو مخاط ، وتقدم بعضه في الباب ، وبعضه في آخر الوضوء ، ويباح غلق أبوابه في غير أوقات الصلاة لئلا يدخله من يكره

دخوله اليه ، وقتل القمل والبراغيث فيه إن أخرجه ، والاحرم القاؤه فيه ، وليس لكافر دخول حرم مكة ، لاحرم المدينة ، ولا دخول مسجد الحل ، ولو باذن مسلم ، ويجوز دخولها للذمي إذا استأجر لعبارتها ، ولا بأس بالاجتماع في المسجد ، وبالأكل فيه ، وبالأستلقاء فيه لمن له سراويل وإذا دخله وقت السحر فلا يتقدم الى صدره ، قال جرير بن عثمان : كنا نسمع أن الملائكة تكون قبل الصبح في الصف الأول ، ويكره السؤال والتصدق عليه فيه . لا على غير السائل ، ويقدم داخله يمناه في دخوله عكس خروجه ، ويقول ماورد ، وتقدم ، وإذا لم يصل في نعله وضعهما في المسجد ولا يذمّهما على وجه التكرار والتعاضم ، وإن كان ذلك سببا لاتلاف شيء من أرض المسجد أو أذى أحد لم يجز ، ويضمن ما تلف بسببه ، والآداب ألا يفعل ذلك ، ويسن كنسه يوم الخميس وإخراج كناسته وتنظيفه وتطيبه فيه ، وتجميره في الجمع ، ويستحب شغل القناديل فيه كل ليلة ، وكره إيقادها زيادة على الحاجة ويمع منه ، قال القاضي : الموقوف على الاستصباح في المساجد يستعمل بالمعروف ، ولا يزداد على المعتاد ليلة نصف شعبان ، ولا ليلة الختم ، ولا الليلة المشهورة بالרגائب ^(١) فإن زاد ضمن ، لأن الزيادة بدعة وإضاعة مال ، لخلوه عن نفع الدنيا ونفع الآخرة ، ويؤدي عادة الى كثرة اللغو واللهو وشغل قلوب المصلين ، وتوهم كونهما باطل لا أصل له في الشرع ، انتهى ، وينبغي إذا أخذ شيئا من المسجد مما يسان عنه ألا يلقه فيه ، بخلاف حصاة ويحويها لو أخذه في يده ثم رمى بها فيه ، ويمع الناس في المساجد والجوامع من

(١) هي أول جمعة في رجب

استطرق حلق الفقهاء والقراء، ويسن أن يشتغل في المسجد بالصلاة والقراءة والذكر مستقبل القبلة، ويكره أن يسند ظهره إليها، ولا يشك أصابعه فيه، زاد في الرعاية على خلاف صفة ماشبكها النبي صلى الله عليه وسلم، ويباح اتخاذ المحراب فيه وفي المنزل، ويضمن المسجد بالاتلاف إجماعاً، ويضمن بالغصب، قال الشيخ: للإمام أن يأذن في بناء مسجد في طريق واسع وعليه مالم يضر بالناس، ويحرم أن يبنى مسجد إلى جنب مسجد إلا الحاجة كضيق الأول وبحوه، ويكره تطيينه وناؤه بنجس، وإذا لم يبق من أهل الذمة في القرية أحد بل ماتوا، أو أسلبوا جاز أن تتخذ البيعة مسجداً، لاسيما إذا كانت ببر الشام فانه فتح عنوة، قاله الشيخ، وثبت في الخبر ضرب الخباء واحتجار الحصر فيه، ويكره لغير الإمام مداومة موضع منه لا يصلي الأفيه، فان داوم فليس هو أولى من غيره، فإذا قام منه فغيره الجلوس فيه، وليس لأحد أن يقيم منه إنساناً ويجلس أو يجلس غيره مكانه، إلا الصبي فيؤخر عن المكان الفاضل، وتقدم أول صفة الصلاة وآخر الجمعة، ومن قام من موضعه لعذر ثم عاد إليه فهو أحق به. وإن كان لغير عذر سقط حقه بقيامه: إلا أن يخلف مصلي مفروشا وبحوه، وينبغي لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها أن يوى الاعتكاف مدة لسه، لاسيما إن كان صائماً، وإن جعل سفلى بيته أو علوه مسجداً صح، وانتفع بالآخر، وقيل يجوز أن يهدم المسجد ويحدد بناؤه لمصلحة، نص عليه، قال القاضي: حریم الحوامع والمساحد إن كان الارتفاق بها مضراً باهل الحوامع والمساجد معوا منه، ولم يحز للسلطان أن يأذن فيه لأن المصلين بها أحق، وإن لم يكن ضرر جاز

الارتفاق بحريمها ، ولا يعتبر فيه اذن السلطان ، ولا يحج زاحداث المسجد في المقبرة ، وتقدم في اجتناب النجاسة ، قال الشيخ : ما علمت أحدا من العلماء كره السواك في المسجد ، والآثار تدل على أن السلف كانوا يستأكون في المسجد ، وإذا سرح شعره فيه وجمعه فلم يتركه فلا بأس بذلك : سواء قلنا بطهارة الشعر أو نجاسته ، وإذا ترك شعره فيه فهذا يكره وإن لم يكن نجسا ، فإن المسجد يهان عن القذاة التي تقع في العين

كتاب الحج

وهو: قصد مكة للنسك ، في زمن مخصوص ، وهو أحد أركان الاسلام ، وهو فرض كفاية كل عام ، وفرض سنة تسع عند الاكثرين ولم يحج النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته سوى حجة واحدة ، وهي حجة الوداع ، ولا خلاف أنها كانت سنة عشر ، وكان قارناتها ، والعمرة زيارة البيت ، على وجه مخصوص ، وتجب على المكى كغيره ، ونصه لا ، ويجبان في العمر مرة واحدة ، على الفور بخمسة شروط : الاسلام ، والعقل ، فلا يجب على كافر ، ولو مرتدا ، ويعاقب عليه وعلى سائر فروع الاسلام كالتوحيد اجماعا . ولا يجب عليه باستطاعته في حال رده فقط ، ولا تطل استطاعته برده ، وإن حج ثم ارتد ، ثم أسلم وهو مستطيع لم يلزمه حج ، وتقدم بعض ذلك في كتاب الصلاة ، ولا يصح منه ، ويبطل احرامه ويخرج منه برده فيه ، ولا يجب على المجنون ،

ولا يصح منه ان عقده بنفسه أو عقده له وليه ، ولا تبطل استطاعته بحنونه ، ولا احرامه به كالصوم ، ولا يبطل الاحرام بالاغماء والموت والسكر - والبلوغ - والحرية : فلا يجب على الصغير ، ولا على قن ، وكذا مكاتب ومدبر وأم ولد ومعتق بعضه ، ويصح منهم ، ولا يجزى عن حجة الاسلام ، الا أن يسلم أو يفیق أو يبلغ أو يعتق في الحج ، قبل الخروج من عرفة أو بعده ، قبل فوت وقته ان عاد فوقف ، ويلزمه العود ان أمكنه ، وفي العمرة قبل طوافها فيجزئهم ، قال الموفق وغيره في احرام العبد والصبي : انما يعتد باحرام ووقوف موجودين اذن ، وما قبله تطوع لم ينقلب فرضا ، وقال المجذ وجمع : ينعتد احرامه موقوفا ، فاذا تغير حاله تبين فرضيته ، ولو سعى قن أو صغير بعد طواف القدوم وقبل الوقوف والعق والبلوغ قلنا : السعى ركن - وهو المذهب - لم يجزئه ، ولو أعاد السعى ، لأنه لا يشرع مجاوزة عدده ، ولا تكراره وخالف الوقوف ، اذ هو مشروع ولا قدر له محدود ، وقيل يجزئه اذا أعاد السعى ، ويحرم المميز بنفسه باذن وليه ، وليس له تحليله ، ولا يصح تغير اذنه ، وغير المميز يحرم عنه وليه ولو كان الولي محرما أولم يحج عن نفسه ، وهو : من يلى ماله ، ولا يصح من غير الولي من الاقارب ومعنى احرامه عنه عقده الاحرام ، له فيصير الصغير بذلك محرما ، دون الولي ، وكل ما أمكنه فعله بنفسه كالوقوف والمبيت لزمه : سواء حضره الولي فهما أو غيره ، وما عجز عنه فعله عنه الولي ، لكن لا يجوز أن يرمى عنه الا من رمى عن نفسه ، كما في البياه في الحج ، وان كان الولي

محرمًا وقع عن نفسه، وإن كان حلالًا لم يعتد به، وإن أمكن الصبي أن يناول النائب الحصانولة، والا استحب أن توضع الحصاة في كفه ثم تؤخذ منه فترمى عنه، فإن وضعها النائب في يده ورمى بها عنه فجعل يده كآلة فحسن، وإن أمكنه أن يطوف فعله، والا طيف به محمولًا، أو راكبًا، ويصح طواف الحلال به والمحرم طاف عن نفسه أولًا، لو حود الطواف من الصبي، كحمول مريض ولم يوجد من الحامل إلا النية، كحالة الاحرام وتعتبر البية من الطائف به، ويأتي في باب دخول مكة، وكونه ممن يصح أن يعقد له الاحرام فإن نوى الطواف عن نفسه وعن الصبي وقع عن الصبي، كالكبير يطاف به محمولًا لعذر. ونفقة الحج التي تزيد على نفقة الحصر وكفارته في مال وليه إن كان أنشأ السر به تمرينًا على الطاعة. وأما سفر الصبي معه للتجارة أو خدمة أو إلى مكة ليستوسطها أو ليقم بها لعلم أو غيره مما يباح له السر به في وقت الحج وغيره ومع الاحرام وعدمه — فلا نفقة على الولي. وعمده هو ومجئون — خطأ، فلا يجب بفعلهما شيء الا فيما يجب على المكلف في خطأ وسيان، وإن فعل بهما الولي فعلا لمصلحة كتغطية راسه لبرد أو تطييبه لمرص، أو حلق رأسه فكفارته على الولي أيضا. وإن وجب في كفارة صوم صام الولي ووطه الصبي كوطه البالغ ناسيا، يمضى في فاسده، ويلزمه القضاء بعد البلوغ نصا، وكذا الحكم إذا تحلل الصبي من احرامه لفوات، أو لاحصار، لكن إذا أراد القضاء بعد البلوغ لزمه أن يقدم حجة الاسلام على المقضية، فلو خالف

وفعل فهو كالبالغ يحرم قبل الفرض بغيره^(١) ومتى بلغ في الحجّة الفاسدة في حال يجزئه عن حجة الفرض لو كانت صحيحة فانه يَمْضِي فيها ثم يقضيها ، ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام والقضاء ، كما يأتي نظيره في العد ، وليس للعبد الاحرام الاباذن سيده ، ولا للمرأة الاحرام نفلا الاباذن زوج ، فان فعلا انعقد . ولهما تحليلهما ، ويكونان كالمحصر فلو لم تقبل المرأة تحليله أثمت ، وله مباشرتها ، فان كان باذن أو احراما نذر اذن لها فيه ، أو لم ياذن فيه للمرأة لم يجز تحليلها ، وللسيد والزوج الرجوع في الاذن قل الاحرام ، ثم ان علم العد رجوع سيده عن اذنه فكما لو لم ياذن ، والا فالحلاف في عزل الوكيل قل عليه^(٢) ويلزم العد حكم جنايته كحر معسر^(٣) فان مات ولم يصم فلسيده أن يطعم عنه ، وان أفسد حجه بالوطء لزمه المضى فيه ، والقضاء ، ويصح في رقه ؛ وليس للسيد منعه من القضاء ، ان كان شروعه فيما افسده باذنه وان عتق قبل ان يأتي مما لزمه من ذلك لزمه أن يتبدى بحجة الاسلام ،

-
- (١) يريد أن حجه يصرف الى الفرض ، وعليه القضاء بعد ذلك
 (٢) حاصل الحلاف المتعار اليه ، على ما يأتي ، هل الوكيل يعزل اذا عزله موكله ولو لم يعلم ، وتكون تصرفات الوكيل بعد ذلك غير نافذة ؟ ؟ او لا يعزل الوكيل الا اذا علم ، بالعرف ، رأيا ، والأرحح الأول وعلى قياسه لو رجع السيد في اذن العبد فله تحليله ولو لم يكن العبد علم رجوعه والله اعلم
 (٣) يريد بحماية العمد ها ارتكابه شيئا من محظورات الاحرام

فان خالف فحكمه كالحر يبدأ بنذر أو غيره قبل حجة الاسلام ^(١) فان عتق في الحجة الفاسدة في حال يجزئه عن حجة الفرض لو كانت صحيحة فانه يمضى فيها ثم يقضيها ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام والقضاء. وان تحلل لحصر، او حلله سيده لم يتحلل قل الصوم، وليس له منعه منه واذا فسد حجه صام، وكذا ان تمتع ا ر قرن ولوباعه سيده وهو محرم فمشتريه كباثعه في تحليله وعدمه، وله فسخ البيع ان لم يعلم: الا ان يملك باثعه تحليله فيحلله المشتري، وليس للزوج منع امراته من حج فرض اذا كملت الشروط، ونفقها عليه، كقدر نفقه الحضر، والا فله معها من الخروج اليه، والاحرام به: لا تحليلها ان أحرمت به وليس له منعها، ولا تحليلها من العمرة الواجبة، وحيث قلنا ليس له منعها فيستحب لها ان تستاذنه، وان كان غائبا كتبت اليه، فان أذن والا حجت بمحرم، ولا تخرج الى الحج في عدة الوفاة، دون المبتوتة، ويأتى في العدد، ولو أحرمت بواجب فحلف بالطلاق الثلاث انها لا تحج العام لم يجز أن تحل ^(٢) وليس للوالدين منع ولدهما من حج الفرض والنذر ولا تحليله منه، ولا يجوز للولد طاعتهما فيه، ولهما منعه من التطوع،

(١) مراده أن حجه يصرف الى حجة الاسلام، وعليه القضاء بعد ذلك في القابل، وقد تقدم لك لطيف هذا

(٢) توحيه ذلك أن الحج فرض والطلاق مباح فلا تقطع الأول والثاني وفي المذهب رواية راححة انها والحالة هذه كالمحصر فتحلل بما يتحلل به المحصر من دم أو صيام على ما يأتي، ولا تزوق الطلاق على نفسها وبذلك أفق الامام أحمد رضى الله عنه

ومن كل سفر مستحب كالجهاد: ولكن ليس لها تحليله^(١) ويلزم طاعتهما في غير معصية ولو كانا فاسقين، وتحرم طاعتهما فيها، ولو أمره والده بتأخير الصلاة ليصلي به آخرها، ولا يجوز له منع ولده من سنة راتبة، ولولى سفيه مبذر تحليله أن أحرم بفل وزادت نفقته على نفقة الإقامة ولم يكتسبها، والا فلا، وليس له منعه من حج فرض، ولا تحليله منه، ويدفع نفقته إلى ثقة ينفق عليه في الطريق، ولا يحل مدين، ويأتى في الحج فصل: — الشرط الخامس: الاستطاعة — وهى: أن يملك زادا

أو راحلة لذهابه، وعوده، أو ما يقدر به على تحصيل ذلك؛ فيعتبر الزاد مع قرب المسافة وبعدها أن احتاج إليه؛ فإن وجدته في المنازل لم يلزمه حملها ووجدته يباع بثمان مثله في الغلاء والرخص، أو بزيادة يسيرة، والا لزمه حمله والزاد — ما يحتاج إليه: من مأكول، ومشروب، وكسوة، وينبغي أن يكثر من الزاد والنفقة عند مكانه ليؤثر محتاجا ورفيقا، وإن تطيب نفسه بما ينفقه، ويستحب أن لا يشارك غيره في الزاد وأمثاله، واجتماع الرفاق كل يوم على طعام أحدهم على المناوذة البق بالورع من المشاركة — ويشترط أيضا القدرة على وعاء الزاد. وتعتبر الراحلة مع بعد المسافة فقط ولو قدر على المشى وهو ما تنقص فيه الصلاة، لاقبها دونها من مكى وغيره ويلزمه المشى: إلا مع عجز لكبر ونحوه، ولا يلزمه الحيوان أمكنه — وما يحتاج إليه من آلتها بكره، أو شراء، صالحا لمثله عادة، لاختلاف أحوال الناس فإن كان ممن يكفيه الرحل والقتب، ولا يخشى السقوط — اكتفى

(١) يعنى ليس لهما تحليل ولدهما من حج التطوع لو حو به بالشروع به

بذلك ، فان كان ممن لم تجر عاداته بذلك ، او يخشى السقوط عنها — اعتبر وجود حمل وما أشبهه عمالا يخشى سقوطه عنه ، ولا مشقة فيه ، وينبغي ان يكون المركوب جيدا . وان لم يقدر على خدمة نفسه ، والقيام بامرہ — اعتبر من يخدمه ، لانه من سبيله : فان تكلف الحج من لا يلزمه وامكنه ذلك من غير ضرر يلحق بغيره : مثل من يكتسب بصناعة بالخراز او مقارنة من ينفق عليه ، او يكثرى لزاده ولا يسال الناس — استحب له الحج ، ولم يجب عليه . ويكره لمن حرقته المسالة ، قال احمد فيمن يدخل البادية بلا زاد ، ولا راحلة ، ولا احب له ذلك ، يتوكل على ازواد الناس ، ؟ ويعتبر كونه فاضلا عما يحتاج اليه : من كتب ومسكن للسكى أو يحتاج الى أجرته لنفقته ، أو نفقة عياله ، أو بصناعة يختل ربحها المحتاج اليه ، وخادم ، ودينه : حالا كان ، او مؤجلا ، لله ، او لآدمي ، ولا بد له منه : لكن ان فضل منه عن حاجته ، وامكن بيعه وشرائه ما يكفيه . ويفضل ما يحج به — لزمه ، ويقدم الكاح مع عدم الوسع من خاف العنت ، نصا ، ومن احتاج اليه ، ويعتبر أن يكون له اذارجع ما يقوم بكفاية عياله على الدوام — ولم يعتبر ما بعد رجوعه عليها ^(١) من اجور عقار ، او ربح بضاعة . او صاعة ، ونحوها . ولا يصير العاجز مستطيعا يبدل غيره له مالا ، او مركوبا ولؤلؤا او والدا

(١) يريد : أن الكفاية بعد الرجوع ليست معتبرة في وحب الحج ماء على رواية أخرى هي مرجح الصمير في عليها ، وقوله بعد من اجور عقار الخ بيان للموصول في قوله سابقا . ما يقوم بكفايته

فمن كملت له هذه الشروط وجب عليه الحج على الفور، نصا، فان عجز عن السعى اليه لكبر، او زماته، أو مرض لا يرجى برؤه، أو ثقل لا يقدر معه يركب الا بمشقة شديدة، أو كان نضو الخلقة: وهو المهزول لا يقدر على الثبوت على الرحلة الا بمشقة غير محتملة، ويسمى المعضوب، أو أيست المرأة من محرم — لزمه ان وجد نائبا ان يقيم من بلده، أو من الموضع الذي ايسر منه من يحج عنه، ويعتمر، ولو امرأة عن رجل، ولا كراهة وقد أجزأ عنه وان عوفى قبل فراغه أو بعده وان عوفى قبل احرام النائب لم يجزئه: كما لو استتاب من يرجى زوال علته، ولو كان قادرا على نفقة راجل لم يلزمه الحج: وان كان قادرا ولم يجد نائبا — ابنتى بقاؤه في ذمته على امكان المسير، على ما يأتى. ومن أمكنه السعى اليه لزمه اذا كان في وقت المسير، ووجد طريقا أمنا، ولو غير الطريق المعتاد بحيث يمكن سلوكه بحسب ما جرت به العادة: برا كان، أو بحرا، الغالب فيه السلامة، وان غلب الهلاك لم يلزمه سلوكه وان سلم فيه قوم وهلك قوم ولا غالب لم يلزمه سلوكه، قال الشيخ: اعان على نفسه فلا يكون شهيدا، وقال القاضي: يلزمه. ويشترط ألا يكون في الطريق خفارة، فان كانت يسيرة لزمه. قاله الموفق والمجد، وزاد اذا أمن الغدر من المبذول له، ولعله مراد من اطلق، قال حفيده الخفارة تجوز عند الحاجة اليها في الدفع عن المخفر، ولا تجوز مع عدمها^(١) ويشترط

(١) الحفارة: هي ما يأخذه ولي الأمر أو من في حكمه احرة عن الحراسة وقد قيل في غير الأنواع بعدم وجوب الحج مع وجودها لآبائها من قبيل الرشوة فليست

ان يوجد فيه الماء ، والعلف على المعتاد . فلا يلزمه حمل ذلك لكل سفره
فسعة الوقت — هي وامكان المسير : بان تكمل الت شرائط فيه وفي الوقت
سعة يتمكن من المسير لآدائه ، وامن الطريق : بالا يكون فيه مالع من
خوف ، ولا غيره — من شرائط الوجوب : كقائد الاعمى ، ودليل البصير
الذى يجهل الطريق ، ويلزمه اجرة مثله ، ولو تبرع لم يلزمه للمنة ، وعنه
من شرائط لزوم الاداء ، اختاره الاكثر ، ياثم ان لم يعزم على الفعل :
كما تقول في طريان الحيض ، فالعزم في العبادات مع العجز يقوم مقام
الاداء في عدم الاثم ، فان مات قبل وعود هذين الشرطين اخرج عنه
من ماله لمن ينوب عنه على التانى دون الاول ^(١) ويأتى ، ومن وجب عليه
الحج فتوفي قبله : فرط او لم يفرط — اخرج عنه من جميع ماله حجة

واجبة في العادة وقدروى الاقاع من الروايات الاخرى في وحب الحج مع
وحدوها ما تراه ، والمحد المذكور هو عد السلام بن تيمية ، وحميده هو العلامة
الحليل تقي الدين بن تيمية المشهور

(١) حاصل هذه الفقرة ان سعة الوقت ، وامن الطريق ، وقائد الاعمى ، ودليل
الحامل للطريق — مختلف فيها : هل هي شروط في الوجوب بحيث لو لم تتوفر لأحد
لم يكن مستطيعا ولا ياثم بعدم العزم على الحج ، او هي شرط في الاداء بمعنى ان
من قدر على الزاد والراحلة يكون مستطيعا ومطالبا بالحج ؟ روايتان في ذلك ، فعلى
الاولى لا يكون مكلفا كما علت ، وعلى الثانية يكون مكلفا ويحب عليه العزم على الفعل
بعد تحقق هذه الامور الارسة او ما نقص منها ، وحكمه حكم الحائض التى طرأ عليها
الحيض بعد دخول الوقت قلها مكلفة بالعزم على قضاء تلك العريضة بعد الطهر والا
هى آثمة بترك العزم

وعمرة، ولولم يوص به، ويكون من حيث وجب عليه، ويجوز من اقرب وطنه، ومن خارج بلده دور مسافة القصر، لافوقها، ولا يجزئه ويسقط يحج اجنبي عنه، ولوبلا اذن، ولومات هو او نائبه في الطريق حج عنه من حيث مات فيما بقي مسافة، وقولا، وفعلًا. وان صد فعل ما بقي. وان وصى بحج نفل، واطلق — جاز من الميقات ما لم تمنع منه قرينة، فان ضاق ماله عن ذلك او كان عليه دين اخذ للحج بمحضته، وحج من حيث يبلغ نصا

فصل : — ويشترط لوجوب الحج على المرأة : شابة كانت او عجوزا مسافة قصر، ودونها — وجود محرم، وكذا يعتبر لكل سفر يحتاج فيه الى محرم، لا في اطراف البلد مع عدم الخوف، وهو معتبر لمن لعورتها حكم، وهى بنت سبع سنين فاكثر، قال الشيخ : واما المرأة فيسافر معها ولا يفترقن الى محرم، لانه لا محرم لمن في العادة الغالبة انتهى^(١) ويتوجه في عتقائها من الاماء مثله، على ما قاله، قال في الفروع وظاهر كلامهم — اعتبار المحرم للكل، وعدمه كعدم المحرم للحرمة والمحرم زوجها، او من تحرم عليه على التأييد بنسب، او سبب مباح، لحرمتها لكن يستثنى من سبب مباح نساء النبي صلى الله عليه وسلم، وخرج به أم الموطوءة بشبهة، او زنا، وبتها، وخرج بقوله لحرمتها الملاءنة، فان تحریمها عليه عقوبة، وتغليظ، لالحرمتها، اذا كان ذكرًا بالغًا عاقلًا مسلمًا ولو عبداً، ونفقت عليها ولو كان محرماً زوجها فيعتبر ان تملك زاداً

(١) كذا في الأصل، وهو كلام غير مستقيم، ولعل صوابه : واما أماء المرأة

فيسافرن الخ وبذلك يظهر لك ان هذه الفقرة لبان حكم الاماء مع سيداتهن

وراحلة لها ولو بذلت النفقة لم يلزمه السفر معها وكانت كمن لا محرم لها وليس العبد محرما لسيده نصا ولو جاز له النظر اليها ، ولو حجت بغير محرم حرم واحزأ ، ويصح من مغضوب وأجير خدمة باجرة او لا ، ومن تاجر ويأتي ولا أثم ، والثواب بحسب الاخلاص . وان مات المحرم قبل خروجها لم تخرج وبعده : ان كان قريبا رجعت ، وان كان بعيدا مضت ولو مع امكان اقامتها بلد ، ولم تصر محصرة : لكن ان كان حجها تطوعا وامكنها الإقامة يلد فهو اولى ، وان كان المحرم الميت زوجها ، فيأتي له تنمة في العدد ، ومن عليه حجة الاسلام ، او قضاء او نذر — لم يصح ولم يجز ان يحج عن غيره ، ولا نذره ولا نافلة ، وانصرف الى حجة الاسلام ورد ما اخذ ، والعمرة كالحج في ذلك . ومن أتى بواجب احدهما ، فله فعل نذره ونقله ، وحكم النائب كالمستوب عنه ، فلو احرم بنذر او نفل عمن عليه حجة الاسلام وقع عنها ، ولو استتاب عنه او عن ميت واحدا في فرضه وآخر في نذره في سنة — جاز ، ويحرم بحجة الاسلام قبل الأخرى ، وايهما احرم اولا فعن حجة الاسلام ، ثم الأخرى عن نذره ، ولو لم ينوه ، ويصح ان ينوي الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل في الحج والعمرة ، وان يوب في الحج من اسقطه عن نفسه مع بقاء العمرة في ذمته ، وان يوب في العمرة من اسقطها عن نفسه مع بقاء الحج في ذمته ، ولا يصح ان يوب في نسك من لم يكن اسقطه عن نفسه وتصح الاستنابة في حج التطوع ، وفي بعضه لقادر وغيره ، ومن اوقع فرضا او نفلا عن حي بلاذنه أو لم يؤمر به : كامر به بحج فيعتمر ، وعكسه لم يجز : كزكاة ، ويرد ما أخذه ، ويقع عن الميت ، ولا اذن له كالصدقة

ويتعين النائب بتعيين وصى جعل اليه التعيين ، فان أبى عين غيره ،
ويكفى النائب ان ينوى النسك عن المستنيب ، ولا تعتبر تسميته لفظا
نصا ، وان جهل اسمه أو نسبه لبي عن سلم اليه المال ليحج به عنه ،
ويستحب ان يحج عن ابويه ان كانا ميتين أو عاجزين زاد بعضهم ان
يجبا ^(١) ويقدم امه لأمها احق بالبر ، ويقدم واجب ابيه على نفلها

فصل : ومن اراد الحج فليادر ، وليجتهد في الخروج من المظالم
ويجتهد في رفيق صالح وان تيسر ان يكون عالما فليستمسك بفرزه ^(٢)
ويصل ركعتين ، يدعو بعدهما بدعاء الاستخارة ، ويستخير هل يحج
العام أو غيره ؟ ان كان الحج نفلا ، أو لا يحج ، ويصل في منزله
ركعتين ثم يقول : اللهم هذا ديبى واهلى ، ومالى ووالدى ، وديعة
عندك ، اللهم انت الصاحب فى السفر ، والخليفة فى الازل والمال
والولد ، وقال الشيخ : يدعو قل السلام اهضل ، ويخرج يوم الخميس
قال ابن الزاغونى وغيره ، أو اتبن ويكر ويقول اذا رزق منزلا
أو دخل بلدا ماورد

باب المواقيت

وهى مواضع ، وأزمنة معينة ، لعبادة مخصوصة ، وميقات اهل
المدينة — ذو الخليفة ، وبينها وبين مكة عشر مراحل ، وبينها وبين

(١) كذا فى الأصل ، ولعل صوابه : ان لم يحج ، والاهل يطهرلى معنى هذه الزيادة

(٢) الفرر على وزن الصرب ومعناه الرطاب تكسر الراء ، وذلك كناية عن الملازمة

المدينة ستة أميال . واهل الشام ومصر والمغرب — الحجة ، وهى قرية كبيرة خربة ، بقرب رابع الذى يحرم منه الناس ، على يسارالذاهب الى مكة . ومن احرم من رابع فقد احرم قل محاذاة الحجة بينها وبين مكة ثلاث مراحل ، وقيل أكثر ، والثلاثة الباقية بين كل مها وبين مكة مرحلتان ، وأهل اليمن — يللم ، ويقال : الملم ، لغتان ، وهو جبل ، واهل محد اليمن ، ونجد الحجار ، والطائف — قرن ، وهو جبل . واهل المشرق والعراق ، وخراسان — ذات عرق : وهى قرية خربة قديمة من علاماتها المقار القديمة ، وعرق ؛ هو الجبل المتشرف على العقيق ، وهذه المواقيت كلها ثبتت بالص ، والأفضل ان يحرم من اول الميقات ، وهو الطرف الأبعد عن مكة . وان احرم من الطرف الأقرب من مكة جاز ، وهى لأهلها ولمن مر عليها من غير أهلها بمن يريد حجا أو عمرة ، فان مر الشامى او المدنى او غيرهما على غير ميقات تله فانه يحرم من الميقات الذى مر عليه ، لأنه صار ميقاته . ومن منزله دون الميقات : أى بين الميقات ومكة — فيقاته من موضعه ، فان كان له منزلان جاز ان يحرم من أقربهما الى مكة ، والاولى من البعيد . واهل مكة ومن بها من غيرهم : سواء كانوا فى مكة ، او فى الحرم ، فاذا أرادوا العمرة فمن الحل ومن التمتع أفضل ، وهو ادناه ، ويأتى آخر صفة الحج ، فان احرموا من مكة ، او من الحرم انعقد ، وفيه دم ، ثم ان خرج الى الحل قبل اتمامها ولو بعد الطواف أجزأته عمرته ، وكذا ان لم يخرج ، قدمه فى المغنى ، قال الشيخ والزركشى : هو المشهور ، وفوات الاحرام من الميقات لا يقتضى

البطلان ، فان اُحرم قارنا فلا دم عليه ، لاجل احرامه بالعمرة من مكة تغليا للحج . وان ارادوا الحج من مكة : مكيا ، كان أو غيره اذا كان فيها من حيث شاء منها ، ونصه من المسجد ، وفي الايضاح والمهيج : من تحت الميزاب ، ويجوز من سائر الحرم ، ومن الحل : كالعمرة ، ولا دم عليه ومن لم يكن طريقه على ميقات او عرج عن الميقات : فاذا حاذى اقرب المواقيت اليه — اُحرم ، ويستحب الاحتياط مع جهل المحاذاة ، فان تساوى في القرب اليه — فمن ابعدهما عن مكة ، ومن لم يحاذ ميقاتا — اُحرم عن مكة بقدر مرحلتين

فصل : — ولا يجوز لمن اراد دخول مكة او الحرم أو نسكا — بجاوز الميقات بغير احرام ان كان حرا مسلما مكلفا ، فلو جاوزه رقيق او كافر او غير مكلف ثم لزمهم : ان عتق واسلم وكلف — اُحرموا من موضعهم ، ولا دم عليهم : الا لقتال مباح ، او خوف او حاجة ، متكررة كخطاب ، وفج ، وناقل الميرة ، ولصيد ؛ واحتشاش ، ونحو ذلك ، ومكي يتردد الى قريته بالحل ^(١) ثم ان بدله النسك ، او لمن لم يرد الحرم اُحرم من موضعه ، ومن تجاوز بلا احرام لم يلزمه قضاء الاحرام ، وحيث لزم الاحرام من الميقات لدخول مكة : لا لنسك — طاف وسعى وحلق وحل ، وايح للنبي للنبي صلى الله عليه وسلم ، واصحابه ، دخول مكة محلين ساعة من نهار : وهى من طلوع الشمس الى صلاة العصر رواه احمد

(١) قوله . الا لقتال وما عطف عليه مستثنى من قوله سابقا . ولا يجوز لمن

اراد دخول مكة الح

لا قطع شجر ، ومن جاوز يريد النسك او كان النسك فرضه ولو جاهلا او ناسيا لذلك او مكرها لزمه أن يرجع ، فيحرم منه : ما لم يخف فوات الحج ، او يخف غيره ، فان رجع فاحرم منه فلا دم عليه ، وان احرم دونه من موضعه ، او غيره لعذر او غيره فعليه دم ، وان رجع محرما الى الميقات لم يسقط رجوعه . وان افسد نسكه هذا لم يسقط دم المجاوزة ويكره ان يحرم قبل الميقات ، وبالحج قبل اشهره ، فان فعل فهو محرم ، ولا ينعقد احرامه بالحج عمرة ، وميقات العمرة جميع العام ، ولا يلزمه الاحرام بها يوم النحر وعرفة وايام التشريق . واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ، فيوم الحر منها ، وهو يوم الحج الأكبر

باب الاحرام والتلبية

وهو نية النسك ، سمي احراما لان المحرم باحرامه حرم على نفسه أشياء كانت مباحة له ، ويسن لمريده ان يغتسل : ذكر ا كان او اثني ، ولو حائضا ونفساء ، فان رحا الطهر قبل الخروج من الميقات استحب تاخير حتى تطهرا ، والا اغتسلتا . ويتيم عادم الماء ، وتقدم ، ولا يضر حدثه بعد غسله قل احرامه ، وان يتنظف بازالة الشعر : من حلق العانة وقص الشارب ، وتنف الانط ، وتقليم الاظفار ، وقطع الرائحة الكريهة ، وان يتنظف ولو امرأة في بدنه : سواء كان مما تبقى عينه كالمسك ، او اثره كالعود والبخور ، وماء الورد . ويستحب لها خضاب بخناء ، ويكره تطيبه ثوبه ، فان طيبه فله استدامتة ، ما لم ينزعه ، فان نزعه فليس له

لبسه والطيب فيه ، فان فعل وأثر الطيب باق ، او نقله من موضع من بدنه الى موضع او تعمد مسه يده فعلق بها ، او نجاه عن موضعه ثم رده اليه — فدى ، فان ذاب بالشمس او بالعرق فسال الى موضع آخر فلا شيء عليه ويس ان يلبس ثوبين ابيضين نظيعين : ازار ورداء جديدين او غسيلين ، فالرداء على كتفه ، والازار في وسطه ، ويجوز في ثوب واحد ويتجرد عن المخيط ، ويلبس نعلين ان كان رحلا ، واما المرأة فلها لبس المخيط في الاحرام ، والمخيط ، كل ما يخاط على قدر الملبوس عليه : كالقميص ، والسراويل والبرنس ، ولو لبس ازارا موصلا ، او اتشح بثوب مخيط ، او اتربه — جار ، ثم يحرم عقب صلاة مكتوبة ، او نفل بدبا ، وهو اولى ، وان شاء اذا ركع ، وان شاء اذا سار ، ولا يركعه وقت هي ، ولا من عدم المساء والتراب ، ولا يعتقد الاحرام الابالية فهي شرط فيه ، ويستحب التناظ بما احرم ، فيقصد بنيته نسكا معينا ونية النسك كافية ، فلا يحتاج معها الى تلبية ، ولا سوق هدى ، وان لى او ساق هديا من غير نية لم يعتقد احرامه ، ولو نطق بغير ما نواه : نحو ان ينوى العمرة فيسبق لسانه الى الحج ، او بالعكس — انعقد ما نواه دون ما لفظه ، ويعتقد حال جماعه ، ويطلق احرامه به ^(١) ويخرج منه بردة ، لا بجنون ، واغماء ، وسكر ، وموت ، ولا يعتقد مع وجود احدها

(١) المراد بالطلاق ما الفساد اذ الطلاق معناه الخروج منه ، والخروج منه لا يكون ألا بالردة ، واما الفساد فانه لا يخرج من الحج بل يحب عليه اتمامه وقضاؤه وهذا هو ما ثبت في حق المحامع

وتقدم بعض ذلك ، فاذا أراد الاحرام نوى بقلبه ، قائلا بلسانه : اللهم انى اريد النسك الفلانى فيسره لى وتقبله منى ، وان حسى حابس فحلى حيث حبستى او فى ان احل ، وهذا الاشتراط ستة ، اذا عاقه عدو او مرض ، او ذهاب حقة ، او خطأ طريق ونحوه كان له التحلل ، وانه متى حل بذلك فلا شئ عليه ، ويأتى آخر باب الفوات والاحصار ، فان اشترط بما يؤدى معنى الاشتراط كقوله . اللهم انى اريد النسك الفلانى ان تيسر لى ، والا فلا حرج على - جاز ، وان قال : متى شئت أحلته او افسدته لم اقضه - لم يصح ، وان نوى الاشتراط ولم يتلفظ به لم يفد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لضباعة . قولى . محلى من الارض حيث حبستى

فصل : - وهو مخير بين التمتع ، والافراد ، والقرآن ، وأفضلها التمتع ، ثم الافراد ، ثم القرآن ، وصفة التمتع . ان يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ، ويفرغ منها ، ثم يحرم بالحج من مكة او قريب منها والافراد ان يحرم بالحج مفردا ، فاذا فرغ منه اعتمر عمرة الاسلام ان كانت باقية عليه . والقرآن أن يحرم بهما جميعا ، أو يحرم بالعمرة ، ثم يدخل عليها الحج قبل الشروع فى طوافها : الا لمن معه الهدى فيصح ولو بعد السعى ، ويصير قارنا . ولا يعتبر لصحة ادخال الحج على العمرة الاحرام به فى أشهره ، وان أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح احرامه بها ، ولم يصير قارنا وعمل القارر كالمفرد فى الاجزاء ، ويسقط ترتيب العمرة ويصير الترتيب للحج كما يتأخر الحلاق الى يوم الحر ، فوطؤه قبل طواف القدوم لا يفسد

عمرته ، أى إذا وطىء وطاً لا يفسد الحج : مثل أن وطىء بعد التحلل الأول ، فإنه لا يفسد حجه ، وإذا لم يفسد حجه لم تفسد عمرته . ويجب على المتمتع دم بسك ، لا جبران : بسبعة شروط — أحدها ألا يكون من حاضرى المسجد الحرام : وهم أهل مكة والحرم ، ومن كان منه أى من الحرم لا من نفس مكة دون مسافة القصر ؛ فمن له مزلان متاهل هما : أحدهما دون مسافة القصر ، والآخر فوقها — أو مثلها لم يلزمه دم ، ولو كان إحرامه من البعيد ، أو كان أكثر إقامته أو إقامة ماله فيه ، لأن بعض أهله من حاضرى المسجد الحرام . وإن استوطن مكة أفتى فحاضر فإن دخلها متمتعا نأوا بالاقامة بها بعد فراغ نسكه ، أو نواها بعد فراغه منه ، أو استوطن مكى بلدا بعيدا ثم عاد مقبلا متمتعا لزمه دم — الثانى : أن يعتمر فى أشهر الحج ، والاعتبار بالشهر الذى أحرم فيه ، لا بالذى حل فيه ، فلو أحرم بالعمرة فى رمضان ثم حل فى شوال لم يكن متمتعا . وإن أحرم الافاقي بعمرة فى غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة واعتمر من التمتع فى أشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع ، نصا ، وعليه دم — الثالث : أن يحج من عامه — الرابع . ألا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر ، فإن فعل فاحرم فلا دم — الخامس : أن يحل من العمرة قبل إحرامه بالحج ، فإن أحرم به قبل حله منها صار قارنا — السادس . أن يحرم بالعمرة من الميقات ، أو من مسافة قصر ، فأكثر من مكة ، ونصه واختاره الموفق وغيره . أن هذا ليس بشرط ، وهو الصحيح ، لانا نسمى المكى متمتعا ولو لم يسافر — السابع : أن ينوى التمتع فى ابتداء العمرة ،

أو اثنتاهما ، ولا يعتبر وقوع النسكين عن واحد ، فلو اعتمر لنفسه ، وحج عن غيره ، أو عكسه ، أو فعل ذلك عن اثنين — كان عليه دم المتعة ولا تعتبر هذه الشروط في كونه متمتعا ، فإن المتعة تصح من المكى لغيره ويلزم دم تمتع وقران بطلوع فجر النحر ، ويأتى وقت ذبحه ، ويلزم القارن أيضا دم نسك اذا لم يكن من حاضرى المسجد الحرام ، ولا يسقط دم تمتع وقران بفساد لنسكهما ، ولا بفواته ، واذا قضى القارن قارنا لزمه دمان : دم لقراه الاول ، ودم لقراه الثانى ، وان قضى مفردا لم يلزمه شئ ، وجزم غير واحد انه يلزمه دم لقراه الاول ، فاذا فرغ أحرم بالعمرة من الابد : كمن فسد حجه ، والا لزمه دم . وان قضى متمتعا ، فاذا تحلل من العمرة أحرم بالحج من أبعد الموصعين : الميقات الاصلى ، والموضع الذى أحرم منه الاول ، ويسن لمن كان قارنا أو مفردا مسح نيتهما بالحج ويويان عمرة مفردة ، فاذا فرغا منها وحلا حرم بالحج ليصيرا متمتعين مالم يكونا ساقا هديا ، أو وقفيا بعرفة ، فلو فسخا في الحالتين فلفوا ، ولو ساق المتمتع هديا لم يكن له أن يحل فيحرم بحج اذا طاف وسعى لعمرة قل تحلله بالحلوق فاذا ذبحه يوم الحر حل منهما . والمعتمر غير المتمتع يحل بكل حال في أشهر الحج وغيرها ولو كان معه هدى فان كان معه بحره عند المروة ، وحيث يحرمه من الحرم جاز والمرأة اذا دخلت متمتعة فحاضت قبل طواف العمرة لم يكن لها أن تدخل المسجد الحرام وتطوف بالبيت فان حشيت فوات الحج أو خافه غيرها أحرم بالحج وصار قارنا ولم يقض طواف القدوم ويجب دم قران وتسقط عنه العمرة

فصل : — ومن احرم مطلقا : بان نوى نفس الاحرام ولم يعين نسكا — صح وله صرفه الى ماشاء بالنية ولا يجزئه العمل قبل النية ، والاولى صرفه الى العمرة ، وان احرم بهما : كاحرامه بمثل ما احرم به فلان ، او بما احرم به فلان ، وعلم — انعقد احرامه بمثله ، فان كان الاول احرم مطلقا كان له صرفه الى ماشاء ، ولو جهل احرام الاول فكمن احرم بنفسك ونسيه على ما ياتي ، وان شك هل احرم الاول فكمن لم يحرم فيكون احرامه مطلقا يصرفه الى ماشاء فان صرفه قبل طوافه ، اوقع طوافه عما صرفه اليه ، وإن طاف قبل صرفه لم يعتد بطوافه ، ولو كان احرام الاول فاسدا فيتوجه كنفه عبادة فاسدة^(١) وان احرم بحجتين ، أو عمرتين ، انعقد احرامه باحدهما ، ولغت الأخرى . وان احرم بنفسك ، أو بذره ونسيه ، وكان قبل الطواف — جعله عمرة استحبابا ، ويجوز صرفه الى غيرها . وان جعله قرانا ، أو افرادا صح حجا فقط ، ولا دم عليه . وان جعله عمرة كفسخ حج الى عمرة يلزمه دم المتعة ، ويجزئه عنها ، وان كان شك بعد الطواف صرفه الى العمرة ، ولا يجعله حجا ، ولا قرانا ، لاحتمال أن يكون المنسي عمرة ، لانه لا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف لمن لا هدى معه ، فيسعى ويحلق ، ثم يحرم بالحج مع بقاء وقته ، ويتمه ، ويسقط عنه فرضه ، ويلزمه دم بكل حال ، لانه ان كان المنسي حجا أو قرانا فقد حلق فيه في غير أوانه وفيه دم ، وان كان معتمرا فقد تحلل ثم حج

(١) يريد : انعقد احرامه وآتى محج صحيح

وعليه دم المتعة ، وإن جعله حجا أو قرانا لم يصح ، ويتحل بفعل الحج ولم يجزئه عن واحد منهما للشك ، ولا دم ، ولا قضاء للشك في سببها وإن أحرم عن اثنين ، أو عن أحدهما لابعينه ، أو عن نفسه وغيره ، وقع عن نفسه ، ويضمن ، ويؤدب من أخذ من اثنين حجتين للحج عنهما في عام واحد . وإن استتابه اثنان في عام في نسك فاحرم عن أحدهما بعينه ، ولم ينسه صح ، ولم يصح إحرامه للآخر بعده ، فإن نسي عن أحرم عنهما ، وتعذرت معرفته ، فإن فرط أعاد الحج عنهما ، وإن فرط الموصى إليه بذلك غرم ذلك ، والا فمن تركته الموصيين أن كان النائب غير مستاجر لذلك ، والا لزمه

فصل : - ، والتلبية سنة . ويسن ابتداؤها عقب إحرامه ، وذكر نسك فيها ، وذكر العمرة قبل الحج للقارن ، فيقول : ليك عمرة وحجا والا كثار منها ، ورفع الصوت بها ، ولكن لا يجهد نفسه في رفعه زيادة على الطاقة ، ولا يستحب اظهارها في مساجد الحل وأمصاره ، ولا في طواف القدوم ، والسعى ، ويكره رفع الصوت بها حول البيت لثلاث يشغل الطائفين عن طوافهم ، واذكارهم ، ويستحب أن يلي عن آخرس ومرريض ، وصغير ، ومجنون ، ومغنى عليه . ويسن الناء بعدها ، فيسال الله الجنة ، ويعوذ به من النار ، ويدعو بما أحب ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يرفع بذلك صوته ، وصفة التلبية : ليك اللهم ليك ، لا شريك لك ليك ، ان الحمد والعمة لك ، والملك ، لا شريك لك ، ولا تستحب الزيادة عليها ، ولا يكره ولا يستحب تكرارها

في حالة واحدة ، وقال الموفق والشارح : تكرارها ثلاثا في دبر الصلاة حسن ، ولا تشرع بغير العربية لقادر ، والا بلغته ، ويتأكد استحبابها اذا علا نضرا ، أو هبط واديا ، وفي دبر الصلوات المكتوبات ، ولو في غير جماعة ، وأقال الليل والنهار ، وبالإسحار ، وإذا التقت الرفاق ، وإذا سمع مليا ، أو أتى محظورا ناسيا إذا ذكره ، أو ركب دابته أو نزل عنها أو رأى البيت ، ويستحب في مكة واليت وسائر مساجد الحرم كسجد منى وفي عرفات أيضا ، وبقاع الحرم ، ولا بأس أن يلبي الحلال ، وتلي المرأة ، ويعتبر أن تسمع نفسها ، ويكره جهرها أكثر من سماع رفيقتها ويأتي قطعها آخر باب دخول مكة

باب محظورات الاحرام

وهي : ما يحرم على المحرم فعله ، وهي تسعة : أحدها : إزالة الشعر من جميع بدنه لمخلق أو غيره ، فإن كان له عذر من مرض أو قتل أو قروح أو صداع أو شدة حر لكثرة مما يتضرر بابقاء الشعر أزاله ، وفدى كإكل صيد لضرورة - الثاني تقليم الأظفار إلا من عذر ، فمن حلق ثلاث شعرات فصاعدا أو قلم ثلاثة أظفار فصاعدا ولو مخطئا أو ناسيا فعليه دم ، وفيما دون ذلك في كل واحد طعام مسكين ، وفي قص بعض الظفر ما في جميعه ، وكذا قطع بعض الشعر ، وإن حلق رأسه باذنه أو سكت ولم ينه ولو كان الحالق محرما فالفدية عليه ، كما لو أكره على حلقه يده ، ولا شيء على الحالق ، وإن كان مكرها يد غيره أو نائما فعلى

الحلق، ومن طيب غيره فكحلق، وان حلق محرم حلالا أو قلم
أظفاره فلا فدية عليه، وحكم الرأس والبدن في إزالة الشعر والطيب
واللبس واحد، فان حلق شعر رأسه وبدنه أو تطيب أو لبس فيهما ففدية
واحدة، وان حلق من رأسه شعرتين ومن بدنه شعرة أو بالعكس
فعليه دم، وان خرج في عينه شعر فقلعه أو نزل شعر حاجبيه فغطى
عينيه فزاله فلا شيء عليه، وكذا ان انكسر ظفره فقصه أو قطع أصبعه
بظفرها أو قلم جلداً عليه شعر أو اقتصد فزال شعر، وان خلل لحيته
أو مشطها أو رأسه فسقط شعر ميت فلا شيء عليه نصاً، وان يقن أنه
بان بالمشط أو التخليل فدى، وتستحب الفدية مع الشك، وله حك
بدنه ورأسه برفق مالم يقطع شعراً، وله غسله في حمام وغيره بلا تسريح
وغسله بسدر وخطمي ونحوها، وان وقع في أظفاره مرض فزالها من
ذلك المرض فلا شيء عليه، وان انكسر ظفره فزال أكثر مما انكسر
فعليه الفدية

فصل - الثالث . تغطية الرأس، والأتان منه، وتقديم ذلك في

الوضوء، فما كان منه حرم على ذكر تغطيته، فان غطاه أو بعضه حتى
أذنيه بلا صق معتاداً ولا كهامة وخرقة وقرطاس فيه دواء أو غيره أولادواء
فيه كعصابة لصداع ونحوه ولو يسيراً وطين طلاه به أو بخناء أو غيره
ولو بنورة لعذر أو غيره فعليه الفدية، وان استظل في حمل ونحوه من
هودج وعمارية ومحارة حرم وفدى، وكذا الاستظل بثوب ونحوه راكباً ونازلاً
ولا اثر للقصد وعدمه فيما فيه فدية، وما لا فدية فيه، ويجوز تليد راسه

بجسل وصمغ ونحوه لثلا یدخله غبار اودیب اویصیه شعث، ولاشیء
 علیه، وکذا ان حمل علی راسه شیئا او وضع یدیه علیه او نصب حیاله
 ثوباً لخر او برد امسکه انسان او رفعه بعود او استظل بخیمه او شجرة
 ولو طرح علیها شیئا يستظل به او سقف وجدار ولو قصد به الستر
 وكذا لو غطی وجهه

فصل: — الرابع لبس الذکر المخیط قل او کثر، فی بدنه او
 بعضه، بما عمل علی قدره، من قیص وعمامة وسراويل وبرنس ونحوها
 ولودرعا منسوجا او لبدا معقودا ونحوه، کالخفین او احدهما للرجلین
 وکالقازین للیدین، وقال القاضی وغیره: ولو کان غیر معتاد کجورب
 فی کف وخف فی راس فعلیه الفدیة اتهی، ورا ن کحف، فان لم یجد
 ازارا لبس سراويل، ومثله لوشق ازاره وشد کل نصف علی ساق، ومتی
 وجد ازارا خلعه، وان اتر بقمیص فلا باس، وان عدم نعلین او لم
 یکن لیسهما لبس خفین ونحوهما من ران وغیره بلا فدیة، ویحرم
 قطعهما، وعنه یقطعهما حتی یکونا اسفل من الکعبین، وجوزه جمع
 قال الموفق وغیره: والاولی قطعهما عملاً بالحديث الصحیح، وان لبس مقطوعاً
 دون الکعبین مع وجود نعل حرم وفدی، ویباح النعل ولو کانت بعقب وقید
 — وهو السیر المعترض علی الزمام — ولا یعقد علیه شیئا من منطقة
 ولا رداء ولا غیرها، ولیس له ان یجعل لذلک زرا وعروة؛ ولا یخله
 بشوكة او إبرة أو خیط، ولا یغرز اطرافه فی ازاره، فان فعل اثم
 وفدی، لانه کخیط، ویجوز له شد وسط بمنديل وحبل ونحوهما اذا

لم يعقده ، قال أحمد في محرم حزم عمامته على وسطه : لا يعقدها ويدخل بعضها في بعض إلا إزاره لحاجة ستر العورة ويأنه ومنطقته اللذين فيها نفقته إذا لم يثبت إلا بالعقد ، وإن لبس المنطقة لوجع ظهر أو حاجة أو لاسفدي ، وله أن يلتحف بقميص ويرتدي به ، ورداد موصل ولا يعقده ، ويفدى بطوع قباء ونحوه على كتفيه ، ومن به شيء لا يجب أن يطلع عليه أحد أو خاف من برد لبس وفدى ، ولا تحرم دلالة على طيب ولباس ويأتي قريبا ، ويتقلد بسيف للحاجة ولا يجوز لغيرها ، ولا يجوز حمل السلاح بمكة لغير حاجة ، وله حمل جراب وقرية الماء في عنقه ولا فدية ، ولا يدخل في صدره ، والخنثى المشكل إن لبس المخيط أو غطى وجهه وجسده من غير لبس للمخيط فلا فدية ، وإن غطى وجهه ورأسه أو غطى وجهه ولبس المخيط فدى

فصل :- الخامس الطيب، ويحرم عليه بعد إحرامه تطيب بدنه وثيابه ولو من غيره بأذنه ولبس ما صبغ بزعفران أو ورس ، أو ما غمس في ماء ورد ، أو بخر بعود ونحوه ، والجلوس والنوم عليه ، فإن فرش فوق الطيب ثوبا صفيقا يمنع الرائحة والمباشرة غير ثياب بدنه فلا فدية بالنوم عليه ويحرم الاكتحال والاستعاط والاحتقان بمطيب وشم الأدهان المطيبة كدهن ورد ، وبنفسج وخيري وزنبق ، والأدهان بها وشم مسك ونافور وغنبر وغالية وماء ورد وزعفران وورس وتبخر بعود ونحوه وأكل وشرب ما فيه طيب يظهر طعمه أو ريحه ولو مطبوخا أو مسته النار حتى ولو ذهب رائحته وبقي طعمه فإن بقي اللون فقط فلا بأس بأكله

وان مس من الطيب ما لا يعلق يده كسك غير مسحوق وقطع كافور
وعنبر ونحوه فلا فدية، فان شمه فدى، وان علق الطيب يده كالسحوق
والغالية وماء الورد فدى، وله شم العود لانه لا يتطيب به الا بالتبخير
والفواكه كلها: من الاترج، والتفاح، والسفرجل، وغيرها، وكذائبات
الصحراء كشيع وخزامى وقيصوم واذخر ونحوه مما لا يتخذ طيبا وما ينبت
الادى لغير قصد الطيب كحاء وعصفر وقرنفل، ودار صيدى، ونحوه او
ينبت لطيب ولا يتخذ منه طيب كريحان فارسى، ومحل الخلاف فيه، وهو الحبق
معروف بالشام والعراق ومكة وغيرها، وخصه بعض العلماء بالصنمران وهو
صنف منه، قال بعضهم هو العنبر المعروف بالشام بالريحان الجمام لاستدارته
على أصل واحد انتهى — وما ريحان ونحوه كهو، والريحان عند العرب
هو الآس، ولا فدية فى شمه، وكذا نرجس ونمام وبرم — وهو ثمر
العضاء — كام غيلان ونحوها ومرزنجوش، ويفدى بشم ما ينبت لطيب
ويتخذ منه كورد وبنفسج وخيرى — وهو المنتشر — ولينوفر ويا معين
ونحوه، ولا فدية بادهان بدمن غير الطيب كزيت وشيرج وسمن ودهن
البان والسادج ونحوها فى رأسه وبدنه، وان جلس عند عطار او فى
موضع ليشم الطيب فشمه مثل من قصد الكعبة حال تجميرها او حمل
عقدة فيها مسك ليجد ريحها فدى، فان لم يقصد شمه كالجالس عند
عطار لحاجة وكداخل السوق او داخل الكعبة ليتبرك بها ومن يشتري
طيبا لنفسه او للتجارة ولا يمسه فغير ممنوع، ولمشتره حمله وتقليبه،
اذا لم يمسه، ولو ظهر ريحه، لانه لم يقصد الطيب، وقليل الطيب وكثيره

سواء ، وإذا تطيب ناسيا أو عامدا لزمه إزالته بهما أمكن من الماء وغيره من المائعات ، فإن لم يجد فيها أمكنه من الجامدات كحكة بخرقة وتراب وورق شجر ونحوه ، وله غسله بنفسه ، ولا شيء عليه للملاقة الطيب بيده والأفضل الاستعانة على غسله بحلال

فصل : — السادس قتل صيد البر الماء كول وذبحه واططياده وأذاه ، وهو ما كان وحشيا أصلا لا وصفا ، فلو تأهل وحشى ضمنه لأن توحش أهلى ، ويحرم ويفدى متولد من الماء كول وغيره كتولدين وحشى وأهلى ، وبين وحشى وغير ما كول ، ويأتى حكم غير الوحشى ؛ فحمام وبط وحشيان ، وإن تأهلا وبقروا ميس أهلية وإن توحشت ، فمن أتلّف صيدا أو تلف فى يده أو بعضه بمباشرة أو سبب ولو بجناية دابة متصرف فيها فعليه جزاؤه ، إن كان يدها أو فمها لا رجلها ويأتى آخر جزاء الصيد ، ويحرم عليه الدلالة عليه ، والإشارة ، والإعانة ولو باعارة سلاح ليقتله أو ليدبحه به ، سواء كان معه ما يقتله به أولا ، أو يناوله سلاحه أو سوطه ، أو يدفع إليه فرسا لا يقدر على أخذ الصيد إلا به ، ويضمنه بذلك ، ولا ضمان على دال ولا مشير بعد أن رآه من يريد صيده ، وكذا لو وجد من المحرم عند رؤية الصيد ضحك أو استشراف فقطن له غيره وكذا لو أعاره آلة لغير الصيد فاستعملها فيه ، لأن ذلك غير محرم ، ولا تحرم دلالة على طيب ولباس ، ولا دلالة حلال محرما على صيد ويضمنه المحرم ، إلا أن يكون فى الحرم فيشتركان فى الجزاء للمحرمين ، فإن اشترك فى قتل صيد حلال ومحرم ، أو سبع ومحرم فى الحل فعلى المحرم الجزاء

جميعه ، ثم ان كان جرح احدهما قبل صاحبه والسابق الحلال او السبع
فعلى المحرم جزاؤه مجروحا ، وان سبقه المحرم وقتله أحدهما فعلى المحرم
ارش جرحه ، وان كان جرحهما في حالة واحدة او جرحاه ومات
منهما فالجزاء كله على المحرم ، ، واذا دل محرم محرما على صيد ثم دل
الآخر آخر كذلك الى عشرة ققتله العاشر فالجزاء على جميعهم ، وان قتله
الاول فلا شيء ، ولو دل حلال حلالا على صيد في الحرم فكذلك لالة محرم
محرما عليه ، وان نصب شبكة ونحوها ثم احرم ، او احرم ثم حفر بثرا
بحق كداره ونحوها ، او للسلبين بطريق واسع — لم يضمن ما تلف
بنلك مالم يكن حيلة ، والا ضمن كالآدمي اذا تلف في هذه المسئلة ، ويحرم
على المحرم أكل صيد صاده او ذبحه ، او دل عليه حلالا أو أعانه أو أشار
اليه ، وكذا أكل ما صيد لأجله ، وعليه الجزاء ان أكله ، وان أكل بعضه ضمنه
بمثله من اللحم لضمان أصله بمثله من النعم ، ولا مشقة فيه لجواز عدوله الى
عدله : من طعام ، او صوم ، ولا يحرم عليه اكل غيره ، فلو ذبح محل صيدا
لغيره من المحرمين حرم على المذبح له لا على غيره من المحرمين ، وما
حرم على محرم لدلالة أو أعانة صياد له — لا يحرم على محرم غيره
كحلال ، وان قتل المحرم صيدا ثم أكله ضمنه لقتله لا لأكله ، لانه
ميتة يحرم أكله على جميع الناس ، وكذا ان حرم عليه بالولاية او الأعانة
عليه او الإشارة فأكل منه لم يضمن للأكل ، ويض الصيد ولبنه مثله فيما
سبق ، ويحرم تنفير الصيد : فان نقره فتلف أو نقص في حال نفوره
ضمن ، فان ألتف يرضه ولو بقتله فجعله تحت صيد آخر أو ترك مع

يبيضه بيضا آخر أو شيئا فنفر عن يبيضه حتى فسد ضمنه بقيمته مكانه
كلبه ، لا المنزوما فيه فرخ ميت ، سوى يبيض النعام فإن لقشره قيمة
فيضمنه ، وإن باض على فراشه أو متاعه فنقله برفق ففسد فكجراد تفرش
في طريقه ، وإن كسر بيضة نخرج منها فرخ فعاش فلا شيء فيه ، وإن مات
ففيه ما في صغار أولاد المتلف يبيضه : ففي فرخ الحمام - صغير أولاد الغنم
وفي فرخ النعامة حوار ، وفيما عداهما قيمته ، ولا يحل لمحرم أكل يبيض
الصيد إذا كسره هو أو محرم غيره ، ويحل للحلال ، وإن كسره حلال
فكلحم صيد : إن كان أخذه لأجل المحرم لم يبع أكله ، والا يبيع ، ولو
كان الصيد مملوكا ضمنه جزاء وقيمته ، ولا يملك الصيد ابتداء بشراء ولو
بوكيله ، ولا بآتهاب ولا باصطياد ، فإن اخذ مباحدا هذه الأسباب ثم تلف
فعليه جزاؤه ، وإن كان مبيعا فعليه القيمة لمالكه ، والجزاء ، وإن
أخذه رها فعليه الجزاء فقط ، وإن لم يتلف فعليه رده إلى مالكه ، فإن
أرسله فعليه ضمانه لمالكه ، ولا جزاء ، وعليه رد المبيع أيضا ، ولا يسترد
الصيد الذي باعه وهو حلال بخيار ولا عيب في شيء ولا غير ذلك ، وإن
رده المشتري عليه بعيب أو خيار فله ذلك ، ثم لا يدخل في ملك المحرم
ويلزمه إرساله ، ويملك الصيد بارت ، وإن أمسك صيدا حتى تحلل لزمه
إرساله ، فإن تلف أو ذبحه أو أمسك صيد حرم وخرج به إلى الحل أو
ذبح محل صيد حرم ضمنه وكان ميتة ، وإن أحرم أو دخل الحرم بصيد لم
يزل ملكه عنه فيرده من أخذه ، ويضمنه من قتله ، ويلزمه إرساله في
موضع يمتنع فيه ، وإزالة يده المشاهدة عنه : مثل ما إذا كان في قبضته أو

رحله او خيمته او قفصه او مربوطا بحبل معه ونحوه ، دون يده الحكمة مثل ان يكون في بيته او بلده او يد تائها في غير مكانه ، ولا يضمه ، وله نقل الملك فيه ، ومن غصبه لزمه رده : فلو تلف في يده المشاهدة قبل التمكن من ارساله لم يضمه ، وان ارسله انسان من يده المشاهدة قهر الم يضمه ، ومن أمسك صيدا في الحل فادخله الحرم او أمسكه في الحرم فاخرجه الى الحل لزمه ، فان تلف في يده ضمنه ، وان قتل صيدا صائلا عليه دفعا عن نفسه خشية تلفها او مضرة كجرحه او اتلاف ماله او بعض حيواناته او تلف بتخليصه من سبع او شبكة ونحوها ليطلقه او اخذه ليخلص من رجله خيطا او نحوه فلتف بذلك لم يضمه ، ولو اخذه ليدأويه فوديعه ، وله اخذ مالا يضره كيد متأكلة ، وان ازمنه فجزاؤه ، ولا تأثير لحرم ولا احرام في تحريم حيوان انسى كبهيمة الانعام والخيل والدجاج ، ولا في محرم الأكل غير المتولد كالفواسق — وهي الحدأة ، والغراب الابقع ، وغراب البين ، والفأرة ، والحية ، والعقرب ، والكلب والعقور — بل يستحب قتلها ، وقتل كل ما كان طبعه الأذى ، وان لم يوجد منه أذى كالأسد والنمر والذئب والفهد وما في معناه والبازي والصقرو والشاهين والعقاب والحشرات المؤذية والزنبور والبق والحوض والبراغيث والرخم والبوم والديدان ، ولا جزء في ذلك ، ولا باس ان يقرد بعيره — وهو نزع القرادعه — ويحرم على المحرم لا على الحلال ولو في الحرم قتل قمل وصئبانه من رأسه وبدنه ، ولو بزئبق ونحوه ، وكذا رميه ، ولا جزء فيه ، ولا يحرم صيد البحر والأنهار والآبار والعيون

ولو كان ما يعيش في البر والبحر كالسلاحفة والسرطان ونحوهما ، الا في الحرم ولوللحلال ، وطير الماء والجراد من صيد البر : فيضمن بقيته فان انقرض في طريقه فقتله بمشيه او اتلف يضر طير لحاجة كالمشي . فعليه جزاؤه . واذا ذبح المحرم الصيد وكان مضطرا فله أكله ، ولمن به مثل ضرورته لحاجة الاكل ، وهو ميتة في حق غيره ، ويقدم عليه الميتة ويأتي في الاطعمة ، وان احتاج الى فعل محظور فله فعله ، وعليه الفداء

فصل : - السابع عقد السكاح : فلا يتزوج ولا يزوح غيره بولاية ولا وكالة ، ولا يقبل النكاح وكيله الحلال ، ولا تزوج المحرمة والنكاح في ذلك كله باطل : تعمده اولا ، الا في حق النبي صلى الله عليه وسلم ، والاعتبار بحالة العقد : فلو وكل محرم حلالا فعقده بعد حله صح ، ولو وكل حلال حلالا فعقده بعد أن احرم لم يصح ، ولو وكله ثم احرم لم يتعزل وكيله ، فاذا حل كان لو كيله عقده ، ولو وكل حلال حلالا فعقده وأحرم الموكل فقالت الزوجة : وقع في الاحرام وقال الزوج : قبله ، فالقول قوله ، وان كان بالعكس فقوله أيضا ، ولها نصف الصداق ، ويصح مع جهلهما وقوعه . وان أحرم الامام الاعظم لم يحز أن يتزوج ، ولا يزوج اقاربه ، ولا غيرهم بالولاية العامة ، وزوج خلفاؤه . وان أحرم نائبه فكهو ، وتكره خطبة محرم على نفسه ، وعلى غيره ، وخطبة محل محرمة : كخطبة عقده ، وحضوره ، وشهادته فيه . وتباح الرجعة للمحرم ، وتصح كسراء أمة لوطه وغيره ، ويصح اختيار من

أسلم على أكثر من أربع نسوة لبعضهن في حال الاحرام ، ولا فدية عليه في شيء من ذلك كله كشراء الصيد

فصل : - الثامن . الجماع في فرج أصلى : قبلًا كان ، أو دبرًا ، من آدمي ، أو غيره ، فمن فعل ذلك قبل التحلل الأول ، ولو بعد الوقوف فسد نسكهما ، ولو ساهيا ، أو جاهلا ، أو مكرها . نصا ، أو نائمة ، ويجب به بدنة ، ولا يفسد بغير الجماع ، وعليهما المضى في فاسده ، وحكمه حكم الاحرام الصحيح ، فيفعل بعد الافساد كما يفعل قبله : من الوقوف وغيره ، ويحتنب ما يحتنب قبله من الوطء ، وغيره ، وعليه الفدية اذا فعل محظورا بعده ، والقضاء على الفور ، ولو نذرا ، أو نقلا ان كانا مكلفين ، والا بعده ، بعد حجة الاسلام على الفور ، ويصح قضاء عبد في رقه ، وتقدم حكم افساد حجه ، وحج الصبي - من حيث أحرمها أولا من الميقات ، أو قبله ، والا لزمها من الميقات ، وان أفسد القضاء قضى الواجب : لا القضاء ، ونفقة المرأة في القضاء عليها ان طاعت ، وان أكرهت فعلى الزوج ، وتستحب تفرقهما في القضاء من الموضع الذي أصابها فيه الى أن يحل . بالأي يركب معها على بعير ، ولا يجلس معها في خباتها ، وما أشبه ذلك ، بل يكون قريبا منها ، فيراعى أحوالها ، لانه محرما ، والعمرة في ذلك كالحج ، يفسدها الوطء قبل الفراغ من السعي ، لا بعده ، وقبل حلق ، ويجب المضى في فاسدها ، ويجب القضاء ، والدم ، وهو شاة ، لكن ان كان مكيا ، او حصل بها مجاورا ، أحرم للقضاء من الحل : سواء كان قد أحرم بها منه ، أو من الحرم . وان أفسد المتمتع

عمرته ومضى في فاسدها وأتمها خرج إلى الميقات فاحرم منه بعمره ، فإن خاف فوت الحج أحرم به من مكة ، وعليه دم ، فإذا فرغ من حجه خرج فاحرم من الميقات بعمره مكان التي أفسدها ، وعليه هدى يذبحه ، إذا قدم مكة . لما أفسد من عمرته وإن أفسد المفرد حجه وأتمها ، فله الاحرام بالعمرة من أدنى الحل ، وإن أفسد القارن نسكه فعليه فداء واحد ، وإن جامع بعد التحلل الاول وقبل الثاني لم يفسد حجه . قارنا كان ، او مفردا لكن فسد احرامه ، فيمضى الى الحل ، فيحرم منه ليطوف للزيادة في احرام صحيح ، ويسعى ان لم يكن سعى ، وتحلل ، لان الذي بقى عليه بقية افعال الحج ، وليس هذا عمره حقيقة ، ويلزمه شاة ، والقارن كالمفرد فان طاف للزيارة لم يرم ثم وطى . — ففى المعنى والشرح : لا يلزمه احرام من الحل ، ولا دم عليه ، لوجود أركان الحج ، وقال فى الفروع : فظاهر كلام جماعة : كما سبق ، وهو بعد التحلل الاول محرم ، لقاء تحريم الوطء المنافى وجوده صحة الاحرام

فصل : — التاسع : المباشرة فيما دون الفرج لشهوة ، بوطء ، او قبلة ، او لمس ، وكذا نظر لشهوة ، فإن فعل فازل فعليه بدنة ، ولم يفسد نسكه ، كما لو لم ينزل ، وكما لو لم يكن لشهوة ، ويأتى تمة فى الباب بعده

فصل : — والمرأة احرامها فى وجهها ، فيحرم تغطيته بيرقع او نقاب او غيره ، فإن غطته لغير حاجة فدت ، والحاجة لمرور رجال قريابها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها ، ولو لمس وجهها ، ولا يمكنها تغطية جميع الرأس الا بجزء من الوجه ، ولا كشف جميع الوجه الا

بجزء من الرأس — فستر الرأس كله اولى ، ولا تحرم تعطية كفيها ،
ويحرم عليها ما يحرم على الرجل الا لس الخيط ، وتظليل المحمل وغيره
ويحرم عليها وعلى رجل لبس قمازين او قفاز واحد ، وهما كل ما يعمل
للدين الى الكوعين يدخلهما فيه لسترهما من الحر : كالجورب للرجلين كما
يعمل للزاة ، وفيه المدنه ، كاللقاب ، قال القاضي : ومثلها لو لفت على
يديها خرقة ، او خرقا ، وشدتها على حياء ، اولا : كشدته على جسده شيئا
وظاهر كلام الاكثر لا يحرم ، وان لفتها بلا شد فلا باس ، ويباح لها
خلخال ونحوه من حلى : كسوار ، ونحوه ، ولا يحرم عليهما لباس زينة
وفي الرعاية وغيرها يكره ، ويكره لهما كحل بائند ، ونحوه لزينة ، لا
لغيرها ، ولا يكره غيره اذا لم يكن مطيبا ، ويكره لها خضاب : لا عند
الاحرام ، وتقدم ، ويجوز لهما لبس المعصفر ، والكحلى ، وغيرهما
من الاصاغ : الا انه يكره للرجل لس المعصفر ، ولها قطع رائحة كريهة
بغير طيب ، والظر في المرأة لهما جميعا الحاجة كداواة جرح ، وإزالة
شعر بعينه ، ويكره لزينة ، وله لبس خاتم ويط جرح ، وختان ، وقطع
عضو عند الحاجة ، وان يحتحم ، فان احتاج في الحمامة الى قطع شعر
فله قطعه ، وعليه الفدية ، ويجتنب المحرم ما نهى الله عنه : من الرفث ،
وهو الجماع ، وكذا التقبيل ، والغمز ، وان يعرض لها بالفحش من
الكلام ، والفسوق : وهو السباب ، والجدال : وهو المراد فيما لا يعنى
ويستحب له قلة الكلام : الا فيما ينفع ، وان يشتغل بالتلبية ، وذكر الله
وقراءة القرآن ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتعليم الجاهل

ونحو ذلك، ويباح له ان يتجر، ويصنع الصانع ما لم يشغله عن واجب
او مستحب

باب الفدية

وهي ما يحبسبب نسك، او حرم، وله تقديمها على الفعل المحظور
لعذر: كحلق، ولبس، وتطيب بعد وجود السبب الميسر: ككفارة
يمين، ويأتي،

وهي على ثلاثة أضرب: احدها: على التخيير — وهو نوعان. احدهما
يخير فيه بين صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين، لكل مسكين
مد من بر، او نصف صاع تمر او زبيب، او شعير. او ذبح شاة فلا
يجزى الخبز، واختار الشيخ الاجزاء، ويكون رطلين عراقية، وينبغي
ان يكون نادم وما ياكل — افضل من بر، وشعير. وهي فدية حلق
الشعر، وتقليم الاظفار، وتغطية الرأس واللس والطيب، ولو حلق
ونحوه لعذر او غيره

النوع الثاني. حزاء الصيد. يخير فيه بين المثل، فان اختاره، ذبحه
وتصدق به على مساكين الحرم ولا يحزئه ان يتصدق به حيا، وله
ذبحه الى وقت شاء، فلا يختص بايام النحر، او تقويم المثل بدراهم،
بالموضع الذي اتلفه فيه، وبقرب ليشتريها طعاما، يجزى في الفطرة
وان احب اخرج من طعام يملكه بقدر القيمة، فيطعم كل مسكين مدا
من حنطة، او نصف صاع من غيره او يصوم عن طعام كل مسكين

يوماً ، وإن بقي ما لا يعدل يوماً صام يوماً ، ولا يجب التتابع في هذا الصوم ولا يجوز أن يصوم عن بعض الجزاء ويطعم عن بعضه ، وإن كان مما لا مثل له - خير بين أن يشتري بقيمته طعاماً ، فيطعمه للساكنين . وبين أن يصوم عن كل طعام مسكين يوماً

فصل : - الضرب الثاني : على الترتيب - وهو ثلاثة أنواع أحدها : دم متعة ، وقران فيجب الهدى ، فإن عدمه موضعه أو وجدته ولا تم معه إلا في بلده ، فصيام ثلاثة أيام في الحج ، ولا يلزمه أن يقتض ولو وجد من يقرضه ، ويعمل بظله في عجزه ، فإن الظاهر من المعسر استمرار اعساره ، ولهذا جاز الانتقال إلى الصوم قبل زمان الوحوب ، والأفضل أن يكون آخر الثلاثة يوم عرفة ، فيصومه للحاجة ويقدم الإحرام بالحج قبل يوم التروية ، فيكون اليوم السابع من الحجة محرماً وهو أولها ، وله تقديمها قبل إحرامه بالحج بعد أن يحرم بالعمرة ، لأقله ، ووقت وجوب صوم الأيام الثلاثة - وقت وحوب الهدى وتقدم ، وسبعة إذا رجع إلى أهله . ولا يصح صومها بعد إحرامه بالحج قبل فراغه منه ، ولا في أيام مي لقاء أعمال من الحج ، ولا بعدها قبل طواف الزيارة ، وبعده يصح ، والاحتيار - إذا رجع إلى أهله ، فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم الحر صام أيام مي ، ولادم عليه ، فإن لم يصمها فيها ولولعذر صام بعد ذلك عشرة أيام ، وعليه دم ، وكذا أن آخر الهدى عن أيام الحر لغير عذر ، ولا يجب تتابع ، ولا تفريق في صوم الثلاثة ولا السبعة ، ولا بين الثلاثة والسبعة ،

إذا قضى، ومتى وجب عليه الصوم فشرع فيه أو لم يشرع، ثم قدر على الهدى لم يلزمه الانتقال إليه، وإن شاء انتقل، ومن لزمه صوم المتعة فإت قل إن يأتى به لغير عذر اطعم عنه لكل يوم مسكين والا فلا — الثانى: المحصر، يلزمه الهدى، ينحره بنية التحلل مكانه، كما يأتى فى بابة، فإن لم يجد صام عشرة أيام بالنية، ثم حل، ولا اطعام فيه — الثالث: فدية الوطء، تجب به بدنة: قارنا كان، أو مفردا، فإن لم يجدها صام عشرة أيام، ثلاثة فى الحج، وسبعة إذا رجع. كدم المتعة لقضاء الصحابة به، وشاة إن كان فى العمرة، ويحب على المرأة المطاوعة مثل ذلك، لا المكروهة، والنائمة، ولا يجب على الواطئ أن يفدى عنها، ويقدم ذلك

فصل: — الضرب الثالث — الدماء الواجبة لعوات الحج بعدم وقوفه بعرفة، لعذر: حصر، أو غيره ولم يشترط أن محلى حيث حبستى أو وجب لترك واجب كترك الاحرام من الميقات، أو الوقوف بعرفة الى الليل، وسائر الواجبات، فيلزمه من الهدى ما تيسر كدم المتعة فى حكمه وحكم الصيام، وما وجب للساشرة فى غير الفرج فما أوجب منه بدنة فحكمها حكم البدنة الواجبة بالوطء فى الفرج، وما عدا ما يوجب بدنة بل دما كما استمتع لم ينزل فيه فانه يوجب شاة، وحكمها حكم فدية الأذى. وإن كرر النظر، أو قل، أو لمس لشهوة فامنى، أو استمنى فامنى فعليه بدنة، وإن مذى بذلك، أو امضى بنظرة واحدة فشاة، وإن لم ينزل أو أزل عن فكر، أو مذى بنظرة من غير تكرار، أو احتلم فلا شيء.

عليه ، وخطأ كعمد في الكل ، والمرأة كالرجل مع شهوة
 فصل : - وان كرر محظورا من جنس غير صيد : مثل أن حاق ،
 أو قلم أو لس ، أو تطيب ، أو وطى ، أو غيرهما من المحظورات ثم أعاد
 ثانيا ، ولو غير الموطوءة ، أو بلبس مخطط في رأسه ، أو بدواء مطيب قبل
 التفكير عن الأول فكفارة واحدة : تابع الفعل أو فرقه ، فلو قلم ثلاثة
 اظفار ، أو قطع ثلاث شعرات في اوقات قبل التفكير لزمه دم ، وان
 كفر عن الأول لزمه عن الثاني كفارة ، وتعدد كفارة الصيد بتعدد
 وان فعل محظورا من اجناس فعليه لكل واحد فدا ، وان حلق ، أو قلم
 أو وطى ، أو قتل صيدا عامدا ، أو ناسيا أو مخطئا أو مكرها ولونا إما
 قلع شعره ، أو صوب رأسه الى تنور فأحرق اللهب شعره - فعليه
 الكفارة . وان لبس أو تطيب ، أو غطى رأسه ، ناسيا أو جاهلا ،
 أو مكرها فلا كفارة ، ويلزمه غسل الطيب ، وخلع اللباس في الحال
 ومتى أخره عن زمن الامكان فعليه الفدية ، وتقدم غسل الطيب
 ومن رفض احرامه لم يفسد ، ولم يلزمه دم لرفضه ، وحكم احرامه باق
 فان فعل محظورا فعليه فداوة ، ومن تطيب قبل احرامه في بدنه فلا
 استدامة ذلك في احرامه ، وتقدم وليس له ، لبس ثوب مطيب بعد
 احرامه ، وتقدم ، وان احرم وعليه قيص ونحوه - خلعه ، ولم يشقه
 فان استدام لبسه ولو لحظة فوق المعتاد من خلعه - فدى ، فان لبس
 بعد احرامه توبا كان مطيبا ، أو انقطع ريحه ، أو افترشه ولو تحت حائل
 غير تبابه لا يميع ريحه ، أو مباشرة اذا رش فيه ماء فأح ريحه - فدى

فصل : - وكل هدى ، او اطعام يتعلق بحرم ، او احرام كجزاء
صيد ، وما وجب لترك واجب ، او فوات ، او بفعل محذور في الحرم
وهدى تمتع ، وقران ومنذور ونحوهما - يلزم ذبحه في الحرم ،
وتفرقة لحمه فيه ، او اطلاقه بعد ذبحه لمسا كينه من المسلمين ان قدر
على ايصاله اليهم بنفسه او بمن يرسله معه ، وهم : من كان به ، او واردا
اليه من حاج ، وغيره ، بمن لما حذ زكاة لحاجة ، فان دهم الى فقير في ظنه
فبان غيا اجزاه ، ويجزئ نحره في اى نواحى الحرم ذات ، قال
أحمد : مكة ، ومى ، واحد ومراده في الاجزاء ، لا فى التساوى ،
ومى كلها منحر . والافضل أن ينحر فى الحج مى ، وفى العمرة بالمروة ،
وان سلمه اليهم فنحروه أجزأ ، والا استرده ، ونحره ، فان اى او
عجز ضمنه ، فان لم يقدر على ايصاله اليهم جاز نحره فى غير الحرم ،
وتفرقته هو والطعام حيث نحره ، وفدية الأذى واللبس ونحوهما
كطيب ، ودم المباشرة دون الفرج اذا لم يزل وما وجب بفعل محذور
خارج الحرم ولو لغير عذر فله تفرقتها حيث وجد سدها ، وفى الحرم
أيضا : ووقت ذبح فدية الأذى واللبس ونحوهما وما الحق به حين
عمله ، وله الذبح قبله لعذر ، وكذلك ما وح لترك واجب ، ولو
امسك صيدا أو جرحه ثم اخرج جزاءه ثم تلف المخرج او الممسك
او قدم من ابيح له الحلق فديته قل الحلق ثم حلق أجزأ ، ودم
الاحصار يخرج منه حيث احصر : واما الصيام والحلق وهدى التطوع
وما يسمى سكا فيجزئه بكل مكان كاضحيته ، وكل دم ذكر يجزئ به

شاة كاضحية ، فيجزى الجذع من الضأن ، والثني من المعز ، أو سبع بدنة أو سبع بقرة . وإن ذبح بدنة أو بقرة فهو أفضل ، وتكون كلها واجبة . ومن وجبت عليه بدنة أجزأته بقرة : كعكسه ، ولو في جزاء صيد ونذر ويجزئه عن كل واحدة مهما سع شياة ويجزئه عن سبع شياة بدنة ، أو بقرة ، وذكر جماعة : إلا في جزاء الصيد

باب جزاء الصيد

حزأؤه — ما يستحق بدله ، من مثله ، ومقاربه ، وشبهه . ويجتمع الضمان والجزاء إذا كان ملكا للغير ، وتقدم ، ويجوز اخراج الجزاء بعد الجرح وقبل الموت

وهو ضربان : أحدهما له مثل من النعم خلقة لقيمة ، فيجب فيه مثله — وهو نوعان : أحدهما ما قضت فيه الصحابة ففيه ما قضت : ففي النعامة بدنة ، وفي كل واحد من حمار الوحش وبقرة والوعل : وهو الأروى ، بقرة ، يقال لذكره : الأبل ، وللمسن منه التيتل — بقرة ^(١) وفي الضبع كبش : وهو غل الضأن ، وفي الظبي : وهو الغزال — وعن وهو الأثني من المعز ، ولا شيء في الثعلب ، لأنه سبع ، وفي الور والضب جدى مما بلغ من أولاد المعز ستة أشهر ، وفي اليربوع جمرة من المعز لها أربعة أشهر ، وفي الأرنب عناق اتى من أولاد المعز ، أصغر من الجمرة قاله في الشرح ، والفروع ، وفي واحدة الحمام وهو كل ماعب وهدر — شاة ، فيدخل فيه القطا والفواحت والوراشين والقمارى والدباس ونحوها

(١) لفظ قرة الأول . يان للوعل . والثاني متدا معطوف على قوله سابقا بدنة .

وحده مقدم عليه وهو قوله . وفي كل واحد من حمار الوحش الح

النوع الثاني : ما لم تقض فيه الصحابة ، فيرجع فيه الى قول عدلين لقوله تعالى : يحكم به ذوا عدل منكم ، من اهل الخبرة ، ويجوز ان يكون القاتل احدهما ، وان يكونا القاتلين ، وحمله ابن عقيل على ما اذا قتله خطأ او جاهلا بتحريره وعلى قياسه اذا قتله لحاجة أكله ، ويضمن كل واحد من الكبير ، والصغير ، والصحيح ، والمعيب ، والذكر ، والاتي ، والحائل ، والحامل — مثله وتقدم بعضه . وان هدى الصغير بكبير ، والذكر باثي فهو افضل ، ولو جى على الحامل فالقتل جنيها ميتا ضمن نقص الام فقط ، كما لو جرحها ، وان القته حيا لوقت يعيش لمثله ثم مات ففيه جزاؤه ، ويجوز فداء اعور من عين ، وأعرج من قائمة — باعور واعرج من اخرى ، لافداء اعور باعرج ، وعكسه ، ويجزى فداء اثنى بذكر كعكسه

فصل : — الضرب الثاني : ما لا مثل له ، فيجب فيه قيمته مكانه وهو سائر الطيور ولو أ كبر من الحمام : كالاوز والجبّارى ، والحجل ، والكبير من طير الماء ، والكركى ، وغير ذلك . وان تلف جزء من صيد واندمل وهو ممتع وله مثل — ضمنه بمثله لحما من مثله وما لا مثل له — ما نقص من قيمته . وان نفر صيدا ف تلف بشىء ولو بأقسهماوية ، او نقص في حال نفوره — ضمنه ، لا ان تلف بعد نفوره في مكانه بعد امه . وان رمى صيدا فاصاه ، تم سقط على آخر فاتا — ضمنهما ، فلو مشى المجروح قليلا ثم سقط على آخر — ضمن المجروح فقط ، وان جرحه جرحا غير موح فغاب ولم يعلم خبره فعليه ما نقصه ، فيقوم صحيحا

وجريحا غير مندمل ، ثم يخرج بقسطه من مثله ، وكذا ان وجده ميتا ولم يعلم موته بجرحه . وان وقع في ماء ، او تردي فأت حذمته . وان اندمل غير ممتنع او جرحه جرحا موحيا فعليه جزاء جميعه ، وكل ما يضمن به الآدمي يضمن به الصيد — من مباشرة ، او سبب ، وكذلك ما جنت دابته يدها ، او فها ، فأتلفت صيدا فالضمان على راكبها او قائدها ، او سائقها ، وما جتته برجلها فلا ضمان عليها ، وتقدم ، وان انفلتت فأتلفت صيدا لم يضمنه : كالآدمي . وان نصب شبكة ، او حفرت برا بعير حق فوقع فيها صيد — ضمنه . وان نصب شبكة وبحوها قبل احرامه فوقع فيها صيد بعد احرامه — لم يضمنه : كما لو صاده قبل احرامه وتركه في منزله فتلغ بعد احرامه . وان تنف ريشه ، او شعره ، او وبره فعاد فلا شيء عليه ، فان صار غير ممتنع : فكالجرح . وان اشترك جماعة في قتل صيد ولو كان بعضهم ممسكا ، او متسببا ، والآخر قاتلا فعليهم جزاء واحد ، وان كفروا بالصوم . وان اشترك حلال ومحرم في قتل صيد حرمي فالجزاء عليهما نصفين . وهذا الاشتراك الذي هذا حكمه — هو الذي يقع فيه الفعل منهما معا ، او جرحه احدهما وقتل الآخر منهما ، فان جرحه احدهما وقتله الآخر فعلى الجارح ما قصه ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحا واذا قتل القارن صيدا فعليه جزاء واحد

باب صيد الحرمين ونباتهما

ويحرم صيد حرم مكة على الحلال والمحرم ، فمن أتلف منه شيئا ،

ولو كان المتلف كافرا او صغيرا او عبدا فعليه ما على المحرم في مثله ، ولا يلزم المحرم جزا آن ، وحكم صيده حكم صيد الاحرام مطلقا : الا القمل ، فانه لا يضمن ولا يكره قتله فيه ، وان رمى الحلال من الحل صيدا في الحرم ، او بعض قوائمه فيه او أرسل كلبه عليه ، او قتل صيدا على غصن في الحرم : اصله في الحل ، او امسك طائرا في الحل فهلك فراخه في الحرم - ضمنه ؛ لانه ، ولورمى الحلال صيدا ثم احرم قبل ان يصيبه ضمنه ، ولورمى المحرم صيدا ثم حل قبل الاصابة لم يضمن ، اعتبارا بحالة الاصابة ، وان قتل من الحرم صيدا في الحل بسهمه ، او كلبه او صيدا على غصن في الحل : اصله في الحرم ، او امسك حمامة في الحرم فهلك فراخها في الحل - لم يضمن ، وان كان الصيد والصاد في الحل فرماه بسهمه ، او أرسل كلبه عليه فدخل الحرم ثم خرج فقتله في الحل فلا جزاء فيه . وان أرسل كلبه من الحل على صيد في الحل فقتله او غيره في الحرم ، او فعل ذلك بسهمه . بان شطح السهم ودخل الحرم - لم يضمن ، ولا يؤكل كما لو ضمنه ، ولو جرح من الصيد او في الحل فمات في الحرم حل ، ولم يضمن

فصل : — ويحرم قطع شجر الحرم حتى ما فيه مضرة ، كشوك وعوسج ، وحشيش حتى شوك ، وورق ، وسواك ونحوه ، ويضمنه : الا الياس ، وما زال بفعل غير آدمي وانكسر لم ين ، والا ذخر والكمأة والنقع والتمر ، وما زرعه آدمي : من بقل ، ورياحين ، وزروع وشجر غرس من غير شجر الحرم — فيباح اخذه ، والاتفافع به ، وبما

انكسر من الاغصان ، وانقلع من الشجر ، بغير فعل آدمي ، وكذا الورق الساقط ، ويجوز زرع حشيش ولا يجوز الاحتشاش للبهايم ، واذا قطع ما يحرم قطعه حرم اتعاعه وارتفاع غيره به : كصيد ذئب محرم ، ومن قطعه — ضمن الشجرة الكبيرة والمتوسطة بقرة ، والصغيرة بشاة ، والحشيش والورق بقيمته ، والغصن بما نقص ، وان استخلف الغصن والحشيش — سقط الضمان وكذا لورد شجرة فبنت ^(١) ويضمن نقصها ان ثبتت ناقصة ، وان قلع شجر من الحرم فغرسه في الحل لزمه رده ، فان تعذر ، أو يبيست ، أو قلعها من الحرم فغرسها في الحرم فبيست — ضمها ، فان قلعها غيره من الحل بعد ان غرسها هو ضمها قالها بخلاف من نفر صيدا فخرج الى الحل ضمنه منفر لا قاتل ^(٢) ويخير بين الجزاء وبين تقويمه ، ويفعل بثمنه : كجزاء صيد ، وان قطع غصنا في الحل : أصله أو بعضه في الحرم — ضمنه ، لان قطعته في الحرم ، وأصله كله في الحل ، قال احمد ، لا يخرج من تراب الحرم ، ولا يدخل اليه من الحل ، ولا يخرج من حجارة مكة الى الحل ، والخروج أشد ، يعنى في الكراهة ، ولا يكره اخراج ماء

(١) يريد : لو قلع شجرة من الحرم ثم ردها اليه ثانيا فبنت بما كانت فلا ضمان

(٢) اما استقر الصمان في مسئلة الشجرة التي أحرحت من الحل على قالها دون محرحتها لان حرمة الشجرة لا تزول عنها بقلها وحيث كان التلف يفعل الأخير فعليه الصمان وأما الضمان في الطير فاما نذت على محرحة دون قاتله في الحل لان الطير ما حراجه من الحرم سقطت حرمة وصار كطير الحل لا شيء فيه ، وحيث كان سقوط الحرمة يسبب الاحراح فمحرحة هو المتعدى ، ومن هذا فهم أن بين الطير والشجر فرقا في سقوط حرمة الطير ما حراجه دون الشجر

زمزم ، لأنه يستخلف ، فهو كالثمره . ومكة افضل من المدينة ، وتستحب المجاورة لها ، ولمن هاجر منها — المجاورة لها ، وما خلق الله خلقا اكرم عليه من محمد صلى الله عليه وسلم ، وأما نفس تراب تربته فليس هو افضل من الكعبة ، بل الكعبة افضل منه ، ولا يعرف احد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة الا القاضى عياض ، ولم يسقه أحد اليه ، ولا وافقه احد قط عليه ، ^(١) وحد الحرم من طريق المدينة ثلاثة أميال عند بيوت السقيا ، ومن اليمن سبعة عد أضادة لبن ، ومن العراق كذلك على ثنية خل : وهو جبل بالمقطع ، ومن الجعرانة تسعة اميال فى شعب عند الله بن خالد ، ومن جدة عشرة اميال عند مقطع الاعشاش ، ومن الطائف على عرفات من بطن نمره سعة عند طرف عرفة ، ومن بطن عرفة احد عشر ميلا

فصل : — ويحرم صيد المدينة ، والأولى ألا تسمى يثرب ، ولو صاد وذبح صحت تذكيته ، ويحرم قطع شجرها ، وحشيشها ، ويجوز أخذ ماتدعو الحاجة اليه من شجرها للرحل والقتب ، وعوارضه ، وآلة الحرث ، وبحوذلك ، والعارضة لسقف المحمل ، والمساعد من القائمتين اللتين تنصب البكرة عليهما ، والعارضة بين القائمتين . ونحو ذلك ، ومن حشيشها ، للعلف ، ومن أدخل اليها صيدا فله امساكه وذمعه ، ولا جزاء فى صيدها ، وحشيشها ، وحد حرما ما بين ثور الى غير : وهو ما بين

(١) تفصيل الكعبة على قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم غير مطور فيه الى الحنة الشريفة واما مع الطر الى الحنة فليس شيء يعدل قبره فى الفصل بحال

لابتيها ، وقدره بريد في بريد نصا ، وهما جبلان بالمدينة ، فثور — جبل صغير يضرب الى الحجرة بتدوير ، خلف أحد من جهة الشمال ، وغير مشهور بها ، ولا يحرم على المحل صيد وج وشجره : وهو واد بالطائف

باب دخول مكة

يسن الاغتسال لدخولها ، ولو لحائض ، وان يدخلها نهارا من اعلاها من ثنية كداء ، وان يخرج من كُدَي من الثنية السفلى ، وان يدخل المسجد من باب بني شبة ، فاذا رأى البيت رفع يديه ، وقال « اللهم انت السلام ومنك السلام ، حيناً ربنا بالسلام ، اللهم زد هذا البيت تعظيماً ، وتشريفاً وتكريماً ومهابةً ، وبراً ، وزد من عظمه ، وشرفه بمن حجه واعتمره تعظيماً ، وتشريفاً ، وتكريماً ، ومهابةً ، وبراً ، الحمد لله رب العالمين كثيراً كما هو أهله ، وكما ينبغي لكريم وجهه ، وعز جلاله ، والحمد لله الذي بلغني بيته ، ورآني لئلك اهلاً ، والحمد لله على كل حال ، اللهم انك دعوت الى حح بيتك الحرام ، وقد جئتك لئلك ، اللهم تقبل مني ، واصلح لي شأني كله ، لا اله الا انت ، يرفع بذلك صوته ان كان رجلاً ، وما زاد من الدعاء فحسن ، ثم يبتدىء بطواف العمرة ان كان معتمراً ، ولم يحتاج ان يطوف لها طواف قدوم ، وبطواف القدوم : ويسمى طواف الورد ان كان مفرداً او قارناً ، وهو تحية الكعبة ، وتحية المسجد الصلاة ، وتجزي عنها الركعتان بعد الطواف ، فيكون اول ما يبدأ به الطواف الا اذا اقيمت الصلاة ، او ذكر فريضة فاتة ، او خاف فوت ركعتي

الفجر، أو الوتر، أو حضرت جازة فيقدمها عليه، ثم يطوف،
والأولى للمرأة تأخيرها إلى الليل إن أمنت الحيض والنفاس، ولا تزامح
الرجال لتستلم الحجر، لكن تشير إليه: كالذي لا يمكنه الوصول إليه
ويضطجع برءائه في طواف القدوم، وطواف العمرة للتمتع، ومن في
معناه: غير حامل معذور في جميع أسبوعه، فيجعل وسطه تحت عاتقه
الأيمن، وطرفه على عاتقه الأيسر، فإذا فرغ من الطواف سواء ولا
يضطجع في السعي، ويبتدىء الطواف من الحجر الأسود وهو جهة
المشرق فيحاذيه أو بعضه بجميع يده فإن لم يفعل أو بدأ بالطواف
من دون الركن كالباب ويحوه لم يحتسب بذلك الشوط ثم يستلمه
أي يمسحه بيده اليمنى ويقبله من غير صوت يظهر للقلة ونص:
ويسجد عليه، فإن شق استلمه وقل يده، فإن شق استلمه بشيء وقبله،
فإن شق أشار إليه يده، أو بتى، واستقبله بوجهه، ولا يقبل
المشاربه: ولا يزاحم فيؤذى أحدا، ويقول «بسم الله، والله أكبر، اللهم
إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، وأتباعاً لسنة نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم»، ويقول ذلك كلما استلمه، وزاد جماعة «الله أكبر
الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر والله الحمد، فإن لم يكن
الحجر موجوداً وقف مقابلاً لمكانه، واستلم الركن وقبله، فإن شق استلمه
وقبل يده، ثم يأخذ على يمينه مما يلي باب البيت، ويجعله على يساره
ليقرب جانبه الأيسر إليه، فأول ركن يمر به يسمى الشامي، والعراقي،
وهو جهة الشام، ثم يليه الركن الغربي والشامي، وهو جهة المغرب،

ثم اليماني جهة اليمن ، فاذا أتى عليه استلبه ، ولم يقبله ، ولا يستلم ولا يقبل الركنتين الآخرين ، ولا صخرة بيت المقدس ، ولا غيرها من المساجد ، والمدافن التي فيها الأنبياء والصالحون . ويطوف سبعا يرمل في الثلاثة الأول منها ، ماش : غير راكب . وحامل معذور ، ونفساء ، ومحرم من مكة ، أو من قرنها فلا يسن هو ولا الاضطباع لهم ، ولا في غير هذا الطواف ، ولا يقضيه ولا بعضه في غيره . وهو اسراع المتى مع تقارب الخطي من غير وتب^(١) والرمل أولى من الدنومس البيت بدونه ، وإن كان لا يتمكن من الرمل أيضا ، أو يختلط بالساء والدنو أولى ، ويطوف كيفما أمكه ، فاذا وجد فرجة رمل فيها ، وتأخير الطواف له والدنو أو لأحدهما أولى ، ويمشي الأربعة اشواط الباقية ، وكلما حاذى الحجر الأسود والركن اليماني استلهما ، وإن شق أشار اليهما ، ويعول كلما حاذى الحجر الأسود . الله أكبر ، فقط ، وله القراءة في الطواف ، فتستحب ، لا الجهر بها ، ويكره أن غلط المصلي ، وبين الأسود واليماني ربنا آتيا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقما عذاب النار ، ويكثر في بقية طوافه من الذكر ، والدعاء ، ومنه : اللهم اجعله حجا مبرورا ، وسعيا مشكورا ، وثبنا مغفورا ، رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، وانت الاعز الأكرم ويدعو بما أحب ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدع الحديث إلا الذكر ، والقراءة ، والأمري بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وما لا بد منه ، ومن طاف أو سعى راكبا أو محمولا لغير عذر لم يجزئه ولعذر يجزى . ويقع الطواف عن المحمول أن يوبأ عنه أو يوبى كل مهما عن

(١) قوله وهو : يريد به الرمل المتقدم

نفسه وان نويا عن الحامل وقع عنه وان نوى أحدهما عن نفسه والآخر لم ينو - وقع لمن نوى وان عدت النية مهما أو نوى كل مهما عن الآخر لم يصح لواحد مهما ، وان حمله بعرفات أجزأ عنهما ، وان طاف منكسا : بان جعل البيت عن يمينه أو على حدار الحجر أو شاذروان الكعبة بفتح النال : وهو القدر الذي ترك خارجا عن عرض الجدار مرتفعا من الارض قدر ثلثي ذراع - لم يجزئه لانه منها أو ترك شيئا من الطواف وان قل ، او لم ينو ، او خارج المسجد او محدثا ، ولو حائضا ، ويلزم الناس انتظارها لأجله ، فقط ان أمكن ، او نجسا او شاكاً فيه في طهارته ، لا بعد فراغه منه ، او عريانا ، او قطعه بفصل طويل عرفا ، ولو سهوا ، او لعذر ، او أحدث في بعضه - لا يجزئه ، فتشترط الموالاة فيه ، وفي سعي ، وعند الشيخ : الشاذروان ليس من الكعبة ، بل جعل عماد البيت ، وعلى الأول لومس الجدار بيده في موازاة الشاذروان - صح طوافه ، وان طاف في المسجد من وراء حائل - من قبة وغيرها أجزأ ، وان طاف على سطحه توجه الأجزاء ، قاله في المروع : وان شك في عدد الأسواط أخذ باليقين ، ويقبل قول عدلين ، ويسن فعل سائر المناسك على طهارة ، وان قطع الطواف بفصل يسير ، او أقيمت صلاة مكتوبة ، او حضرت جيزة صلى ، وبني ويكون البناء من الحجر ، ولو كان القطع من أثناء الشوط ، تم يصلي ركعتين ، والا فضل خلف المقام ، وحيث ركعها من المسجد أو غيره جاز ، ولا شيء عليه ، وهما سنة مؤكدة يقرأ فيهما بعد الفاتحة في الأولى

قل يا أيها الكافرون وفي الثانية : قل هو الله احد ، ولا باس ان يصلحهما الى غير ستره ، ويمر بين يديه الطائفون من الرجال والنساء ، وتقدم ، وتكفى عنهما مكتوبة ، وستة راتة ، ويسن الاكثر من الطواف كل وقت ، وله جمع أسابيع . فاذا فرغ منها ركع لكل اسوع ركعتين والاولى لكل اسوع عقبه ، ولا يشرع تقبيل المقام ولا مسحه — فرع — اذا فرغ المتمتع ثم علم انه كان على غير طهارة في احد الطوافين وجهله — لزمه الأشد ، وهو كونه في طواف العمرة ، فلم تصح ، ولم يحل منها ، فيلزمه دم للحلق ، ويكون قد أدخل الحج على العمرة ، فيصير قاربا ويجزئه الطواف للحج عن النسكين ، ولو قدرناه من الحج — لزمه اعادة الطواف ، ويلزمه اعادة السعي على التقديرين ، لأنه وجد بعد طواف غير معتده ، وان كان وطىء بعد حله من العمرة حكما بانه ادخل حجا على عمرة فاسدة ، فلا يصح ، ويلغوما فعله من أفعال الحج ، ويتحلل بالطواف الذي قصده للحج من عمرته الفاسدة ، وعليه دم للحلق ، ودم للوطء في عمرته ولا يحصل له حج ، ولا عمرة ، ولو قدرناه من الحج — لم يلزمه أكثر من اعادة الطواف والسعي ، ويحصل له الحج والعمرة

فصل : — ويشترط لصحة الطواف ثلاثة عشر شيئا : الاسلام

والعقل ، والية ، وستر العورة ، وطهارة الحدث ، لا لطمل دون التمييز وطهارة الخبث ، وتكميل السبع ، وجعل البيت عن يساره ، والطواف بجميعه ، وان يطوف ماشيا مع القدرة ، وأن يوالى بيته وألا يخرج من المسجد — وان يبتدىء من الحجر الأسود فيحاذيه . وسننه عشر استلام الركن وتقيله او ما يقوم مقامه ، من الإشارة ، واستلام

الركن اليماني ، والاضطباع ، والرمل ، والمشى في مواضعه والدعاء ، والذكر والدنو من البيت ، وركعتا الطواف ، واذا فرغ من ركعتي الطواف واراد السعي سن عوده الى الحجر فيستلبه ، ثم يخرج الى الصفا من بابه ، وهو طرف جبل أبي قيس ، عليه درج ، وفوقها أزج كايوان ، فيرقى عليه ندبا حتى يرى البيت ان أمكنه فيستقبله ويكبر ثلاثا ، ويقول ثلاثاً « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك ، وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، ويقول لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون ، اللهم اعصمني بدينك ، وطواعيتك وطواعية رسولك ، اللهم حنبي حدودك ، اللهم اجعلني ممن يحبك ويحب ملائكتك ، وأنبياءك ورسلك وعبادك الصالحين ، اللهم حنني اليك وإلى ملائكتك وإلى رسلك ، وإلى عبادك الصالحين ، اللهم يسر لي اليسرى وحبني اليسرى واغفر لي في الآخرة والأولى واجعلني من أئمة المتقين واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر لي خطيئتي يوم الدين ، اللهم قلت ادعوني استجب لكم وإني لا تخلف الميعاد ، اللهم ادهديني للاسلام فلا تنزعني منه ، ولا تنزعني مني ، حتى تتوفاني على الاسلام ، اللهم لا تقدمي للعذاب ، ولا تؤخرني لسوء الفتن ، ولا يلي ، ثم ينزل من الصفا ويمشي حتى يحاذي العلم وهو الميل الأخضر المعاق بركن المسجد على يساره نحو ستة أذرع فيسعى ماش سعيًا شديدًا ندبا بشرط الا يؤذي ، ولا يؤذي حتى يتوسط بين الميلين الأحصرين وهما العلم الآخر أحدهما ركن المسجد والآخر بالموضع المعروف بدار

العاس فيترك شدة السعى حتى يأتى المروة: وهى أرفق قيعقان هيرقاها ندبا ويستقل القبلة ويقول عليها ما قال على الصفا . ويجب استيعاب ما بينهما ، فان لم يرقهما الصق عقب رجله ناسفل الصفا وأصابهما باسفل المروة ، ثم يقلب الى الصفا فيمشى فى موضع مشيه ، ويسعى فى موضع سعيه الى الصفا ، يفعل ذلك سعا يحتسب بالذهاب سعية وبالرجوع سعية يفتح بالصفا ويختم بالمروة ، فان بدأ بالمروة لم يحتسب بذلك الشوط ، ويكثر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك ، ومه : رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وانت الاعز الأكرام ، ولايس السعى بينهما الا فى حج او عمرة ، ويستحب ان يسعى طاهرا من الحدث والنجاسة مستترا ، وتشترط البية والمواالات والمرأة لا ترقى ، ولا تسعى شديدا ، وان سعى على غير طهارة كره ، ويشترط تقدم الطواف عليه ، ولومسونا كطواف القدوم ، فان سعى بعد طوافه تم علم أنه طاف غير متطهر لم يجزئه السعى ، وله تأخير عن طوافه بطواف وغيره ، فلا يجزى المواالات بينهما فلا بأس ان يطوف اول النهار ويسعى آخره ، ولا تسن عقب صلاة ، وان سعى مع طواف القدوم لم يعد مع طواف الزيارة ، والاسعى بعده ، فاذا فرغ من السعى ، فان كان متعنا بلاهدى — حلق او قصر من جميع شعره ، وقد حل ولو كان ملبدا راسه ، فيستريح جميع محظورات الاحرام والافضل هنا التقصير ، ليتوفر الحلق للحج ، ولايس تأخير التحلل وان كان معه هدى ادخل الحج على العمر ، وليس له ان يحل ولا يحلق حتى يحج ويحرم به بعد طوافه وسعيه لعمرة ، كما يأتى ، ويحل منهما يوم

النحر . وان كان معتمرا غير متمتع ، فانه يحل ولو كان معه هدى في اشهر الحج او في غيرها . وان كان حاجا بقى على احرامه . ومن كان متمتعا او معتمرا قطع التلبية اذا شرع في الطواف ولا لباس بها في طواف القدوم سرا

باب صفة الحج والعمرة

يستحب لمتمتع حل من عمرته ولغيره من المحلين بمكة — الاحرام بالحج يوم التروية : وهو الثامن من ذى الحجة : الا لمن لم يجدهديا تتمتع ، فيحرم يوم السابع ليكون آخر تلك الثلاثة يوم عرفة ، وان يفعل عند احرامه ^(١) مايفعله عند احرامه من الميقات من غسل وغيره ثم يطوف اسوعا ويصلي ركعتين ثم يحرم بالحج من المسجد ، وتقدم في المواقيت ، ولا يطوف بعد لوداع البيت ، فلو طاف وسعى بعده لم يحزته عن السعى الواحد قل خروجه ولا يخط يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة ، ثم يخرج الى مى ، قبل الزوال يصلي بها الظهر مع الامام ، ويبيت بها الى ان يصلي معه الفجر ، وليس ذلك واجبا ، ولو صادف يوم جمعة وهو مقيم بمكة ممن تجب عليه وزالت الشمس فلا يخرج قل صلاحها ، وقبل الزوال ان شاء خرج ، وان شاء اقام حتى يصلها ، فان خرج الامام أمر من يصلي

(١) يريد بالاحرام ها : احرامه من مكة فان المفروض أنه بمكة مد بدا في

أعمال العمرة والاحرام الثانى هو احرام الميقات

بالناس ، فاذا طلعت الشمس سار من مى الى عرفة فاقام سعة ندبا حتى
 نزول الشمس — ونمرة موضع بعرفة ، وهو الجبل الذى عليه أنصاب
 الحرم على يمينك اذا خرجت من ما زعى عرفة تريد الموقف — فاذا زالت
 الشمس استحب للامام أو نائبه ان يخطب خطبة واحدة يقصرها ويفتحها
 بالتكبير : يعلم الناس فيها مناسكهم من الوقوف ووقتهم والنع من عرفات
 والمبيت بمزدلفة وغير ذلك ، فاذا فرغ من خطبته نزل فصلى الظهر والعصر
 جمعا ان جازله ، وتقدم ، باذان واقامتين ، وان لم يؤذن للصلاة فلا بأس
 وكذا يجمع غيره ولو منفردا ، ثم يأتى موقف عرفة ويغتسل له ، وكلها
 موقف : الا بطن عربة ، فانه لا يجزئه الوقوف به ، وحد عرفات من الجبل
 المشرف على عرنة الى الجبال المقابلة له الى ما يلى حوائط بنى عامر ، ويسن
 ان يقف عند الصخرات وحبل الرحمة — واسمه الال — على وزن
 هلال — ولا يشرع صعوده ، ويقف مستقبل القبلة راكبا بخلاف
 سائر المناسك والعبادات فراجلا ، ويكثر من الدعاء ومن قول لا اله
 الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا
 يموت بيده الخير وهو على كل شىء قدير ، اللهم اجعل فى قلبى نورا وفى
 بصرى نورا وفى سمعى نورا ، ويسر لى امرى ، ويدعوبما احب ، ووقت
 الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة — واختار الشيخ وغيره وحكى
 اجماعا من الزوال يوم عرفة الى طلوع فجر يوم الحرة — فمن حصل بعرفة
 فى هذا الوقت ولو لحظة ولو ما راها او نائما او جاهلا بها وهو من أهل
 الوقوف صح حجه ، لا يجنون ومغنى عليه وسكران ، الا ان يفيقوا وهم

بها قبل خروج وقت الوقوف ، ومن فاتته ذلك فاتته الحج ، ويستحب ان يقف طاهرا من الحدثين ، ويصح وقوف الحائض اجماعا ، ووقفت عائشة رضي الله عنها حائضا بامر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشترط ستارة ولا استئصال ، ولأئمة ، ويجب ان يجمع في الوقوف بين الليل والنهار من وقف بهارا ، فان دفع قبل غروب الشمس فعليه دم ان لم يعد قبله ، وان وافاها ليلا فلا دم عليه ووقف بها ، وان خاف فوت وقت الوقوف صلى صلاة خائف ان رجا ادراكه ، ووقفة الجمعة في آخر يومها ساعة الاجابة فاذا اجتمع فصل يوم الجمعة ويوم عرفة كان لهما مزية على سائر الايام ، قال في الهدى : واما ما استفاض على السنة العوام ماها تعدل ثنتين وسبعين حجة فاطل لا أصل له

فصل : — ثم يدفع بعد غروب الشمس سكيئة ، قال ابو حكيم : مستعمرا الى مزدلفة على طريق المازمين ، مع امام او نائبه ، وهو أمير الحاج ، فان دفع قبله كره ولا تنى عليه . يسرع في العجوة ، ويلبي في الطريق ، ويذكر الله تعالى ، فاذا وصلها صلى المغرب والعشاء جمعا قبل حط رحله باقامة لكل صلاة بلا اذان ، وان اذن وأقام للاولى فقط فحسن ولا يتطوع بينهما ، فان صلى المغرب في الطريق ترك السنة وأحزأته ، وان فاتته الصلاة مع الامام بها او بعرفة جمع وحده ، ثم يبيت بها حتى يصبح ويصلي الفجر ، وله الدفع قبل الامام ، وليس له الدفع قبل نصف الليل ، ويباح بعده ، ولا تنى عليه كما لو وافاها بعده ، وان جاء بعد الفجر فعليه دم ، وان دفع غير رعاة وسقاة قبل نصفه فعليه دم ان لم يعد اليها

ولو بعد نصفه ، وحدث المزدلفة ما بين المازمين ووادي محسر ، فاذا أصبح صلى الصبح بغلس أول وقتها ، ثم يأتي المشعر الحرام فيرقى عليه إن أمكنه والا وقف عنده ، ويحمد الله ويهلله ويكبره ويدعو ، ويقول : اللهم كما وقتنا فيه وأرئتنا إياه فوقنا لذكرك في هديتنا ، واغفر لنا ، وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق ، فاذا انضمت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ، ثم لا يزال يدعو إلى ان يسفر جدا ، ولا بأس بتقديم الضعفة والنساء .

فصل : - ثم يدفع قبل طلوع الشمس إلى منى ، وعليه السكينة فاذا بلغ وادي محسر أسرع : راكبا كان أو ماشيا ، قدر رمية حجر ، ويكون مليا إلى ان يرمى جمرة العقبة ، وهي آخر الجمرات مما يلي منى ، وأولها مما يلي مكة ، وياخذ حصي الجمار من طريقه قبل ان يصل إلى منى أو من مزدلفة ، ومن حيث أخذه جاز ، ويكره من منى وسائر الحرم ، وتكسيه ويكون أكبر من الحص ودون البندق كحصي الخذف ، فلا يجزى صغير جدا ولا كبير ، ويجزى مع الكراهة نجس ، فان غسله زالت وحصة في خاتم ان قصدها ، ولا فرق بين كون الحصا أبيض ، أو أسود أو كدانا ، أو أحمر من مرمر ، وبرام ومرو : وهو حجر الصوان ، ورغام وسن وغيرها ، وعدد الحصى سبعون حصاة ، ولا يستحب غسله ، الا ان يعلم نجاسته ، فاذا وصل إلى منى - وحدها من وادي محسر إلى جمرة العقبة بدأ بها راكبا ان كان ، والا ماشيا لاسيما تحية منى ، فرماها بسبع : واحدة

بعد واحدة بعد طلوع الشمس ندبا ، فان رمى بعد نصف ليلة الحر
أجزأ ، وان غربت الشمس فبعد الزوال من الغد ، فان رماها دفعة واحدة
لم يجزئه الا عن واحدة ، ويؤدب نسا ، ويشترط عليه محصوها في
المرمى وفي سائر الرميات ، ولا يجزىء وضعها بل طرحها ، ولو أصابت
مكانا صلحا في غير المرمى ، ثم تدرجت الى المرمى ، أو أصابت ثوب انسان
ثم طارت فوقعت في المرمى أجزاءه ، وكذا لو نقضها من وقعت على
ثوبه فوقعت في المرمى نسا ، وقال ابن عقيل : لا تحزنه لان حصولها في
المرمى بفعل الثاني ، قال في الفروع : وهو اظهر ، قال في الانصاف : قلت
وهو الصواب ، وان رماها فاحتططها طائر قبل حصولها فيه ، او ذهب
بها عن المرمى لم يجزئه ، ويكبر مع كل حصة ، ويستبطن الوادي ويقول :
اللهم اجعله حجا مبرورا وذنبا مغفورا وعملا مشكورا ، ويرفع الراعى
يمينه حتى يرى بياض إبطه ، ويومئها على حاجبه الايمن ، وله رميها من فوقها
ولا يقف عندها بل يرميها وهو ماش ، ويقطع التلبية مع رمي أول حصة
مها ، فان رمى بذهب او فضة او غير الحصا من الجواهر المطبوعة
والفيروزج والياقوت والطين والمدر ، او بغير جنس الارض ، او بحجر
رمى به لم يجزئه ، ثم ينحر هديا ان كان معه : واجبا كان . او تطوعا
فان لم يكن معه هدى وكان عليه هدى واجب اشتراه ، وان أحب ان
يضحي اشترى ما يضحي به ، ثم يحلق رأسه ويسدأ بايمنه ، ويستقبل
القبلة فيه ويكبر وقت الحلق ، والاولى الا يشارط الحلاق
على اجرة ، ومن قصر فمن جميع شعر رأسه لا من كل شعرة بعينها

والمرأة تقصر من شعرها على أى صفة كان : من ضفر وعقص وغيرهما قدر أنملة فأقل من رؤس الضعائر ، وكذا عبد ، ولا يحلق الابن سیده لأن الحلق ينقص قيمته ، ويسن أخذ اظفاره وشاربه ونحوه ، ومن عدم الشعر استحباب أن يمر موسى على رأسه ، ثم قد حل له كل شيء من الطيب وغيره إلا النساء : من الوطء ، والقبلة ، واللبس لشهوة ، وعقد النكاح

فصل : — ويحصل التحلل الأول باثنين من ثلاثة : رمى ، وحلق وطواف ، والثاني بالثالث منها ، فالحلق والتقصير نسك ، وإن أخره عن أيام مى فلا دم عليه ، وإن قدم الحلق على الرمي ، أو النحر ، أو طاف للزيارة ، أو حرقب رمية جاهلا أو باسيا فلا شيء عليه ، وكذا لو كان عالما لكن يكره ، وإن قدم الافاضة على الرمي أجزاء طوافه ، ثم يخطب الامام يوم النحر بكرة الهار بمى خطة مفتحة بالتكبير يعلمهم فيها النحر والافاضة والرمي ، ثم يفيض الى مكة يطوف متمتع لقدمه لعمرته نسا بلا رمل ، وكذا يطوفه برمل مفرد وقارن لم يكونا دخلا مكة يوم النحر ولا طافاه نسا ، وقيل : لا يطوف للقدم أحد منهم ، اختاره الشيخ ، والموفق ؛ ورد الاول وقال : لا يعلم احدا وافق ابا عبد الله على ذلك ، قال ابن رجب : وهو الاصح ، ثم يطوف للزيارة ، ويسمى الافاضة والصدر ويعينه بنيته بعد وقوفه بعرفة ، وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج فان رجع الى بلده قبله رجع منها محرما فطافه ، ولا يجزى عنه غيره ، واول وقت طواف الزيارة بعد نصف ليلة النحر ، والافضل فعله يوم النحر فان أخره الى الليل فلا بأس ، وإن أخره عنه وعن ايام منى جاز : كالسعى

ولا شيء عليه ، تم يسعى بين الصفا والمروة ان كان متمتعا ، ولا يكتفى بسعى عمرته ، او غير متمتع ولم يكن سعى مع طواف القدوم ، فان كان قد سعى لم يسع ، والسعى ركن في الحج فلا يتحلل إلا بفعله كما تقدم ، فان فعله قل الطواف علما او ناسيا او جاهلا اعاده ، ثم قد حل له كل شيء ويستحب التطيب عند الاحلال ، ثم يأتي زمزم فيشرب منها لما احب ويتضلع ، زاد في التنصرة : ويرش على بدنه وتوبه ، ويقول : بسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ، ورزقا واسعا ، وريا وشعا ، وشفاء من كل داء ، واغسل به قلبي ، واملاؤه من خشيتك ، ويسن ان يدخل البيت ، والحجر منه ، ويكون حافيا بلا خف ولا لعل بغير سلاح نصا ، ويكبر ويدعو في نواحيه ويصلي فيه ركعتين ، ويكثر النظر اليه لانه عبادة ، فان لم يدخله فلا بأس ، ويتصدق بثياب الكعبة إذا نزع نصا ، ومن اراد ان يستشفي بشيء من طيبها فليات طيب من عده فليرقه على البيت ثم ياخذ ، ولا ياخذ من طيب الكعبة شيئا

فصل — تم طرح الى مي ، فبيتها ثلاث ليال ويصلي بها ظهر يوم النحر ، ويرمي الجمرات بها في ايام التشريق كل يوم بعد الزوال الا السقا والرعاة فلم يرمي ليلا ونهارا ، ولو في يوم واحد أو في ليلة واحدة من ايام التشريق ، وان رمى غيرهم قل الزوال لم يجزئه فيعيده ، وآخر وقت رمى كل يوم الى المغرب ، ويستحب قل صلاة الظهر ، وألا يدع الصلاة مع الامام في مسجد منى ، وهو مسجد الخيف ، فان كان الامام غير مرضى صلى المرء برقته ، ويرمي كل حمرة بسبع حصيات : واحدة بعد

واحدة ، فيبدأ بالجمرة الاولى وهى أبعدهن من مكة ، وتلى مسجد الخيف فيجعلها عن يساره ويرميها ، ثم يتقدم قليلا لئلا يصيبه الحصى فيقف فيدعو الله رافعا يديه ويطيل ، ثم يأتى الوسطى فيجعلها عن يمينه ويرميها كذلك ويقف عندها ويدعو ويرفع يديه ، ثم جمرة العقبة كذلك ، ويجعلها عن يمينه ويستطن الوادى ، ولا يقف عندها ، ويستقبل القبلة فى الجمرات كلها ، وترتيبها شرط : بان يرمى أولا التى تلى مسجد الخيف ، ثم الوسطى ثم العقبة ، فان نكسه لم يجرئه ، وان أدخل بحصاة من الاولى لم يصح رمى الثانية ، وان جهل محلها بنى على اليقين ، ثم يرمى فى اليوم الثانى والثالث كذلك ، وعدد الحصى سبع ، وان آخر الرمى كله مع رمى يوم النحر فرماه آخر أيام التشريق أجزاء أداء ، لان أيام الرمى كلها بمشاة اليوم الواحد وكان تاركا للأفضل ، ويحب ترتيبه نية ، وكذا لو آخر الرمى كله ، او يومين ، وان أحر الرمى كله او جمرة العقبة عن أيام التشريق ، او ترك المبيت بنى ليلة او أكثر — فعليه دم ، ولا يأتى به كاليثوتة ، وفى ترك حصاة مافى شعرة ، وفى حصاتين مافى شعرتين ، وليس على اهل سقاية الحاج والرءاء مبيت بمى ولا بمزدلفة ، فال غربت الشمس وهم بمى لزم الرءاء المبيت ، دون اهل السقاية ، وقيل اهل الاعذار من غير الرءاء كالمرضى ، ومن له مال يخاف ضياعه ومحوه حكمهم حكم الرءاء فى ترك البيثوتة وان كان مريضا او محبوسا او له عذر جاز ان يستنيب من يرمى عنه ، والاولى ان يشهده ان قدر ، ويستحب ان يضع الحصى فى يد النائب ليكون له عمل ، ولو اغمى على المستنيب لم تقطع البياة ، ويستحب

خطبة امام في اليوم الثاني من ايام التشريق بعد الزوال : يعلمهم فيها حكم التعجيل والتاخير والتوديع ، ولكل حاج وله اراد الاقامة بمكة التعجيل إن احب ، إلا الامام المقيم للناسك فليس له التعجيل لاجل من يتاخر فان احبان يتعجل في ثاني التشريق — وهو النفر الاول — خرج قبل غروب الشمس ، ولا يضره رجوعه ، وليس عليه في اليوم الثالث رمى ، ويدهس بقية الحصا في المرمى ، وان غرت وهو بها لزم الميت والرمى من الغد بعد الزوال ، ثم يهر ، وهو الفر الثاني ، ويس إذا هزم من مى نزوله بالابطح — وهو المحصب ، وحده ما بين الجبلين إلى المقرة — فيصلى به الظهرين والعشاءين ، ويهجع يسيرا ، ثم يدخل مكة

فصل : — فاذا أراد الخروج لم يخرج حتى يودع البيت بالطواف إذا فرغ من جميع اموره إن لم يقيم بمكة او حرمها ، ومن كان خارجه فعليه الوداع ، وهو على كل خارج من مكة ، ثم يصلى ركعتين خلف المقام ويأتى الحطيم — وهوتحت الميزاب — فيدعو ، ثم يأتى زمزم فيشرب منها ثم يستلم الحجر ويقلبه ويدعوا في الملتمزم بما يأتى ، فان ودع ثم اشتغل بغير شد رحل ، او اتجر ، او اقام اعدا الوداع لان اشترى حاجة في طريقه او صلى ، فان خرج قلبه فعليه الرجوع اليه لفعله ان كان قريبا ولم يخف على نفسه او ماله او هوات رفقته او غير ذلك ، ولا شئ عليه اذا رجع فان لم يمكنه الرجوع ، او امكنه ولم يرجع او بعد مسافة قصر فعليه دم رجع اولاً ، وسواء تركه عمدا او خطأ او نسيانا ، ومتى رجع مع القرب لم يلزم احرام ، ويلزمه مع العدا الاحرام بعمرة يأتى بها ، ثم يطوف للوداع

وان اخر طواف الزيارة أو القدوم فطافه عند الخروج كماهعهما ، ولا وداع على حائض ونفساء ، ولا فدية الا ان تطهر قبل مفارقة البنيان فترجع وتغتسل وتودع ، فان لم تفعل ولو اعذر فعليها دم ، فاذا فرغ من الوداع واستلم الحجر وقبله وقف في الملتزم بما بين الحجر الأسود وباب الكعبة فيلتزمه ملصقا به صدره ووجهه وبطنه ويسط يديه عليه ، ويجعل يمينه نحو الباب ، ويساره نحو الحجر ، ويدعو بما احب من خيرى والآخرة ، ومنه : اللهم هذا بيتك وأنا عندك وابن عندك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لى من خلقك وسيرتني فى بلادك حتى بلغتني بتعمتك الى بيتك ، وأعنتني على أداء نسكى ، فان كنت رضىت عني فازدد عي رضا ، والا فمن الآن قل أن تنأى عن بيتك دارى ، فهذا أو ان انصر ا فى أن ائت لى غير مستدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك ، اللهم فاصحنى العافية فى بدنى والصحة فى جسمى والعصمة فى دينى ، وأحسن منقلبى ، وارزقنى طاعتك ما بقيتني ، واجمع لى بين خيرى الدنيا والآخرة ، إنك على كل شىء قدير ، وان أحب دعا بغير ذلك ، ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ، فاذا خرج ولا ما ظهره ولا يلتفت ، فان فعل أعاد الوداع استحبابا ، وقد قال مجاهد اذا كدت تخرج من المسجد فالتفت ثم انظر الى الكعبة فقل : اللهم لا تجعله آخر العهد ، والحائض تقف على باب المسجد وتدعو بذلك

فصل : — واذا فرغ من الحج استحبه له زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبيه رضى الله عنهما ، قال أحمد : إذا ح

الذى لم يحج قط يعى من غير طريق الشام، لا يأخذ على طريق المدينة لأنه ان حدث به حدث الموت كان في سبيل الحج، وان كان تطوعا بدأ بالمدينة، فاذا دخل مسجد هاسن أن يقول ما يقول في دخول غيره من المساجد، ثم يصلى تحية المسجد، ثم يأتى القبر الشريف فيقف قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم مستدير القبلة. ويستقبل جدار الحجرة والمسار الفضة في الرخامة الحمراء، فيسلم عليه، فيقول: السلام عليك يا رسول الله، كان ابن عمر رضى الله عنه لا يزيد على ذلك وان زاد محسن، ولا يرفع صوته، ثم يستقبل القبلة والحجرة عن يساره قريبا لثلاثي استدر قبره صلى الله عليه وسلم، ويدعو ثم يتقدم من مقام سلامه نحو ذراع على يمينه فيسلم على أبى بكر رضى الله عنه، ثم يتقدم نحو ذراع على يمينه ايضا فيسلم على عمر رضى الله عنه، ولا يتمسح ولا يمس قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا حائطه، ولا يلصق به صدره ولا يقبله، قال الشيخ: ويحرم طوافه بغير اليد العتيق اتفاقا، قال ابن عقيل، وان الجوزى: يكره قصد القبور للدعاء: قال الشيخ، ووقوفه عندها له أيضا، وتستحب الصلاة بمسجده صلى الله عليه وسلم، وهى يالف صلاة، والمسجد الحرام بمائة ألف، وفي الاقصى بخمسمائة، وحسنات الحرم كصلاته، وتعظم السيآت به، ويسن أن يأتى مسجد قبا فيصلى فيه، واذا اراد الخروج عاد الى المسجد فيصلى ركعتين، وعاد الى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فودع وأعاد الدعاء، قاله فى المستوعب وقال: ويعزم على الا يعود الى ما كان عليه قبل حجه من عمل لا

يرضى ، ويسن أن يقول عند مصرفه من حجه متوجها : لا اله الا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون عابدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، ولا بأس ان يقال للحاج اذا قدم : تقبل الله نسكك ، واعظم أجرك ، واخلف نفقتك ، قال في المستوعب : وكانوا يفتنمون أدعية الحاج قبل ان يتلظخوا بالذنوب

فصل : — في صفة العمرة ، من كان في الحرم من مكى وغيره
 خرج الى الحل فاحرم من ادناه ، ومن التسعيم أفضل ، ثم من الجعرانة ثم الحديبية ، ثم ما بعد ، ومن كان خارج الحرم دون الميقات — من ديرة أهله ، وان كان في قريه فمن الجابب الأقرب من البيت ، ومن الأبعد أفضل ، وتقدم ، وتباح كل وقت ، فلا يكره الاحرام بها يوم عرفة والحر والتشريق ، ولا بأس أن يعتمر في السنة مرارا ، ويكره الاكتار منها ، والموالة بينها نصا ، وهى في غير أشهر الحج أفضل ، وأفضلها في رمضان ، ويستحب تكرارها فيه لأنها تعدل حجة ، وتسمى العمرة حجاً أصغر ، وان احرم من الحرم لم يجز ، ويعتقد ، وعليه دم ثم يطوف ويسعى ، ثم يحلق أو يقصر ، ولا يحل قل ذلك ، وتحزى عمرة القارن ، وعمرة التسعيم — عن عمرة الاسلام

فصل : — أركان الحج : الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارة ، والسعى ، والاحرام ، وهوائية ، واجباته سبعة : الاحرام من الميقات ، والوقوف بعرفة الى الليل ، والمبيت بمزدلفة الى بعد نصفه

والمبيت نهي، والرمي مرتبا، والحلاق أو التقصير، وطواف الوداع
قال الشيخ: وطواف الوداع ليس من الحج وإنما هو لكل من أراد
الخروج من مكة، وما عداهن سنن، وأركان العمرة: الاحرام،
والطواف، والسعي. وواجباتها: الاحرام من الحل، والحلق، أو التقصير
فمن ترك ركنا أو الية له لم يتم نسكه إلا به، لكن لا ينقذ نسك بلا
احرام، ويأتي إذا فاتته الوقوف، ومن ترك واجبا ولو سهوا فعليه دم
فان عدمه فكصوم متعة، والا طعام عه على ما تقدم، ومن ترك ستة فلا
شيء عليه، قال ابن عقيل: وتكره تسمية من لم يحج: ضرورة، لأنه اسم
جاهلي، وإن يقال حجة الوداع، لأنه اسم على اليعود، ويعتبر في
ولاية تسير الحاج كونه مطاعا ذارأى وشجاعة وهداية، وعليه جمعهم
وترتيبهم وحراستهم في المسير والنزول والرفق بهم والنصح، ويلزمهم
طاعته في ذلك، ويصلح بين الخصمين، ولا يحكم إلا أن يفوض إليه،
فيعتبر كونه من أهله، وشهر السلاح عند قدوم تبوك — بدعة، زاد الشيخ
محرمه، وقال: ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة
فانه يستتاب بعد تعريفه إن كان جاهلا، فان تاب والاقبل، ولا بسقط
حق الآدمي من مال أو عرض أو دم بالحج اجماعا

باب الاحصار والفوات

سبق لا يدرك، والاحصار: الحس، من طلع عليه فجر يوم الحر
ولم يقف بعرفة ولو لعذر فاته الحج، وسقط عنه توابع الوقوف: مكبت

مردلفة، ومنى، ورمى جمار، وانقلب احرامه عمرة نساء، يطوف
يسعى ويحلق أو يقصر، وسواء كان قارنا أو غيره، ان لم يختار البقاء
على احرامه ليحج من قابل، ولا تحزى عن عمرة الاسلام، وعليه القضاء
ولونفلا، ويلزمه ان لم يكن اشترط أولا - هدى: شاة أو سبع بدنة، من
حين الفوات: ساقه أولا، يؤخره الى القضاء. يذبحه فيه، فان كان الذى
فاته الحج قارنا قصى قارنا، فان عدم الهدى زس الوحوب صام عشرة
أيام: ثلاثه فى الحج، - أى حج القضاء - وسعة اذا رجع، ثم حل
والعد لا يهدى، ولو اذن له سيده، لأنه لا مال له، ويجب عليه الصوم
المذكور بدل الهدى، وعلى قياس هذا كل دم لزمه فى الاحرام لا يجزئه
عنه الا الصيام، واذا صام فاته يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوما
حيث يصوم الحر ثم حل، وان اخطأ الناس فوقفوا فى غير يوم عرفة ظنا
منهم انه يوم عرفة أجزاءهم، وان اخطأ بعضهم فاته الحج، ومن احرم
حصره عدو فى حج وعمرة من الوصول الى البيت بالبلد، او
الطريق قبل الوقوف، او بعده، او منع ظلما، او جن، او اغمى
عليه ولم يكن له طريق أمن الى الحج، وفات الحج - ذبح هديا: شاة
أو سبع بدنة فى موضع حصره: حلا كان أو حرما، ينوى به التحلل
وحوبا، أو حلق أو قصر ثم حل، فان أمكن المحصر الوصول من طريق
أخرى لم يبح له التحلل، ولزمه سلوكها: بعدت وأقربت، حتى الفوات
أو لم يحس، فان لم يجد هديا صام عشرة أيام بالنية كبذله، ثم حل، ولا
اطعام فيه، بل يجب مع الهدى حلق أو تقصير، ولا فرق بين المحصر

العام في كل الحاج، وبين الخاص في شخص واحد مثل أن يحبس بغير حق أو يأخذه اللصوص، ومن حبس بحق أو دين حال قادر على أدائه فليس له التحلل، وإذا كان العدو الذي حصر الحاج مسلمين جاز قتالهم وإن أمكن الانصراف من غير قتال فهو أولى، وإن كانوا مشركين لم يجب قتالهم إلا إذا بدأوا بالقتال أو وقع النفير، فإن غلب على ظن المسلمين الظفر استحباب قتالهم، ولهم لئس ماتجب فيه العدية إن احتاجوا إليه، ويعدون، والافتراء أولى، فإن أذن العدو لهم في العور فلم يثقوا بهم فلهم الانصراف، وإن وثقوا بهم لزمهم المضى على الاحرام، وإن طلب العدو حفارة على تخلية الطريق وكان ممن لا يوثق بامانه لم يلزم بدله، وإن وثق والحفارة كثيرة فكذلك، بل يكره بذلها إن كان العدو كافرا، وإن كانت يسيرة فقياس المذهب وجوب بدله، ولو نوى التحلل قبل ذبح هدى أو صوم ورفض احرامه لم يحل، ولزمه دم لتحلله، ولكل محطور فعله بعده، ولا قضاء على محصر إن كان نفلا ومن حصر عن واجب لم يتحلل، وعليه له دم، وحجه صحيح، وإن صد عن عرفة دون البيت تحلل بعمره ولا شيء عليه، ومن احصر عمرص أو ذهاب نفقة لم يكن له التحلل وهو على احرامه حتى يقدر على البيت وإن فاته الحج تحلل بعمره كعمر المرص، ولا ينحر هديامعه إلا بالحرم فيبعث به ليذبح فيه، والحكم في القضاء والهدى كما تقدم، ويقضى عنه في رقه كحر، وصغير كبالغ، ولا يصح إلا بعد البلوغ، ولو أحصر في حرج فاسد فله التحلل، فإن حل ثم زال الحصر وفي الوقت سعة، فله أن

يقضى في ذلك العام ، ومن شرط في ابتداء احرامه ان يحل متى مرض ، او ضاعت نفقته ، او نفدت ، وبحوه ، او قال : ان حبسى حابس فمحلى حيث حبستى — فله التحلل بجميع ذلك ، وليس عليه هدى ولا صوم ولا قضاء ولا غيره ، وله البقاء على احرامه ، فان قال ان مرضت وبحوه فانا حلال ، فمضى وجد الشرط حل بوجوده

باب الهدى والأضاحى والعقيقة

الهدى : ما يهدى الى الحرم من النعم وغيرها ، والأضحية ما يذبح من هيمة الانعام أيام النحر بسبب العيد تقرباً الى الله تعالى
يسن لمن أتى مكة أن يهدى هدياً ، والأفضل فيهما ابل ، ثم بقران أخرج كاملاً ، ثم غنم ، ثم شرك في بدنة ، ثم شرك في بقرة ، ولا يحزى في الأضحية الوحشى ، ولا من أحد أوبه وحشى ، وأفضلها أسمن ثم أغلائمنا ، وذكر واثى سواء ، وقرن — أفضل ، ويسر استسمانها ، واستحسانها ، وأفضلها لونا الأشهب ، وهو الاملح : وهو الابيض ، او ما يياضه أكثر من سواده ، قاله الكسائى ، ثم اصفر ، ثم أسود ، قال احمد يعجبى اليباض ، وقال : أكره السواد . ولا يحزى الا الجذع من الضأن وهو ماله ستة أشهر ، والثى مما سواه ، فمضى الابل ما كمل له خمس سنين وبقر ستان ، ومعز ستة ، ويجزى أعلى سنا بما ذكر ، وجذع ضأن أفضل من ثى معز ، وكل منهما أفضل من سبع بدنة أو بقرة . وسع شياة أفضل من بدنة أو بقرة ، وزيادة عدد في جنس أفضل من المغالة مع

عدمه ، وحدثان بتسعة افضل من بدنة بعشرة ، ورجح الشيخ البدنة .
والخصي راجح على العجعة ، ورجح الموفق الكش على سائر العم .
وتجزى الشاة عن واحد ، وعن أهل بيته ، وعياله : مثل امرأته ، واولاده
ومالئكة . والبدنة والبقرة عن سبعة فاقل ، قال الزركشى : الاعتبار ان
يشارك الجميع دفعة ، فلو اشترك ثلاثة في بقرة أضحية وقالوا : من جاء يريد
أضحية شاركناه ، فجاء قوم فشاركهم لم تحز الا عن الثلاثة ، قاله الشيرازى
اتمى ، والمراد اذا أوجبوها على انفسهم ، نص عليه ، والجواميس فيهما
كالبقر ، وسواء اراد جميعهم القرية ، او بعضهم القرية والباقون اللحم ،
ويجزى الاشتراك ولو كان بعضهم ذميا في قياس قوله ، قاله القاصى ،
ويعتبر ذبحها عنهم ، ويجوز ان يقتسموا اللحم ، لأن القسمة ليست
بيعا ، ولو ذبحوها على اهم سبعة فبانوا ثمانية ، ذبحوا شاة وأجزأتهم ، ولو
اشترك اثنان في شاتين على الشيوع أحزا ، ولو اشترى سبع بقرة ذبحت
للحم فهو لحم اشتراه وليست أضحية

فصل :- ولا يجزى فيهما العوراء التى انخسعت عينها ، فان كان
عليها يابض وهى قائمة لم تذهب - احزأت ، ولا تجزى عمية وان لم يكن
عماها بيا ، ولا عفاء لا تنقى ^(١) وهى الهزيلة التى لا تخفيها ، ولا عرجاء
بين ظلعها : وهى التى لا تقدر على المتنى مع جسدسها الى المرعى ، ولا كسيرة
ولا مريضة بين مرضها وهو المفسد للحمما : كجرب ، او غيره ، ولا
عضاء : وهى التى ذهب أكثر اذنها او قرها ، وتكره معية اذن مخرق

(١) لا تنقى بضم التاء وكسر القاف بمعنى لا تنسى

اوشق ، او قطع لاقل من النصف ، وكذا قرن ، ولا تجزى الجداء : وهى جافة الضرع ، ولا هتاء : وهى التى ذهبت ثاياها من أصلها ، ولا عصاه وهى التى انكسر غلاف قريبا ، ويجزى : ما ذهب دون نصف اليتها ، والجماء : وهى التى خلقت بلا قرن ، والصمعاء : وهى الصغيرة الاذن وما خلقت بلا اذن ، والبتراء التى لا ذنب لها : حلقة ، او مقطوعا ، والتى بعينها يياض لا يسمع النظر ، والخصى التى قطعت خصيته ، او سكتا ، او رصتا ، فان قطع ذكره مع ذلك : وهو الخصى المحبوب لم يجز ، وتجزى :
الحامل

فصل : — والسنة بحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى ؟ فيطعنها بالحرية فى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر ، وذبح بقرو غنم ، ويجوز عكسه ، ويأتى ، ويقول بعد توجيهها الى القلة على حبها الايسر حين يحرك يده بالنبح : بسم الله ، والله أكبر ، اللهم هذا منك ولك ، وان قال قبل ذلك وقبل تحريك يده : وجهت وجهى للذى فطر السموات والارض حنيئا ، وما أنا من المشركين ، ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك امرت وانا أول المسلمين ، اللهم تقبل منى كما تقبلت من ابراهيم خليك — فحسن ، والافضل تولى صاحبها ذبحها بنفسه وان وكل من يصح ذبحه ولو ذميا جاز ، ومسلم افضل ، ويكره ان يوكل ذميا ، ويشهد بها ندبان وكل ، ولا باس ان يقول الوكيل : اللهم تقبل من فلان ، وتعتبر النية من الموكل اذن ، وفى الرعاية يوى عند الزكاة ، او او الدفع الى الوكيل : الا مع التعيين ، ولا تعتبر تسمية المضحى عنه

ومتعة وقران يوم العيد بعد الصلاة ولو قبل الخطبة ، والا فضل بعدها
ولو سبقت صلاة امام في البلد جاز النج ، او بعد قدرها بعد حلها في
حق من لا صلاة في موضعه كاهل البوادي من اهل الخيام ، والخركاوات
ومحوم ، فان فاتت الصلاة بالزوال ضحى اذن ، وآخره آخر اليوم الثانى
من ايام التشريق ، وافضله اول يوم من وقته ، ويجزى في ليلتهما مع
الكرامة ، ووقت ما وجب بفعل محذور من حين وحره ، وان فعله
لعذر فله ذمحه قبله ، وتقدم ، وكذا ما وجب لترك واجب ، وان ذبح قبل
وقته لم يجزئه ، وصنع به ماشاء ، وعليه بدل الواجب ، وان فات الوقت
ذبح الواجب قضاء ، وسقط التطوع

فصل : — ويتعين الهدى بقوله : هذا هدى ، او بتقليده ، او اشعاره
مع النية : لا بشرائه ولا بسوقه مع النية فيهما ، والاضحية بقوله هذه اضحية ،
او لله فيهما ، ونحوه من الفاظ الذر ، ولو اوجبها ناقصة نقصا يمنع
الاجزاء - لزمه ذبحهما ، ولم تجزئه عن الاضحية الشرعية ، ولكن يثاب على
ما يتصدق به منها ، فان زال عيها المانع من الاجزاء كبر المريضة ، والعرجاء
وزوال الهزال — اجزأت ، واذا تعينا لم يزل ملكه ، وجاز له نقل الملك
فيهما بابدال وغيره ، وشراء حير مهما ، وابدال لحم بخير مه ، لا بمثل
ذلك ، ولا دونه ، وان علم عيها بعد التعيين ملك الرد ، وان اخذ الارش
فكفاضل عن القيمة على ما ياتى ، وان بات مستحقة بعده لزمه بدلها
وان مات بعد تعيينها لم يجزيعها في دينه ولو لم يكن له ولاء الامها ، ولزم
الورثة ذبحها ، ويقرون مقامه في الاثل والصدقة والهدية ، وان اتلفها

متلف واخذت منه القيمة ، او باعها من اوجبها ثم اشترى بالقيمة ، او الثمن مثلها — صارت معينة بنفس الشراء ، وله الركوب لحاجة فقط بلا ضرر ، ويضمن نقصها ، وان ولدت ذبيح ولدها معها : عينها حاملا ، او حدث بعده ، ان امكن حمله او سوقه الى محله ، والا فكم دى عطب ولا يشرب من لبنها الا ما فضل عن اولادها ، فان خالف حرم وضمنه ويجز صوفها ، ووبرها وشعرها لمصلحة ، وله ان ينتفع به كلبها ، او يتصدق به ، وان كان بقاءه انفع لها لكونه يقبها الحر والبرد لم يجز جزه كما لا يجوز اخذ بعض اعضائها ، ولا يعطى الجازر شيئا منها اجرة ، بل هدية وصدقة ، وله ان ينتفع بجلدها ، وجلها ، او يتصدق هما ، ويحرم بيعها ، وبيع شيء منها ، ولو كانت قطوعا ، لانها تعينت بالنبح ، وان عين اضحية او هديا فسرق بعد النبح فلا شيء عليه ، وكذا ان عيسه عن واجب في الذمة ولو بالنذر . وان تلفت ولو قبل النبح ، او سرت او ضلت قبله — فلا بدل عليه ان لم يفرط ، وان عين عن واجب في الذمة وتعيب او تلف او ضل او عطب او سرق ويحوه — لم يحزنه ، ولزمه بدل ، ويكون افضل مما في الذمة ان كان تلفه بتمريطه ، وان ذبحها ذابح في وقتها بغير اذن ونواها عن رها او اطلق — اجزأت ولا ضمان على الذابح ، وان نواها عن نفسه مع علمه انها اضحية الغير لم تجز عن مالها والا اجزأت عن رها ان لم يفرق الذابح لحما . وان ألتفها صاحبها ضمنها بقيمتها يوم التلث ، تصرف في مثلها كاتلاف اجني . وان فضل عن القيمة شيء عن شراء المثل اشترى به شاة ان اتسع ، والا اشترى به لحما

فتصدق به ، أو يتصدق بالفضل . وإن فقراً عينه تصدق بالارش . وإن عطب في الطريق قبل محله ، أو في الحرم هدى واجب أو تطوع بان يتوبه هدياً ولا يوجبه بلسانه ، ولا بتقليده ، وأشاعره ، وتدوم نيته فيه قبل ذبحه أو يحجز عن المشى — لرمه نحره ، موضعه محزناً وصنع نعله التي في عنقه في دمه ، وضرب صفحته ليعرفه الفقراء ، فيأخذه ، ويحرم عليه وعلى خاصة رفقته ولو كانوا فقراء — الا كل منه ما لم يبلغ محله فإن أكل منه ، أو باع ، أو أطعم غنياً ، أو رفقته ضمنه بمثله لحماً ، وإن أتلفه أو تلف بتفريطه ، أو خاف عطبه فلم ينحره حتى هلك — فعليه ضمانه ، يوصله الى فقراء الحرم . وإن فسخ في التطوع نيته قبل ذبحه صنع به ما شاء وإن ساقه عن واجب في ذمته ولم يعينه بقوله : هذا هدى — لم يتعين وله التصرف فيه بما شاء ، فإن بلغ محله سالماً فنحره اجزأ عما عينه عنه وإن عطب دون محله صنع به ما شاء ، وعليه اخراج ما في ذمته ، وإن تعيب هو أو اضحية ذبحه واحزأه أن كان واجباً بنفس التعيين ، وإن تعيب بفعله فعليه بدله أن كان واجباً قبل التعيين : بأن عينه عن واجب في النعمة كالقديبة والمنذور في الذمة — لم يجزئه وعليه بدله كما لو أتلفه أو تلف بتفريطه ، ولو كان زائداً عما في ذمته . وكذا لو سرق أو ضل ومحوه وتقدم ، ويذبح واجباً قبل نفل . وليس له استرجاع عاطب ، ومعيب وضال وجد ، ونحوه بعد ذبح بدله الى ملكه ، بل يذبحه . وإن غصب شاة فذبحها عما في ذمته لم يجزئه . وإن رضى مالكمها ، ولا يبرأ من الهدى الا بذبحه ، ومحوه ويباح للفقراء الاخذ من الهدى إذا لم يدفعه اليهم

بالاذن كقوله من شاء اقتطع ، او بالتخية يدهم وبينه

فصل — سوق الهدى مسنون ، ولا يجب الا بالنذر ، ويستحب

ان يقفه بعرقه ، ويجمع فيه بين الحل والحرم ، ويس اشعار البدن ،

فينشق صفحة سنامها اليمنى او محله مما لا سنام له . من ابل وبقر ، حتى

يسيل الدم ، وتقلدهى وبقر وغنم ، نعلا . او آذان القرب او العرى

ولا يس اشعار الغنم ، واذا ساق الهدى قبل الميقات استحب اشعاره

وتقليده من الميقات ، واذا نذر هديا مطلقا فاقبل ما يجزى شاة ، او

سبع بدنة او سبع بقرة ، فان ذبح البدنة او البقرة كانت كلها واجبة ، وان

نذر بدنة اجزأته بقرة ان اطلق البدنة ، والا لزمه ما نواه ، فان عين بنذره

اجزأه ما عينه : صغيرا كان ، او كبيرا ، من حيوان ولو معيبا ، وغير

حيوان : كدرهم . وعقار ، وغيرهما ، والافضل من هيمة الانعام . وان

قال ان لبست ثوبا من غزلك فهو هدى فلسه — اهداه ، وعليه .

ايصاله الى فقراء الحرم ، ويبيع غير المنقول كالعقار ، ويبعث ثمنه الى

الحرم ، وقال ابن عقيل او يقومه ، ويبعث القيمة : الا ان يعينه لموضع

سوى الحرم فيلزمه ذبحه فيه ، وتفرقة لحمه على مساكنه او اطلاقه لهم

الا ان يكون الموضع به صنم ، او شيء من امر الكفر او المعاصي ،

كبيوت النار والكنائس فلا يوف به ، ويستحب ان ياكل من هديه

التطوع ، ويهدي ، ويتصدق اثلاثا كاضحية ، فان اكلها كلها صمن

المشروع للصدقة منها . كاضحية ، وان فرق اجنبى نذرا بلاذن لم يضمن

ولا ياكل من كل واجب ، ولو بالنذر او بالتعيين : الا من دم متعة وقران

وما جاز له اكله فله هديته ، وما لا فلا ، فان فعل ضمنه بمثله لحما كبيعه
واتلافه ، ويضمنه اجنبى بقيمته ، وفى الفصول لو منعه الفقراء حتى
اثبت فعليه قيمته

فصل : - والاضحية سة مؤكدة لمسلم ، ولو مكاتباً باذن سيده
وبغير اذنه فلا ، لنقصان ملكه ، ويكره تركها لقادر عليها ، وليست
واجبة الا ان يذرها ، وكانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم ،
وذبحها ولو عن ميت ، وذبح العقيقة - افضل من الصدقة بثمنها ، ولا
يضحى عما فى البطن ومن بعضه حر اذا ملك بجزئه الحر فله ان يضحى
بغير اذن سيده ، والسنة اكل ثلثها واهداء ثلثها ولو لعلى ولا يجبان ويجوز
الاهداء من الكافر ان كان تطوعاً ، والصدقة بثلثها ولو كانت مندورة او
معينة . ويستحب ان يتصدق بافضلها ويهدى الوسط وياكل الادون
وكان من شعار الصالحين تناول لقمة من الاضحية من كدها او غيرها
تبركاً ، وان كانت ليتيم فلا يتصدق الولى عنه ولا يهدى منها شيئاً ، ويأتى
فى الحجر ويوفره له ، وكذا المكاتب لا يتبرع منها بشيء ، فان اكل أكثر
او اهدى أكثر ، او أكلها كلها او اهداها كلها الا اوقية تصدق بها -
جاز لانه يجب الصدقة بعضها على فقير مسلم ، فان لم يتصدق بشيء ضمن
أقل ما يقع عليه الاسم بمثله لحماً ، ويعتبر تملك الفقير فلا يكفى اطعامه
ومن اراد التضحية فدخل العشر حرم عليه وعلى من يضحى عنه اخذ
شيء من شعره وطفرة وبشرته الى النحر ولو بواحدة لمن يضحى باكثر
فان فعل تاب ولا فدية عليه ، ويستحب حلقه بعد الذبح ولو اوجها ثم

مات قبل الذبح او بعده فلم وارثه مقامه ولا تناع في دينه وتقدم قريبا ونسخ تخريم ادخار لهما فوق ثلاث فيدخر ما شاء قال الشيخ الازمن بجاعة وقال: الاضحية من النفقة بالمعروف فتضحى المرأة من مال زوجها عن اهل البيت بلا اذنه ومدين لم يطالبه رب الدين ولا يعتبر التملك في العقيقة

فصل: — والعقيقة وهي النسيكة: وهي التي تذبح عن المولود — سنة مؤكدة على الاب: غنيا كان الوالد او فقيرا، عن الغلام شاتان متقاربان سنا وشهاوان تعذرتا فواحدة، فان لم يكن عنده ما يعق اقترض قال احمد: ارحوان يخلف الله عليه، قال الشيخ: محله لمن له وقاء ولا يعق غير الاب، ولا المولود عن نفسه اذا كبر، فان فعل لم يكره فبهما اختار جمع يعق عن نفسه، وقال الشيخ: يعق عن اليتيم كالاضحية واولى، وعن وعن الحارية شاة، تذبح يوم سابعه من ميلاده قال في المستوعب وعيون المسائل ضحوة النهار، ويجوز ذبحها قبل السابع، ولا يجوز قبل الولادة وان عق بدنة او بقرة لم تجزئه الا كاملة، فلا يحزى فيها شرك في دم وينوى بها عقيقة، ويسمى فيه، والتسمية للاب، وفي الرعاية يسمى يوم الولادة ويسن ان يحسن اسمه، واحب الاسماء الى الله — عبد الله، وعد الرحمن وكل ما اضيف الى الله فحسن، وكذا اسماء الانبياء ويجوز التسمية ما كثر من اسم واحد: كما يوضع اسم وكنية ولقب والاقصار على اسم واحد اولى، ويكره حرب، ومرة، وحزن، ونافع، ويسار، وأفلق، ومجيج، وبركة، ويعلى، ومقبل، ورايع،

ورباح، والمعاصي، وشهاب، والمضطجع ونبي، ونحوها، وكذا ما فيه
 تزكية كالتقى، والزكي، والاشرف، والافضل، وبرة، قال القاضي: وكل
 ما فيه تفخيم، أو تعظيم. ويحرم ملك الاملاك، ونحوه، وما لا يليق
 الابالله: كقدوس، والبر، وخالق، ورحمن، ولا يكره بجبريل، وياسين
 قال ابن حزم: اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله، كعبد العري
 وعبد عمرو، وعبد علي، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك، ومثله عبد النبي
 وعبد الحسين، كعبد المسيح، قال ابن القيم: وقوله صلى الله عليه وسلم
 انا ابن عبد المطلب — فليس من باب انشاء التسمية، بل من باب الاخبار
 بالاسم الذي عرف به المسمى، والاخبار بمثل ذلك على وجه تعريف
 المسمى لا يحرم، فباب الاخبار أوسع من باب الانشاء، قال: وقد كان
 جماعة من أهل الدين يورعون عن اطلاق قاضي القضاة، وحاكم الحكام
 وهذا محض القياس^(١) قال: وكذلك تحريم التسمية بسيد الناس،
 وسيد الكل: كما يحرم بسيد ولد آدم — انتهى، ومن لقب بها يصدق
 فعله جاز، ويحرم: ما لم يقع على مخرج صحيح، على ان التأويل في كمال
 الدين وشرف الدين ان الدين كله وشرفه، قاله ابن هبيرة، ولا يكره
 التكني بأبي القاسم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، وتجاوز تكتيته
 أبا فلان وأبا فلانة، وتكتيتها أم فلان كأم فلانة، وتكنية الصغير،

(١) يريد: ان تحريم هؤلاء المتورعين للتسمية بقاضي القضاة وما في معناه قياس
 مهم لتلك الأسماء على ملك الاملاك وما في معناه مما لا يسعى اطلاقه الا على الله
 وحده حل شأنه

ويحرم أن يقال لمافق أو كافر : ياسيدى ، ولا يسمى الغلام يسار ، ولا رباح ، ولا نجيج ، ولا أفلح ، قال ابن القيم . قلت وفى معنى هذا مبارك ويفلح ، وحير ، وسرور ، ونعمة ، وما أشبه ذلك ، ومن المكروهة التسمية بأسماء الشياطين كخنزب ، وولهان ، والأعور ، والاجدع ، وأسماء المراغة ، والجبارة : كهرعون . وقارون ، وهامان ، والوليد ، ويستحب تغيير الاسم القبيح ، قال فى الفصول : ولا بأس بتسمية الجوم بالأسماء العربية : كالحمل ، والثور ، والجدى ، لأنها أسماء أعلام ، واللغة وضع ، فلا يكره كتسمية الجبال والادوية ، والشجر بها وضعه لها ، وليس من حيث تسميتهم لها بأسماء الحيوان كان كذبا ، وإنما ذلك توسع وبجاز ، كما سمو الكريم بحرا ، ويؤخذ فى أذن المولود النبى حين يولد ؟ ويقم فى اليسرى ، ويحك بتمرة : بان تمضغ ، ويدلك بها داخل فيه ، ويفتح فيه حتى ينزل الى جوفه مهابشى ، ويخلق رأس ذكر لا أنثى يوم سابعه ، ويتصدق بوزنه ورقا ، فان فاتتفى أربعة عشر ، فان فاتتفى أحد وعشرين ، ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك ، فيعق بعد ذلك فى أى يوم أراد ، ولا تختص العقيقة بالصغير ، ولو اجتمع عقيقة وأضحية ونوى بالاضحية عنهما أجزأت عنهما ، نصا ، قال ابن القيم فى تحفة الودود فى أحكام المولود : كما لو صلى ركعتين يوى بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة أو صلى بعد الطواف فرضا ، أو سنة مكتوبة ، وقع عنه وعن ركعتى الطواف ، وكذلك لو ذبح المتمتع والقارن شاة يوم البحر أجزأ عن دم المتعة ، وعن الاضحية اه وفى معناه لو اجتمع هدى وأضحية ، واختار الشيخ

لا تضحية بمكة ، انها هو الهدى ، ويكره لطنخه من دمه ، وان لطنخ رأسه
 بزعفران فلا بأس ، وقال ابن القيم : سة ، وينزعها اعضاء ، ولا يكسر
 عظمها ، وطبخها افضل من اخراخ لحمها نيتا فيطبخ بياه وملح نصا ، ثم
 يطعم منها الاولاد ، والمساكين ، والجيران ، قيل لاحد : فان طبخت
 بشئ آخر غير الماء والملح ؟ فقال : ماضر ذلك ، قال جماعة : ويكون منه
 بحلو ، قال ابو بكر : ويستحب ان يعطى القابلة منها نفذا ، وحكمها حكم
 الاضحية في اكثر احكامها . كالاكل ، والهدية ، والصدقة ، والضمان والولد
 واللبن ، والصوف ، والزكاة ، والركوب ، وما يجوز من الحيوان وغير
 ذلك ، ويجتنب فيها من العيب ما يجتنب في الاضحية ، ويباع جلدها ،
 ورأسها ، وسواقطها ، ويتصدق بشمها ، بخلاف الاضحية ، لان الاضحية
 ادخل منها في التعبد ، ويقول عند ذبحها : بسم الله ، اللهم لك واليك ، هذه
 عقيقة فلان بن فلان ، ولا تسن الفرعة وهى ذبح اول ولد الناقة ، ولا
 العتيرة وهى : ذبيحة رجب ، ولا يكرهان

تم الجزء الاول بحمد الله وعونه ، وبيله الجزء الثانى
 وأوله كتاب الجهاد

فخرسن

الجزء الاول من كتاب الاقناع

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٦	باب بواقص الوضوء	٢	خطة الكتاب
٤٠	فصل ومن أحدث حرم عليه الصلاة	٣	كتاب الطهارة وأقسام
٤٢	باب ما يوجب العسل		الماء
٤٥	فصل ومن لم يره العسل	٥	فصل في الماء الطاهر
٤٦	فصل يس العسل	٨	فصل الماء الحسن
٤٨	فصل ويس ان يتوصاً بمد الخ	٩	فصل في صايط الماء الكثير
٤٩	بناء الحمام ويعة الخ	١٠	فصل وان شك في نجاسة ماء الخ
٥٠	باب التيمم	١٢	باب الآنية
٥٣	فصل ومن عدم الماء الخ	١٤	باب الاستطابة وآداب التحلى
٥٤	فصل ولا يصح التيمم الا بتراب	١٦	فصل ماذا اقطع بوله الخ
٥٥	فصل ومراشقه أربعة	١٧	فصل ويصح الاستحجار بكل طاهر
٥٦	فصل ويطل التيمم بحروح الوقت	١٩	باب السواك وغيره
٥٨	باب ازالة النجاسة الحكيمة	٢٠	فصل ويس الامتناع
٦٠	فصل وقطر ارض متحسة	٢٣	باب الوضوء
٦١	فصل ولا يعمى عن يسير نجاسة	٢٥	فصل صفة الوضوء
٦٣	باب الحيض والاستحاضة والنكاح	٢٦	فصل تم يغسل وجهه ثلاثا الخ
٦٥	فصل والمتدا بها الدم الخ	٢٧	فصل تم يغسل يديه
٦٦	فصل والمستحاضة التي ترى دما الخ	٢٨	فصل ثم يمسح جميع طاهر رأسه الخ
٦٩	فصل في التلقيق الخ	٢٩	فصل تم يغسل رجليه الخ
٧٢	فصل واكثر مدة العاس الخ	٣٠	فصل والترتيب والمواالة فرضان
٧٢	كتاب الصلاة	٣١	فصل وحمله من الوضوء
٧٤	فصل ومن حدد وجوها	٣٢	باب مسح الخفين

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٣٢	فصل أركان الصلاة أربعة عشر	٧٥	باب الآذان والاقامة
١٣٦	باب سجود السهو	٨١	باب شروط الصلاة
١٤٠	فصل من لم يركب ركبا غير التحريم	٨٤	فصل تترك مكتوبة أداء الخ
١٤١	فصل من شك في عدد الركعات	٨٥	فصل ومن فاتته صلاة مفروضة
١٤٣	باب صلاة التطوع	٨٧	باب ستر العورة وأحكام اللباس
١٤٦	فصل السجدة الراتبة عشر	٨٩	فصل ومن لم يجد إلا ما يستتر عورته
١٤٧	فصل التراخي بين عشرون ركعة	٩٠	فصل يكره في الصلاة السدل
١٤٨	فصل يستحب حفظ القرآن	٩٢	فصل ويحرم على ذكر وأثنى الخ
١٥٠	فصل تستحب الوافل	٩٥	باب احتساب الحاسنة ومواقع الصلاة
١٥٢	فصل تس صلاة الصبح	٩٧	فصل ولا تصح الصلاة في مقبرة
١٥٤	فصل سجدة التلاوة ستة	١٠٠	باب استقبال القبلة وأدلتها
١٥٧	فصل أوقات النهي	١٠٢	فصل فإن اشتبهت عليه القبلة الخ
١٥٨	باب صلاة الجماعة	١٠٥	فصل وإذا اختلفت جهات طين الخ
١٦١	فصل ومن كبر قبل سلام الإمام	١٠٦	باب الية
١٦٢	فصل الأولى أن يشرع المأموم الخ	١١٠	باب المشي إلى الصلاة
١٦٥	فصل الأولى بالإمامة الأحود قراءة	١١٢	باب صفة الصلاة
١٧٠	السنة وقوف المأمومين الخ	١١٥	فصل ثم يستفتح سرا الخ
١٧٣	فصل إذا كان المأموم يرى الإمام الخ	١١٨	فصل ثم يقرأ السئلة الخ
١٧٤	فصل ويعذر في ترك صلاة الجمعة	١١٩	فصل ثم يرفع يديه كرهه الأول
	والجماعة مريض الخ	١٢٢	فصل ثم يصل الثانية كالأولى
١٧٦	باب صلاة أهل الأعداء	١٢٤	فصل ثم يسلم وهو جالس
١٧٨	فصل في القصر	١٢٥	فصل يس ذكر الله الخ
١٨١	فصل تمتع بية القصر	١٢٧	فصل يكره في الصلاة الجماعات

صحيفة	الموضوع	صحيفة	الموضوع
٢٤٢	كتاب الزكاة	١٨٣	فصل في الجمع بين الصلاتين
٢٤٨	باب زكاة بهيمة الانعام	١٨٥	فصل في صلاة الخوف
٢٥١	فصل النوع الثاني القر	١٨٨	فصل واذا اشتد الخوف
٢٥٣	فصل الثالث العم	١٨٩	باب صلاة الجمعة
٢٥٣	فصل الحطمة في المواشي لها تأثير	١٩١	فصل يشترط لصحتها أربعة شروط
٢٥٦	باب زكاة الخراج من الأرض	١٩٤	فصل ويس أن يحطب على مدر
٢٥٩	فصل ويعتبر لوحوها شرطان	١٩٥	فصل وصلاة الجمعة ركعتان
٢٦١	فصل ويحب العشر	١٩٧	فصل يس أن يعتسل للجمعة
٢٦٢	فصل ويس أن يعتل الامام	١٩٩	باب صلاة العيدين
٢٦٦	فصل وفي العسل العشر	٢٠٣	باب صلاة الكسوف
٢٦٦	فصل في المعدن	٢٠٦	باب صلاة الاستسقاء
٢٢٦	فصل ويحب في الربار الخمس	٢١٠	كتاب الجنائز
٢٨٩	باب زكاة الذهب والعصا	٢١٣	فصل غسل الميت
٢٧٣	فصل ولا زكاة في حلي ماح	٢١٥	فصل واذا أخذ في غسله
٢٧٥	باب زكاة عروض التجارة	٢١٨	فصل ويحرم غسل شهيد المعركة
٢٧٨	باب زكاة العطر	٢٢٠	فصل في الكفن
٢٨١	فصل والواجب فيها صاع عراقى	٢٢٣	فصل في الصلاة على الميت
	من البر الخ	٢٢٨	فصل ويحرم أن يعمل مسلم كافرا
٢٨٢	باب اخراج الزكاة	٢٢٩	فصل حمله ودفنه من عروض الكفاية
٢٨٤	فصل ولا يجوز اخراجها الا	٢٣١	فصل ويس أن يدحل قبره الخ
	بنية مكلف	٢٣٣	فصل ويستحب رفع القدر قدر شر
٢٨٧	فصل ويجوز تعجيل الزكاة	٢٣٧	فصل يس لذكر زيارة قبر مسلم
٢٩٠	باب ذكر أهل الزكاة	٢٤٠	فصل ويستحب تعزية أهل المصيبة

صفحة الموضوع	صفحة الموضوع
٣٢٣ فصل ويشترط لوحوب الحج	٢٩٩ فصل ولا يجوز دفعها الى كافر
على المرأة	٣٠١ • وصدة التطوع مستحبة
٣٤٥ فصل ومن أراد الحج فليادر الخ	٣٠٢ كتاب الصيام
٣٤٥ باب المواقيت	٣٠٥ فصل ولا يجب الصوم الاعلى مسلم
٣٤٧ فصل ولا يجوز لمن أراد دخول مكة النحر	٣٠٨ • ولا يصح صوم واجب الانية
٣٤٨ باب الاحرام والتلية	٣١٠ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة
٣٥٠ فصل وهو مخير بين التمتع الح	٣١٢ فصل واذا جامع في هار شهر رمضان الخ
٣٥٣ فصل ومن أحرم مطلقا	٣١٤ باب ما يكره وما يستحب في الصوم وحكم القضاء
٣٥٤ • والتلية سنة	٣١٥ فصل يسر تعجيل الافطار الخ
٣٥٥ باب محظورات الاحرام	٣١٦ • ومن فاته رمضان كله
٥٦ فصل الثالث تطاية الرأس	٣١٨ باب صوم التطوع وما يكرهه وذكر ليلة القدر
٣٥٧ • الرابع لس الذكر المحيط	٣٢٠ فصل وليلة القدر تريعة
٣٥٨ • الخامس الطيب	٣٢١ باب الاعتكاف وأحكام المساحد
٣٦٠ • السادس قتل صيد البر	٣٢٤ فصل من لزمه تناع اعتكاف الخ
٣٦٤ • السابع عقد السكاح	٣٢٨ • يجب ساء المساحد في الامصار الخ
٣٦٥ • الثامن الخناع	٣٣٤ كتاب الحج وشروطه
٣٦٦ • التاسع الماترة	٣٣٩ فصل التشرط الخامس
٣٦٦ • والمرأة احرامها في وحها	
٣٦٨ باب العدية	
٣٦٩ فصل الصرب الثاني على الترتب	
٣٧٠ فصل الصرب الثالث	
٣٧١ • وان كرر محظورا	

صفحة الموضوع	صفحة الموضوع
٣٩٢ فصل ثم يرجع الى مى فيبيت	٣٧٢ وكل هدى او اطعام يتعلق بحرم
٣٩٤ فصل فاذا أراد الخروج الحج	٣٧٣ باب حراء الصيد وهو ضمان
٣٩٥ د و اذا فرغ من الحج	٣٧٤ فصل الصرب الثاني مالا مثله
٣٩٧ د فى صفة العمرة	٣٧٥ باب صيد الحرميين و نأتهما
٣٩٧ د اركان الحج	٣٧٦ فصل ويحرم قطع شجر الحرم
٣٩٨ باب الاحصار والعوات	٣٧٨ د ويحرم صيد المدينة
٤٠١ باب الهدى والأصاحى والعقيقة	٣٧٩ باب دخول مكة
٤٠٢ فصل ولا يجرى، فيهما العوراء الحج	٣٨٣ فصل ويشترط لصحة الطواف
٤٠٣ د والسنة بحر الابل قائمة الحج	٣٨٦ باب صفة الحج والعمرة
٤٠٤ د ويتعين الهدى بقوله	٣٨٨ فصل ثم يدفع بعد غروب الشمس
٤٠٧ د سوق الهدى مسون	سكية
٤٠٨ د والأصححة مؤكدة لمسلم	٣٨٩ فصل ثم يدفع قبل طلوع الشمس
٤٠٩ د والعقيقة الحج	الى مى
	٣٩١ فصل ويحصل التحلل الأول
	ثاني من ثلاثة

